

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً

من إنجاز الدكتور
فادي محفوظ حافظ نوفل

دكتور في علوم التدبير

الاصدار 67 يوليو 2026



<https://doi.org/10.63585/DIAL9376>



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعتمادات مجلة القانون والأعمال الدولية

المجلة معتمدة من طرف العديد من المؤسسات الدولية ومنها

جامعة الحسن الأول بالمغرب

جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN I^{er}

المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني

Institut Marocain de l'Information
Scientifique et Technique
المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني

منظمة isi indexing للأرشفة الدولية وحماية حقوق المؤلف



معامل التأثير العربي التابع لجامعة الدول العربية - اتحاد الجامعات العربية



مؤسسة ICI World of Journal أكبر قاعدة بيانات للمجلات الدولية المحكمة

INDEX COPERNICUS
INTERNATIONAL

تعتبر هذه القاعدة من أكبر وأوسع قواعد المعلومات للدوريات الالكترونية في المكتبات الأكاديمية ومراكز البحوث في العالم. ، والمنشورة منذ 1975 وحتى الآن

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Citation & Impact Factor

معرف رقمي دائم يُستخدم لتحديد المحتوى الأكاديمي مثل المقالات والكتب، ويسهل الوصول إليها عبر الإنترنت بشكل موثوق ومستمر.



تستخدم منصة ORCID لتوثيق الأنشطة البحثية والعلمية للأفراد على مستوى عالمي، ويتميز بالثبات والاعتراف في مجتمع البحث.

Connecting Research
and Researchers

يعمل على تسهيل العثور على كائنات البحث والاستشهاد بها وربطها وتقييمها وإعادة استخدامها.



مجلة القانون والأعمال

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات والأبحاث في القانون والأعمال تصدر عن مختبر البحث قانون الأعمال
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة الحسن الأول - سطات

1/2

www.droitetentreprise.com

ISSN : 2509-0291

2017-05 ملف الصحافة

اعتمادات مجلة القانون والأعمال الدولية

المجلة معتمدة من طرف العديد من المؤسسات الدولية ومنها

قاعدة بيانات لفهرسة المجلات الأكاديمية والبحثية من مختلف التخصصات،
تهدف إلى تعزيز الوصول إلى المحتوى العلمي على مستوى عالمي.



قاعدة بيانات دولية لفهرسة وتقييم المجلات العلمية وفق معايير الجودة
الأكاديمية



من أهم الأنظمة الحديثة لتوثيق وتعريف المواد العلمية إلكترونياً، عبر منح كل مقال أو محتوى
علمي رقم تعريف فريد يمكنه من البقاء مرجعياً دائماً عبر الإنترنت



مكتبة رقمية عالمية توفر الوصول إلى الكتب، الأبحاث، والمجلات بصيغة إلكترونية عبر
نظام اشتراك شهري.



منظمة ISSN لترقيم المجلات الدولية المحكمة



منصة تساعد الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والعلماء على
اكتشاف المجلات المتعلقة بمجالات اهتمامهم



مؤسسة SCIRP لتصنيف المجلات العلمية الدولية



مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني : ISSN : 2509-0291- 2019 PE0018

ملف الصحافة : 2017 / 05 ص

المدير المسؤول : الدكتور مصطفى الفوري

الهاتف : +212 6 87 40 76 65

البريد الإلكتروني : Mforki22@gmail.com

جامعة الحسن الأول – سطات المغرب

مختبر البحث قانون الأعمال

جميع الحقوق محفوظة - مجلة القانون والأعمال الدولية 2026 ©

إدارة هيئة التحرير

أ.د رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د طارق مصدق : أسناذ التعليق المالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول

أ.ج مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول

أ.د منى كامل نركي: أسناذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر

أ.ج محمد أفقيير : منخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية

أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة

الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com

صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise

البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM

- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د: عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د: عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء- المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس- المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسري الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسري - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات- المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د: دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية

القانون المدني

- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش -المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الساسية سطات - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي استاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الاعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية- المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : استاذ القانون المدني كلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : احمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني كلية القانون والعلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عيزة - السعودية

قانون الشغل

- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا -المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش -المغرب

القانون العقاري والأسرة

- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي

- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : عبد الرحمان أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العاللي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الرحيبة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون – جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- د : ابراهيم اشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان
- د. علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المساعد ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان

قانون المعاملات الإلكترونية

- أ.د : بشرى النية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : هشام البخفوي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري : أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د: ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د: محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي

- أ.د : عبد القادر تيعلاطي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العاللي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية بيبيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم و الدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شقراء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري والدستوري

- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس : استاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : استاذ مساعد - جامعه الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : استاذ التعليم العالي بكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلي طوير : أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق

القانون الدولي

- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : استاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية

العلوم الأمنية والاستراتيجية

- أ.د : عبد القادر تيعلاطي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب

الرقمنة والتدبير

- د : ضياء نعمان : أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د: مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية

د. محمد بلحاج الفحامي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان: دكتور في القانون الخاص

د. نبيل ليبب: دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

د. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كبيطي: دكتور في القانون الخاص

د. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

د. محمد أوبالاك : محام بهيئة الرباط

د. نبيل سديري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

د. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخلخل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكراء بلبلج : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسي حسي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلاي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق - رئيس مركز

نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق - ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكات لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

د. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

د. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة

د. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه كلية الحقوق السويدي

د. دنيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

د. خديجة جليبي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدى : باحث بصف الدكتوراه بجامعة محمد الأول

د. فاطمة أفقي : محامية بهيئة أكادير

د. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

د. عمر الفطواي: باحث بصف الدكتوراه

د. حليمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

د. أمال فكيكيس: باحثة بصف الدكتوراه

د. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

د. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

د. ايمان مجدوب: باحثة بصف الدكتوراه

د. بسمة خروي : باحثة بصف الدكتوراه

د. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

د. هاجر جبور : باحثة بصف الدكتوراه

د. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

د. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

د. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

د. عبد الواحد الركيبي : باحثة بصف الدكتوراه

د. مصطفى رمضان عبد القادر - مدرس مساعد بجامعة دھوك التقنية -

معهد ناكري - ممثل المجلة في العراق

د. عادل عبد الله عزيز : مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية

الادارية الموصل العراق

د. باسل علي عباس : أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علام - كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

- عين الشق -

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء - المملكة المغربية

مركز الدراسات في الدكتوراه القانون، الاقتصاد والتدبير

مختبر البحث في تسيير المنظمات

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التدبير

الموسومة بعنوان:

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً

إشراف

ذ. عبد الرحيم فراشة

مقدمة من الباحث

فادي محفوظ حافظ نوفل

الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين

رئيسة	أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- عين الشق- بالدار البيضاء	ذة. ليلى لكتاوي
مشرفاً	أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- عين الشق- بالدار البيضاء	ذ. عبد الرحيم فراشة
مقرراً وعضواً	أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- عين السبع- بالدار البيضاء	ذ. خالد الهرادي
مقررة وعضوة	أستاذة محاضرة مؤهلة بكلية العلوم والتقنيات- سطات	ذة. سناء حنين
مقرراً وعضواً	أستاذ محاضر مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- عين الشق- بالدار البيضاء	ذ. مصطفى آيت قاسي

السنة الجامعية 2025-2026

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين. الحمد لله حمداً طيباً مباركاً، حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي أعانني على إتمام هذه الأطروحة وإنجازها على هذا النحو؛ فلك الحمد كله، ولك الشكر كله، يا رب العالمين.

وبداية، وقبل كل شيء، واعتراضاً بالفضل لأهله، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الرحيم فراشة، صاحب الفضل في الإشراف على هذه الأطروحة، لما بذله معي من جهد كبير أسهم في إخراج هذا العمل بهذا الشكل، إذ لم يتوان يوماً عن تقديم النصح والتوجيه والإرشاد، ولم يبخل عليّ بعلمه وجهده، فله مني كل التقدير والامتنان.

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضاً من أعضاء لجنة المناقشة الذين أثروا هذه الأطروحة بمراجعتها واتحوا لي أن أقف امامهم لمناقشتها والخذ بنصائحهم وتوصياتهم.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي يد العون في جامعة الحسن الثاني، ممثلة بأعضاء هيئتها الأكاديمية والعاملين فيها، خصوصاً في قسم الدكتوراه. وأخص بالذكر العميد الحالي الاستاذة الدكتورة فاطمة الزهراء العلمي و السيد العميد السابق الأستاذ الدكتور عبد اللطيف كومات، والأستاذ الدكتور عبد الرحيم فاضل، الذي ساندني منذ وصولي إلى الجامعة، وكذلك الأساتذة الأفاضل وكافة العاملين في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق - بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة المحكمين، الذين كان لملاحظاتهم واقتراحاتهم وتوصياتهم الأثر الكبير في تطوير هذا العمل، عبر تحكيم الاستبانة وتقديم الدعم العلمي البناء. ولا أنسى أن أتقدم بالشكر للمؤسسات العاملة في قطاع المياه في فلسطين، لما قدموه لي من دعم وتعاون أسهم في إنجاز هذه الأطروحة. والشكر موصول إلى المملكة المغربية الشقيقة، أرض التاريخ والحضارة، قيادةً وشعباً، الذين احتضنوني بكل ودّ، وفتحوا أمامي أبواب المعرفة والعطاء. وإلى سفارة دولة فلسطين في المغرب، رمز الوحدة والانتماء، وملاذ كل فلسطيني في الغربة، لما قدموه لي من دعم وتسهيلات ومؤازرة خلال رحلتي العلمية.

الباحث:

فادي محفوظ حافظ نوفل

الإهداء

إلى فلسطين الحبيبة وشعبها الأبى العظيم... كل الحب والوفاء.

إلى المملكة المغربية، بلدي الثاني، التي احتضنتني أثناء دراستي... كل المحبة والتقدير.

إلى نبع الحنان، والدي ووالدتي الأعزاء على قلبي... أنتم النور الذي ينير طريقي.

إلى رفيقة دربي، زوجتي العزيزة، رمز الوفاء والعطاء، التي كانت بجانبني خلال هذه الرحلة الأكاديمية، وتحملت معي هذه المسيرة.

إلى أغلى ما أملك، فلذات كبدي، فرحة عمري: لانا، أحمد، محمد، وعبدالله.

إلى سندي، وعزي، وفرحتي، ووسامي... أختي وإخوتي الأعزاء وأبناءؤهم.

إلى مشرفي، الناصح الأمين، كل التقدير والاحترام.

إلى كل من شجعني وساندني ووقف بجانبني... أهدي هذا العمل.

الباحث:

فادي محفوظ حافظ نوفل

الفهرس

12.....	الشكر والتقدير
13.....	الإهداء:
14.....	الفهرس:
17.....	ملخص الدراسة:
19.....	مقدمة:
22.....	إشكالية الدراسة:
23.....	أسئلة الدراسة:
23.....	فرضيات الدراسة:
25.....	أهمية الدراسة:
25.....	أهداف الدراسة:
25.....	حدود الدراسة:
63.....	القسم الأول:
63.....	الاطار المفاهيمي والنظري لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه
63.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة والاستدامة المالية.
63.....	1.1 المبحث الأول: مفاهيم التنمية والاستدامة أو التنمية المستدامة.
63.....	1.1.1 المطلب الأول:- التنمية، الاستدامة، والتنمية المستدامة.
67.....	1.1.2 المطلب الثاني:- مجالات وأبعاد، ومبادئ التنمية المستدامة.
69.....	1.1.3 المطلب الثالث: أهداف، وأهمية، وخصائص، ومتطلبات التنمية المستدامة:-.
73.....	1.2 المبحث الثاني : مفاهيم الاستدامة المالية، نظرياتها ومبادئها ومركزاتها.
73.....	1.2.1 المطلب الأول: الاستدامة المالية، نظرياتها ومبادئها ومركزاتها.
79.....	1.2.2 المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية وأبعادها.
81.....	1.2.3 المطلب الثالث: خصائص وأهمية وعناصر الاستدامة المالية.
84.....	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لمحاسبة وتقارير الاستدامة.
84.....	2.1 المبحث الأول: مفاهيم محاسبة التنمية المستدامة والاستدامة المالية.
84.....	2.1.1 المطلب الأول: محاسبة الاستدامة ونظرياتها.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

2.1.2	المطلب الثاني: مبررات، أهمية، فوائد، خصائص محاسبة الاستدامة	88
2.1.3	المطلب الثالث: مداخل ومكونات محاسبة الاستدامة والمحتوى المعلوماتي لمحاسبة الاستدامة	91
2.2	المبحث الثاني: مفاهيم الإفصاح، تقارير الاستدامة، والمبادرة العالمية للتقارير (GRI) ومعاييرها.	95
2.2.1	المطلب الأول: الإفصاح وتقارير الاستدامة.	95
2.2.2	المطلب الثاني: المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة	97
2.2.3	المطلب الثالث: إعداد التقارير بشأن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل لمنشآت القطاع العام	102
القسم الثاني:	دراسة ميدانية لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في الضفة الغربية	105
الفصل الأول:	تنظيم قطاع المياه في فلسطين والمحاور الرئيسية للدراسة.	105
2.1.1	المبحث الأول: تنظيم قطاع المياه في فلسطين	105
2.1.1.1	المطلب الأول: الإطار القانوني الناظم لقطاع المياه في فلسطين:	105
2.1.1.2	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لقطاع المياه في فلسطين	107
2.1.1.3	المطلب الثالث: المهام والمسؤوليات الرئيسية للمؤسسات العاملة في قطاع المياه في فلسطين	110
2.1.2	المبحث الثاني: المحاور الرئيسية للدراسة.	114
2.1.2.1	المطلب الأول: نظام مرافق المياه الإقليمية ونظام التعرفة الصادرة في عام 2021 ومدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.	114
2.1.2.2	المطلب الثاني: معايير محاسبة وتقارير الاستدامة وفقا (GRI)، ومؤشرات الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه وفقا لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني	131
2.1.2.3	المطلب الثالث: معوقات ومحددات تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين	157
الفصل الثاني:	الدراسة الميدانية (الطريقة والاجراءات-الاستنتاجات والخاتمة)	162
2.2.1	المبحث الأول: الطريقة والاجراءات.	162
2.2.1.1	المطلب الأول: منهج الدراسة	162

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

177	2.2.1.2 المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات
206	2.2.1.3 المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها
225	2.2.2 المبحث الثاني: الاستنتاجات والخاتمة
225	2.2.2.1 المطلب الأول: النتائج
227	2.2.2.2 المطلب الثاني: الاستنتاجات
227	2.2.2.3 المطلب الثالث: الخاتمة والتوصيات
232	الملاحق
244	المصادر والمراجع

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير إنشاء مرافق المياه، وتطبيق نظام التعرف، وتبني معايير محاسبة الاستدامة، وتطبيق مؤشرات الأداء المالي في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين، بالإضافة إلى تحليل المعوقات والتحديات التي تعيق تحقيق الاستدامة المالية في هذا القطاع.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفهم الظواهر والتحديات التي تواجه قطاع المياه، مع التركيز على عدد من معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) وأثرها في تحقيق الاستدامة المالية.

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، والبالغ عددهم (286) مزود خدمة. وبعد جمع البيانات، تم تحليل (246) استبانة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). كما تم تحليل البيانات المنشورة الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه والمتعلقة بمؤشرات الأداء المالي لمزودي خدمات المياه في فلسطين.

أظهرت نتائج الدراسة أن إنشاء مرافق المياه يساهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة المالية والإدارية بنسبة (80%)، بينما يساهم تطبيق نظام التعرف بنسبة (73%) في تحقيق العدالة الاجتماعية وترشيد الاستهلاك، إلا أن تطبيق النظام فعلياً ما يزال محدوداً، حيث بلغت نسبة المزودين الذين يطبقونه فعلياً (47%) فقط.

أما تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) فجاء ضعيفاً بنسبة (48%)، مما يعكس غياب الإفصاح المالي الشفاف وعدم دمج مبادئ الاستدامة في السياسات المالية لمزودي الخدمات. كما أن الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي كان دون المستوى المطلوب، حيث بلغت نسبة الالتزام (52%)، وكانت أكثر المؤشرات تطبيقاً هي كفاءة التحصيل (56%)، والمياه غير المحاسب عليها (53%)، في حين كانت مؤشرات الكفاءة العامة (51%) ونسبة متوسط سعر البيع إلى متوسط التكاليف التشغيلية (49%) الأقل تطبيقاً.

أما المعوقات والتحديات التي تواجه مزودي خدمات المياه، فكانت بالترتيب: السياسية (88%)، والاجتماعية (85%)، والاقتصادية (84%). ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في معظم المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي)، باستثناء سنوات الخبرة، التي كان لها تأثير ملحوظ في إدراك التحديات المرتبطة بالاستدامة المالية.

خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني خطة واضحة لاستكمال إنشاء مرافق المياه وفقاً لنظام المرافق لعام 2021، مع التركيز على تحسين آلية تحصيل الفواتير من خلال التقنيات الحديثة مثل العدادات الذكية وأنظمة الدفع المسبق، بما يساهم في تعزيز الكفاءة وتقليل الفاقد المالي (المياه غير المحاسب عليها). كما أكدت على أهمية تطبيق نظام تعرفه يعكس التكاليف الفعلية لضمان استرداد التكاليف وتحقيق الاستدامة المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال إصدار تقارير استدامة سنوية وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، وتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه. كما شددت على أهمية التدريب المستمر للعاملين لدى مزودي الخدمات، وتكامل الأدوار المؤسسية بما يتوافق مع قانون المياه رقم (14) لعام 2014. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، أكدت على ضرورة تحديث شبكات المياه وتقليل الفاقد لتحسين جودة الخدمات، إلى جانب رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على المياه وتعزيز ثقافة الدفع المنتظم.

وأخيراً، أكدت الدراسة على أهمية وضع خطة شاملة للتعامل مع التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في ظل الظروف الدولية الراهنة، لضمان استدامة خدمات المياه وجودتها في المستقبل.

مصطلحات الدراسة: الاستدامة المالية، مزودو خدمات المياه، نظام المرافق، نظام التعرف، مؤشرات الأداء المالي، معايير الاستدامة.

Abstract

This study aimed to examine the impact of establishing water facilities, implementing a tariff system, adopting sustainability accounting standards, and applying financial performance indicators on achieving financial sustainability for water service providers in Palestine. In addition, it analyzed the obstacles and challenges that hinder the realization of financial sustainability in this sector.

The study employed a descriptive-analytical approach to understand the phenomena and challenges facing the water sector, with particular focus on several sustainability accounting standards (economic, environmental, and social) and their effect on achieving financial sustainability.

The study population consisted of employees working for water service providers in the West Bank, totaling 286 providers. After data collection, 246 questionnaires were retrieved and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study also analyzed published data issued by the Water Sector Regulatory Council related to the financial performance indicators of water service providers in Palestine.

The findings revealed that the establishment of water facilities significantly contributes (80%) to improving financial and administrative efficiency. The implementation of a tariff system contributes (73%) to achieving social equity and rationalizing consumption; however, its actual application remains limited, with only 47% of providers adopting it, according to respondents.

The adoption of sustainability accounting standards (economic, environmental, and social) was found to be weak (48%), reflecting the absence of transparent financial disclosure and the lack of integration of sustainability principles into the financial policies of service providers. Commitment to applying financial performance indicators was also below the desired level, with a compliance rate of 52%. The most applied indicators were collection efficiency (56%) and non-revenue water (53%), while overall efficiency (51%) and the ratio of average selling price to average operating costs (49%) were the least applied.

The main obstacles and challenges facing water service providers were identified as political (88%), social (85%), and economic (84%). No statistically significant differences were found across most demographic variables (gender, age, job title), except for years of experience, which had a notable impact on the perception of financial sustainability challenges.

The study concluded that it is essential to adopt a clear plan to complete the establishment of water facilities in line with the Facilities System of 2022, emphasizing the improvement of billing and collection mechanisms through modern technologies such as smart meters and prepaid systems, thereby enhancing efficiency and reducing financial losses (non-revenue water). It also highlighted the importance of implementing a tariff system aligned with actual costs to ensure cost recovery and financial sustainability.

Furthermore, the study recommended enhancing transparency and governance by issuing annual sustainability reports in accordance with the Global Reporting Initiative (GRI) standards and ensuring the application of financial performance indicators issued by the Water Sector Regulatory Council. Continuous training of staff within water service providers is vital, along with institutional coordination in line with Water Law No. 14 of 2014. Regarding infrastructure, upgrading water networks and reducing losses are crucial for improving service quality, in addition to raising community awareness about water conservation and promoting a culture of regular payment.

Finally, the study emphasized the importance of developing a comprehensive plan to address political, social, and economic challenges, particularly in light of current international conditions, to ensure the sustainability and quality of water services in the future.

Keywords: Financial Sustainability, Water Service Providers, Facilities System, Tariff System, Financial Performance Indicators, Sustainability Standards.

مقدمة:

تتنافس غالبية دول العالم، بغض النظر عن مستوى تطورها، في إعداد خططها التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، بهدف النهوض بمجتمعاتها من خلال الارتقاء بأدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ورفع المستوى المعيشي لشعوبها.¹

تعد التنمية عملية اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وبيئية، وثقافية، وإدارية، وبشرية، وهي أساسية لكل الشعوب والمجتمعات من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، والمتمثلة في تحقيق مستوى معيشي مناسب وحياة أفضل، وصولاً إلى الاستقرار والتطور والرفاه، بما يتناسب مع الاحتياجات الإنسانية والإمكانيات المتاحة، خصوصاً الاقتصادية منها. وتتعدد أشكال التنمية، سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو إدارية، أو بشرية، أو اجتماعية، أو بيئية، وصولاً إلى التنمية الشاملة.² وفي السنوات الماضية كثر الحديث عن مصطلح التنمية المستدامة، الذي يُعد بديلاً لمفهوم التنمية، والذي أصبح يُنادى به من قبل العديد من الهيئات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني (كالجمعيات وغيرها)، ومؤسسات التعليم على اختلاف أنواعها، والباحثين والأكاديميين، أملاً في أن تكون الحل المناسب لتدني معدلات التنمية، خصوصاً في دول العالم الثالث.³

تمثلت أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في سبعة عشر هدفاً، اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعد الحفاظ على مصادر المياه وضمان توفرها، وتقديم خدمات المياه والصرف الصحي للجميع، والعمل على إدارتها بشكل مستدام، أحد هذه الأهداف.⁴

يعد الاستقرار المالي محركاً رئيسياً لقدرة أي مؤسسة على وضع خططها التنموية من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وقد ظهر مصطلح الاستدامة المالية حديثاً، وحظي بأهمية كبيرة، خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من أزمت اقتصادية بسبب قلة الموارد المتاحة لديها. تقيس الاستدامة المالية قدرة الدولة أو المنظمة أو المؤسسة، سواء كانت حكومية أو شبه حكومية أو خاصة، على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، خصوصاً على المدى الطويل، من خلال الموارد المتوفرة لديها.

تسعى الحكومات والمؤسسات العامة إلى تحقيق الاستدامة المالية في تقديم الخدمات كافة للمواطنين، ويُعد قطاع المياه واحداً من أهم القطاعات الحيوية في أي دولة، لأن خدمة المياه تُعد خدمة أساسية يسعى مزودو خدمات المياه إلى تقديمها للمواطنين بالشكل العادل والمناسب، باعتبارها مرتبطة بتلبية حاجات الفرد الأساسية، ولأنها أساس من أسس الحياة والحفاظ على بقاء الإنسان. أصبح من الواضح أن دول العالم تتسابق لتأمين أمنها المائي، حيث يعاني ما يقرب من 1.6 مليار شخص، أي أكثر من ربع سكان العالم اليوم، من ندرة المياه.

¹ احمد (ضرار). «التنمية المستدامة». (د.ت)، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني، تم الاسترجاع في 2025/5/08 - 14:20، من: https://watfa.net/wp-content/uploads/2015/11/developpement_permanant.pdf

² بايزيد (علي). «التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها. حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي». مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، مج. 6، ع. 2، 2022، ص 270-290. تم الاسترجاع في 2025/5/10 - 17:40، من: <https://asjp.cerist.dz/en/article/205978>

³ عبد الله (يوسف). «مفهوم التنمية المستدامة». (د.ت)، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني، تم الاسترجاع في 2025/5/21 - 19:35، من:

<https://www.regionalcsr.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9>

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «أهداف التنمية المستدامة (SDGs)». (د.ت)، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة الإنمائي، تم الاسترجاع في 2025/5/26 - 20:50، من: <https://www.undp.org/sustainable-development-goals>

وعلى الرغم من أن المياه تغطي نحو 70.8% من سطح الأرض، فإن المياه العذبة الصالحة للاستهلاك لا تمثل سوى 3% فقط من مجموع مياه الأرض، ولا يتاح منها للاستخدام البشري سوى 1% تقريباً، على شكل مياه الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية القريبة من السطح، بينما تبقى 2% مخزونة في الكتل الجليدية والمكامن الجوفية العميقة التي يصعب الوصول إليها.

وتشير التقارير والأبحاث والدراسات الدولية المرتبطة بتغير المناخ إلى أن أكثر من نصف سكان العالم يعانون من ندرة شديدة في المياه المادية، وأن تداعيات الجفاف وندرة المياه لا تمس فقط حاجات الفرد والزراعة، بل تتجاوزها لتؤثر في العديد من القطاعات الحيوية، وعلى رأسها الاقتصاد. وفي الواقع، وخلال القرن الماضي، ازداد الاستخدام العالمي للمياه بمقدار ستة أضعاف، ولا يزال يتزايد بسرعة تُقدَّر بحوالي 1% سنوياً، وذلك بسبب التغير المناخي والنمو السكاني والتنمية الاقتصادية وتطور أنماط الاستهلاك. وقد أدى ذلك إلى تزايد الصراعات بين الدول حول مصادر الموارد المائية.⁵

يُعد الماء من أهم الموارد الطبيعية وأساس الحياة بصفة عامة، وهو عنصر حيوي يحتاجه الإنسان والبيئة على حد سواء. لذا، يجب على كافة المواطنين التحلي بالوعي والمسؤولية في الحفاظ على الموارد المائية والعمل على ضمان استدامتها. فالحفاظ على الماء ليس مسؤولية الحكومة والمؤسسات العمومية فقط، بل هو واجب المجتمع ككل، مما يتطلب تضامناً من كافة الجهود نحو الحفاظ على هذه الثروة الطبيعية الثمينة، من أجل ضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.⁶

تُعد المياه شريان الحياة الأساسي لجميع شعوب العالم، وللشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، لما لها من دور حيوي في استدامة الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد القرآن الكريم على أهمية الماء في استدامة الحياة، حيث جاء في محكم تنزيله: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".⁷

وتعددت الآيات القرآنية الكريمة التي تُبين أهمية المياه باعتبارها من أعظم النعم التي أنعم الله بها على الإنسان، فقد جاء في محكم تنزيله: "ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبثنا به جنات وحب الحصيد".⁸

ومن الآيات الأخرى التي تُبين أهمية هذه النعمة قوله تعالى: "وأرسلنا الرياح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين".⁹ وقوله تعالى أيضاً: "وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم".¹⁰ وكما ورد في الحديث الشريف أيضاً عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد؟ قال: أفي الوضوء سرف؟ قال: نعم وإن كنت على نهر جار".¹¹

من هنا تتضح الأهمية الكبيرة للمياه في حياة الشعوب ودورها الرئيسي في استمرارها. وللمياه دور تاريخي في حياة الشعب الفلسطيني، إذ كانت عنصراً رئيسياً في التوزيع الجغرافي للسكان وتطور العديد من مناحي الحياة، مما ساعد في الحفاظ

5 غيلا (ميلود). «حكمة تدير ندرة وهشاشة الموارد المائية بالمغرب: حالة جبة مراكش-أسفي». مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج. 5، ع. 5، 2024، ص 57-68. تم الاسترجاع في 15/5/2025 - 15:30، من: <https://doi.org/10.53796/hnsj55/5>

6 وزارة التجهيز والماء. «أهمية الحفاظ على الماء ودوره في استدامة الموارد المائية بالمغرب». (د.ت)، وثيقة منشورة على الموقع الإخباري المتخصص في الماء والمحافظة عليه لوزارة التجهيز والماء- الماديلنا، المغرب، تم الاسترجاع في 10/5/2025-19:20، من: <https://www.maadialna.ma/ar/ahmyt-alhfaz-ly-alma-wdwrh-fy-astdamt> almward-almayyt-balmghrb

7 القرآن الكريم. سورة الأنبياء، الآية 30: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".

8 القرآن الكريم. سورة ق، الآية 9: "ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبثنا به جنات وحب الحصيد".

9 القرآن الكريم. سورة الحجر، الآية 22: "وأرسلنا الرياح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين".

10 القرآن الكريم. سورة البقرة، الآية 22: "وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم".

11 الألباني (محمد). السلسلة الصحيحة. ج 7، ص 860. إسناده حسن. حديث عن عبد الله بن عمرو.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

على ديمومة بقاء هذا الشعب على مر السنين. ولا تزال العديد من القرى والتجمعات السكانية في فلسطين تحمل أسماء ينابيع وعيون المياه، مثل: عين العوجا، عين يبرود، عين منجد، وعين مصباح.

إلا أن هذا الواقع تغير نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي وضع الشعب الفلسطيني في معاناة مستمرة، وتكمن المشكلة الرئيسية في عدم سيطرة الشعب الفلسطيني على مصادر المياه وحرمانه من استخدامها والوصول إليها، الأمر الذي جعلها واحدة من أهم ملفات الصراع والحل النهائي مع الاحتلال الإسرائيلي.¹²

ويُحتم هذا الواقع على الفلسطينيين إدارة ما يتوفر لديهم من مصادر المياه بأفضل الأساليب الممكنة. وقد عملت سلطة المياه الفلسطينية، وهي الجهة المشرفة على قطاع المياه في فلسطين منذ تأسيسها عام 1995، على الحفاظ على ما توفر لديها من مصادر المياه وتطويرها، لضمان استمرار تزويد المواطنين بالمياه من خلال مزودي خدمات المياه.

ويُعد الماء أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعاني البلدان النامية عموماً من العديد من العقبات والتحديات في توفير المياه لمواطنيها، مما يوجب عليها بذل جهود كبيرة للتغلب على تلك التحديات.

وقد نتجت هذه التحديات عن أسباب عديدة، منها: نقص الموارد المائية، وتضخم عدد السكان، وانخفاض تعرفه المياه، وضعف الأنظمة واللوائح الناظمة، وانتشار التنمية العشوائية، ونقص التمويل، إضافة إلى غياب التوجه التجاري في قطاع المياه، وغيرها من العوامل. لذلك، فإن هذه البلدان مطالبة بالعمل بأساليب مبتكرة وجهود حثيثة للتغلب على هذه المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها.¹³

وبما أن الماء هو عماد الحياة والتنمية المستدامة، فإنه لا بد من بناء مؤسسات فاعلة وقوية قادرة على تقديم خدمات المياه للمواطنين بكفاءة. وتعد مؤسسات الخدمات عامة، ومؤسسات المياه خاصة، الأقرب إلى المواطنين نظراً لارتباط خدماتها المباشر بحياتهم اليومية، فضلاً عن كون خدماتها حيوية لكافة القطاعات.

وتعد عملية توعية المواطنين بأهمية المياه وترشيد استخدامها حجر الأساس في نجاح مقدمي خدمات المياه. كما أن إشراك المواطنين وإطلاعهم على التكاليف اللازمة لتنفيذ وتشغيل وصيانة مرافق المياه يساهم في رفع مستوى وعيهم، مما يعزز من نجاح واستدامة الخدمات المقدمة لهم. وفي هذا السياق، تُعتبر نسب الفاقد من المياه (أي المياه غير المحاسب عليها مالياً) من التكاليف التي تنعكس سلباً على المواطنين دون أن يستفيدوا فعلياً منها.

ومن هنا، يتوجب على المؤسسات العاملة في قطاع المياه ومزودي الخدمات العمل وفقاً لمبدأ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والذي يُعرف بأنه "النهج الذي يشجع التنمية المتناسقة وإدارة المياه والموارد الأخرى ذات الصلة، من أجل تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية عادلة، دون الإخلال باستقرار واستدامة الأنظمة البيئية الضرورية".¹⁴

الأمر الذي يحث مؤسسات قطاع المياه ومزودي خدماتها على العمل بفاعلية نحو استرداد التكاليف وتحقيق الاستدامة الشاملة، وبشكل خاص الاستدامة المالية، بما يضمن قدرتها على الاستمرار في أداء واجباتها ومهامها بكفاءة. ويأتي ذلك انسجاماً مع الرؤية والخطط الاستراتيجية للمؤسسات العاملة في تنظيم قطاع المياه، ووفقاً للسياسات الوطنية المعتمدة في هذا المجال.

¹² سلطة المياه الفلسطينية. «مشروع معالجة المياه العادمة في قطاع غزة». فطرة حياة، فلسطين، ع. 1، 2018، ص 27.

¹³ School of Civil and Building Engineering, Doctoral Thesis, «Financial Sustainability of the Water Sector in the Sultanate of Oman» Al Shueili (Ali). 24, Loughborough University, United Kingdom, 2014, p 24.

¹⁴ أسعد (عبد الكريم). «دليل تحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف في مؤسسات ومصالح تقديم خدمات المياه». مجلس تنظيم قطاع المياه، فلسطين، 2018، ص 101.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

ويُعدّ تحقيق ذلك انعكاساً لمدى نجاح المؤسسة في إدارة التزاماتها المالية، إذ إنّ تحقيق الاستدامة يُعبّر عن قدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها التشغيلية حتى في حال عدم تمكنها من تحقيق التوازن المالي من خلال إيراداتها الذاتية وحدها. وفي مثل هذه الحالات، قد تلجأ المؤسسة إلى تغطية العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض، شريطة قدرتها على الالتزام بسداد الديون في مواعييدها المحددة، وعدم زيادتها، والعمل على تخفيضها تدريجياً.¹⁵

وقد تزايدت في تسعينيات القرن العشرين أهمية استراتيجيات الاستدامة تدريجياً، حتى أصبحت محوراً لعدد كبير من الدراسات والإصدارات التي أعدها الأكاديميون والباحثون والممارسون، إضافةً إلى إطلاق مجالات متخصصة في هذا المجال.¹⁶

إشكالية الدراسة:

وبالرغم من ضعف السيطرة على الموارد المائية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، فقد سعت الحكومة الفلسطينية إلى وضع تصوّرات واستراتيجيات تهدف إلى بناء قدرات الفلسطينيين في قطاع المياه، من خلال إعداد العديد من الخطط والسياسات المتعلقة بحوكمة هذا القطاع في فلسطين.

إلا أنّ هذه الخطط والاستراتيجيات لم تُحقّق بعدُ تطوراً ملموساً على مستوى الاستدامة المالية في قطاع المياه، الذي ما يزال يعاني من ارتفاع ملحوظ في حجم الديون المتراكمة على مزوّدي خدمات المياه لصالح الحكومة الفلسطينية. وقد بلغت قيمة تلك الديون ما يقارب نصف مليار دولار، وفقاً لسجلات دائرة مياه الضفة الغربية حتى نهاية عام 2022. كما تشير بيانات وتقارير مجلس تنظيم قطاع المياه إلى أنّ أكثر من 60% من مزوّدي خدمات المياه لا يتمكنون من تغطية تكاليفهم التشغيلية.

وفي السياق ذاته، بلغت ديون المواطنين لصالح مزوّدي خدمات المياه حتى نهاية عام 2021 ما يزيد عن نصف مليار دولار، بحسب بيانات مجلس تنظيم قطاع المياه. ولضمان تحقيق التنمية المستدامة في قطاع المياه على الصعيد المالي، تبرز الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات والاستفادة المثلى من التمويل الموجه لهذا القطاع، إضافةً إلى توسيع نطاق الخدمات، وضمان استدامة مزوّدي المياه، وإعادة هيكلة حوكمة القطاع المائي، ووضع مؤشرات دقيقة ومتخصصة لقياس الاستدامة فيه.

ومن هنا، تتجلى الإشكالية في دراسة ماهية الطرق والأساليب الواجب اتباعها لتحقيق الاستدامة المالية في قطاع المياه، وتحديد معايير محاسبة الاستدامة ومؤشرات الاستدامة المالية التي ينبغي تبنيها ومراعاتها للوصول إلى تلك الغاية، وذلك بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه مزوّدي خدمات المياه في فلسطين. وانطلاقاً من ذلك، يمكن صياغة سؤال الدراسة الرئيس على النحو الآتي: كيف يمكن تحقيق الاستدامة المالية في قطاع المياه عموماً، وفي مؤسسات مزوّدي خدمات المياه في الضفة الغربية على وجه الخصوص؟

¹⁵ قباجة (أحمد). «الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والأفاق المستقبلية». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)،

فلسطين، 2012، ص 91.

¹⁶ أورساتو (ريناتو). «استراتيجيات الاستدامة: متى يكون التوجه الأخضر مجزياً؟». دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية

المتحدة، 2012، ص 361.

أسئلة الدراسة:

1. إلى أي مدى يُسهم إنشاء مرافق المياه، في ظل صدور النظام الخاص بها لعام 2021، في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين؟
2. هل يُسهم تطبيق نظام تعرفه المياه لعام 2021 في تعزيز الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين؟
3. هل يتم تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI) بما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين؟
4. إلى أي مدى يتم الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه، بما يعزز تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين؟
5. ما مدى تأثير المحددات والمعوقات (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التنظيمية و البنى التحتية) على تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين؟
6. ما أثر المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة في المالية والتنمية، المؤهل الدراسي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، وتصنيف مزود خدمات المياه من حيث التنظيم أو الحجم) على مستوى تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى:** لا يُسهم إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- الفرضية الثانية:** لا يُسهم تطبيق نظام تعرفه المياه في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- الفرضية الثالثة:** لا يتم تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI) بما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- الفرضية الرابعة:** لا يتم الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه بما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- الفرضية الخامسة:** لا تؤثر محددات ومعوقات الاستدامة المالية في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- الفرضية السادسة:** لا تؤثر المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة في المالية والتنمية، المؤهل الدراسي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، وتصنيف مزود الخدمة من حيث التنظيم أو الحجم) تأثيراً جوهرياً على تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.

الشكل (1.1): يوضح نموذج ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة



التعريفات لمتغيرات الدراسة:

الاستدامة المالية: " قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم خدماتها في الوقت الحالي والمستقبل ".¹⁷

نظام مرافق المياه: هو النظام الصادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني تحت مسمى (نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم 17 لعام 2021) بتاريخ 2021/6/14، ويهدف إلى تحقيق الاستدامة في تقديم خدمات المياه من خلال تطوير الأداء المالي والإداري والتشغيلي، وتفعيل مبدأ حساب التكلفة، وضمان الاكتفاء والتوازن المالي لمزودي خدمات المياه.

نظام التعرف: هو النظام الصادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني تحت مسمى (نظام التعرف الموحد للمياه والصرف الصحي رقم 4 لسنة 2021م) بتاريخ 2021/02/08م، ويهدف إلى استرداد التكلفة الحقيقية فقط، وتحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، بالإضافة إلى توحيد أسس ومعايير احتساب أسعار المياه وبدل الخدمات لجميع مقدمي الخدمات.

معايير محاسبة الاستدامة: وهي المعايير الموضوعية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وتستخدمها المؤسسات والوحدات الاقتصادية لتقديم تقاريرها حول أثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.¹⁸

المؤشرات المالية: هي مؤشرات معتمدة من قبل مجلس تنظيم قطاع المياه في فلسطين، تُستخدم لقياس مدى قدرة مزودي خدمات المياه على تحقيق الاستدامة المالية، استناداً إلى البيانات والتقارير المالية المقدمة من مزودي الخدمات إلى المجلس.

¹⁷ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. « إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ». الجزء الثالث، ترجمة ونشر: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2021، ص ص 1935-2799، ليس لها دولة نشر.

¹⁸ Global Reporting Initiative. « The global leader for sustainability reporting ». Retrieved from: <http://www.globalreporting.org>, Accessed: 11/01/2024 – 14:00.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

تحديات ومعوقات الاستدامة المالية: هي مجموعة المعوقات والتحديات التي تؤثر على قدرة مزودي خدمات المياه في تحقيق الاستدامة المالية بكفاءة وفعالية.

أهمية الدراسة:

يواجه قطاع المياه في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان النامية، تحديات كبيرة تؤثر على جهود تطوير هذا القطاع وتحّد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه. ومن ثم، يتطلب الأمر العمل الجاد على دراسة وإيجاد حلول لهذه التحديات التي تنشأ عن أسباب متعددة، منها: التحديات السياسية، محدودية الموارد ونقص المياه، الزيادة السكانية، انخفاض تعرفه المياه، ضعف الأنظمة واللوائح، التنمية غير المخطّط لها، نقص التمويل والتحصيل، تراكم الديون، وتذبذب الأسعار وغيرها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تركز على تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه مع الأخذ في الاعتبار أثر صدور نظام إنشاء مرافق المياه ونظام تعرفه المياه، ومدى مساهمتهما في تعزيز الاستدامة المالية لمزودي الخدمات عند تطبيقهما. كما تهدف الدراسة إلى دراسة مدى تبني معايير محاسبة الاستدامة، وتحليل مؤشرات الاستدامة المالية واستخداماتها العملية، بالإضافة إلى التعرف على التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع المياه واقتراح الحلول المناسبة لها.

أهداف الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة هو التعرف والبحث في المحاور التالية:

- دراسة مدى مساهمة إنشاء مرافق المياه، في ظل صدور النظام الخاص بها، في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين.
- دراسة مدى مساهمة تطبيق نظام تعرفه المياه في تعزيز الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- دراسة مدى مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- دراسة مدى مساهمة تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.
- التعرف على التحديات الرئيسية التي تؤثر على جهود المؤسسات العاملة في قطاع المياه والتي تسعى إلى تحقيق التنمية والاستدامة المالية في هذا القطاع في فلسطين.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:** تركز الدراسة على مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، نظراً لصعوبة إجراء الدراسة في قطاع غزة.
- الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية ابتداءً من يوليو 2022م حتى وقت إعداد الدراسة.
- الحدود البشرية:** تشمل الدراسة الموظفين العاملين في الدوائر المالية والتخطيط والمشاريع والاستراتيجيات، بالإضافة إلى صناع القرار لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.
- الحدود الموضوعية:** اقتصرَت الدراسة على الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.

متغيرات الدراسة:**المتغير التابع:**

- الاستدامة المالية لمزود خدمات المياه في قطاع المياه في فلسطين.

المتغيرات المستقلة:

- إنشاء مرافق المياه الإقليمية.
- تطبيق نظام التعرف.
- تبني معايير محاسبة الاستدامة.
- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية.
- التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات قطاع المياه في فلسطين.

المتغيرات الوسيطة:

- الجنس.
- العمر.
- سنوات الخبرة في المالية والتنمية.
- المؤهل الدراسي.
- التخصص العلمي.
- المسمى الوظيفي.
- تصنيف مزود الخدمة من حيث التنظيم.
- تصنيف مزود الخدمة من حيث الحجم.

الدراسات السابقة:**الدراسات السابقة باللغة العربية:****1- دراسة أمين ورشيد، 2022 بعنوان:****"البعد المالي المستدام للتنمية مقارنة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي"**

هدفت هذه الدراسة إلى تناول البعد المالي المستدام للتنمية من خلال مقارنة دلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي. ويهتم مفهوم الاستدامة بالمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير الاستدامة الاقتصادية على المستوى الكلي، وما يرتبط بها من مفاهيم تخص الاستدامة المالية، والتي يتركز مركزها الأساسي حول الدين العام وتأثيراته، سواء الإيجابية إذا استُخدم بكفاءة في تمويل فجوة الموارد، أو السلبية إذا اقتصر على تمويل الاستهلاك الجاري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل المالي للسلاسل الزمنية للموازنات العامة السنوية للعراق، بهدف الوصول إلى المؤشرات المتعلقة بالاستدامة في الاقتصاد العراقي. وأظهرت نتائج الدراسة عدة نقاط مهمة، أهمها:

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

1. الفرق بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية هو فرق في الدرجة وليس في النوع، حيث تركز الاستدامة المالية على جوانب محددة من الاستدامة الاقتصادية، ولا يمكن أن تشمل التحليل الكلي للاقتصاد إلا إذا ارتبطت بالإطار العام الذي تحدده الاستدامة الاقتصادية.
2. لا يمكن الوصول إلى تحليل واقعي لمؤشرات الاستدامة المالية للدين العام دون مراعاة الخصائص البنيوية والظرفية للاقتصاد المعني.
3. تجاهل هذه الخصائص قد يؤدي إلى نتائج مضللة، خاصة في حالة الاقتصاديات النامية الريعية، حيث يمكن أن تغطي الإيرادات النفطية، وما تشكله من الناتج والموازنة، على التشوهات البنيوية في الاقتصاد، فيبدو وكأن مقومات الاستدامة المالية متحققة، في حين أنها مخفية خلف الاعتماد على الموارد النفطية المفاجئة أو الهبات الحكومية.

2- دراسة بو قنديل وبن عيسى، 2022 بعنوان:

"الاستدامة المالية والعلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية في الجزائر: نهج جديد قائم على النماذج الخطية وغير الخطية"

- هدفت هذه الدراسة إلى فحص الاستدامة المالية في الجزائر من خلال التركيز على سلوك الإيرادات والنفقات العمومية، وإعادة النظر في العلاقة طويلة المدى بينهما خلال الفترة من عام 1970 إلى 2018م.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج التطبيقي، باستخدام السلاسل الزمنية للموازنات العامة. وتم توظيف تقنيات مختلفة للتحليل، منها اختبارات التكامل المشترك، وتقدير نموذج الدراسة بالطرق الخطية وغير الخطية، إضافة إلى تطبيق اختبارات جذر الوحدة مع وجود فواصل هيكلية.
- وأظهرت نتائج الدراسة عدة نقاط رئيسية، أهمها:
1. وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات الحكومية، مع ملاحظة أن عملية التعديل غير متمثلة، حيث تتجه من النفقات نحو الإيرادات الحكومية.
 2. تشير النتائج إلى أن الإدارة المالية في الجزائر لا تتسق مع الاستدامة القوية على المدى الطويل، حيث تنمو النفقات بشكل أسرع من الإيرادات، ويصبح حجم الإنفاق هو المحدد الرئيس لحجم الإيرادات على المدى القصير.
- ## 3- دراسة الشايب، 2022 بعنوان:

"مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر"

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في مصر على الأجلين القصير والطويل خلال الفترة من عام 1980م حتى عام 2018م.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى استخدام منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL Bounds Tests). كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Conditional Unrestricted Error Correction Model – UECM) لاختبار وجود علاقة ديناميكية على المدى القصير.
- وأظهرت نتائج الدراسة عدة نقاط رئيسية، أهمها:
1. وجود علاقة توازنية وديناميكية على الأجلين الطويل والقصير بين مؤشرات الاستدامة المالية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، مما يؤكد أن السياسة المالية في مصر مستدامة على المدى القصير والطويل.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

2. وجود تباين في مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث ساهم كل من الإنفاق الحكومي والدين الخارجي بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية في تعزيز النمو الاقتصادي، في حين لم تسهم الإيرادات الحكومية بشكل معنوي إحصائياً في النمو الاقتصادي.
3. أثبتت التجربة المصرية إمكانية الاعتماد على الدين الخارجي ضمن حدود أمانة لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما نجحت مصر في إصلاح الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تسهم بشكل ملموس في تحسين النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أبرزها:
- ضرورة مراعاة مفهوم الاستدامة عند تصميم السياسات والخطط المالية ضمن برنامج اقتصادي ممنهج، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والحصول على الديون الخارجية بتكلفة منخفضة، وتحسين التصنيف الائتماني.
- تنويع مصادر الإيرادات في مصر.
- الاستفادة من تجربة مصر في إصلاح الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية.
- الاستفادة من تجربة مصر في توظيف الدين الخارجي في المشاريع والاستثمارات الاقتصادية لتحقيق النمو المستدام.

4- دراسة الغماري، 2022 بعنوان:

"مدى تطبيق تقارير الاستدامة المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة استكشافية"

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق عناصر تقارير الاستدامة المالية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع 144 استبانة بأسلوب المسح الشامل على متخذي القرار والعاملين في الشؤون المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي بلغت 48 شركة. وقد تم استرداد 120 استبانة، بنسبة 83%، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات وفقاً لإجابات المبحوثين.
- وأظهرت نتائج الدراسة عدة نقاط رئيسية، أهمها:
1. تقوم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق عناصر تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
 2. تواجه هذه الشركات مشكلات ومعيقات عند تطبيق تلك التقارير، أبرزها:
 - عدم توفر الخبرات المهنية والعملية والمهارات الفنية اللازمة لتطبيق تقارير الاستدامة المالية بالدرجة المطلوبة.
 - غياب القوانين والأنظمة الكافية التي تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
 - واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أبرزها:
 - ضرورة قيام الشركات بمعالجة المشكلات والمعيقات التي تواجهها في تطبيق تقارير الاستدامة المالية.
 - العمل على توفير الخبرات المهنية والعملية والمهارات الفنية اللازمة لضمان تطبيق تقارير الاستدامة بشكل فعال ودقيق.

5- دراسة غنية، 2022 بعنوان:

"نحو تحقيق الاستدامة المالية في الدول العربية بأثر تداعيات جائحة كورونا"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تحقيق الاستدامة المالية في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال دراسة واقع استدامة الديون في عدد من الدول العربية خلال فترة الجائحة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على السلاسل الزمنية خلال فترة جائحة كورونا، بهدف الوصول إلى تحليل المؤشرات المتعلقة بالاستدامة المالية في هذه الدول. وأظهرت نتائج الدراسة عدة نقاط رئيسية، أهمها:

1. بالرغم من بلوغ مستويات المديونية في الدول العربية محل الدراسة مستويات مرتفعة، فإن مسارات الدين تتحرك بشكل قابل للاستدامة.

2. مع ذلك، تبقى المخاطر كبيرة، خاصة في حالة حدوث أزمة مالية كلية ناجمة عن صدمات متزامنة على مستوى النمو الحقيقي، وأسعار الفائدة، والرصيد الأولي، وسعر الصرف، نتيجة تداعيات جائحة كورونا، مما قد يؤدي إلى تحول الدين نحو مسار غير مستدام.

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أبرزها:

1. تكثيف وتيرة إصلاح هيكل المالية العامة لتعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

2. تبني أفضل الممارسات في حوكمة إدارة الدين العام.

3. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل بعض بنود الإنفاق العام لتخفيف الضغط على عجز الموازنة العامة الكلي.

4. تبني استراتيجيات متوسطة المدى لإدارة الدين العام بما يقلل المخاطر المالية.

5. زيادة قدرة الحكومات على تمويل الدين العام وتقليل المخاطر من خلال تطوير الأسواق المالية.

6- دراسة المعموري والججاوي، 2022 بعنوان:

"قياس مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بمعايير محاسبة الاستدامة (SASB) لتحسين الأداء والإبلاغ"**المالي وتعزيز الثقة في البيانات المالية / بحث تطبيقي مقارنة في عينة من الشركات العراقية والعربية"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الشركات العراقية والعربية عينة البحث لمعايير محاسبة الاستدامة (SASB) والإفصاح عنها، بالإضافة إلى تحليل محتوى التقارير المالية السنوية المدرجة في السوق المالي لمعرفة مدى التزامها بتطبيق معايير محاسبة الاستدامة (SASB).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال البحث التطبيقي المقارن لعينة من الشركات العراقية والعربية، بالإضافة إلى أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أظهرت نتائج البحث التحليلي للتقارير المالية السنوية أن التزام شركات قطاع الاتصالات في تطبيق مواضيع الاستدامة والخاصة بمعايير خدمات الاتصالات بلغ المتوسط العام لأفراد العينة (54%) وهذا يعني وجود نسبة من المقبولة في تطبيق المعيار. فضلاً عن وجود أعلى درجة إبلاغ للمعيار لشركة (الاتصالات الأردنية) عينة البحث لسنة (2017) حيث كانت النسبة حوالي (74%) وهذا يدل على النسبة الجيدة في تطبيق المعيار، كما تم التعرف

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

على آراء مجموعة من الأفراد العاملين في الشركات (عينة البحث) من خلال توزيع استبانة عليهم الغرض منها هو تعزيز نتائج البحث ويتضح أن مواضيع الاستدامة الخاصة بقطاعات الاتصالات، والنقل، والصناعة (الألبسة) تسهم في تحسين الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية عند تطبيقها في الشركات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الاهتمام والتثقيف والتوعية على نشر معايير محاسبة الاستدامة وضرورة التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيقها من خلال تشريعات وقوانين ملزمة بذلك. تطبيق المعايير الخاصة بالاستدامة لجميع القطاعات بهدف تحسين الأداء والإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية لما له من أهمية في تعزيز الثقة في بياناتها المالية.

7- دراسة أحمد، 2021 بعنوان:

"الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية - دراسة حالة دول الجزائر، تونس والمغرب"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية في دول الجزائر، تونس والمغرب من خلال معدلات الشمول المالي ومدى تحقيقه في هذه الدول وكذلك تحليل الاستدامة المالية بدراسة وتحليل الدين العام ومدى استقراره وتحقيق الاستدامة وأثر الشمول المالي عليها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال البحث التطبيقي لتأثير الشمول المالي على كفاءة الاستدامة المالية وذلك بالاعتماد على السلاسل الزمنية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هو أن الشمول المالي محقق في كل الدول وبنسب متفاوتة وكذلك بالنسبة للاستدامة المالية، أما بالنسبة لأثر الشمول المالي على الاستدامة المالية لأن هناك ارتباطاً محايداً بين الشمول المالي والاستدامة المالية في البلدان الثلاث، حيث يلاحظ عدم فعالية سياسة الشمول المالي المعتمدة وعدم قدرتها على التأثير المباشر في الاستدامة المالية والاستقرار المالي في هذه البلدان وخاصة في الجزائر وذلك لاعتمادها على الجباية البترولية وعدم استقرار أسعار البترول.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي، ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة فيما يتعلق بالبنية المالية التحتية والاستفادة من التكنولوجيا في هذا المجال.

8- دراسة الصالح، 2021 بعنوان:

"مدى إدراك أهمية محاسبة الاستدامة في القطاعين العام والخاص في إقليم كردستان- العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك أهمية محاسبة الاستدامة في القطاعين العام والخاص في إقليم كردستان- العراق، حيث أن إدراك مدى وعي الشركات والوحدات الحكومية بمفهوم مسؤولية الاستدامة والمحاسبة عليها أصبح أمراً يتطلب مزيداً من الاهتمام لمساعدتها على النمو وتحقيق أهدافها وفقاً لأنظمتها ومنهجية عملها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة الدراسة الرئيسية والاستبانة والتي تم توزيعها على عينة الدراسة لجمع بيانات الجانب الميداني.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود إدراك لمحاور محاسبة الاستدامة (المحور الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والإفصاح والشفافية) حسب آراء عينة البحث، وجود ارتباط طردي قوي ومعنوي بين محاور محاسبة الاستدامة الأربعة وفقاً لآراء عينة البحث. بالإضافة إلى وجود تأثير لمحاور الاستدامة الأربعة على الاستدامة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز الوعي بأهمية محاسبة الاستدامة لدى الوحدات الحكومية والشركات الخاصة، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد التشريعات الأممية والمعايير المتعلقة بمحاسبة الاستدامة، ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية وتعزيز ذلك في تطوير المناهج التدريسية في أقسام المحاسبة.

9- دراسة الخزرجي، التميمي، والجبوري، 2020 بعنوان:

"أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي انعكاساتها على أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات معايير الاستدامة المحاسبية وإمكانية تطبيقها وأهمية ذلك التطبيق في التأثير على التدقيق الاجتماعي، فضلاً عن أهمية تطبيق تلك المؤشرات على تقويم أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أداة الدراسة وهي الاستبانة المقدمة إلى عينة عشوائية لعدد من الأكاديميين ممن لديهم معرفة وخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وقد تم توزيع (40) استبانة واستعادة (35) منها. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية وتقويم أسس التدقيق الاجتماعي يساهمان في تقويم أسس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إعطاء أهمية للتدقيق الاجتماعي وتوفير وحدة خاصة به من أجل انعكاسه على تقويم أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبما يتواءم مع معايير محاسبة الاستدامة.

10- دراسة النفيعي ومحمد، 2020 بعنوان:

"مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية - دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العام بمكة المكرمة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط المساءلة المالية في الوحدات الحكومية في تحقيق الاستدامة المالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة الدراسة وهي الاستبانة في جمع البيانات، وقد تم تحليل فرضيات الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين مدى ارتباط المساءلة المالية وتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: بضرورة قيام المراجعين بزيادة فعالية المساءلة المالية بتعزيز قدرة تقدير الجهة الحكومية للنمو المالي المستدام وذلك بدراسة ارتباط الجهة الحكومية من الناحية البيئية والاقتصادية واتباعها للأنظمة، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير أسلوب المراجعين من التقليدي إلى أسلوب متطور في جمع القرائن والأدلة لتعزيز تحقيق الاستدامة المالية.

11- دراسة الوائلي ونعمة، 2020 بعنوان:

"مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، حيث تعد الطبيعة الريعية سمة من سمات الاقتصاد العراقي كونه يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي لتمويل الموازنة العامة.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال السلاسل الزمنية والتحليل المالي للموازنات العامة السنوية للعراق للفترة من عام 2003 إلى عام 2017، للوصول إلى المؤشرات المتعلقة بالاستدامة في الاقتصاد العراقي. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن مؤشرات الاستدامة المالية كنسبة الدين للناتج تجاوزت الحدود الأمانة في الأعوام الأخيرة التي شهدت تراجع أسعار النفط فضلاً عن تجاوز نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي تلك الحدود أيضاً.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة خلق استراتيجية لتحقيق التنوع في هيكل الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل، ضرورة تقليل الاقتراض الخارجي وإصلاح هيكل الإنفاق العام

12- دراسة أبو السمك، 2020 بعنوان:

"أثر تطور المعايير المحاسبية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مرجعية"

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى دراسة العلاقة بين تأثير تطوير المعايير المحاسبية والمدى الذي يمكن أن تسهم به المحاسبة في ملاحقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المستدامة للمنظمة، وكذلك دراسة التناقض بين الاستدامة والممارسات المحاسبية على أساس الإصدارات المختلفة من مجلس معايير المحاسبة، إذ يروج للمعايير المحاسبية الحالية على أنها تمثل محاولة لتقديم وجهة نظر حقيقية وعادلة.

اعتمدت تصميم ومنهج الدراسة على دراسة مرجعية لأدبيات المحاسبة، إذ سعت الدراسة إلى مناقشة وتفنيد عدد من الافتراضات الضمنية داخل الإصدارات المختلفة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك فيما يتعلق بالاستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الإصدارات المختلفة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية - وهي تحاول التقرير عن الإبعاد البيئية والاجتماعية والاستدامة تعاني من بعض الاختلالات التي أدت إلى إهمال التقرير عن التدمير البيئي، وتآكل أي مفهوم واقعي للعدالة الاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إجراء الدراسات والبحوث المستقبلية في هذا المجال وذلك من أجل تعزيز تقارير الاستدامة.

13- دراسة الجبوري، جعفر، وغالي، 2019 بعنوان:

"إمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الإبلاغ المالي للمصارف العراقية الأهلية في محافظة البصرة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية على جودة الإبلاغ المالي الواردة في التقارير المالية التي تصدرها المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك عن طريق تحليل التقارير المالية، ومعرفة مدى احتوائها على مؤشرات الاستدامة والتي يمكن أن تعكس حقيقة المركز المالي وبما يلائم المعلومات التي يمكن أن توفرها تلك التقارير لاتخاذ القرارات من أصحاب المصالح.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية لعينة البحث لمعرفة مدى تطبيق مؤشرات الاستدامة المحاسبية وكذلك مدى تأثيرها على القرارات التي يمكن أن تتخذ بناءً على المعلومات الواردة في التقارير، وكذلك توزيع استمارة استقصائية لبيان مدى معرفة إدارات المصارف بمعايير الاستدامة المحاسبية وتطبيقها.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي في أوج خطورتها، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة في الوضع العراقي والتي تستوجب على المصارف الإفصاح عن حجم تلك التقلبات في النشاطات الاقتصادية لها وليس الاكتفاء بمناقشتها والإفصاح عنها. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في عرض البيانات المالية بما يعزز مصداقية وموثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية التي تقدمها الشركات وبما يعكس حقيقة النشاط المالي لها.

14- دراسة خالد، 2019 بعنوان:

"دور نظام التعرف المائتي الفلسطيني في تخفيض كمية المياه غير المحاسب عليها في الضفة الغربية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام التعرف المائتي الفلسطيني في تخفيض كمية المياه غير المحاسب عليها في الضفة الغربية، وتناولت هذه الدراسة المبادئ الأساسية لنظام التعرف محددة بالكفاءة الاقتصادية واسترداد التكاليف والعدالة الاجتماعية وجودة الخدمة بما يعزز استدامتها، ممثلة بجملة من الإجراءات التي نص عليها النظام لعام 2013، وذلك ارتباطاً باستراتيجية تخفيض كمية المياه غير المحاسب عليها لعام 2012.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكيفي، وتم استخدام أدوات الدراسة وهي استبيان محكم تم توزيعه على عينة الدراسة الاحتمالية العشوائية، لقد اشتملت عينة الدراسة على 32 مزوداً لخدمة المياه للمواطنين بكافة تصنيفاتهم، في حدود الضفة الغربية، بالإضافة إلى المجموعات البؤرية المركزة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود تأثير كبير لدور نظام التعرف المائتي الفلسطيني في تخفيض كمية المياه غير المحاسب عليها، كما قام الباحث ومن أجل المزيد من التعمق في تفاصيل النتائج الإحصائية باستخدام المجموعة البؤرية المركزة وفقاً للمنهج الكيفي، كما أنه من الأهمية بالمكان تحقيق كافة مبادئ نظام التعرف المائتي مشروط بالوصول إلى نقطة التوازن في مجموع إجراءات النظام بحيث تتكامل مع بعضها لتحقيق كافة أهداف النظام، بتكامل كافة العناصر والأدوار الحكومية وغير الحكومية بتوجيه الإعانات والاستثمارات الرأسمالية المبنية على الشراكة والعدالة والإنصاف بما يدعم مخاوف المهتمشين ومحدودي الدخل من قدرتهم على الدفع وتلقيهم لخدمات تزويد مياه ذات جودة عالية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطوير نظام التعرف، وتطوير نموذج للتعرف من أجل تحقيق مبادئ نظام التعرف، ضمان تعزيز استدامة الخدمات المقدمة من المزودين.

15- دراسة دعاس، 2019 بعنوان:

"نظام التعرف كأساس لاستدامة تقديم خدمات المياه - حالة خدمة المياه في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مكونات نظام التعرف لدى مقدمي خدمات المياه في فلسطين بالإضافة إلى قدرتها على الاستدامة المالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد شملت الدراسة 272 مقدم خدمة مياه في فلسطين وذلك من خلال البيانات المتوفرة لدى مجلس تنظيم قطاع.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن هناك ضعفاً في تطبيق الاعتبارات الخاصة بنظام التعرف بمستويات متدرجة خاصة فيما يتعلق باستخدام الأسس المحاسبية و اعتبارات العناصر المستخدمة في حساب التكاليف وتقليل الفاقد ومراعاة الجوانب الاجتماعية والقدرة على الدفع، كما بينت الدراسة ضعفاً في مستوى الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه خاصة في مجالات التحصيل وتراكم الديون وعدم قدرة الإيرادات الثابتة على تغطية المصاريف والارتفاع في نسبة الفاقد خاصة وأن معظم مقدمي خدمات المياه من الهيئات المحلية، ضرورة دراسة قدرة المستهلكين على الدفع وتقسيم فئات الاستهلاك إلى منزلي- صناعي- تجاري- سياحي بالإضافة إلى دراسة الفاقد، وأليات تحسين تقليل نسبة الفاقد ومقارنة التكاليف الثابتة بالإيرادات الثابتة وحساب إهلاك الأصول كأحد عناصر تكاليف المياه واستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي في احتساب التكاليف والذي يمكن من الحصر المناسب للتكاليف خلال الفترات المالية والقدرة على إعداد تقارير دقيقة تساعد إدارة مزودي الخدمات على اتخاذ قرارات مناسبة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة مراعاة نسبة التحصيل عند إعداد التعرف والقدرة على تحصيل الديون من خلال التوجه إلى استخدام العدادات مسبقة الدفع والتي أثبتت جدواها في الاستخدام لدى بعض مزودي خدمات المياه.

16- دراسة عبد السلام، 2019 بعنوان:

"خوصصة المياه في الدول النامية: مبادئها، ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في خوصصة المياه في الدول النامية: مبادئها، ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تقديم لمحة عامة عن واقع الخوصصة في إدارة المياه. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف المتغيرات المتعلقة بالدراسة، ومن ثم تحليل البيانات للوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: حققت خوصصة المياه عدة نتائج منها زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة، وكفاءة الإنتاج، إلا أن لها انعكاسات سلبية خصوصاً على الدول النامية كارتفاع سعر المياه على نحو غير مستدام من طرف الشركات الخاصة، وتعرض نوعية المياه للخطر، وانتشار الكثير من الأوبئة، كمرض الكوليرا في جنوب إفريقيا. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة حفاظ الحكومات والشركات الخاصة على المنفعة المتبادلة، بالإضافة إلى ضرورة تبني التسعير التفاضلي الذي يضمن حصصاً مجانية للاحتياجات الأساسية بحيث يعطي فرصة أفضل للتقبل واسترداد التكاليف.

17- دراسة المعموري، 2019 بعنوان:

" تأثير تطبيقات الحوكمة ومعايير محاسبة الاستدامة ودورها في تحسين الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيقات الحوكمة ومعايير محاسبة الاستدامة من خلال تحليل التقارير المالية السنوية للشركات العراقية والعربية المدرجة في السوق المالي ومدى التزام شركات عينة البحث في تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ومعايير محاسبة الاستدامة في تحسين الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل التقارير السنوية للشركات العراقية، بالإضافة إلى استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل نتائج أداة الدراسة وهي الاستبيان.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن التزام الشركات في قطاع النقل من بين القطاعات (عينة البحث) في تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) كانت ضعيفة، وهذا يعني ضعف في الإبلاغ عن الحوكمة. أما فيما يتعلق بمعايير محاسبة الاستدامة كان التزام شركات قطاع الاتصالات في تطبيق مواضيع الاستدامة والخاصة بمعايير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية فكانت النتيجة تشير إلى وجود نسبة من المقبولية في تطبيق المعيار. وكذلك تم التعرف على آراء مجموعة من الأفراد العاملين في الشركات (عينة البحث) من خلال توزيع استبانة عليهم الغرض منها هو تعزيز نتائج البحث وتبين أن تطبيقات الحوكمة تسهم في تحسين الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية من خلال تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI). فضلاً عن ذلك تسهم مواضيع الاستدامة الخاصة بقطاعات الاتصالات، والنقل، والصناعة عند تطبيقها في الشركات تسهم في تعزيز الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية وهذا يشير إلى التحقق من فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ينبغي الالتزام بتطبيق معايير وقواعد حوكمة الشركات لما لها من أهمية مشتركة مع معايير محاسبة الاستدامة المتمثلة في الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة وغيرها، وضرورة الفهم العميق لدورها والتأكيد على تطبيقها.

18- دراسة رشوان وأبو رحمة، 2018:

"أثر تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية (دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية)"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في الكليات الجامعية الفلسطينية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم توزيع الاستبيان بعد تقييمه وتحكيمة من قبل عدد من المختصين في عينة الدراسة من مديري ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين في الدوائر المالية والإدارية في 120 كلية جامعية حكومية فلسطينية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن هناك تأثيراً على تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية في الجامعات الحكومية الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بتنمية ثقافة التنمية المستدامة والحوكمة من قبل الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية لأهميتها في جودة التقرير المالي والإداري.

19- دراسة زينب، 2018 بعنوان:

"محاسبة التنمية المستدامة واقع وأفاق تطبيقها في بيئة الأعمال الجزائرية - دراسة لبعض من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وأفاق تطبيق محاسبة التنمية المستدامة في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في مستوى تطبيق وتوثيق مؤشرات المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسلية في الجزائر، حيث تم تحديد فرضيات الدراسة بناءً على تلك الإشكالية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الدراسات السابقة في مجال المحاسبة عن التنمية المستدامة وتقارير استدامة المؤسسات، والذي تم من خلاله إجراء الدراستين النظرية والتطبيقية، حيث تم استخدام الاستبانة للحصول على البيانات الأولية ومن ثم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات والحصول على البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري للبحث من خلال الكتب والمجلات والدوريات والأبحاث والمؤتمرات والدراسات السابقة التي ساهمت في إثراء الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تركز المؤسسات محل الدراسة على تطبيق وتوثيق مؤشرات الأداء الاقتصادي من خلال القوائم المالية والتقارير المالية التي تعدها المؤسسة نهاية كل سنة، تركز المؤسسات محل الدراسة على تطبيق وتوثيق مؤشرات الأداء الاجتماعي التي تتعلق بالأجور والامتيازات الاجتماعية المرتبطة بالأجور، وتركز على عدد حوادث العمال لاستخدامها برامج للحد من ذلك، بالإضافة إلى التركيز على تكوين المورد البشري، في حين أن المؤشرات التي تتعلق بتقييم المستوى الاجتماعي غير مطبقة وموثقة تماما، تركز المؤسسات محل الدراسة على تطبيق وتوثيق مؤشرات الأداء البيئي ذي الأثر المالي فقط.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لغرض تحقيق كفاءة المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة، حيث يحقق متطلبات الموضوعية والعدالة بين كافة الأطراف ذات المصلحة، ضرورة العمل على تطبيق المحاسبة عن التنمية المستدامة بغرض تعزيز ممارسات التنمية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق عناصر المنافسة محليا ودوليا، ضرورة قيام المؤسسات بتحديد استراتيجية معلنة وواضحة للاستدامة الخاصة بها، ضرورة صقل مهارات المحاسبين والتدريب المستمر لهم على مواضيع محاسبة التنمية المستدامة.

20- دراسة الشمري، 2018 بعنوان:

"تقييم استدامة نظام إدارة الموارد المائية في القطاع البلدي في دولة الكويت"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم استدامة نظام إدارة الموارد المائية في القطاع البلدي في دولة الكويت، حيث تعتبر الكويت من أكثر البلدان ندرة في المياه.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، اشتملت المنهجية لتحقيق الأهداف المذكورة على تقييم الوضع الحالي لقطاع المياه بالتركيز على القطاع البلدي، وتحديد أهم المشاكل والقضايا فيه، بالإضافة إلى تحليل سياسة إدارة موارد المياه الحالية في دولة الكويت، وتطوير نموذج رياضي ديناميكي يمثل قطاع المياه البلدي في دولة الكويت باستخدام برنامج (WEAP)، ومن ثم تقييم فاعلية الخيارات الإدارية المتاحة لموازنة الطلب والعرض وخفض التكاليف المالية والبيئية والاقتصادية، مقارنة بسيناريو مرجعي يمثل استمرار الأوضاع والسياسات على ما هي عليه حاليا.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن التكاليف التي تتحملها دولة الكويت حاليا وستحملها مستقبلا، بحسب معدلات النمو السكاني وأنماط الاستهلاك، يمكن خفضها بشكل كبير وفاعل، من خلال تطبيق أي من التدخلات الإدارية المقترحة، المتمثلة في إعادة تقييم نظام التعرفة في القطاع البلدي (7% خفض في كمية الطلب، 10% رفع الوعي

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

المائي للمستهلكين، 20% تطبيق الأجهزة المرشدة للاستهلاك المنزلي، 5% خفض لمعدل التسرب في الشبكة)، أو تطبيق هذه الخيارات معاً، وتعتبر أقل تكلفة نسبياً من الاعتماد على إجراءات زيادة العرض المتبعة حالياً. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إتباع التخطيط والإدارة المتكاملين لتحقيق مستويات أعلى من الاستدامة لقطاع المياه البلدي في دولة الكويت.

21- دراسة عبد الله 2018 بعنوان:

"دور محاسبة الاستدامة في تحسين مستوى الإفصاح عن الأحداث غير المالية للمنشآت الصناعية - دراسة ميدانية على القطاع الصناعي السوداني"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المحاسبة عن المعلومات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والكشف عن المعلومات المالية، والتعرف على مدى اهتمام المنشآت الصناعية بالأداء البيئي والاجتماعي عند ممارسة أنشطتها الاقتصادية، والتعرف على قيود الإفصاح المحاسبي لأبعاد تقارير محاسبة الاستدامة والقوائم المالية.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي للبحث عن اللحمة التاريخية لمحاسبة الاستدامة، المنهج الاستنباطي للبحث من العموميات إلى الجزئيات في هذه الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي من خلال الكشف عن القواعد والأصول التي تبنى عليها محاسبة الاستدامة، لدراسة وتوضيح دور محاسبة الاستدامة بأبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية للمنشآت الصناعية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تهتم المنشآت الصناعية بأدائها البيئي والاجتماعي من حيث أدائها المالي عند ممارسة أنشطتها الاقتصادية، اهتمام المنشآت الصناعية المهمة بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية في بياناتها المالية، اهتمام المنشآت الصناعية بجودة وكفاءة المعلومات غير المالية المفصح عنها في التقارير المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة نشر ثقافة حماية البيئة بين مختلف الأطراف في المنشآت الصناعية خاصة متخذي القرار، تحسين القطاعات الإنتاجية في المنشآت الصناعية، وأنظمة إدارة بيئية متكاملة وأساليب إنتاجية نظيفة، إصدار اللوائح التي تلزم المنشآت الصناعية بقياس التكاليف والمزايا البيئية والاجتماعية والإفصاح عنها، زيادة مستوى إفشاء المنشآت الصناعية للمعلومات غير المالية خاصة المعلومات البيئية والاجتماعية، الحاجة لمزيد من الضوابط والمعايير التي تلزم المنشآت بالإفصاح غير المالي والتأكد من أهميتها لمستخدمي التقارير المالية والكشوف المالية.

22- دراسة نور وآخرون، 2018 بعنوان:

"عناصر التنمية المستدامة في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق (تضمين) عناصر التنمية المستدامة في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الشركات في تطبيق (تضمين) عناصر التنمية المستدامة ضمن التقارير، كما هدفت إلى الوقوف على مدى الاستفادة من تضمين هذه العناصر في اتخاذ القرارات.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، طبقت هذه الدراسة الميدانية على جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (84)، تم جمع الاستبانة من (280) مستجيباً من المديرين والمحاسبين والمدققين والعاملين في هذه الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي تضمن عناصر التنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية) في تقاريرها المالية بمستوى مرتفع، حيث كانت العناصر الاجتماعية الأكثر تطبيقاً، يليها العناصر البيئية ثم العناصر الاقتصادية. كما بينت الدراسة أن وعي وإدراك المكيين للمشاكل أو العقبات التي تواجه تضمن عناصر التنمية المستدامة في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية كان بمستوى مرتفع. كما بينت النتائج أن تضمن عناصر التنمية المستدامة في التقارير المالية يوفر معلومات تساعد في اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمستوى مرتفع أيضاً.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: إجراء مزيد من الدراسات على الدول الأخرى لتعميم الدراسة، إجراء الدراسة على القطاعات الأخرى مثل قطاع الخدمات. كما أوصت الدراسة بضرورة إيلاء العناصر البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية الأهمية التي تستحقها لتأثيرها على التقارير المالية، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد آليات وحلول مناسبة للمشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق عناصر التنمية المستدامة.

23- دراسة شراف، كمال، وعبد الحق، 2017 بعنوان:

"تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر- دراسة تحليلية"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر من خلال الدراسة التحليلية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث أعادت الجزائر النظر في نهج إدارة مواردها المائية وذلك بسبب ندرة المياه وازدياد الطلب عليها وارتفاع كلفة تطوير مصادر مائية جديدة، مما جعلها تلجأ إلى بعض الأساليب الحديثة التي تهدف إلى زيادة حجم عرض المياه وتنميتها وتحسين نمط استخدامها ورفع كفاءتها.

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع، جاءت هذه الدراسة محاولة بيان تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر وذلك من خلال استعراض المحاور التالية:

1- التحليل الاقتصادي للمياه، 2- البعد التسويقي للتسعير، 3- تسعير المياه في ظل التوجه الحديث نحو إدارة الطلب على المياه، 4- تسعير المياه في الجزائر وتطويره.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يعد الماء مورداً حيوياً لا يمكن أن تقوم الحياة دونه وقد تم اعتباره مورداً اقتصادياً أيضاً، كما يعد تسعير المياه أداة اقتصادية يمكن أن تساهم في إدارة خدمة المياه والطلب عليه، بالإضافة إلى أن سياسة تسعير المياه تلعب دوراً رئيسياً في مجال ترشيد استخدام المياه.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاعتماد على الإدارة المتكاملة لموارد المياه، الاستعانة بالتقنيات المتطورة لإدارة الطلب على المياه، تسعيرة تدريجية وعادلة وفقاً للتقييم البيئي والاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة دعم البحث العلمي لتقديم الحلول المناسبة للاستفادة من مصادر المياه واستغلالها.

24- دراسة صبيح وعبد الكريم، 2017 بعنوان:

"تحدي الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة للفترة من (1996م- 2015م)"

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أوضاع الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، في ظل تحدي الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الموازنة العامة للفترة من (1996م-2015م) ومقارنة مؤشرات عجز الموازنة، ونسبة الدين الحكومي بالمؤشرات الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن المالية العامة الفلسطينية غير قابلة للاستدامة في ظل البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة المتمثلة بشكل خاص في الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها على حركة نشاط الاقتصاد الفلسطيني حيث كانت نسبة العجز الجاري ونسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تفوق كثيرا المعايير الدولية والمحلية. ونتيجة عجز الإيرادات المحلية عن تمويل الإنفاق الجاري اعتمدت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على المنح والمساعدات الدولية لسد العجز المالي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إعادة هيكلة النفقات العامة وضبط النفقات الجارية وتوسيع قاعدة الجباية المحلية كونهما إجراءات ضرورية لتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية على المدى الطويل.

25- دراسة حمادنة، 2015 بعنوان:

"مدى تطبيق تقارير الاستدامة وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين والعاملين في الإدارات المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق البنوك العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان لتقارير الاستدامة ضمن مؤشر البعد البيئي، ومؤشر البعد الاجتماعي، ومؤشر البعد الاقتصادي، ودراسة علاقة تطبيق تقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة بجودة المعلومات المحاسبية بما يخص الخصائص الأساسية (الملائمة والتمثيل الصادق).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال بناء قائمة تحليل متضمنة الإفصاحات المعيارية العامة والإفصاحات المعيارية المحددة اعتمادا على المبادرة العالمية لإعداد التقارير والمبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة ضمن الإصدار (G3-1) للفترة من عام (2010-2013) والإصدار (G4) لعام (2014) لتحليل مكونات التقارير السنوية للمصارف العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلى أداة الدراسة المتمثلة باستبانة وزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتكون من العاملين في الإدارة المالية في البنوك العاملة في الأردن بالإضافة لمدققي الحسابات الخارجيين، وقد تم توزيع (180) استبانة، والمسترد منها (158) تم إخضاعها للتحقق من صحة الإجابة فكان عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (74) من عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن البنوك العاملة في الأردن تفصح عن تقارير الاستدامة بمستوى إفصاح جزئي منخفض، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لتطبيق تقارير الاستدامة على خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق من منظور العاملين في الإدارة المالية والمدققين الخارجيين وان درجة التأثير الإيجابي لتطبيق تقارير الاستدامة على خاصية التمثيل الصادق اعلى من درجة التأثير الإيجابي لخاصية الملاءمة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: دمج تقارير الاستدامة ضمن التقرير المالي السنوي للمنشآت، وضرورة تبني البنوك لتقارير الاستدامة.

26- دراسة سماقة يى وباداه يى، 2015 بعنوان:

"تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان - العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان - العراق، وقد تناولت هذه الدراسة مشكلة اقتصادية غاية في الأهمية حيث أن تعزيز القدرة المالية (الاستدامة المالية) من الأدوات المالية المهمة لكي تخدم بها عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، لذلك تم القيام بتحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان - العراق. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والكمي، وتم توظيف طرق استقراريه السلاسل الزمنية لتحديد مدى استقراريه متغيرات الاستدامة المالية في إقليم كردستان للفترة من عام 1997م - 2013م. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أثبتت عدم وجود الاستدامة المالية في الإقليم، وهذا يعني وجود العجز المستدام في الموازنة العامة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام البحوث والدراسات بموضوع الاستدامة المالية في إقليم كردستان لما له من أهمية في تصويب إجراءات السياسة الاقتصادية وتحديد نتائجها ومسارها المستقبلي، وكذلك على حكومة الأقاليم تنمية اقتصادها بالاعتماد على مواردها الداخلية وتخفيض العجز بالموازنة، ويقع على عاتق الحكومة أن يكون هناك في المستقبل فائض أولي في الموازنة العامة لسداد الدين، سواء القيمة الأساسية له، أو الفوائد المترتبة عليه.

27- دراسة قليتنا، 2014 بعنوان:**"مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقا لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير"**

هدفت هذه الدراسة إلى عرض المفاهيم والمبادئ التي تحكم إعداد تقارير الاستدامة وبحث أصولها الفكرية في النظريات المحاسبية والإدارية والاقتصادية التي تشكل في مجموعها الإطار المفاهيمي لمحاسبة الاستدامة. بالإضافة إلى إبراز المزايا التي تحققها تقارير الاستدامة للأطراف ذات العلاقة. كما هدفت إلى تقصي مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار ونشر معلومات استدامة وإلقاء الضوء على نواحي القصور فيها وذلك وصولاً إلى تطوير أنموذج لتقرير استدامة يعمم عليها وذلك بالاسترشاد بالمبادئ الصادرة بهذا الخصوص على المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI)

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم تنفيذ الدراسة الميدانية بأسلوبين وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة، الأسلوب الاختباري الذي تم من خلاله التحقق الفعلي من مدى قيام عينة الشركات المساهمة العامة والبالغ عددها (161) شركة بنشر معلومات ذات علاقة بالاستدامة، سواء من خلال تقرير استدامة مفصل، أو من خلال إفصاحات تنشر ملحقاً بقوائمها المالية المنشورة لعام 2012.

والأسلوب المسحي الذي تم بموجب استبانة صممت على أساس مبادئ ومؤشرات المبادرة العالمية (GRI)، وزعت على عينة من (167) فرداً من فئات ذات صلة بموضوع الاستدامة، حيث كان الهدف منها هو الوقوف على مدى الإهتمام بنشر معلومات عن الاستدامة ومن ثم الاستفادة من المعلومات المستخلصة من تلك الاستبانة في تطوير الأنموذج المقترح لتقرير الاستدامة الذي يتلاءم مع البيئة الأردنية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة ضمن عينة الأسلوب الإختباري تهتم بنشر معلومات سنوية عن الاستدامة، من خلال تقرير استدامة مستقل أو من خلال إفصاحات مرفقة بقوائمها المالية السنوية. ومن نتائج الدراسة أيضاً وفيما يخص عينة الأسلوب المسحي، أن نسبة عالية سبق وأن اطلعت

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

على معلومات استدامة منشورة وأيدت بقوة أن تقوم الشركات المساهمة بإصدار تقارير استدامة مستقلة وأن يكون ذلك بشكل إلزامي، وقد كشفت الدراسة أيضاً عن اهتمام العينة بفئاتها الثلاث بالحوار الثلاث الرئيسية لتقرير الاستدامة وما تتضمنه من بنود، وكانت الأولوية للمحور الاقتصادي، تلاه المجتمعي، ثم البيئي، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو تطوير نموذج مقترح لتقرير الاستدامة المستقل والملائم للبيئة الأردنية والذي يتماشى مع مبادئ ومؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: قيام الجهات الرسمية بتشجيع وتعزيز وعي الشركات المساهمة العامة الأردنية بأهمية هذا النوع من التقارير، كما أوصت بأهمية قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق نموذج تقرير الاستدامة الذي تم تطويره بما يتلاءم والبيئة الأردنية من خلال هذه الدراسة ليكون تقريراً مستقلاً يصدر عنها بما يتماشى مع المبادئ والمؤشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

28- دراسة زيد، 2013 بعنوان:

"محاسبة التكاليف ودورها في تحديد تعرفه مياه الشرب في دولة فلسطين: دراسة تحليلية ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور محاسبة التكاليف في تحديد تعرفه مياه الشرب في فلسطين. اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات. والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات. فيما اعتمد المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: على المدقق الخارجي مشاركة أصحاب القرار في التعرف المراد اعتمادها، لأهمية رأيه كونه مختصاً ومهنيًا ومحايذاً، وعلى المدقق معرفة التعامل مع نموذج التعرف الفلسطيني، أثبتت النتائج اتفاق أفراد العينة حول تقييم نظام التعرف المطبقة في المؤسسات، كما أظهرت اتفاق أفراد العينة على دور محاسبة التكاليف في تطبيق التعرف في مؤسسات المياه.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: تبني وتطبيق برامج محاسبية متخصصة تظهر بسهولة تكلفة المياه وترشد الإدارة إلى تبني تعرفه سليمة وقوية قادرة على رد الكلفة وتشجيع المستفيد من دفع فاتورته للمؤسسة، يتوجب اعتماد قائمة تكاليف بحيث تجعل المدققين والمحاسبين قادرين على تجميع التكاليف، وتساعدهم على استخراج تكلفة المتر المباع من المياه طول فترات السنة وليس الانتظار لنهايتها، مما يساعد المؤسسة على وضع الخطط والسيناريوهات للتعرف، على المدققين الخارجيين الإفصاح في تقاريرهم المالية وبشكل تفصيلي عن المصاريف والإيرادات السنوية مع تبيان نسبها ومقارنتها لعدة فترات وتبيان سبب الاختلاف والانحراف للإدارة وللجهات ذات العلاقة لتعديل التعرف أو التغيير على فئاتها إن لزم.

29- دراسة العرموطي، 2013 بعنوان:

"أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم إجراء الدراسة الميدانية على جميع الشركات والبالغ عددها (84). أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (280) مستجيباً من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين والعاملين في هذه الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين والعاملين في أقسام المحاسبة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: بإيلاء العناصر البيئية الأهمية التي تستحقها كونها تؤثر على تقارير الإبلاغ المالي وضرورة الالتزام بالجوانب المتعلقة بمبادرات ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية بهدف التأكد من قدرتها على الوفاء بتلك المتطلبات، وذلك لتأثيرها الواضح على تقارير الإبلاغ المالي، كذلك مراعاة مدى التقيد والالتزام بالعناصر الاقتصادية مع ضرورة دراسة وتطوير هذه العناصر كونها تؤثر على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

30- دراسة أبو خرمة، 2003 بعنوان:

"التخاضية في الأردن: دراسة مقارنة لحالة تخصيص مرافق قطاع المياه والصرف الصحي في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تجارب دول: بريطانيا، وتشيلي، وسلطنة عمان والأرجنتين التي طبقت سياسة التخاضية لمرافق قطاع المياه في أقطارها بقصد الاستفادة من نتائج تلك التجارب، واقتراح الدروس أو الآليات التي تتناسب مع ظروف الأردن الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق تخاضية هذا القطاع في الأردن. اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والاستقرائي لمناقشة تجارب الدول التي تم تناولها بهدف اقتراح الأسلوب الأنسب لتخاضية هذه المرافق في الأردن.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: وفقا للنتائج والدروس المستفادة منها بعدة توصيات منها ضرورة التدرج في تخاضية القطاع بحيث يتم التخصيص بعد أن يتم إعادة هيكلة القطاع، ووجود إطار تشريعي لحماية حقوق المستفيدين من الخدمة بالإضافة إلى حقوق المستثمرين.

31- دراسة العبدلة، 2003 بعنوان:

"معوقات إدارة الأزمات في قطاع المياه بالأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أصناف المعوقات التي تصادف الإدارة المعنية بمواجهة الأزمات في قطاع المياه بالأردن، ومعرفة تأثير هذه الأزمات في هذا القطاع، ثم دراسة العلاقة بين تلك المعوقات وشدة تأثير الأزمات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم تصميم استبانة لجمع البيانات، واختيار عينة عشوائية منتظمة بنسبة (30%) من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (336) استبانة، تم إعادة (309) استبانة منها صالحة للتحليل، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل تلك البيانات. كما استخدمت الدراسة معاملات الارتباط (بيرسون) لتحديد العلاقة بين المتغيرات، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تبين أن تأثير الأزمات في قطاع المياه كان مرتفعاً، حيث أظهرت الدراسة أن العوامل التالية ذات تأثير قوي في قطاع المياه وهي مرتبة تنازلياً حسب قوة تأثيرها (تلوث مصادر المياه، شح المياه في الصيف، الإسراف في استخدام المياه، الزيادة غير المنتظمة بالرقعة الزراعية، كلفة تزويد المواطنين بالمياه، الجفاف، العبء الذي تشكله الموارد المائية على المخططين، وضعف الكفاءات الفنية)، وجود مجموعة من المعوقات تصادف الإدارة المعنية بمواجهة الأزمات في قطاع المياه، كان أقوىها تأثيراً (المعوقات الاقتصادية) يليها كل من (المعوقات البيئية، المعوقات التنظيمية، المعوقات الإنسانية، المعوقات التكنولوجية، معوقات المعلومات، وأخيراً معوقات الاتصال الأقل تأثيراً)، حيث

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

تبين وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين جميع هذه المعوقات بشكل عام وشدة تأثير الأزمات، ووجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات المعوقات كل على حده وشدة تأثير الأزمات في قطاع المياه، حيث ظهرت علاقة المتغيرات جميعها عند مستوى الدلالة (0.000).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية لأجهزة قطاع المياه، وذلك عن طريق توفير الحوافز والمخصصات المالية والمناسبة لعقد الدورات التدريبية وتأهيل القوى المهنية لمواجهة الأزمات، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالجوانب التنظيمية والفنية (التكنولوجية) والبيئية. وإنشاء مراكز معلومات متخصصة مرتبطة بقنوات اتصال فعالة مع الاهتمام بالقيادات الإدارية والفنية وإعطائهم الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في أوقات الأزمات.

32- دراسة علما، 1999 بعنوان:

"تطوير الأداء لزيادة القدرة التنافسية للمنظمات / دراسة تطبيقية على مرافق المياه"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في كيفية تطوير الأداء في مرافق المياه لزيادة قدرتها التنافسية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، صمم الباحث نموذج (Module) فعال لتطوير الأداء في مرافق المياه وذلك بالاعتماد على مؤشرات المدخلات والمخرجات لمرافق المياه بدلا من الاعتماد على المقاييس التي تركز على النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تطوير الأداء في مرافق المياه يمكن أن يتم من خلال تفهم توقعات العملاء ووجود وسيلة لقياس التكاليف والنتائج، وأنه لكي يتم تطوير الأداء بأسلوب علمي فيجب على مرافق المياه تحديد العمليات الأساسية التي يقدم بها والأنشطة التي تتكون فيها كل عملية والإدارات التي سيشارك في تقديم الخدمة للعميل ودور كل إدارة في عملية التطوير، يعتمد التحديد الدقيق لطرق تطور الأداء على الظروف الخاصة بالمرافق كما تتغير درجة وسرعة أحداث التغيير والتطوير تبعاً للحالة الراهنة لعمليات المرفق وموارده وقابليته لهضم التغيير، يجب على المرفق إحداث التغيير بسرعات مختلفة تبعاً لقيادته وموارده وتبعاً للنسب الداعية للتغيير والتطوير، يحتاج التطوير إلى التأييد الإداري والتنظيمي المناسب وكذلك إلى وجود وسيلة لقياس آثار التغيير حتى يتمكن من النجاح والاستمرارية، إن التطوير المركز للأداء يشمل: تبسيط خطوات العملية المراد تطويرها، تقييم المشاكل والمواضيع التي يجب أن يتناولها التطوير المركز، تحديد أهداف التطوير والأدوات المستخدمة في إحداثه وذلك للمشاركين في أدائه، استخدام العديد من الأدوات لتقييم أنشطة العملية المراد تطويرها مثل تحليل القيمة المضافة وخرائط الوقت والتكلفة، صياغة التغيرات والتطوير المقترح، وتطبيق النظم والإجراءات الجديدة المطلوبة ومراجعة النتائج.

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية:

1- دراسة Gleibner, Gunther and Walkshausl, 2022

"Financial Sustainability: measurement and empirical evidence"

"الاستدامة المالية: القياس والأدلة التجريبية"

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير مقياس مفاهيمي للاستدامة المالية، والذي يمثل معيار تقييم مناسب لشراء أسهم الشركة من قبل المستثمرين ذوي التوجهات طويلة الأجل والذين يرغبون بتجنب المخاطر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تم بناء نموذج تطبيقي لقياس الاستدامة المالية حيث افترضت الدراسة مقياساً مفاهيمياً للاستدامة، يدرس مدى ارتباطها بعوائد سوق رأس المال، يتم وضع المقياس عند تقاطع إدارة الاستدامة

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وإدارة المخاطر وحوكمة المخاطر، وعليه تم اقتراح قياس للاستدامة المالية للمنشآت مكون من أربعة شروط: 1) النمو الحقيقي للمنشأة 2) قدرة المنشأة على البقاء 3) المستوى العام المقبول للتعرض للمخاطر 4) ملف تعريف جذاب لمخاطر أرباح الشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تطبيق استراتيجية استثمار قائمة على الشروط المذكورة للمنشآت الأوروبية ذات الاستدامة المالية العالية (أي التي تستوفي الشروط الأربعة) خلال الفترة من يوليو 1990م إلى يونيو 2019 م ينتج عنه عوائد شهرية زائدة بنسبة 39%. حيث أن مخاطر هذه المحفظة أقل من مخاطر الاستثمار في السوق، حيث نجد أن العوائد الزائدة تزداد عند إضافة كل شرط من الشروط الأربعة إلى استراتيجية الاستثمار بشكل تدريجي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بتطوير نظرية مغلقة للاستدامة المالية، البحث المستقبلي في العلاقة بين الاستدامة المالية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى ضرورة دراسة التأثير الشامل للاستدامة المالية على الأداء المالي للمؤسسة.

2- دراسة schillinger and others, 2022:

"A Social-Ecological Systems Perspective on the Impacts of Armed Conflict on Water Resource Management: Case Studies from the Middle East"

"منظور النظم الاجتماعية والبيئية حول آثار الصراع المسلح على إدارة الموارد المائية: دراسات حالة من الشرق الأوسط"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر النزاعات المسلحة في تعطيل العمليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وهذا يشمل إدارة الموارد المائية وتوفير خدمات المياه مع تداعيات عديدة على الأمن البشري والاستدامة البيئية، حيث تتجاوز هذه الآثار المباشرة والمريئة والتي يمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى وطويلة المدى، ومع ذلك فإن فهم هذه الآثار غير المباشرة للنزاع في مختلف السياقات الاجتماعية والسياسية لا يزال محدوداً.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي، تم أخذ البيانات التجريبية من إحدى عشرة حالة في العراق وسوريا وفلسطين واليمن حيث يتيح ذلك تجدد المسارات التي تنتشر فيها آثار النزاع المسلح من خلال نظام المياه. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: الدور المركزي للآليات المالية في دعم إدارة الموارد المائية طوال فترة النزاع وأهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني على حماية البنية التحتية المدنية، كما تم تسليط الضوء على قيمة النهج القائمة على النظام في الكشف عن آثار الصراع داخل النظام وفي تحديد العوائق المحتملة لاستراتيجيات المواجهة التي يستخدمها السكان المحليون خلال النزاع.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إعادة تقييم طرق الدعم المالي للمناطق المتضررة من النزاع بحيث تشمل شبكات المياه، لأن تدمير البنية التحتية سيؤدي إلى انقطاع المياه في تلك المناطق، ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لما لهذا المجال من أهمية بالغة.

3- دراسة Velasco and Others, 2022:

"Sustainable Development and Efficiency Analysis of the Major Urban Water Utilities in Spain"

"التنمية المستدامة وتحليل الكفاءة لمرافق المياه الحضرية الرئيسية في إسبانيا"

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة لمرافق المياه الحضرية الرئيسية في إسبانيا، وتعتبر خدمة تزويد المياه في إسبانيا مسؤولية بلدية، وهي تشكل قطاع عام دون منافسين لهذا السبب فإن تحليل الكفاءة يكتسب أهمية كبيرة. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل غلاف البيانات (DEA) Data Envelopment Analysis لتقدير كفاءة مرافق المياه الحضرية المختلفة حيث تم تسجيل العديد من المتغيرات مثل الإنفاق الرأسمالي، تكلفة المواد والعمالة مما سمح بتقييم الفاعلية النسبية، علاوة على ذلك تم تقييم لأهم شبكات توزيع المياه الإسبانية في استخدام مصادر كفاءتها المستدامة من خلال تضمين متغير يمثل النسبة المئوية لفاقد المياه. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: نقاط الضعف في المرافق غير الفعالة وساعدت على اكتشاف الجوانب المحتملة التي يجب العمل على تحسينها، فعلى سبيل المثال هناك أدلة على إدارة غير صحيحة لتكاليف المواد من قبل العديد من مرافق المياه الحضرية والتي لم تكن موجودة في العمالة، بالإضافة إلى أن مرافق المياه الأكثر كفاءة وتتمتع بالكفاءة المستدامة تستطيع اكتشاف النسب المئوية لفاقد المياه في المرافق التي تعاني من ضعف الكفاءة في إدارة مواردها وتقديم خدماتها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطبيق مثل هذه الدراسة على البلدان التي تعتمد على الشركات التي تعمل وفقاً لنظام القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة توسيع البحث في هذا المجال أو تطبيقه في بلدان أخرى.

4- دراسة Al- Alawi and Matriano, 2021 :

"The Strategic Management Process for Innovation Activities of HAYA Water, Oman"

"عملية الإدارة الاستراتيجية لأنشطة الابتكار لشركة حياة للمياه، عمان"

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى استكشاف استراتيجيات الابتكار وريادة الأعمال في سلطنة عمان، مع أخذ مثال المنظمة التي تدير أعمالها في الدولة، حياة للمياه، وذلك من خلال استكشاف استراتيجيات الابتكار الضرورية لنمو الأعمال وتحقيق الاستدامة.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال المعلومات التي تم جمعها من المجالات المنشورة سابقاً لمراجعة الأدبيات بالإضافة للمعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات المباشرة مع الموظفين في الشركة عن استراتيجيات الابتكار التي يتم تنفيذها في الشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تحليل بيئة الابتكار وريادة الأعمال في شركة حياة للمياه، حيث يعتبر ذلك مطلباً إلزامياً لاستدامة الأعمال ونموها. حيث تم خلق استراتيجية الابتكار للشركة والتي تتماشى مع استراتيجية أعمال الشركة وبيئتها في مكان العمل للابتكار وريادة الأعمال. إن عملية صنع القرار وهيكلها، والتزام الإدارة بالابتكار سهلت خلق أفكار جديدة أدت إلى إضافة قيمة للخدمات المقدمة للعملاء، كما بينت الدراسة أهمية وجود ثقافة الابتكار التي تحافظ عليها الشركة من أجل تشجيع موظفيها وأصحاب المصلحة على المساهمة في عملية تطوير الشركة مع الدعم الحكومي من خلال أنواع مختلفة من الأنشطة التحفيزية وإدخال القيمة المحلية المضافة، حيث أنه من المتوقع أن يلي النمو الاقتصادي الوطني أهدافه الابتكارية وتحقيق ريادة الأعمال. لقد قدمت استراتيجية إدارة الابتكار داخل الشركة أنشطة وتغيرات إبداعية كبيرة تساهم في الأهداف التنظيمية، وتعزيز جودة الخدمات للعملاء. يعد الابتكار عملية ديناميكية تتطلب مراجعة مستمرة وتطوير، لذلك يجب دائماً إبقاء العوامل التي تعيق التقدم والابتكار قيد البحث والدراسة.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أنه من أجل تنفيذ الابتكار بشكل أفضل فإن ذلك يتطلب إدخال مقاييس كفاءة الابتكار في المراجعة السنوية للأداء، تخصيص برامج تقدير تشجيع الأفراد على الإبداع في مهام عملهم، وإدخال أفكار تعزز إنتاجية الشركة، ورضا العملاء، وتقليل العمليات وخفض التكلفة بجودة محسنة. كما يجب أن تكون استراتيجية الابتكار جزءاً أساسياً من استراتيجية العمل الرئيسية حيث تشكل ثقافة الابتكار جزءاً من الأفكار اليومية وأنشطة حل المشكلات بالشركة، بالإضافة إلى ضرورة خلق مساحة حرة في الأعمال الروتينية اليومية للموظفين لتعزيز مدخلاتهم الإبداعية في تطوير الابتكارات، كما يجب تطوير هيكل إدارة الشركة والتسلسل الهرمي لصنع القرار لتعزيز البيئة المبتكرة في مكان العمل

5- دراسة Julius and Kalunda, 2021

"The Influence of Water Pricing on Financial Sustainability Among Water Service Providers in Kenya"

"تأثير تسعير المياه على الاستدامة المالية بين مقدمي خدمات المياه في كينيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الافتقار إلى الاستدامة المالية بين مقدمي خدمات المياه (WSPs) في كينيا، حيث يعد هذا الموضوع من الاهتمامات الرئيسة لقطاع المياه في جميع أنحاء العالم، لأن المياه عامل تمكين رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد تأثير تسعير المياه على الاستدامة المالية بين مقدمي خدمات المياه (WSPs) في كينيا.

اعتمدت هذه الدراسة فلسفة البحث البراغماتية والتصميم التوضيحي التسلسل المختلط، بحيث تتألف المجموعة المستهدفة من سبعة مديرين من كبار مديري كل من الشركات الصغيرة والكبيرة جدا الخاصة ب (WSPs) وعددها 88 شركة، وتشكلت العينة من أربعة مديرين لكل (WSPs) بصفتهم أمناء على المعلومات المتعلقة بالاستدامة المالية وأيضاً كونهم مسؤولين عن المدخلات المحددة في تسعير المياه. حيث تم استخدام استبيان منظم لجمع البيانات الكمية من المستجيبين بينما تم جمع البيانات النوعية من خلال المقابلات مع خبراء الصناعة، وتم تحليل البيانات وصفاً باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واستنتاجاً عن طريق تحليل الانحدار باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS).

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تسعير المياه ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه (WSPs) في كينيا، وبناءً على هذه النتائج هناك حاجة لتأكيد كفاية منهجية التسعير الحالية في معالجة أهدافها الأساسية الأربعة وهي: العدالة في وصول المياه، الكفاءة، البساطة، واسترداد التكلفة بالكامل ومراجعتها من أجل حماية مزودي خدمات المياه (WSPs) من التغيرات في تكلفة المدخلات، وفي نفس الوقت ضمان قدرتها على التكيف مع الصدمات الخارجية الأخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: هو ضرورة قيام الحكومة بزيادة الاستثمار في البنية التحتية لقطاع المياه، ومعالجة أوجه القصور التي يعاني منها.

6- دراسة Julius and Okech, 2021

"Influence of infrastructure financing on financial sustainability of water service providers in Kenya"

"تأثير تمويل البنية التحتية على الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه في كينيا"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تمويل البنية التحتية على الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه في كينيا.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال فلسفة البحث البراغمية وتقييما توضيحيا مختلفا متسلسلا يستهدف بعض كبار المديرين المختارين من 88 شركة مسجلة في كينيا، حيث تم استخدام استبيان منظم لجمع البيانات الكمية ثم تحليل البيانات، على أساس الإحصاء الوصفي الاستنتاجي من المبحوثين الرئيسيين، تم اختبار طبيعة وحجم العلاقة باستخدام الارتباط وتحليل الانحدار حيث تم عرض النتائج باستخدام الجداول والرسوم البيانية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تمويل البنية التحتية له تأثير إيجابي ودلالة إحصائية على الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه والصرف الصحي في كينيا حيث ثبت أن تمويل البنية التحتية له تأثير هام إحصائيا على الاستدامة المالية لمشاريع المياه والصرف الصحي في كينيا.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام الحكومة ومن خلال الخزينة العامة و WWDAs باعتماد جميع مقترحات التمويل للحصول على تمويل شامل من أجل الوصول إلى الميل الأخير. كما تحدد الدراسة حاجة وزارة المياه والصرف الصحي والري إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل الاستفادة من الموارد المالية ومنح التنمية. قدمت الدراسة مساهمة فريدة من خلال إثبات أن تمويل البنية التحتية يؤثر بشكل كبير على الاستدامة المالية لمقدمي الخدمات في كينيا.

كما بينت الدراسة أن هناك حاجة لاستكشاف إمكانية إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية حيث أن القطاع مثقل بالديون وغير قادر على خدمة محفظة القروض الحالية.

-7 دراسة :Kamal and others, 2021

"Assessing the Impact of Water Efficiency Policies on Qatar's Electricity and Water Sector"

"تقييم تأثير سياسات كفاءة المياه على قطاعي الكهرباء والمياه في دولة قطر"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير سياسات كفاءة المياه على قطاعي الكهرباء والمياه في دولة قطر، والعلاقة الفريدة التي تربط المياه بالكهرباء في العالم الحديث، بحيث يتطلب إحداها الآخر في نظام معقد من الشبكات من أجل تزويد المرافق لخدماتها للمواطنين.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقديرات الانحدار لتقدير استهلاك المياه والطاقة في المستقبل بالإضافة إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حتى عام 2050.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تأثير سياسة الكفاءة بما في ذلك الحد الأدنى من تجريد المياه الجوفية إلى 50 مليون م3 فقط، والحد من استهلاك المياه في الأسرة والقطاع التجاري بنسبة 10% والزيادة الدراسية في حصة التزامن العكسي (إنتاج المياه المحلاة بنسبة 50%) من أجل تقييم حجم الأمداد واستهلاك الكهرباء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون حيث يؤدي الاستخدام الفعال للمياه في مختلف قطاعات الاقتصاد إلى توفير إجمالي قدره 1222 جيغا وات / ساعة (8,1%) أو 594000 طن من ثاني أكسيد الكربون علاوة على ذلك، ومن خلال الانتقال إلى تقنية تحلية المياه القائمة على الأغشية، يمكن تقليل استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 3672 جيغا وات / ساعة (24,3%) و 1.8 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون على التوالي. وتشير نتائج أخرى إلى أن استبدال المياه الجوفية بالمياه المحلاة يمكن أن يزيد من استهلاك الطاقة بشكل كبير، كما إن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي لها نفس البصمة مثل المياه الجوفية، ولكنها يمكن أن تزيد من مرونة النظام إلى حد كبير حيث يتم خفض مستويات استخراج المياه الجوفية إلى معدلات التجديد.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطوير إطار عمل محدث وشامل لنظام المياه في قطر يحقق التوازن، مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني وتطوير استهلاك المياه في المستقبل للزراعة والصناعة والتجارة والقطاعات الحكومية والمنزلية في الدولة حتى عام 2050، بالإضافة إلى ضرورة استخدام مخططات التدفق لكميات المياه لتقييم الطبيعة الكمية للنظام وتأثيرها على استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

-8 دراسة 2021, Sisaye

"The Influence of Non-Governmental Organization (NGOs) on the Development of Voluntary Sustainability Accounting Reports Rules"

"تأثير المنظمات غير الحكومية (NGOs) على التطوير التطوعي لمحاسبة الاستدامة في قواعد الإبلاغ" هدفت هذه الدراسة إلى بيان التأثير الذي تحدثه المنظمات غير الحكومية في تطور مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) وهي عبارة عن تقرير استدامة تم الكشف عنه من قبل منظمات الأعمال لتلبية مختلف احتياجات أصحاب المصالح لديها والتي أثرت عليهم قواعد الإبلاغ (GRI).

حيث اعتمدت هذه الدراسة منهجية البحث الأرشيفي القائم على ما هو متوفر بالمكتبات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي نوعياً وتحليلياً للبحوث الأكاديمية والدراسات السابقة المنشورة في هذا المجال.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تطور وضع قواعد محاسبة الاستدامة مع مرور الوقت مما أدى إلى انتشار تقارير قواعد الإبلاغ، حيث حسنت هذه القواعد مدى ونطاق الأداء البيئي الذي تكشف عنه الشركات في تقاريره وفقاً لقواعد الإبلاغ (GRI). بالإضافة إلى أن (GRI) قدمت الأساس لإعداد التقارير المتكاملة (IR) عن كل من الأبعاد البيئية والوظيفية. كما بينت الدراسة أن الاستدامة وظيفة متأصلة في مبادئ المحاسبة المتعلقة بالأهمية النسبية عندما يتم عكسها وإظهارها في التقارير الخارجية. بالإضافة إلى أن القلق المتزايد لمنظمات الأعمال يفترض أن المنظمة عبارة عن نظام يعمل ككيان حي فقط عندما يمكنه تقديم أداء مستدام يفيد أصحاب المصالح والمجتمع.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الاستمرار بالعمل وبذل كافة الجهود اللازمة لتطوير إعداد التقارير، بالإضافة إلى ضرورة التوجه نحو تطوير إطار لإعداد تقارير الاستدامة التي تلبى احتياجات أصحاب المصلحة.

-9 دراسة 2021, Machete and Marques

"A Hybrid Literature Review: Financing the Water and Sanitation Sector"

"تمويل قطاع المياه والصرف الصحي: مراجعة أدبية مختلطة"

هدفت هذه الدراسة إلى فهم تطور أبحاث التمويل في قطاع خدمات المياه والصرف الصحي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وأنه لضمان التنمية المستدامة لقطاع المياه والصرف الصحي، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمارات وضرورة توفير استثمارات جديدة في هذه القطاعات، ومع ذلك فإن التمويل الخاص بهذه القطاعات لم يتم الاستفادة منه بشكل ناجح ولم يحقق الرافعة المطلوبة في هذا المجال.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة منهجية للأدبيات السابقة في هذا المجال لتقديم نظرة عامة عن كيفية دراسة الباحثين للمساعي التمويلية لهذه القطاعات. حيث تم تنفيذ إطار عمل من ثلاثة أجزاء: الحصول

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

على الأدبيات والدراسات من خلال محركات البحث، مع التركيز على العنوان والمخلص والكلمات الرئيسية، تحليل الدراسات المختارة بناء على الطريقة المنهجية التي تجمع بين المراجعة الكمية المنهجية وتحليل الشبكة والتحليل السردى. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ومن خلال تحديد أربعة مجالات خضعت للدراسة: التنمية المستدامة، إدارة المياه والمال العام، تمويل المشروع والسياسة العامة. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الأبحاث المستقبلية يجب أن تركز على أدوات التمويل الحالية المستخدمة في قطاع المياه والصرف الصحي وكيف يمكن تطبيقها على وجه التحديد في هذه القطاعات بنجاح. حيث قدمت هذه الدراسة العديد من المساهمات للأدبيات في هذا المجال لأنها تناولت وأكدت على قضايا الموازنة في قطاعي المياه والصرف الصحي، من خلال مراجعة الأفكار التي توصلت إليها، بالإضافة إلى مناقشتها لاحتياجات البحث المستقبلية. كما أوضحت هذه الدراسة أهمية وفائدة دمج المنهجية التي يمكن اعتمادها في مراجعة الأدبيات الأخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تقييم أدوات التمويل الحالية والسابقة وتطوير الإيجابي منها، وتصميم أدوات ونماذج تمويل جديدة ومبتكرة، كما أن التحديات التي يواجهها قطاع خدمات المياه والصرف الصحي لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة كبيرة ومن الواضح أن التمويل هو القضية الحاسمة.

10- دراسة Berg, 2020

"Performance Assessment Using Key Performance Indicators (kPIs) for Water Utilities"

"تقييم الأداء باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (kPIs) لمرافق المياه"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الأداء Key Performance Indicators (kPIs) الرئيسية على نطاق واسع كأساس لتقييم أنشطة مرافق المياه في البلدان النامية وتصميم كل من الحوافز التنظيمية والإدارية التي تعمل على تحسين الأداء.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم استخدام عدد من المنهجيات لتقييم الأداء حيث تعمل مؤشرات الأداء الرئيسية (kPIs) و مؤشرات الأداء العامة Overall Performance Indicators (OPIs) على أنها أكثر قابلية للفهم وربما أكثر شمولاً من دراسات القياس التجريبية التقنية، حيث تتطلب مبادرات البيانات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط موارد يمكن استخدامها في أنشطة أخرى ذات مكاسب فورية، ومع ذلك تتطلب الرقابة التنظيمية تحليل بيانات الاتجاهات والأداء الحالي والأهداف الواقعية، حيث أنه يمكن أن توفر الدراسات الكمية أدلة بشأن وفورات الحجم والنطاق والكثافة، حيث أن صانعي السياسات بحاجة إلى تفاصيل وخصوصية مما يقدمه معظم العلماء.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن التركيز ينصب على أنظمة المعلومات التي توفر بيانات دقيقة وموثوقة وذات صلة حيث تمثل مؤشرات الأداء الرئيسية الأساس لأولئك الذين يطورون وينفذون ويستجيبون للسياسة العامة المحفزة لمرافق المياه في البلدان النامية والمتقدمة لتشمل التكاليف وتحسين الخدمة وتوسيع الوصول إلى المياه على المدى الطويل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام الباحثين المحليين بتطوير تحليل اتجاهات مؤشرات الأداء الرئيسية، وذلك بإجراء المزيد من الدراسات الفنية باستخدام أدوات قياس أداء أخرى بحيث تكون أكثر شمولية وثقة.

11- دراسة Murrar and Rodger, 2020

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

"Efficiency Assessment of Water Providers Based on the Installation Scenarios Prepaid Meters Using DEA Approach"

"تقييم كفاءة مزودي المياه بناءً على سيناريوهات تركيب العدادات مسبقة الدفع باستخدام نهج تحليل غلاف البيانات (DEA)"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة مزودي المياه بناءً على سيناريوهات تركيب العدادات مسبقة الدفع باستخدام نهج تحليل غلاف البيانات (DEA)، ففي الآونة الأخيرة هناك زيادة كبيرة في تركيب العدادات مسبقة الدفع للمواطنين سواء عدادات المشتركين الجدد أو استبدال عدادات الدفع الأجل الحالية بنظام العدادات مسبقة الدفع. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتقييم هذه الدراسة أولاً: ما إذا كان هناك اختلاف كبير في مستوى أداء مزودي خدمات المياه الفلسطينيين بناءً على تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع، ثانياً: حساب درجات الكفاءة باستخدام تحليل غلاف البيانات (DEA) بناءً على سيناريوهات الدفع المسبق.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: من خلال تحليل التباين (MANOVA) إن هناك اختلافاً كبيراً في مؤشرات أداء تحصيل الديون وتحصيل المياه غير المدرة للإيرادات لمزودي المياه بناءً على تركيب العدادات مسبقة الدفع، ويوضح تحليل الانحدار وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين بدء تشغيل عدادات الدفع المسبق ومؤشرات الأداء للمياه غير المدرة للدخل واستهلاك الفرد، والخسارة وعدم كفاءة الموظفين وتتذبذب وصول المياه للمواطنين في فصل الصيف، حيث تكشف نتائج تحليل بيانات الغلاف (DEA) أنه يمكن تحقيق الحد الأدنى من التكلفة والحد الأقصى من كفاءة تحصيل الديون، والحد الأقصى لعدد المواطنين المخدمين من خلال إعادة هيكلة مزودي خدمات المياه عن طريق حجمهم إلى المتوسط وتغيير عداداتهم الحالية إلى نظام عدادات الدفع المسبق مع تساوي الأشياء الأخرى. كما أظهرت الدراسة بالإضافة إلى ما تم ذكره أنه يمكن لمزودي الخدمات تقليل المدخلات بنسبة 40% دون التأثير على المخرجات وأنه يمكن تحقيق الكفاءة لمزودي خدمات المياه صغار الحجم من خلال تركيب العدادات مسبقة الدفع، أما بخصوص مزودي خدمات المياه كبار الحجم فإنه يمكن الحفاظ على حجمهم أو تغييره إلى المتوسط وتركيب عدادات الدفع المسبق.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إرشاد صناع القرار خصوصاً في الدول النامية بضرورة اعتماد سياسة تركيب العدادات مسبقة الدفع، من أجل زيادة التحصيل وتقليل حجم المديونية.

12- دراسة 2019، Alaerts :

"Financing for Water- Water for Financing: A Global Review of Policy and Practice"

"تمويل المياه - المياه من أجل التمويل: مراجعة عالمية للسياسة والتطبيق العملي"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين قطاعي المياه والقطاع المالي من خلال مراجعة السياسات والممارسات السابقة والحالية، والاحتياجات الجديدة التي يقودها تزايد انعدام الأمن المائي (مثل الجفاف والفيضانات) وتغير المناخ. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتركز على الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، حيث يوضح جدول الأعمال التقليدي لتوفير إمدادات مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي نجاحاً متزايداً، وعلى النقيض من ذلك فإن جدول أعمال الموارد المائية الأحدث الذي يغطي الجفاف والفيضانات والري يجب أن يعالج التغيرات السريعة في الطبيعة ومجمعات المياه وكذلك النمو السريع في استخدام المياه.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: بحلول عام 2045، تقريباً، سينتقل العالم من مكان يغلب عليه توافر المياه إلى مكان يغلب عليه ندرة المياه. على الرغم من أن هذا يخفي اختلافات إقليمية كبيرة، إلا أن الضغط سيزداد لتحسين إدارة المياه وتوسيع نطاق تبني تقنيات وسياسات إعادة التدوير وتحلية المياه وكفاءة المياه. سيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه الاتجاهات، حيث تبنت الموازنات العامة تمويل جدول أعمال المياه. بينت الدراسة أنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الحاجة إلى التمويل في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أكبر بمرتين إلى أربع مرات من الممارسات الحالية، حيث نمت الميزانيات الوطنية بشكل كبير بينما نمت المساعدات الإنمائية بشكل متواضع. إن التمويل الجاري يشير بالخير ولكنه مقيد بمزايا عالية المخاطر للعديد من استثمارات المياه: الصفقات صغيرة أو محفوفة بالمخاطر والجدارة الائتمانية لمرافق المياه والبلديات ضعيفة. يمكن تعزيز الوصول إلى التمويل التجاري من خلال التمويل المختلط والمؤسسات الوسيطة، وبشكل متزايد من خلال أسواق راس المال المحلية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن القدرة على الحصول على التمويل مقيدة في العديد من الاقتصادات النامية، فإن القدرة على استيعاب التمويل وأعداد المقترحات القابلة للتمويل تثبت أكثر من ذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاستمرار بمراجعة آليات تمويل قطاع المياه خصوصاً في ظل سياسات التنمية المستدامة التي تتبناها الأمم المتحدة، في ظل تغيرات المناخ، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن المائي والتعاون مع كافة القطاعات في هذا المجال.

13- دراسة 2019، Mose:

"Productive Efficiency of Water Utilities in Kenya in the Millennium Development Goals Era: Implication on Operation and Service Delivery"

"الكفاءة الإنتاجية لمرافق المياه في كينيا في عصر الأهداف الإنمائية للألفية: الانعكاسات على العمليات وتقديم الخدمات"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة الإنتاجية لمرافق المياه في كينيا في عصر الأهداف الإنمائية للألفية، وانعكاساتها على العمليات وتقديم الخدمات، ويتطلب إطار السياسات في كينيا تشغيل مرافق المياه بكفاءة. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبحثت في الكفاءة الإنتاجية للمرافق باستخدام بيانات مقطعية من هيئة تنظيم خدمات المياه بين عامي 2011-2015، وتم استخدام تحليل غلاف البيانات (DEA) لتقدير درجات الكفاءة، بينما تم استخدام تحليل الاحتمالية والارتباط للتحقيق في ارتباط العوامل مع فروق الكفاءة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تركز الكفاءة الإنتاجية على الاستخدام الأمثل للموارد والقدرات، وقد حددت الدراسة كفاءة إنتاجية شاملة بلغت 66% وهي نتاج كفاءة تقنية بنسبة 75% وكفاءة مقياس 89% حيث كان الانحراف المعياري للكفاءة الفنية وكفاءة المقياس والكفاءة الإجمالية 20%، 14% و 21% على التوالي، وتشير الانحرافات المعيارية الواسعة إلى تباين كبير بالكفاءة عبر المرافق مما قد يشير إلى عدم كفاية مشاركة المعلومات ومحدودية التعلم من آلية بناء القدرات محدودة الأقران والمنحرفة، حيث ترتبط الكفاءة العالية بالحجم الكبير والبيئة الريفية وزيادة تغطية O+M وزيادة نصيب الفرد من الإنتاج وزيادة إنتاجية الموظفين وزيادة كفاءة الإيرادات وارتفاع نسبة القياس وزيادة كفاءة التوصيلات.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: توسيع نطاق مرافق المياه لجني وفورات الحجم ومراجعة متطلبات التوظيف الأمثل وبناء القدرات بين مرافق المياه الريفية على الكفاءة والإنتاجية مع التركيز على وظائف العدادات ونسبة القياس.

14- دراسة 2018: INFRASTRUCTURE

"Regulated Water Utilities"

"مرافق المياه المنظمة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على منهجية تصنيف مرافق المياه وفقاً لمنهج تقييم مخاطر الائتمان من قبل الجهات التي تنظم تصنيف مرافق المياه على مستوى العالم، حيث توفر هذه الدراسة إرشادات عامة تساعد الشركات والمستثمرين وغيرهم من المشاركين والمهتمين في السوق في فهم كيف من المحتمل أن تؤثر خصائص المخاطر النوعية والكمية على نتائج تصنيف مرافق المياه المنظمة.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إعداد بطاقة أداء كمقياس للتقييم، بحيث تحتوي هذه البطاقة على أربعة عوامل مهمة لتقييم المرافق وهي: الملف التجاري، السياسة المالية، الرافعة المالية، بالإضافة إلى البناء المؤسسي والتنظيمي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن هذه الوثيقة لا تتضمن معالجة شاملة لجميع العوامل التي تنعكس في تصنيفاتها ولكن يجب أن تمكن القارئ من فهم الاعتبارات النوعية والمعلومات والنسب المالية التي عادة ما تكون الأكثر أهمية بالنسبة للتصنيفات في هذا القطاع حيث يتضمن هذا التقرير بطاقة أداء مفصلة. بطاقة قياس الأداء هي أداة مرجعية يمكن استخدامها لتقريب الملامح الائتمانية داخل قطاع المياه المنظم في معظم الحالات.

تشكل بطاقة قياس الأداء إرشادات موجزة للعوامل الأكثر أهمية بشكل عام في تحديد التصنيفات للشركات العاملة في صناعة مرافق المياه المنظمة، ومع ذلك فإن بطاقة الأداء هي ملخص لا يتضمن كل الاعتبارات للتصنيف، حيث تمثل الأوزان الموضحة لكل عامل في بطاقة الأداء تقديراً تقريبياً لأهميتها في قرار التصنيف ولكن الأهمية الفعلية قد تختلف بشكل كبير، وليس من المتوقع أن تتطابق النتيجة المشار إليها في بطاقة الأداء مع التصنيف الفعلي لكل شركة.

15- دراسة 2018: VUCIJAK, PASIC, BIJELONJA

"Financial Sustainability of Utilities in Western Balkans"

"الاستدامة المالية للمرافق العامة في البلقان الغربية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستدامة المالية في البلقان الغربية، فقد نشرت وسائل الإعلام في البوسنة والهرسك أن هناك ما بين 70 إلى 80% من المرافق العامة يصعب عليها دفع الذمم الدائنة وأن نصفها على الأقل استوفى شروط فتح إجراءات الإفلاس.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إجراء مسح على عينة مكونة من 31 مرفق مياه في البوسنة والهرسك من أصل 140 مرفقاً بهدف تشغيلها وتقييم كفاءتها.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وفقاً لتقديرات إدارة جمعية الإفلاس، فإن هناك وضعاً مماثلاً في دول غرب البلقان الأخرى حيث أن ميزانيات المرافق العامة غير قادرة على تسوية التزاماتها، ويتبعها أيضاً تدهور في البنية

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

التحتية وتدهور في جودة تقديم الخدمات العامة، وبالتالي كيف يمكن تقليل هذا التدهور حيث ناقشت هذه الدراسة هذا الموضوع مع التركيز على قطاع المياه وتقديم إجابات على هذه الأسئلة

وقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة الطفيفة على التعرفة لا تعالج الإشكالية وأن التعرفة يجب أن تبنى على استرداد التكاليف والقيام بالعمليات التشغيلية بكفاءة وضرورة العمل على صيانة البنية التحتية وتقليل فاقد المياه وضرورة إعادة هيكلة الموظفين وتحديد مسؤولياتهم شريطة عدم التأثير على جودة الخدمة المقدمة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تحديد التعرفة على أساس استرداد التكاليف، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية خصوصا فيما يتعلق بتغطية نسبة الدين (القروض) واستخدامها في إنشاء شبكات المياه.

16- دراسة 2018, Kumasi

"Financing Sustainable Water Service Delivery of Small-Town Water System in Ghana: Gaps and Needs"

"التمويل المستدام لأنظمة توصيل خدمات المياه للمدن الصغيرة في غانا: الفجوات والاحتياجات"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفجوات والاحتياجات المتعلقة بالتمويل المستدام لأنظمة خدمات المياه للمدن الصغيرة في غانا، وبيّنت أن تغطية إمدادات المياه في المناطق الريفية في غانا بزيادة، ومع ذلك فإن هناك مخاوف حقيقية بشأن مستوى الخدمات المقدمة واستدامة أنظمة إمدادات المياه، وأحد أسباب تلك المخاوف هو عدم وجود صيانة منهجية بسبب عدم كفاية التمويل والتدفق النقدي غير الموثوق به لنفقات الصيانة الرأسمالية.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وسلطت الضوء على الفجوات والاحتياجات الحالية لنماذج إدارة المياه في ثلاث مناطق في غانا باستخدام أسلوب مناقشة مجموعات التركيز (المجموعات البؤرية)، بالإضافة إلى المقابلات لجمع البيانات النوعية والكمية، وتم استخدام برنامج Microsoft Excel Software لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: كشفت هذه الدراسة أن الآلية الكامنة في الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي في غانا والمستخدمة لمعالجة مصروفات الصيانة والإصلاحات الرأسمالية للأنظمة التي تم تنفيذها، وإن القدرة المحدودة والإدارة الضعيفة هما ما يميزان الآلية غير الكافية لمعالجة أنظمة المياه وتنفيذ الصيانة والإصلاحات الرأسمالية، كما أظهرت النتائج محدودية الوعي وتطبيق المبادئ التوجيهية لقطاع المياه لإدارة أنظمة المياه وفقا لنماذج الإدارة في المقاطعات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: بالإضافة إلى مساهمتها في الأدبيات المتعلقة بالتمويل المستدام لأنظمة إمدادات المياه للمدن الصغيرة في غانا، ومن أجل المعالجة الفعالة لتوصيل المياه المستدامة لأنظمة المدن الصغيرة، فإنه من الضرورة تبني أنظمة الحوكمة والتشغيل والإدارة المالية وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لقطاع المياه، و يعد أمرا بالغ الأهمية لإحداث التغير الضروري في نماذج الإدارة، وهذا يستدعي مسؤوليات إشرافه ورقابية أقوى من وكالة المياه والصرف الصحي وجمعيات المقاطعات في غانا، وضرورة عقد الدورات التدريبية اللازمة خصوصا في مجال التشغيل والإدارة.

17- دراسة 2017, Murrar:

"The Relation Ship Between Size and Performance of Palestinian Water Service Provides"

"العلاقة بين الحجم والأداء لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين"

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

هدفت هذه الدراسة في بحث العلاقة بين حجم وأداء مزودي خدمات المياه الفلسطينيين، وتبين الدراسة أنه لم تتم معالجة هذه العلاقة بشكل كامل خصوصاً بعد صدور قانون المياه الفلسطيني في العام 2014 الذي ينص على دمج مزودي الخدمات في مرافق مياه إقليمية كبيرة، يقيم هذا البحث التأثير الكبير لحجم مقدمي خدمات المياه الفلسطينيين على المياه غير المدرة للدخل، وإنتاجية الموظفين، وكفاءة التحصيل، ومتوسط الاستهلاك، ومتوسط السعر، وتكلفة الصيانة والتشغيل، ونسبة العمل والربح الإجمالي.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل متعدد المتغيرات للعلاقة بين حجم وأداء مزودي خدمات المياه الفلسطينيين.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يظهر التحليل متعدد المتغيرات أن هناك اختلافات كبيرة في نسبة العمل، المياه غير المدرة للدخل، إنتاجية الموظفين، متوسط السعر، وإجمالي الربح بناءً على الحجم. من ناحية أخرى، لم يتم العثور على فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط الاستهلاك اليومي، وتكلفة التشغيل والصيانة لكل وحدة، وكفاءة التحصيل على أساس حجم هؤلاء المزودين. كما تبين الدراسة أن مقدمي خدمات المياه الصغار يؤديون أداءً أفضل فيما يتعلق بالمياه غير المدرة للدخل، إنتاجية الموظفين وكفاءة التحصيل، كما أن مقدمي الخدمات الكبار أكثر ربحية من مقدمي الخدمات الصغار.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: إجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال وذلك من أجل إضافة القيمة لدمج مزودي خدمات المياه وتنفيذ سياسة الإصلاح في قطاع المياه.

18- دراسة Murrar and others, 2017

"The Efficiency and Institutional Performance of the Palestinian Water Service Providers"

"الكفاءة والأداء المؤسسي لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة والإداء المؤسسي لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين، وينص قانون المياه الفلسطيني لسنة، لعام 2014 على دمج مزودي خدمات المياه في مرافق المياه وإنشاء مرافق المياه الإقليمية بحيث تكون مستقلة مالياً وإدارياً. حيث تقيم هذه الدراسة فيما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في أداء مقدمي خدمات المياه الفلسطينيين بناءً على الهيكل المؤسسي وملكية مزودي خدمات المياه، ثم حساب درجات الكفاءة، حيث يمكن لمقدمي خدمات المياه زيادة الإنتاج إلى الحد الأقصى لمستوى معين من استهلاك المدخلات.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل المتعدد المتغيرات لتقييم الكفاءة والأداء المؤسسي لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: من خلال التحليل المتعدد المتغيرات فإن اختلافات كبيرة في المياه غير المدرة للدخل، متوسط السعر واستهلاك المياه بناً على هيكل مزودي خدمات المياه. كما تبين الدراسة أيضاً أن مرافق المياه تعمل بشكل أفضل من البلديات عند فحص نسبة العمل، الربح الإجمالي وكفاءة التحصيل. حيث أن مجالس الخدمات المشتركة للمياه لديها أسعار عالية بالمقارنة بالمرافق والبلديات، لذلك فهي أكثر ربحية، وأكثر كفاءة في المياه غير المدرة للدخل، وأفضل في إنتاجية الموظفين. كما تظهر النتائج أيضاً أنه يمكن تحقيق المزيد من الكفاءة من خلال تجميع مقدمي خدمات المياه في مرافق المياه الإقليمية، كما بينت الدراسة أيضاً أن تجميع مقدمي خدمات المياه في أربعة مرافق إقليمية في وسط وشمال وجنوب الضفة وواحدة في غزة سينتج عنه كفاءة أقل من الحالية وسيضعف التكلفة ويقلل الناتج.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: إجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بدمج مزودي خدمات المياه وإنشاء مرافق المياه الإقليمية للتأكد من أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الكفاءة والإصلاح الهام لهذا القطاع.

19- دراسة Murrar and others, 2017:

"The Determinants of Non- Revenue Water and Financial Viability for the Palestinian Water Service Providers"

Providers"

"محددات المياه غير المحاسب عليها والجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محددات المياه غير المحاسب عليها والجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين، توضح هذه الدراسة أهمية دراسة المياه غير المحاسب عليها حيث أنه من الممكن للمواطن الفلسطيني أن يتخيل أن مزود الخدمة سيقوم بمنح العائلة الفلسطينية مبلغ 70 دولاراً وذلك نتيجة للمياه غير المحاسب عليها، في الواقع هي قيمة المياه الفلسطينية غير المحاسب عليها لعام 2015 حيث كانت تعادل ما قيمته 13 دولاراً لكل فرد من أفراد العائلة.

إن هذه الدراسة تقيم بشكل تجريبي محددات المياه غير المحاسب عليها لدى مزودي خدمات المياه الذين يقدمون خدمات المياه إلى 72% من السكان الفلسطينيين.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل المتعدد المتغيرات لمحددات المياه غير المحاسب عليها والجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد مرتين، الأول: يقيس المياه غير المحاسب عليها، حيث أظهرت نتائج هذا التحليل: إن إنتاجية الموظفين، والاستهلاك اليومي، ومتوسط الأسعار، وتكلفة الطاقة، وحجم مقدمي الخدمات وهيكلهم التنظيمي، لها تأثير كبير على المياه غير المحاسب عليها، حيث لا يكون تأثير متغير إنتاج المياه كبيراً، ومع ذلك فقد تم تضمين هذين المتغيرين لتوضيح تراجع الجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه الفلسطينيين. حيث تشير النتائج إلى أن إنتاجية الموظفين، والاستهلاك اليومي ومتوسط السعر، وتكلفة الطاقة وإنتاج المياه لها تأثير كبير على الجدوى المالية لمقدمي الخدمات، كما تشير النتائج أيضاً أن حجم وبنية مقدمي الخدمات فقط لهما تأثير ضئيل في فلسطين.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: بأن تقوم سلطة المياه الفلسطينية باعتبارها صانعة السياسات فيما يتعلق بقطاع المياه، بوضع أهدافٍ لدى مزودي خدمات المياه على المستوى الوطني مثل: المياه غير المحاسب عليها، إنتاجية الموظفين، الربحية وإنتاج المياه. لأن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تحسين أداء مزودي الخدمات في مجال المياه غير المحاسب عليها وتعزيز الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه.

20- دراسة Murrar and Others, 2017:

"The Impact of Water Price on the Financial Sustainability of the Palestinian Water Service Providers"

"تأثير سعر المياه على الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه الفلسطينيين"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر سعر المياه على الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين، عادة ما يكون تأثير سعر بيع المياه على أداء مزودي خدمات المياه أمراً غامضاً، وأن الأسعار المرتفعة تعني المزيد من الإيرادات والأرباح، ولكنها قد تؤدي إلى تقليل تحصيل الفواتير وتشجيع الوصلات غير القانونية، ومع ذلك فإن هذا الموضوع لم يتم تناوله بشكل كافٍ في قطاع المياه الفلسطيني. حيث تقيم هذه الدراسة تأثير متوسط أسعار المياه على المؤشرات الرئيسية للاستدامة

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

المالية مثل كفاءة التحصيل، نسبة الربح أو الخسارة، المياه غير المحاسب عليها، إنتاجية الموظفين، الاستهلاك اليومي، وتكلفة التشغيل والصيانة، حيث أن متوسط سعر اللتر المكعب المباع يقسم إلى فئات منخفضة، متوسطة وعالية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال التحليل متعدد المتغيرات لأثر سعر المياه على الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أظهرت أن هناك اختلافات كبيرة في نسبة الربح أو العمل والاستهلاك اليومي وتكلفة التشغيل بناء على فئات الأسعار المختلفة. حيث تم إيجاد اختلافات كبيرة في المياه غير المحاسب عليها، وكفاءة التحصيل وإنتاج المياه على أساس فئات الأسعار المنخفضة والعالية، ومن ناحية أخرى لم يتم إيجاد فرق كبير في إنتاجية الموظفين، كما أظهرت النتائج ارتفاع الأسعار لدى مزودي خدمات المياه الفلسطينيين، مما أدى زيادة معدل التحصيل وهامش الربح. ومع ذلك، وجدت علاقة سلبية بين السعر من جهة، والمياه غير المحاسب عليها، ومتوسط الاستهلاك اليومي وإنتاج المياه من جهة أخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: بضرورة تبني مزودي خدمات المياه الفلسطينيين زيادة أسعار المياه تدريجياً لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة من أجل تحقيق أداء مالي واستدامة مالية بشكل أفضل.

21- دراسة Seppala, 2015

"8th Nordic Conference on Construction Economics and Organization Performance benchmarking in Nordic Water Utilities"

"المؤتمر الإسكندنافي الثامن حول اقتصاديات البناء وقياس الأداء التنظيمي في مرافق المياه"

هدفت هذه الدراسة إلى حث مرافق المياه على استخدام البيانات والمعلومات المنتجة في عملياتها بطريقة أكثر كفاءة، وبما يتيح لهم فرصة التحرك نحو حلول المياه الذكية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتقوم جمعيات مرافق المياه في الدنمارك والنرويج والسويد وفنلندا بتشغيل أنظمة جمع بيانات مرافق المياه ووضع المعايير لذلك، حيث يخضع نظام المقارنة الفنلندي للتجديد بحيث يكون سهل الاستخدام من أجل تحقيق كفاءة مالية، حيث يشمل المستخدمون المحتملون للنظام حوالي 300 مستخدم في مرافق المياه الفنلندية، كما أن هناك نظاماً وطنياً جديداً لمعلومات خدمات المياه في فنلندا هي قيد التخطيط والتنفيذ وهذه خطوة نحو أنظمة إدارة المعلومات والمعرفة المتكاملة والذكية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: الاستخدام المعزز للبيانات في مرافق المياه حيث يمكن أن تكون الخطوة الأولى هي تطوير نقل البيانات المناسبة بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية وأنظمة نظام المعلومات للإدارة بحيث يتم العمل على تطوير النظام إلى نظام شامل لإدارة المياه الذكية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: بأنه يتوجب على المرافق أن تعد نفسها للمستقبل وأن تكون جاهزة لتبني التقنيات الذكية في إدارة عملياتها.

22- دراسة Onsomu and others, 2013

"Factors Influencing the Financial Viability of a Water Service Provider in Kenya: Case of Guisi ovider in

Kenya: Case of GuisiWater and Sanitation Company Limited"

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

"العوامل التي تؤثر على الجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه في كينيا: حالة شركة Gusii Water and Sanitation Company Limited"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على الجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه في كينيا، إن الماء أمر حيوي لجميع أشكال الحياة المعروفة، وبالتالي فإنه من المهم ضمان الإمدادات الكافية بالكمية والنوعية المناسبة. وقامت كينيا بإصلاحات كبيرة في قطاع المياه منذ عام 2006 لتعزيز تقديم الخدمات. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والبحث الاستكشافي وسعت الدراسة إلى استكشاف الاتجاهات في تفسير الجدوى المالية لشركة المياه في كينيا.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضمان الجدوى المالية لمزودي خدمات المياه باعتبارها إحدى الجوانب الرئيسية للإصلاح، وبالرغم من ذلك فإن معظم مقدمي خدمات المياه في كينيا يعانون من عدم الاستدامة المالية، حيث يواجه معظم مزودي خدمات المياه ضعفاً في الهياكل الإدارية والعمليات والأنظمة وتحصيل الإيرادات. لذلك فإنه من أجل ضمان استدامة مزودي خدمات المياه كان لا بد من البحث في الترابط وأهمية العوامل التي تؤثر على استدامة الشركة، مع إيلاء اهتمام أكبر للجدوى المالية لبرامج مزودي خدمات المياه.

افترضت هذه الدراسة أن كفاية الإيرادات قد تأثرت بالمياه غير المدرة للدخل، والتصميم المناسب للتعرفة، والفوترة والتحصيل الفعال، والتوصيلات الجديدة. حيث تتأثر كفاءة التكلفة للخدمات المقدمة بالمياه غير المحاسب عليها، وكفاءة الطاقة، وترشيد تكاليف الموظفين وكفاءة المواد الكيماوية. وبناء على ذلك اعتمدت الدراسة هذه العوامل في قياس الجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه في كينيا. حيث كانت هذه الدراسة مدعومة بالدراسات التي سلطت الضوء على عدم كفاية الجدوى المالية لمقدمي خدمات المياه في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شاملة كينيا. أن عدم كفاءة مقدمي خدمات المياه يساهم في محدودية وصول المياه وجودة حياة الإنسان وذلك من خلال زيادة عبء المرض، وفقدان الوقت الإنتاجي في البحث عن المياه. استخدمت الدراسة حالة شركة Gusii Water and Sanitation Company Limited، حيث يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة للتقييم فيما إذا كانت إصلاحات قطاع المياه في كينيا مستدامة وفعالة. حيث أنه يمكن لمثل هذه الأدلة الإرشادية للسياسات أن تضمن تحقيق الالتزامات الدستورية تجاه حقوق المياه في كينيا، وتحقيق أهداف رؤية عام 2030 وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام مقدمي خدمات المياه في كينيا بالبحث عن الطرق المبتكرة لمعالجة مشكلة الاستدامة وتحديد العوامل التي تؤثر على القدرة المالية وعلى استمراريته والتي دونها لن تكون قادرة على تأدية خدماتها بشكل مستدام وتقديم التحسينات المطلوبة بحيث تكون قادرة على تلبية التكاليف التشغيلية، وتوفير التمويل الذاتي لحصة أكبر من رأس المال، وسداد الديون في الوقت المناسب من النفقات النقدية من خلال الفائض التشغيلي، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من الحكومة.

23- دراسة Rao, 2013

"Effect of Funding Source of Financial Sustainability of Water Sector Institutions in Kenya"

"تأثير مصادر التمويل على الاستدامة المالية لمؤسسات قطاع المياه في كينيا" هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير مصادر التمويل على الاستدامة المالية لمؤسسات قطاع المياه في كينيا، حيث أدى التوسع السريع في قطاع المياه في السنوات الأخيرة إلى زيادة أهمية مزيج التمويل أو هيكل رأس المال، ومع ذلك فإن هناك نقصاً في الدراسات الأكاديمية حول

مصادر تمويل مؤسسات قطاع المياه في كينيا وتأثيرها على الاستدامة المالية لتلك المؤسسات، حيث تعالج الدراسة هذه الفجوة.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم اختيار هذا التصميم لأنه أكثر دقة ويتضمن وصفاً للأحداث بطريقة مخططة بعناية، كما أنه يصور خصائص السكان بشكل كامل، كما ستبين الدراسة ارتباط السلسلة الزمنية مع الاستدامة المالية كمتغير تابع بينما المتغيرات المستقلة هي حقوق الملكية (رأس المال، المنح الحكومية، واحتياطات رأس المال واحتياطات الإيرادات)، والديون (القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل)، حيث سيتم استخدام تحليل الانحدار من أجل إيجاد علاقة الاستدامة المالية بالمتغيرات المستقلة لأن العلاقة المتوقعة هي علاقة خطية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن مصادر التمويل تؤثر على الاستدامة المالية للمنظمات. أما فيما يتعلق بهدف الدراسة، فإن تحليل النسبة يكشف عن وجود علاقة إيجابية قوية بين الأموال المولدة داخليا كمصدر تمويل واحد والاستدامة المالية لمؤسسات قطاع المياه في كينيا. ومن ناحية أخرى أظهر تحليل الانحدار أنه عندما يتم تثبيت جميع العوامل، فإنه يظهر علاقة إيجابية للاستدامة المالية مع زيادة المنح الحكومية وتمويل الجهات المانحة والأموال والاحتياطات المولدة داخليا.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: قيام صانعي السياسات والخطط والمفذين لها بوزارة المياه، بضرورة وضع آليات فعالة لتعزيز الموارد الداخلية، وعدم الاعتماد على الموارد الخارجية لجعل المؤسسات أكثر استدامة مالية. كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والاستفادة من تجارب الدول الأخرى ومقارنتها مع كينيا.

24- دراسة 2014 :Al-Shueili

"Financial Sustainability of the Water Sector in the Sultanate of Oman"

"الاستدامة المالية لقطاع المياه في سلطنة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الاستدامة المالية لقطاع المياه في سلطنة عمان، وتواجه قطاعات المياه في البلدان النامية العديد من التحديات والعقبات في توفير المياه الصالحة للشرب لعمالها. حيث نتجت هذه التحديات عن أسباب عديدة مثل: نقص المياه، عدد السكان الضخم، انخفاض تعرفه المياه، الأنظمة واللوائح، التنمية العشوائية، نقص التمويل، غياب التوجه التجاري في قطاع المياه وغيرها. يعد التسعير المناسب للمياه أحد الخيارات الفعالة لمواجهة هذه التحديات، ويهدف تحديد أسعار المياه المناسبة إلى استرداد تكلفة الخدمة وخفض معدل الدعم وتحقيق الاستدامة المالية. ويعد الهدف الرئيسي من إجراء هذه الدراسة هو البحث في تحديد كيفية تحقيق الاستدامة المالية في قطاع المياه في سلطنة عمان، حيث تستند الدراسة إلى ثلاث قضايا رئيسية وهي: تحسين هيكل تعرفه المياه، دور العميل وتوقعاته لزيادة فرصة الاستدامة المالية.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والبحث الاستنتاجي كما اعتمدت على مرحلتين من طرق جمع البيانات النوعية والكمية للإجابة عن سؤال الدراسة، وتم إجراء 22 مقابلة شبه منظمة مع الموظفين الرئيسيين في الهيئة العامة للكهرباء والمياه وأطراف أخرى خارج الهيئة، حيث تم استرداد 610 استبيان كمي من أصل 1600 عميل للهيئة للحصول على آرائهم حول دور العميل وتوقعاته من الهيئة العامة للكهرباء والمياه من أجل زيادة فرص الاستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن التعرف الملائمة للمياه، هي التعرف العاكسة للتكلفة والتي تزيد من فرصة الاستدامة المالية واستعادة التكلفة. حيث تعرض النتائج الكمية رغبة العملاء في المشاركة وتوقعاتهم، ويتم التعبير

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

عن مشاركة العميل في ثلاثة أدوار رئيسية: الإبلاغ عن التسريب والعيوب في الشبكة، الدفع للفاتورة والحفاظ على الخدمة. وتثبت نتائج الدراسة أهمية دور العميل من خلال الأدوار التي تم تحديدها في زيادة فرصة الاستدامة المالية، بحيث يتم التعبير عن توقعات العملاء في خدمة العملاء ونظام الفواتير وخدمة المياه. تعكس نتائج توقعات العملاء من حيث الرضا وتحدد الفجوة التي يجب أن تملأها الهيئة العامة للكهرباء والمياه لجعل العميل راضياً ومقتنعاً بالخدمة المقدمة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية خصوصاً فيما يتعلق بالفرق بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية في قطاع المياه، أثر التعرف الاقتصادي والاجتماعية في حال اعتماد التعرف على التكلفة، أهمية دور العملاء في قطاع المياه وغيره من القطاعات، تطوير نماذج جديدة لحساب تكلفة المياه بشكل صحيح.

25- دراسة Haddad, 2011:

"Non-Conventional Water Resource and Opportunities as Water Augmentation to Achieve Sustainable Water Supply and Sanitation in the Middle East: Palestine as a Case Study"

"موارد المياه غير التقليدية والفرص مثل زيادة المياه لتحقيق إمدادات المياه والصرف الصحي المستدامة في الشرق الأوسط: دراسة حالة فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل التأثير التراكمي للموارد والفرص المائية غير التقليدية في فلسطين من خلال إصلاح السياسات والتقنيات للحد من استخدام المياه وتعزيز الحفاظ عليها وإدارتها والحفاظ على البيئة المستدامة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لمناقشة وتحليل التأثير التراكمي للموارد والفرص المائية غير التقليدية في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضرورة تنمية المياه غير التقليدية في عملية صنع القرار، وفيما يتعلق بالاختلاف الموجود في مستويات النمو الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط فإنها بحاجة إلى العديد من المسائل الفنية والتكنولوجية والبيئية، ويمكن حل مشكلة المياه في دول الشرق الأوسط كل على حدا من أجل تغطية التكاليف وتحقيق السلام والاستقرار وتأمين حياة أفضل للمواطنين ومع ذلك فمن الأفضل أن تعمل هذه الدول بشكل مشترك لحل مشكلة النقص الحاصل بالمياه. يمكن لمشاريع تحلية المياه أن تسد النقص الحاصل بين العرض والطلب في الشرق الأوسط وذلك بالعمل بالتزامن على مشاريع تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن ترافق التنمية الاجتماعية مشاريع غير تقليدية تعتمد على الهندسة الفنية والجدوى الاقتصادية. يمكن تحقيق تنظيم العرض والطلب من خلال التمويل والاستثمار الصغير من خلال تنظيم الاستهلاك المحلي وتغيير استهلاك المياه وتوجيهها إلى الأماكن الأشد حاجة وتوصيلها بكفاءة وطريقة مفيدة وسليمة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: فيما يتعلق بفلسطين فإن الاحتلال الإسرائيلي يعيق استغلال مصادر المياه، لذلك فإن خيار تطوير مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية هو أفضل طريقة لسد فجوات المياه في المستقبل.

26- دراسة Haile and Davies, 2009:

"Sustainable Financing for the Water and Sanitation Sector in Ethiopia"

"التمويل المستدام لقطاع المياه والصرف الصحي في أثيوبيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة حالة عن تمويل قطاع المياه في أثيوبيا، حيث ركزت هذه الدراسة البحثية بشكل خاص على قطاع المياه والصرف الصحي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحليل البيانات المقدمة من الحكومة بالإضافة إلى الموازنات المتعلقة بقطاع المياه، خصوصا فيما يتعلق بالمشايخ المقدمة من المانحين.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إنَّ هذا القطاع يتم تمويله من خلال مجموعة متنوعة جدا من المصادر، واستجابة لذلك فإن هناك تحديات في الانتقال من نهج المشايخ إلى نهج البرامج والتي يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار. لذا يؤمل على هذا النحو أن توفر التجربة الأخيرة لقطاع المياه والصرف الصحي في أثيوبيا عددا من الدروس المهمة لتعزيز التمويل المستدام في البيئات كثيفة المانحين.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة مقابلة الاستثمارات بالبنية التحتية وتوفيرها، بالاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية والتي دونها ستظل الاستدامة المالية طموحا نظريا، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق التقدم في تعزيز الإنسان لقاعدة رأس المال التي يعتمد عليها هذا التطور.

تقاطعات محاور الدراسة مع الدراسات السابقة:

جدول تقاطعات محاور الدراسة مع الدراسات السابقة رقم (1.1)

جدول التقاطعات		
الرقم	المحور	الدراسات السابقة التي تتقاطع مع المحور
1	المحور الأول	دراسة عبد السلام 2019، دراسة الشمري 2018، دراسة أبوخرومة 2003Velasco and Others، دراسة علما 1999، دراسة 2022 Julius، دراسة AI- Alawi and Matriano 2021، دراسة 2021 Kamal and others، دراسة 2021 Machete and Marques، دراسة 2020 Berg، دراسة 2019 Alaerts، دراسة 2020 Murrar and Rodger، دراسة 2019 vucijak، دراسة 2018 infrastructure، دراسة 2018 Murrar، دراسة 2018 Kumasijak، دراسة 2018 Murrar and others، دراسة 2017 Seppala، دراسة 2013 Rao، دراسة 2013 Onsomu and others، دراسة 2013 Haile and Davies، دراسة 2014 Al-Shueili، دراسة 2009
2	المحور الثاني	دراسة خالد 2019، دراسة دعاس 2019، دراسة شراف، كمال، وعبد الحق 2017، دراسة زيد 2013، دراسة 2021 Julius and Kalunda، دراسة 2018 vucijak، دراسة 2017 Murrar and others، دراسة 2017 Murrar

Others، دراسة 2013، Onsomu and others، دراسة AI-، Shueili 2014			
دراسة الغماري 2022، دراسة غنية 2022، دراسة المعموري والجبجوي 2022، دراسة الصالح 2021، دراسة الخزرجي، التميمي، والجبوري 2020، دراسة عبد الرحمن والنفيعي 2020، دراسة أبو السمك 2019، دراسة الجبوري، جعفر، وغالي 2019، دراسة العموري 2019، دراسة رشوان وأبو رحمة 2018، دراسة زينب 2018، دراسة عبد الله 2018، دراسة نور وآخرون 2018، دراسة قليتا 2014، دراسة العرموطي 2013، دراسة Sisaye 2021	معايير محاسبة الاستدامة	المحور الثالث	3
دراسة الوائلي ونعمة 2023، دراسة أمين و رشيد 2022، دراسة بو قنديل وبن عيسى 2022، دراسة الشايب 2022، دراسة أحمد 2021، دراسة صبيح وعبد الكريم 2017، دراسة حمادنة 2015، دراسة سماقة يى و باداوه يى 2015، دراسة Gleibner, Gunther and , Walkshausl 2022، دراسة Berg 2020، دراسة Murrar and Rodger 2020، دراسة Mose 2019، دراسة Murrar and others 2017، دراسة Onsomu 2013، دراسة Rao 2013، and others 2013	مؤشرات الاستدامة المالية	المحور الرابع	4
دراسة العبادلة 2003، دراسة schillinger and others 2022، دراسة Haile 2014، دراسة Haddad 2011، دراسة Al-Shueili 2014، and Davies, 2009	المعيقات والتحديات	المحور الخامس	5

علاقة الدراسات السابقة مع دراسة الباحث:

* تناولت معظم الدراسات السابقة الاستدامة وخصوصا الاستدامة المالية كمتغير تابع.

* تناولت الدراسات السابقة المحاور الرئيسية التي حددها الباحث في دراسته (المتغيرات المستقلة) ولكن بشكل منفرد باستثناء القليل من الدراسات التي جمعت بين أكثر من محور مثل: دراسة Murrar and others, 2017، دراسة Al-Shueili, 2014، دراسة Onsomu and others, 2013، دراسة Rao, 2013، دراسة Haile and Davies, 2009.

* اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي سواء باستخدام الاستبانة أو تحليل البيانات والتقارير المالية ومؤشرات الاستدامة خلال فترة زمنية معينة.

ما الذي يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؟

ما يميز هذه الدراسة أنها تبحث في موضوع الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في قطاع المياه في فلسطين من خلال عدة محاور رئيسية، حيث لم تقتصر على جانب واحد كغيرها من الدراسات، بحيث تتضمن البحث في مساهمة إنشاء مرافق المياه وتطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية، وكذلك البحث في مدى مساهمة معايير محاسبة الاستدامة

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وتحليل مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيقها والتعرف على التحديات الرئيسية التي تواجهها لدى مزودي خدمات المياه في قطاع المياه في فلسطين والبحث عن الحلول المناسبة لذلك. يتم ذلك من خلال هذه الدراسة البحثية في معظم المجالات المتعلقة بتحقيق الاستدامة المالية بشكل عام وفي قطاع المياه بشكل خاص، ومن خلال الاطلاع ودراسة الدراسات السابقة في هذا المجال والاستفادة منها وعكس ما يتوافق منها مع متغيرات وفرضيات الدراسة. سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وسيستخدم عدة أدوات في تنفيذ الدراسة حيث سيتم استخدام تحليل مؤشرات الاستدامة وفقاً للبيانات التي سيتم الحصول عليها لمزودي خدمات المياه، بالإضافة إلى استخدام الاستبانة، وكذلك المقابلات الشخصية.

القسم الأول:**الاطار المفاهيمي والنظري لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه**

يتناول هذا القسم من الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه، وقد تم تقسيمه إلى فصلين: وتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة والاستدامة المالية، فيما تناول الفصل الثاني الإطار النظري والمفاهيمي لحاسبة وتقارير الاستدامة، وفيما يلي توضيح للإطار المفاهيمي والنظري على النحو الآتي:-

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة والاستدامة المالية.

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة والاستدامة المالية، ويتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسيين: ويوضح المبحث الأول: مفاهيم التنمية، والاستدامة والتنمية المستدامة، ويشتمل المبحث الأول على ثلاثة مطالب رئيسية على النحو الآتي: المطلب الأول يبين مفهوم التنمية، والاستدامة، والتنمية المستدامة، والمطلب الثاني ويبين مبادئ، ومجالات، وأبعاد التنمية المستدامة، أما المطلب الثالث فيبين أهداف، وأهمية، وخصائص، ومتطلبات التنمية المستدامة. ويوضح المبحث الثاني: مفاهيم الاستدامة المالية، نظرياتها ومبادئها، ومركزاتها، ويشتمل المبحث الثاني على ثلاثة مطالب رئيسية على النحو الآتي: المطلب الأول يبين مفاهيم الاستدامة المالية، نظرياتها ومبادئها، ومركزاتها، والمطلب الثاني ويبين العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية وأبعادها، أما المطلب الثالث فيبين خصائص، وأهمية، وعناصر الاستدامة المالية. لقد تم استعراض هيكل الفصل الأول من هذا القسم، وفيما يلي توضيح لكافة المفاهيم من الناحية النظرية، والتي سيتم تغطيتها في هذا الفصل.

تمهيد:-

يعاني العالم منذ سنوات عديدة أزمات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية كثيرة وخطيرة، مما أدى إلى البحث في هذه القضايا ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها، فظهر مفهوم التنمية، والاستدامة، والتنمية المستدامة. فلم تعد سمعة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تعتمد على المركز المالي والأرباح التي تحققها، وإنما أصبحت تبحث عن الاستمرارية من خلال تبنيها لأبعاد الاستدامة سواء الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية للمجتمع.

وهذا ينسجم مع نظرية الاستمرارية في المحاسبة، والتي تفترض أن أية مؤسسة أو وحدة اقتصادية وجدت لتبقى وتستمر. وسنستعرض فيما يلي الإطار المفاهيمي والنظري فيما يتعلق بموضوع الاستدامة المالية لقطاع المياه، حيث سنتناول في الفصل الأول من هذا القسم الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة والاستدامة المالية على النحو الآتي:

1.1 المبحث الأول: مفاهيم التنمية والاستدامة أو التنمية المستدامة

تحظى التنمية في العصر الحديث باهتمام كبير من دول العالم، وذلك نتيجة للآثار الإيجابية التي تترتب عليها في شتى مجالات الحياة، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في حياة أفراد المجتمع، لذا قامت هذه الدول بإعداد الخطط الاستراتيجية في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة و فيما يلي توضيح مفهوم التنمية:-

1.1.1 المطلب الأول:- التنمية، والاستدامة، والتنمية المستدامة.**1.1.1.1 مفهوم التنمية (Development):-**

التنمية في اللغة:- هي مشتقة من أصل نماء، والنماء يعني الزيادة عامة، مثلاً يقال "نما الزرع ونما الورد ونما المال"، ويقال نما المال نمواً أي كثر.

التنمية في الاصطلاح:- تأتي بمعان عديدة منها " هي النمو المدروس على أسس علمية والذي تقاس أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو الميادين الفرعية مثل التنمية الصناعية والتنمية الزراعية. وفي تعريف آخر " هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب في الوصول إليها.¹⁹

كما عرفها (سليمان (ياسمين). 2017) بأنها:- " تعبير عن توفير عمل منتج وحياة أفضل لجميع الشعوب مما يتطلب نمواً كبيراً في الإنتاجية والدخل لتطوير القدرة البشرية وجودة الرؤية إذ إن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وبهذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير للقدرات وارتفاع بالمستوى الثقافي الاجتماعي والاقتصادي".²⁰

وقد بين (Al-Alawi (Adil) and Matriano (Maria). 2021) مجموعة من الركائز الأساسية التي تبنتها سلطنة عمان في برنامج التنمية الاقتصادية، وتبنتها شركة حياه للمياه في سلطنة عمان وتمثلت في رأس المال المستثمر، التنمية المحلية، السلع، والموارد البشرية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع.²¹

أما من وجهة نظر الباحث فتعرف التنمية بأنها:- عملية شاملة ومستمرة بهدف تغيير ونقل المجتمع نحو حياة أفضل، وذلك من خلال تحقيق الإستثمار الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة وإتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لتطوير المجتمع من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية، وبما يتناسب مع احتياجات المجتمع من أجل الوصول إلى تحقيق الرفاهية والتطور للمجتمع ككل.

1.1.1.2 مفهوم الاستدامة (Sustainability):-

الاستدامة في اللغة:- أصل الكلمة من دام (د- و- م)، ويقال دام الشيء - يدوم ودوماً، أي ثبت ودار وأقام وتحرك وسكن، والاستدامة من مشتقات هذا الأصل.

الاستدامة في الاصطلاح:- هي مفهوم بيئي في الأساس، وهي تعني الحفاظ على استمرارية الحياة اعتماداً على الموارد الطبيعية، وفي تعريف آخر:- هي التطور المستديم الذي يلبي الحاجات الآتية دون صب الاهتمام على قابلية الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم.²²

¹⁹ محمد (حسام الدين)، وجولتكين (دوغان). «التجربة المالية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجاً». مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية، مج. 1، ع. 2، الجزائر، 2021، ص 184-202.

²⁰ سليمان (ياسمين). «المحاسبة البيئية: البصمة البيئية - البيئة المستدامة - شركات البترول - إدارة المخاطر». مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017، ص 362.

²¹ Al-Alawi (Adil) and Matriano (Maria). «The Strategic Management Process for Innovation Activities of HAYA Water, Oman». Advances in Social Sciences Research Journal, vol. 8 , no. 9, United Kingdom, 2021. pp.441-450.

²² محمد (حسام الدين)، وجولتكين (دوغان). 2021، مصدر سابق، ص 187.

كما عرفها (سليمان، ياسمين. 2017): " تعبير عن قدرة بلد ما على الاستمرار في تدفق الاستهلاك والمنفعة حيث يتوقف الأمر على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الأجيال والذي يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل واحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن".²³

وبما أن الاستدامة عملية مستمرة وليست هدفاً بحد ذاتها فهي مقياس لقدرة المنظمة على تحقيق رسالتها وخدمة الأطراف المستفيدة بشكل دائم ومستمر، حيث إن تحسين الاستدامة المالية يعني مصادر أوسع للأموال وقدرة أكبر على تقديم الخدمات للمجتمعات المستهدفة.²⁴

وتعرف الاستدامة بأنها: " حسن استثمار الموارد المتاحة والاستفادة منها حيث عرفتها مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام (1987) " بالتنمية المستدامة وهي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".²⁵

لقد أصبحت الاستدامة كلمة رنانة مقبولة على نطاق واسع لدى الشركات والمجتمع ككل. ومع ذلك، فإن الاستدامة ليست مصطلحاً روتينياً، حيث أصبحت الهدف الرئيسي للإدارة في معظم بلدان العالم الصناعية من خلال قوانين حوكمة الشركات التي تعبر عن " الحوكمة الرشيدة " على الرغم من اختلاف تطبيقها بين الدول.²⁶

أما من وجهة نظر الباحث فتعرف الاستدامة بأنها:- العملية التي يتم من خلالها التعامل مع الموارد المتاحة للمجتمع، بحيث يتم العمل على توفيرها في المستقبل للأجيال القادمة كما هي متاحة في الحاضر، والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال التركيز على مقومات الاستدامة الأساسية سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.1.1.3 مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development):-

تعددت المصطلحات والمفردات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة حيث يعبر عنها بالتنمية المتواصلة أو التنمية الموصولة فيما يطلق عليها آخرون التنمية القابلة للأدماة أو التنمية القابلة للاستمرار، وشاع هذا المصطلح خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث ظهر في الأدبيات الاقتصادية ثم الاجتماعية، وفي التسعينات استخدم في الأدبيات السياسية والإدارية.²⁷

وقد عرفها (سليمان (ياسمين). 2017): " تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وبالتالي فهي تعبير عن عملية التنمية التي تتصف بالاستقرار وامتلاك عوامل الاستمرار والتواصل وتنسم بالشمول والمدى الاطول والديمومة".²⁸

وتعددت التعريفات التي تناولت التنمية المستدامة حيث تناول (إبراهيم (ماجد). 2019) مفهوم التنمية المستدامة بعدد من التعريفات على النحو الآتي:-²⁹

²³ سليمان (ياسمين). 2017، مصدر سابق، ص17.

²⁴ آل مفرح (محمد). «الاستدامة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح- أسس نظرية وخطوات تطبيقية». منتدى الأوقاف الإسلامية، 2016، ص3، ليس لها دولة نشر.
²⁵ العرموطي (أحمد). «أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان». رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

²⁶ Gleibner (Werner) et al. «Financial Sustainability: Measurement and Empirical Evidence». Journal of Business Economics, vol. 92, no.3, Germany, 2022, pp.467-516.

²⁷ الججاوي (طلال)، والخفاجي (إيمان). «محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات ESG-ISX-S&P ومعايير GRI». دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص338.

²⁸ سليمان (ياسمين). 2017، مصدر سابق، ص15.

²⁹ إبراهيم (ماجد). «محاسبة التنمية المستدامة». مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2019، ص305.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

فعرّف التنمية المستدامة من خلال المنظور العربي بأنها: " النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس بحيث يشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والإبتكار والتطوير واستثمار القدرات المحلية والاستثمار العربي والاقتصاد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف".

كما عرفها أيضا بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية".
أما تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" فقد أوضح أن التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتهم. وتعد التنمية المستدامة مزيجا من الحفاظ على البيئة الطبيعية، والموارد، والمجتمع، وتنمية الاقتصاد والأهداف الاجتماعية.³⁰

وعرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة في العام 1989 بأنها: تعزيز إجراءات الإدارة والحماية لقاعدة الموارد الطبيعية، والعمل على توجيه التغير التقني والمؤسسي بالشكل والطريقة التي تضمن تحقيق واستمرار توفير وإشباع الحاجات البشرية إرضاء للأجيال الحالية والمستقبلية.³¹
أما (الججاوي (طلال)، والخفاجي (إيمان). (2019)، فقد بينا أيضا عدة تعريفات للتنمية المستدامة وهي على النحو الآتي:-

32

فقد تم تعريفها في مؤتمر ريو- وهو ما عرف بمؤتمر الأرض بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث يتحقق على نحو متساو توازن الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"
أما البنك الدولي فقد عرف التنمية المستدامة بأنها " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بما يضمن ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"
وتعرفها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بأنها " التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الانسان في الوقت الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

أما في قاموس ويستر عرفت بأنها " استعمال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل أي عدم استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".³³
أما من وجهة نظر الباحث فتعرف التنمية المستدامة بأنها:- هي عملية شاملة لكافة مقومات الحياة، وتعتمد على التخطيط الشامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من أجل تحقيق التنمية الحقيقية المستمرة

³⁰ Russo (Tess) et al. «Sustainable Water Management in Urban, Agricultural, and Natural Systems». Water, vol. 6, no. 12, Switzerland, 2014, pp.3934-3956.

³¹ ابراهيم، (ماجد). 2019، مصدر سابق، ص 5.

³² الججاوي (طلال)، والخفاجي (إيمان). 2019، مصدر سابق، ص 20-22.

³³ المعموري (محمد)، والججاوي (طلال). «قياس مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بمعايير محاسبة الاستدامة (SASB) لتحسين الأداء والإبلاغ المالي وتعزيز الثقة في البيانات المالية / بحث تطبيقي مقارنة في عينة من الشركات العراقية والعربية». مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج. 17، ع. 59، العراق، 2022، ص 77 – 91.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

والمتواصلة، بحيث تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحاضر، وبما يضمن الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في العيش بكرامة وتلبية احتياجاتهم الضرورية في المستقبل.

1.1.2.1.2 المطلب الثاني: - مجالات وأبعاد، ومبادئ التنمية المستدامة

1.1.2.1.2.1 مجالات وأبعاد الاستدامة:-

تتعدد جوانب وأبعاد عملية التنمية المستدامة فهي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية مترابطة مع بعضها البعض ويتأثر كل جزء منها بالتغيير الذي يؤثر على باقي الأجزاء وتتمثل المجالات والأبعاد الرئيسية للاستدامة وفقاً لمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) في خمسة أبعاد هي:

1.1.2.1.1.1 - التأثيرات البيئية Environment:-

يشمل هذا البعد استعمال الموارد الطبيعية غير المتجددة، كمدخلات في عوامل الإنتاج أو عن طريق الاطلاقات الضارة في البيئة التي قد ينتج عنها تأثيرات على الحالة المالية للوحدة الاقتصادية أو الأداء التشغيلي لها.

1.1.2.1.1.2 - الرأسمالية الاجتماعية Social Capital:-

يتعلق هذا البعد بالتوقع بأن الوحدات الاقتصادية سوف تسهم في تنمية المجتمع مقابل الحصول على ترخيص اجتماعي للعمل، ويتناول إدارة العلاقات مع الأطراف الخارجية الرئيسية مثل الزبائن، المجتمعات المحلية، الجمهور والحكومة. ويشمل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وحماية الفئات الضعيفة، والتنمية الاقتصادية المحلية، والوصول إلى جودة المنتجات والخدمات، والقدرة على تحمل التكاليف، والممارسات التجارية المسؤولة في التسويق، وخصوصية الزبائن.

1.1.2.1.1.3 - رأس المال البشري Human Capital:-

يتناول هذا البعد إدارة الموارد البشرية للشركة كأصول رئيسية لتقديم قيمة طويلة الأجل، ويشمل أيضاً القضايا التي تؤثر على إنتاجية الموظفين، وإدارة علاقات العمل، وإدارة صحة وسلامة الموظفين والقدرة على خلق ثقافة السلامة المهنية.

1.1.2.1.1.4 - نموذج الأعمال والابتكار Business Model & Innovation:-

يتناول هذا البعد دمج القضايا البيئية والإنسانية والاجتماعية في عملية إنشاء القيمة لدى الوحدة الاقتصادية، بما في ذلك استرداد الموارد وغيرها من الابتكارات في عملية الإنتاج، وكذلك في ابتكار المنتجات، بما في ذلك الكفاءة والمسؤولية في التصميم، ومراحل الاستخدام، والتخلص من المنتجات.

1.1.2.1.1.5 - القيادة والحكم Leadership & Governance:-

ينطوي هذا البعد على إدارة القضايا المتأصلة في نموذج العمل أو الممارسة الشائعة في الصناعة والتي هي في صراع محتمل مع مصالح مجموعات أصحاب المصلحة الأوسع، وبالنتيجة خلق مسؤولية محتملة أو تقييد أو إزالة ترخيص للعمل، ويشمل ذلك الأمثال التنظيمي وإدارة المخاطر وإدارة السلامة وسلسلة التوريد والمواد، والسلوك المنافي للمنافسة والفساد والرشوة³⁴ أما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ عام 2002 فقد حدد مجالات التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسية وهي: الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية مع وجود حدود للقدرة على توفير الموارد، بحيث أصبح هناك اعتقاد قوي بأن فعالية

³⁴ الجبوري (علي)، وآخرون. «إمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الإبلاغ المالي للمصارف العراقية الأهلية في محافظة البصرة». مجلة حولية المنتدى، مج. 1، ع. 39، العراق، 2019، ص 299 – 316.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

التنمية المستدامة تعتمد على تضافر الجهود في المجالات الرئيسية الثلاث وهي المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي والمجال البيئي، وأن هذه المجالات تشمل عددا من الأنشطة التي تتداخل مع بعضها بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة³⁵

1.2.2- مبادئ التنمية المستدامة للوحدة الاقتصادية:-

هناك العديد من المبادئ المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة للوحدة الاقتصادية وسنستعرض أهم تلك المبادئ على النحو الآتي:-

- **المبدأ الأول:-** تحديد الأولويات بعناية، حيث اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية بالتشدد في وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

- **المبدأ الثاني:-** الاستفادة من كل دولار، بحيث يتم التأكد من فعالية التكلفة، مما يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.

- **المبدأ الثالث:-** اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف بحيث إن المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر والعمل على خفض الدعم لإستخدام الموارد الطبيعية، وذلك أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

- **المبدأ الرابع:-** استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً، أي أن الحوافز القائمة على السوق والتي تؤدي إلى خفض الأضرار الضريبية تعد الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.

- **المبدأ الخامس:-** الإقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً وقدرة.

- **المبدأ السادس:-** العمل مع القطاع الخاص، بحيث يتوجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، بإعتباره عنصراً أساسياً في العملية الإستثمارية.

- **المبدأ السابع:-** الإشراك الكامل للمواطنين أي المشاركة المجتمعية.

- **المبدأ الثامن:-** توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً، بحيث يتوجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل كلا من: الحكومة، القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية.

- **المبدأ التاسع:-** تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية من خلال تبني المديرين الحد الأدنى من التكاليف.

- **المبدأ العاشر:-** إدماج البيئة من البداية في سياسات الدول واستراتيجيات الوحدات الاقتصادية وكذلك الاستثمارات الجديدة المنوي انشاؤها مستقبلاً.

نستنتج مما سبق أن هذه المبادئ تعتبر مرشداً للتنمية المستدامة وتحدياً يتطلب من الإقتصاديين والأكاديميين والمسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته والعمل على تحقيق الأهداف المحددة للتنمية المستدامة من أجل صنع جيل جديد من صانعي السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في العالم.³⁶

³⁵ زينب (زروقي). «محاسبة التنمية المستدامة واقع و آفاق تطبيقها في بيئة الأعمال الجزائرية - دراسة لبعض من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة». مذكرة

مقدمة لنيل ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2018.

³⁶ زينب (زروقي). 2018، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

1.1.3.1 المطلب الثالث: أهداف، وأهمية، وخصائص، ومتطلبات التنمية المستدامة:-

1.1.3.1 أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة:-

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تتألف من 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والمتمثلة فيما يلي:-³⁷



الشكل رقم (2.1) يوضح أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة

المصدر:- <https://tamayuz.ae/>³⁸

وفيما يلي توضيح لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الصادرة عن الأمم المتحدة:-

- 1- القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأنواعه في كل مكان بالعالم.
- 2- القضاء على الجوع وتوفير التغذية والأمن الغذائي وتعزيز عملية الزراعة المستدامة.
- 3- ضمان تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال تمتع جميع الأعمار بالطرق الصحية والجيدة للعيش.
- 4- ضمان وتعزيز التعليم الجيد والشامل، من خلال تعزيز فرص التعليم المنصف لجميع أفراد المجتمع مدى الحياة.
- 5- تمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور النساء والفتيات في المجتمع.
- 6- الحفاظ على مصادر المياه وضمان توفرها، وتقديم خدمات المياه والصرف الصحي للجميع، والعمل على إدارتها بشكل مستدام. ويشكل هذا الهدف المحور الأساسي للدراسة، حيث إن تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، يمكنها من تقديم خدماتها لجميع أفراد المجتمع بطريقة مستدامة.
- 7- ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على خدمات الطاقة الحديثة بأسعار ميسورة ومعقولة، وبشكل مستدام.

³⁷ Machete (Ines) and Marques (Rui). «Financing the Water and Sanitation Sector: A Hybrid Literature Review». Infrastructures, vol. 6, no. 9, Switzerland, 2021, pp.1-25.

³⁸ Tamayuz. «Tamayuz Official Website». Retrieved from: <https://tamayuz.ae>. Accessed: 22/02/2024— 15:00.

8- تعزيز النمو الاقتصادي وضمان العمل اللائق، من خلال العمل على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة وبشكل مستدام لجميع أفراد المجتمع.

9- تشجيع الابتكار، والعمل على إنشاء البنى التحتية القادرة على الصمود، وتحفيز الإستثمار في التصنيع المستدام والشامل للجميع.

10- تعزيز الحد من انعدام أوجه المساواة في داخل البلدان وفيما بينها.

11- تعزيز العمل على جعل البلدان والمدن والتجمعات البشرية شاملة، آمنة، مستدامة.

12- تشجيع وتعزيز وجود أشكال وأنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13- اتخاذ الإجراءات السريعة والعاجلة لمواجهة ومكافحة تغير المناخ وآثاره.

14- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية، والعمل على استخدامها بشكل مستدام، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

2.1.3.1 أهمية التنمية المستدامة وأهدافها:-

تظهر أهمية التنمية المستدامة من تبنيتها لمبدأ أن البشر هم مركز اهتمامها، بحيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، وتتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضاً من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي يمكن تلخيصها بالتالي:-

- المساهمة في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.

- ضرورة تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الإستغلال في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

- ضرورة تشجيع التعاون بين القطاعات الحكومية والمجتمعية حول ما يتم الإتفاق عليه، من أهداف وبرامج تساهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

- المساهمة في تنشيط وتوفير فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.³⁹

2.1.3.2 أهمية الاستدامة للوحدات الاقتصادية:-

إن الوحدات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة يمكنها الحصول على مجموعة من المنافع من خلال إحداث تغيرات سواء تعلق بالسياسات أو العمليات أو المنتجات، وفيما يلي أهم تلك المنافع:-

1.1.3.3.1 - خلق ميزة تنافسية:- إن النظر إلى عمليات الوحدة الاقتصادية من خلال عدسة التنمية يهدف إلى خفض التكاليف وزيادة العوائد، حيث إن الوحدات الاقتصادية التي تطور منتجات تقدم حلولاً جديدة لمشاكل قديمة سوف يؤدي إلى زيادة حصتها في السوق، بالإضافة إلى أن إنتاج نفس المستوى من الإنتاج في ظل مدخلات أقل، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيكون لها أثر بيئي وإقتصادي إيجابي، كما سيكون له تأثير إيجابي على هيكل التكلفة الخاص بالوحدة الاقتصادية.

³⁹ ابراهيم (ماجد)، 2019، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

1.1.3.3.2 - تخفيض المخاطر:- حيث إن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإعداد ونشر تقارير الاستدامة، هي الوحدات التي يزيد فيها احتمال تخفيض مخاطر عدم الاتفاق مع القوانين وتجنب التهديدات التي قد تترتب على تلويثها للبيئة، والتي يمكن أن تؤثر على أدائها المالي وسيولتها، بالمقارنة مع الوحدات التي لا تنشر تقارير الاستدامة.

1.1.3.3.3 - الاحتفاظ بولاء أصحاب المصلحة:- إن عدم استجابة الوحدات الاقتصادية لتحديد التأثير الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي لكل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية، يعرضها لمخاطر جوهرية مما قد يهدد ولقاء أصحاب المصلحة، حيث إن الوحدات التي تستجيب الآن هي تلك الوحدات التي يمكنها أن تتخذ قراراتها وإختياراتها بنفسها والا ستكون مدفوعة للاستجابة إلى جمعيات الضغط أو تنسجم مع معايير يضعها الآخرون.

1.1.3.3.4 - تفعيل حوكمة المؤسسات:- أن الوحدات الاقتصادية التي تعد وتنشر تقارير عن مقدرتها على الإستدامة، من شأنها أن ترفع مستوى الإفصاح والشفافية بشأن الأداء المالي، الاجتماعي والبيئي، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل الحوكمة باعتبار أن الشفافية من آليات ومبادئ الحوكمة.⁴⁰

1.1.3.4 خصائص التنمية المستدامة:-

للتنمية المستدامة خصائص متعددة تتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلي:-
- تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة ذات بعد زمني متواصل، وتحدث عبر فترة لا تقل عن جيلين.
- تعتبر التنمية المستدامة ذات بعد أفقي غير محدد بحدود جغرافية، فهي ذات أبعاد محلية وإقليمية وعالمية.
- تتعدد مجالات وأبعاد التنمية المستدامة بحيث تشمل المجال الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
- للتنمية المستدامة مفاهيم وتعريفات متعددة يمكن تفسيرها وفقاً لمنظورات مختلفة طبقاً لتقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها.⁴¹

أما مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في جانيف عام 1992 فقد حدد خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:-
- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانيات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة
- تنمية تراعي إحتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم
- تنمية تدعو إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوثها وتحافظ على المحيط الحيوي للبيئة

- تنمية تساهم في تنسيق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة⁴²
1.1.3.5 - متطلبات تحقيق الاستدامة:-

هناك متطلبات عديدة لتحقيق الاستدامة من أهمها:-
- ضرورة تطبيق استراتيجية التنمية المتوافقة مع البيئة لاستدامة الموارد وزيادة مستوى التنمية البشرية.

⁴⁰ زينب (زروقي)، 2018، مصدر سابق.

⁴¹ رشوان (عبد الرحمن)، وأبو رحمة (محمد). « أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية». 2017، تم الاسترجاع في 2024/02/25 - 16:40، من:

<https://drive.google.com/file/d/1Gp3CYdFb0tA4QvWPpisGL7ER3YvFXhZ/view>

⁴² إبراهيم (ماجد)، 2019، مصدر سابق.

- تقويم النظم السياسية من خلال اشراك المواطنين في عملية صنع القرار.
- استخدام التكنولوجيا النظيفة لمنع تدمير البيئة واستحداث بدائل للموارد القابلة للنضوب.
- اختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة والمعتمدة على تدوير المخلفات.
- تطبيق السياسات التنموية التي تحافظ على البيئة وتمنع تدهورها والقضاء عليها⁴³
- أما (إبراهيم، ماجد) فقد أوضح أنه لتحقيق التنمية المستدامة لابد من توفر مجموعة من الأنظمة الرئيسية بحيث تتجسد في واقع الحياة الانسانية وهي:-
- نظام إقتصادي يمكن من خلاله إحداث فوائض إنتاجية على أساس الإعتماد الذاتي والاستدامة.
- نظام إنتاجي وإداري يعتمد على الأنماط المستدامة لعمليات التجارة و التمويل.
- نظام إجتماعي قادر على تقديم حلول للتنمية ويعزز المشاركة للنوع الإجتماعي.
- نظام سياسي يعتمد على مشاركة المواطن في عملية صنع القرار و يؤمن له المشاركة الفاعلة في مجالات الحياة المختلفة والفعاليات الإدارية والإجتماعية⁴⁴

1.1.3.6 - تحليل الواقع الفلسطيني وفقاً لمفاهيم التنمية والتنمية المستدامة:-

أولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة أهمية كبيرة لقطاع المياه، ومن هنا أخذت سلطة المياه منذ إنشائها على عاتقها تطوير العمل في هذا القطاع، حيث شملت خطط الإصلاح الصادرة عن الحكومات الفلسطينية، وأجندة السياسات الوطنية قطاع المياه بشكل دائم مما دفع سلطة المياه الفلسطينية إلى الاستمراري تطوير إستراتيجياتها بما ينسجم مع تلك الخطط والسياسات.

أعدت سلطة المياه الخطة الإستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني للاعوام من (2017- 2021)، والتي أعتمدت الرؤية التنموية التالية للقطاع "قطاع المياه والمياه العادمة منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئية وإجتماعية وإقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الأساسية والتنمية".

ومن خلال تحليل الرؤية يلاحظ أن هناك حاجة إلى تعزيز المفاهيم التنموية التالية:-

استدامة المصادر المائية:- وذلك من خلال العمل على رفع قدرة سلطة المياه على التخطيط المائي، وزيادة كمية المياه المتاحة سواء من المصادر التقليدية وغير التقليدية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة عملية وإنظمة توزيع المياه.

أسس صحية وبيئية متينة لقطاع المياه:- إتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة الفلسطينية من التلوث، بالإضافة إلى رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة لتلك المياه.

أسس اجتماعية وإقتصادية متينة لقطاع المياه:- وهذا يتطلب العمل على تعزيز الإستقلالية المالية لمزودي خدمات المياه، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة التحصيل وتخفيض الدين العام، وتطوير وتطبيق الانظمة والتعليمات والرسوم

⁴³ الخزرجي (ريم)، وآخرون. «أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي انعكاساتها على اسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية» مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية، مج. 1، ع. 1، العراق، 2020، ص ص 187-203.

⁴⁴ إبراهيم (ماجد)، 2019، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

والتعرف لضمنان الإستدامة المالية لمزودي الخدمات، بالإضافة إلى ضرورة تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الثنى مقابل الخدمة).

متطلبات الشعب الفلسطيني الأساسية والتنمية:- هناك حاجة ملحة إلى زيادة كميات المياه المزودة للمستفيدين، ضرورة العمل على التزويد الجيد لجميع المواطنين من مصادر المياه الموثوقة، بالإضافة إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية القابلة للري بالمياه المعالجة ومصادر المياه غير التقليدية.

تعزيز السيادة الفلسطينية:- وهذا يتطلب دعم كافة الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية خصوصاً في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم مصادر المياه.

قطاع المياه والمياه العادمة المنظم:- وذلك من خلال تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم مع قانون المياه الفلسطيني الجديد رقم 14 لعام 2014م، ورفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها، بالإضافة إلى تطوير إنظمة قطاع المياه⁴⁵

لقد تم استعراض المفاهيم الرئيسية للتنمية والتنمية المستدامة من خلال المبحث الأول من هذا الفصل، وسنستعرض المفاهيم الرئيسية للاستدامة المالية ومبادئها ومركزاتها من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل لتحقيق الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة والاستدامة المالية.

1.2 المبحث الثاني : مفاهيم الاستدامة المالية، نظرياتها ومبادئها ومركزاتها.

1.2.1 المطلب الأول: الاستدامة المالية، نظرياتها ومبادئها ومركزاتها.

1.2.1.1 مفهوم الاستدامة المالية (Financial Sustainability):-

تساعد الاهتمام العالمي بمفهوم الاستدامة المالية والترابط الكبير بين المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، واكتسب هذا المفهوم أهمية حيوية استشاراً بأهمية اقتصاديات الأزمات والاختلالات، بالتزامن مع تلك التي شهدتها الأوضاع المالية للكثير من الدول لأسباب مختلفة والتي انعكست سلباً على أداء المالية العامة، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل بسبب ندرة الموارد الاقتصادية.

بدأ استخدام مفهوم الاستدامة المالية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي في العديد من البحوث والدراسات، تزامناً مع الاهتمام باقتصاديات التنمية المستدامة والتي تم من خلالها قياس وتحديد المؤشرات الخاصة بالاستدامة المالية للكثير من الدول المتقدمة.

وأصبحت الاستدامة المالية من المواضيع الرئيسية التداول، لأنها تعبر عن التحديات التي قد تواجهها المالية العامة في الحاضر والمستقبل، بسبب زيادة العجز وتفاقم الدين نتيجة الإفراط في النفقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التي من الممكن أن تتحملها الأجيال القادمة والتي تحد من مستويات الرفاهية بسبب القرارات التي تم اتخاذها من قبل الإدارات الحالية وتحمل تبعاتها أجيال لم تشارك فيها.

⁴⁵ سلطة المياه الفلسطينية. «الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (2017-2022)». 2016، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة

المياه الفلسطينية، تم الاسترجاع في 2024/8/16 - 21:40، من: <https://www.pwa.ps>

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وعليه يمكن تعريف الاستدامة المالية بأنها:- " قدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية دون الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها"⁴⁶

وتعرف الاستدامة المالية أيضاً بأنها " قدرة الحكومة على إدارة شؤونها المالية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالانفاق، سواء الآن أو في المستقبل. الأمر الذي يضمن أن الأجيال القادمة من دافعي الضرائب لن تواجه فاتورة لا يمكن السيطرة عليها مقابل الخدمات الحكومية المقدمة للجيل الحالي"⁴⁷

كما تعرف الاستدامة المالية أيضاً بأنها " قدرة القطاع العام على الوفاء بالالتزامات المالية وتحمل الصدمات والحفاظ على مستويات خدمة الدين بمستويات معقولة بالنسبة للدخل المستقبلي المتوقع مع الحفاظ على الثقة العامة، أو هي المقدار الأقصى من رصيد الدين الحكومي المسموح به ضمن شروط التوازن في مدة زمنية معينة"⁴⁸

وتعرف الاستدامة المالية وفقاً لصندوق النقد الدولي بأنها " الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً"⁴⁹.

أما بلونشارد فقد عرف الاستدامة المالية بأنها " السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا يعتبر الدين مشكلة طالما أنه لا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الأموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود إيجابي حقيقي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الانتاج، مما يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية، حتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي مرتفعة، أما إذا تم استخدام الأموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب والاجور، فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى لو كانت نسبته إلى الناتج المحلي منخفضة"⁵⁰.

وتعرف الاستدامة المالية طويلة الأجل لمنشآت القطاع العام بأنها " قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم خدماتها في الوقت الحالي والمستقبل "⁵¹.

وهناك جانبان مهمان ومن الضروري توفرهما لأية مؤسسة من أجل استمرار تحقيق الاستدامة المالية وهما استرداد تكاليف الخدمة المقدمة واستقرار الإيرادات لتلك المؤسسة.⁵²

كما يعرف التمويل المستدام أيضاً بأنه قرارات الإستثمار التي تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) للنشاط الاقتصادي أو المشروع.⁵³

⁴⁶ أمين (هجير)، ورشيد (زينب). « البعد المالي المستدام للتنمية مقارنة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي ». مجلة الريادة للمال والأعمال، مج. 3، ع. 3، العراق، 2022، ص ص 32-43.

⁴⁷ Rao (Jonah). «Effect of Funding Sources on Financial Sustainability of Water Sector Institutions in Kenya». University of Nairobi, 2013. Retrieved from: <https://erepository.uonbi.ac.ke/handle/11295/58807> Accessed: 10/07/2024 – 16:20.

⁴⁸ الوائلي (خضير)، ونعمة (هادي). «مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية». العلوم الاقتصادية، مج. 14، ع. 56، العراق، 2020، ص ص 49-73.

⁴⁹ سماقه بي (أيوب)، و باداوي بي (مردار). « تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان – العراق ». مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج. 7، ع. 13، العراق، 2015، ص ص 77 – 92.

⁵⁰ غنية (بوربيعة). «نحو تحقيق الاستدامة المالية في الدول العربية أثر تداعيات جائحة كورونا». مجلة الاقتصاد والبيئة، مج. 5، ع. 2، الجزائر، 2022، ص ص 208 – 227.

⁵¹ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، 2021، مصدر سابق.

⁵² Julius (Christine) and Okeck (Timothy). « Influence of Infrastructure Financing on Financial Sustainability of Water Service Providers in Kenya ». European Journal of Management Issues, vol. 29, no. 1, Ukraine, 2021, pp. 12–24.

⁵³ Bakken (Rebecca). «What Is Sustainable Finance and Why Is It Important? ». Harvard Division of Continuing Education, 2021. Retrieved from: <https://extension.harvard.edu/blog/what-is-sustainable-finance-and-why-is-it-important/>. Accessed: 22/03/2024 – 13:00.

نستنتج مما تقدم بأن الاستدامة المالية لها مفاهيم عديدة، والتي تتمركز حول مفهوم الاستدامة كمبدأ، وتتضمن العناصر التالية:-

- الاستمرار في الإنفاق والإيرادات العامة للمؤسسة على مدى طويل.
- تجنب الإفراط في الاستدانة من قبل المؤسسة.
- تستطيع المؤسسة الاستمرار في خدمة ديونها.
- تحقيق النمو المرغوب للمؤسسة.⁵⁴

أما من وجهة نظر الباحث فتعرف الاستدامة المالية بأنها:- الوضع المالي للمؤسسة والذي يمكنها من تقديم خدماتها الأساسية للمواطنين على المدى القصير والطويل، ووفقاً للموازنة المعدة والمعتمدة لهذا الغرض ولسياسات النفقات والإيرادات المعتمدة لدى المؤسسة، في ظل توفر فائض مالي بشكل مستمر مما يمكنها من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها وعدم زيادة الدين في المستقبل وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين، سواء كانت تلك المؤسسات عامة أم خاصة.

1.2.1.2 نظريات الإستدامة المالية:

أصبح من المهم أن تسعى الدول والمؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الرئيسية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، علماً أن تحقيقها يتطلب زيادة في الإيرادات لتلبية الزيادة في النفقات وتغطيتها، من أجل تلافي حدوث عجز في الموازنة، والذي في حال حدوثه يؤدي إلى زيادة الاقتراض من قبل الدولة أو المؤسسة، وزيادة المديونية، وحدثت الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الأجيال القادمة.

لذا اهتمت العديد من الدول والمؤسسات والجهات المقرضة بالعمل على قياس مدى قدرة الدولة والمؤسسات بسداد التزاماتها المالية طويلة الأجل، الأمر الذي استدعى زيادة الإهتمام بموضوع الاستدامة المالية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات العامة والخاصة.

يمكن ملاحظة الإهتمام المتزايد بالاستدامة المالية من خلال زيادة الأبحاث الأكاديمية الخاصة بمواضيع الإستدامة والاستدامة المالية، بالإضافة إلى الدعم الواسع النطاق في كل من القطاع العام والقطاع الخاص من قبل العديد من الدول، بالإضافة لإصدار السياسات الوطنية للاستدامة المالية لبعض الدول.

وتتناول هذه الدراسة ست نظريات للاستدامة المالية وفقاً لما بينها. (Ozili (Peterson):⁵⁵

والذي عمل على صياغة هذه النظريات الست للاستدامة المالية، لإنشاء علاقة نظرية بين الإستدامة المالية وسلوك وأفعال الإقتصاديين، من أجل تقديم تفسيرات معقولة لسلوك وأفعال الإقتصاديين تجاه الإستدامة المالية، بالإضافة إلى بيان مزايا وعيوب هذه النظريات، وفيما يلي توضيح لتلك النظريات وفقاً لما هو وارد في الجداول أدناه:-

⁵⁴ سماقة بي (ايوب)، وبداوة بي (سردان)، 2015، مصدر سابق.

⁵⁵ Ozili (Peterson). « Theories of Sustainable Finance », 2023. Slovenia, no. 1, Managing Global Transitions, vol. 21.

جدول (1.2): النظريات الست للاستدامة المالية

النظرية الأولى	نظرية الأولوية للاستدامة المالية: Priority Theory of Sustainable Finance
ملخص النظرية	تنص هذه النظرية على أن الجهد الذي يبذله الاقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات لتحقيق أهداف الإستدامة المالية في بلد ما أو منظمة ما أو مؤسسة ما، هو انعكاس حقيقي للأولوية الممنوحة لإجندة أو خطة الاستدامة المالية.
مزايا النظرية	- تعترف هذه النظرية بأن العوامل الاقتصادية لها أولوية مهمة ومتعددة مع إمكانية جعل تحقيق أهداف الاستدامة المالية أولوية إضافية. - تعطي هذه النظرية فرصة للاقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات للتعبير عن الأهمية أو الأولوية يعطونها لأهداف الإستدامة المالية.
عيوب النظرية	- منح الأولوية لتحقيق أهداف الإستدامة المالية لا يعني بالضرورة أن هذه الأهداف ستتحقق. - لا يزال من الممكن تحقيق أهداف الاستدامة المالية دون جعلها أولوية وطنية.

النظرية الثانية	نظرية محاكاة الأقران للاستدامة المالية: Peer Emulation Theory of Sustainable Finance
ملخص النظرية	تنص هذه النظرية على أن الإقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات يتخذون إجراءات مماثلة، أو يبنون سياسات واستراتيجيات مماثلة، لنظرائهم اللذين يقلدونهم في السعي لتحقيق أهداف الإستدامة المالية.
مزايا النظرية	- توفر هذه النظرية فرصة للاقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات لتقاسم نفس المثل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية بشأن الإستدامة مع نظرائهم اللذين يحاكونهم أو يقلدونهم. - تمكن من الإسراع في اعتماد سياسات وإجراءات الاستدامة المالية التي اعتمدها النظراء بالفعل بحيث لا يلزم سوى إجراء عدد قليل من التعديلات قبل اعتمادها. - تعتبر قليلة التكلفة حيث أن اعتماد السياسات والإجراءات التي يتخذها النظراء لا يحتاج من الإقتصاديين التقليديين إلى إنفاق الكثير من الموارد الخاصة لصياغة مسار عمل، أو سياسة أو استراتيجية جديدة تماما لتحقيق أهداف الإستدامة المالية. - يمكن إجراء تحسينات على سياسات وإجراءات الإستدامة المالية التي اعتمدها النظراء.
عيوب النظرية	- إن اعتماد سياسة وإجراءات الإستدامة المالية التي اعتمدها النظراء يتجاوز الإبداع الممكن الذي ينطوي عليه تطوير مسار عمل أو سياسة أو استراتيجية جديدة من الصفر فضلا عن أولوية القيمة التي يمكن اكتسابها خلال العملية. - إن تبني نفس سياسات وإجراءات الإستدامة المالية المماثلة والتي تم تبنيها من قبل النظراء في بلدان أخرى قد لا تحقق النتائج المتوقعة بسبب الاختلاف في الأسواق المالية والتنظيم المالي وآليات الحوكمة والاختلافات في الإرادة السياسية لتحقيق أهداف الإستدامة المالية.
النظرية الثالثة	نظرية الإستدامة المالية مدى الحياة: Life Span Theory of Sustainable Finance

ملخص النظرية	تنص هذه النظرية على أنّ اهتمام الإقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات بالاستدامة المالية يتأثر بالعمر الافتراضي للمنتجات أو الخدمات أو الأدوات أو المخططات أو الأنشطة المتعلقة بالاستدامة المالية.
مزايا النظرية	- تقدم هذه النظرية تفسيراً جيداً لسبب زيادة أو انخفاض الطلب على منتجات أو خدمات أو أدوات الاستدامة المالية مثل السندات الخضراء. - تعترف هذه النظرية بدور المعلومات أو التنبؤات بشأن مراحل العمر الافتراضي للمنتجات أو الخدمات أو الأدوات أو الخطط أو السياسات أو أنشطة الاستدامة المالية.

عيوب النظرية	- قد لا تكون المعلومات طوال مراحل العمر الافتراضي للمنتجات أو الخدمات أو الأدوات أو الخطط أو السياسات أو أنشطة الاستدامة المالية متاحة بسهولة. - قد تكون التنبؤات طوال مراحل العمر الافتراضي للمنتجات أو الخدمات أو الأدوات أو الخطط أو السياسات أو أنشطة الاستدامة المالية محددة وغير دقيقة.
--------------	--

النظرية الرابعة	نظرية اضطراب نظام الاستدامة المالية: System Disruption Theory of Sustainable Finance
ملخص النظرية	تنص هذه النظرية على إنه يمكن أن يحدث اضطراب في النظام المالي التقليدي/السائد أو الحالي الناشيء عن التحول إلى الاستدامة المالية يمكن أن يجبر الإقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات على اتخاذ قرارات بشأن دعم الانتقال إلى الاستدامة المالية
مزايا النظرية	- تعترف هذه النظرية بأنّ الانتقال إلى الاستدامة المالية يمكن أن يعطل النظام المالي التقليدي/السائد أو الحالي. - تقترح هذه النظرية أنّ الإفصاح عن المعلومات للإقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات حول كيفية حدوث الانتقال إلى الاستدامة المالية ومدى تأثيره عليهم يمكن أن يساعدهم في فهم سبب التحول إلى الاستدامة المالية كما يمكن أن تساعد هذه التفسيرات في تقليل مقاومتهم للانتقال إلى الاستدامة المالية.
عيوب النظرية	- توضح هذه النظرية أنّ الانتقال إلى الاستدامة المالية قد لا يتطلب بالضرورة إصلاح النظام المالي التقليدي/السائد أو الحالي.

النظرية الخامسة	نظرية الإشارات الإيجابية للاستدامة المالية: Positive Signalling Theory of Sustainable Finance
ملخص النظرية	تنص هذه النظرية على إن الإقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات لديهم حافز للإفصاح عن معلومات إيجابية حول التزامهم بالسعي لتحقيق أهداف الاستدامة المالية من أجل إرسال إخبار جيدة إلى الأطراف الخارجية بحيث يمكنهم من دعم أهدافهم المتعلقة بالاستدامة المالية.

مزايا النظرية	- تبين هذه النظرية أنّ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة المالية يمكن أن يؤدي إلى تقليل عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين من جهة و الشركات و المؤسسات من جهة أخرى
عيوب النظرية	- إنّ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة لا يعني بالضرورة أنّ الإقتصاديين والمدراء وصانعي السياسات سوف يتابعون الإجراءات والسياسات. - يمكن أن يتم استخدام الإفصاح المتكرر عن المعلومات الإيجابية المتعلقة بالاستدامة المالية من قبل الإقتصاديين و المدراء و صانعي السياسات كوسيلة لإخفاء المعلومات السيئة عن الشركات و المؤسسات.
النظرية السادسة	نظرية الموارد للاستدامة المالية: Resource Theory of Sustainable Finance
ملخص النظرية	تنص هذه النظرية على أن بعض الدول والمؤسسات لديها موارد بشرية من صنع الإنسان متفوفة عن غيرها مما يمنحها ميزة نسبية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاستدامة المالية و الانتقال إليها مقارنة بالدول و المؤسسات الأخرى.
مزايا النظرية	- تعترف هذه النظرية أنّ بعض البلدان و المؤسسات لديها موارد وفيرة من صنع الإنسان مقارنة بالبلدان و المؤسسات الأخرى. - تعترف نظرية الموارد للاستدامة المالية بالاختلافات في مستوى التنمية بين البلدان والمؤسسات حيث أنّ عملية التنمية من صنع الإنسان وهي أيضا دالة على كمية الموارد المتاحة من صنع الإنسان.
عيوب النظرية	- يمكن استخدام الاختلافات في الموارد التي من صنع الإنسان كأساس للتمييز ضد البلدان والمؤسسات الغير قادرة على تحقيق اهداف الاستدامة المالية. - لا تعترف هذه النظرية بحقيقة أنّ بناء الموارد التي يصنعها الإنسان يستغرق وقتاً طويلاً.

1.2.1.3 مبادئ ومرتكزات التنمية المالية المستدامة أو الاستدامة المالية:-

ترتكز التنمية المالية المستدامة التي تمثل الإطار العام للاستدامة المالية على العديد من المرتكزات والقواعد الهامة وهي:

1.2.1.3.1 - قواعد الاستدامة المالية Fiscal Sustainability Rules:-

1.2.1.3.1.1 - القاعدة الذهبية Golden Rule:- تنص هذه القاعدة على ضرورة أن لا يتم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية، أما النفقات التشغيلية فيتم تمويلها من الإيرادات العادية.

1.2.1.3.1.2 - قاعدة توازن الموازنة Balanced Budget Rule:- تنص هذه القاعدة على ضرورة أن يكون العجز في الموازنة حالة استثنائية وناتج عن ظروف استثنائية مما يمكن الدولة من التحكم به عند زوال الظروف الاستثنائية، بحيث يمكن التوسع في تمويل عجز الموازنة في حالات الركود، والسعي نحو الوصول إلى تحقيق التوازن في الوضع العادي.

1.2.1.3.1.3 - قاعدة المرونة في الموازنة Flexible Budget Rule:- تنص هذه القاعدة على ضرورة أن تنتهج المؤسسة المرونة في موازنتها حسب الحالة الاقتصادية السائدة، من خلال التوسع في عجز الموازنة إبان أزمات الركود والعكس في حالة التضخم.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

1.2.1.3.1.4 - قاعدة استدامة الاستثمار Investment Sustainability Rule:- تعبر هذه القاعدة عن توفر عنصر الحيطة والحذر واستعمال الدين العام، ويتم ذلك من خلال القيام بقياس نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.⁵⁶

1.2.2 المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية وأبعادها.

1.2.2.1 - العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية:-

هناك العديد من العوامل التي لها تأثير على الاستدامة المالية فتناول مستويات المديونية لأية وحدة اقتصادية وتحليلها دون أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الوحدة على الوفاء بديونها والتزاماتها، يعطي صورة غير حقيقية للاستدامة المالية لتلك الوحدة. وتتمثل هذه العوامل بما يلي:-

1.2.2.1.1 - الإيرادات والنفقات (Revenues & Expenses):- ترتبط الإيرادات بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية فكلما ارتفعت معدلات نمو الإيرادات قبالها ارتفاع مؤشر الاستدامة المالية، أما النفقات فلها علاقة عكسية مع الاستدامة المالية في حال كان ارتفاع معدلات الانفاق بدرجة أكبر من نمو الإيرادات، مما يؤدي إلى توقع ارتفاع فقدان المؤسسة لملاءتها المالية أي عدم القدرة على التمتع بالاستدامة المالية، لذا ومن أجل تحقيق الاستدامة المالية لابد أن يكون هناك تناسق بين نمو الإيرادات والنفقات لأن نمو معدل الانفاق بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات لفترة طويلة يؤدي إلى زيادة العجز في موازنة المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الاقتراض لسداد العجز ومن ثم يؤدي إلى زيادة نمو الدين وتهديد الاستدامة المالية.

1.2.2.1.2 - الدين العام (Public Debt):- يعد الدين العام أحد أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها المؤسسات العامة بهدف تغطية نفقاتها العامة سواء كانت نفقات تشغيلية أم استثمارية عند قصور الإيرادات العامة للمؤسسة عن تغطية النفقات العامة، لذا ينتج عنه زيادة مديونية المؤسسة. حيث أن زيادة الانفاق العام يسبب نمو متصاعد في الدين العام في الوقت الحاضر مما سيمثل عبئاً مالياً على المؤسسة العامة ومن ثم ستتحمل الأجيال المستقبلية الجانب الأكبر من ذلك العبء، لذا لابد من أن تضمن سياسة الإنفاق للمؤسسة العامة عدم التوقف عن خدمة ديونها، بمعنى أن الدين العام مستدام.

1.2.2.1.3 - النمو الاقتصادي (Economic Growth):- للنمو الاقتصادي علاقة مع الاستدامة المالية، حيث إن الارتفاع في النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل وزيادة الإيرادات الضريبية للدولة، مما يقلل من الفجوة بين الإيرادات والنفقات على مستوى الدولة ويرفع معدلات الاستثمار والإستهلاك مما ينعكس على المؤسسات العامة في الدولة ويساعد على تحقيق الاستدامة المالية لها.

1.2.2.1.4 - سعر الفائدة (Interest Rate):- يعد سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستدامة المالية فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع وتعاضل العبء المالي لخدمة الديون، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها مما ينعكس سلباً على الاستدامة المالية.⁵⁷

⁵⁶ أحمد (يوحنا)، «الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية: دراسة حالة الجزائر»، تونس والمغرب»، مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2021، ص 51-48.

⁵⁷ الشايب (بيان)، «مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر»، مجلة جامعة البعث، مج. 44، ع. 20، سوريا، 2022، ص 25-46.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

أما (نعمة (حسين)، والعبدي (صبيحة)، 2020) فقد تناولا مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر في تحقيق الاستدامة المالية وهي على النحو الآتي:-

1.2.2.1.5 - امتلاك الثقافة التنظيمية والمعرفة التسويقية:- هي مجموعة القيم والمعتقدات التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية وتسعى الى تحقيقها من خلال رسم الأهداف والتعاون المشترك داخل الوحدة من أجل تحقيق تلك الأهداف وامتلاكها لمستوى من المعرفة والقدرة التسويقية.

1.2.2.1.6 - الربط الشبكي وتوسيع الشراكات:- بحيث تتحرك الوحدة الاقتصادية نحو شراكات قوية من أجل الحفاظ على الدور الحاسم الذي تلعبه في تحسين الأداء ونوعية الحياة للأفراد وتعزيز تنمية المجتمع.

1.2.2.1.7 - محفظة الاستثمار:- ترتبط بشكل مباشر مع النمو المستدام حيث أن توسيع الاستثمار يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية للوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.

1.2.2.1.8 - القيادة الناجحة والإدارة الكفؤة:- أن إدارة الموارد المتاحة بشكل كفؤ وناجح يعزز الاستدامة المالية للوحدة الاقتصادية.

1.2.2.1.9 - العلاقات العامة الفاعلة:- هي الفن والعلوم الاجتماعية لتحليل الاتجاهات والتنبؤ بالعواقب وإسداء المشورة للإدارة والقادة التنظيميين بالإضافة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج عمل لا يخدم مصلحة الوحدة الاقتصادية فحسب وإنما مصلحة المجتمع ككل.

1.2.2.1.10 - التخطيط للاستدامة:- فالتخطيط هو أساس النجاح ودون خطة واضحة لن تصل الوحدة الى تحقيق اهدافها المتعلقة بتحقيق الاستدامة المالية.⁵⁸

1.2.2.2 أبعاد الاستدامة المالية:

هناك أبعاد للاستدامة المالية تتعلق بالإيرادات، الخدمة والدين وهي على النحو الآتي:-

1.2.2.2.1 - البعد الخاص بالإيرادات:- ان هذا البعد يأخذ بعين الاعتبار مصادر الإيرادات خلال فترة التوقعات في ضوء السياسة الحالية بخصوص تقديم الخدمات للمتلقين ودفع مستحقات المستفيدين حيث يركز هذا البعد على قدرة الوحدة الاقتصادية على تغيير مستويات الإيرادات أو استحداث مصادر جديدة لها. بالإضافة إلى التركيز على عوامل أخرى مثل مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على مصادر الإيرادات الخارجة عن سيطرتها أو نفوذها.

1.2.2.2.2 - البعد الخاص بالخدمة:- ان هذا البعد يأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية الخدمات التي تقدم إلى المتلقين، والمستحقات التي تدفع إلى المستفيدين خلال فترة التوقعات، في ضوء افتراضات السياسة الحالية بخصوص الإيرادات، بحيث تبقى ضمن قيود الدين. بالإضافة إلى التركيز على قدرة الوحدة الاقتصادية على الحفاظ على حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها أو برامج الاستحقاق التي توفرها وقدرة الوحدة على تغييرها.

1.2.2.2.3 - البعد الخاص بالدين:- إن هذا البعد يأخذ بعين الاعتبار مستويات الديون خلال فترة التوقعات، وفي ضوء السياسة الحالية بخصوص تقديم الخدمات للمتلقين ودفع المستحقات للمستفيدين، وبخصوص الإيرادات من مصادرها

⁵⁸ نعمة (حسين)، والعبدي (صبيحة). «تدقيق الاداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية ودوره في تحقيق الاستدامة المالية فيها». مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، مج. 15، ع. 50، العراق، 2020، 136-145.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

المختلفة. بالإضافة إلى التركيز على قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها أو قدرتها على إعادة تمويل الدين أو زيادته حسب الضرورة.⁵⁹

وفي هذا الإطار اعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إن توفير إطار مرّن للإفصاح عن المعلومات يمكن أن يساعد المنشآت على تنظيم الطريقة التي تعمل فيها على إيصال المعلومات وضمان أن المعلومات هي تمثيل صادق لمعلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للمنشأة، حيث أوضح أن معالجة أبعاد الاستدامة تتم من خلال التركيز على ثلاثة بنود رئيسية وهي على النحو الآتي:-

- القدرة المالية:- وهي " قدرة الحكومة ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها بشكل مستمر".
- القدرة على تقديم الخدمات:- وهي " قدرة الحكومة واستعدادها للوفاء بالتزاماتها لتقديم الخدمات بشكل مستمر".
- قابلية التأثير:- وهي " درجة اعتماد الحكومة على مصادر التمويل خارج نطاق سيطرتها أو نفوذها أو درجة تعرضها للمخاطر التي يمكن أن تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية سواء بالتزاماتها الخدمية تجاه الجمهور والتزاماتها المالية تجاه الدائنين والموظفين وغيرهم".⁶⁰

1.2.3.1.2.3 المطلب الثالث: خصائص وأهمية وعناصر الاستدامة المالية

1.2.3.1.2.3.1 خصائص وأهمية الاستدامة المالية:-

للاستدامة المالية خصائص وأهمية كبيرة حيث تناول (أحمد (بوحبل). 2021) تلك الخصائص والأهمية على النحو الآتي:-

61

1.2.3.1.1.1 - خصائص الاستدامة المالية:-

إن للاستدامة المالية خصائص عديدة حيث أنها تمكن المسؤولين للوحدات الحكومية والمؤسسات الأخرى من معرفة مدى قدرتها المالية على الوفاء بالتزامات المترتبة عليها والمرتبطة بنماذج الإيرادات والنفقات سواء للحكومة أو المؤسسات الأخرى حالياً ومستقبلاً، كما تساهم في تحديد دراسة القيد الزمني للموازنة ومعرفة حال الاستدامة أو انعدامه. ومن آثار الاستدامة المالية أنها تعكس النجاح الذي تحقّقه الحكومات والمؤسسات في سياستها المالية وهذا يعد مؤشراً لتعزيز الثقة للقطاع الخاص للاستثمار في الدول والمؤسسات التي تتمتع بها، ومن أجل الحد من الآثار السلبية في قدرة الدولة أو المؤسسات في الاستدامة المالية بحيث يتم وضع القواعد المالية التي تهدف إلى ضمان الانضباط المالي وإلى تحقيق الاستدامة المالية وتعرف هذه القواعد بإنها قيود على الممارسة العملية على السياسة المالية، وهذا يعني وضع قيود على الدين أو العجز أو وضع حدود على الانفاق.

1.2.3.1.1.2 - أهمية الاستدامة المالية:-

تتبع أهمية الاستدامة المالية باعتبارها قضية سياسية رئيسية في جميع أنحاء العالم على مستوى الدولة والمؤسسات الموجودة فيها بسبب الاختلال الشديد في الأوضاع المالية الذي لحق بالكثير من الدول وذلك بعد الأزمة المالية والاقتصادية والعالمية،

⁵⁹ نعمة (حسين)، والعبيدي (صبيحة). 2020، مصدر سابق.

⁶⁰ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. 2021، مصدر سابق.

⁶¹ أحمد (بوحبل). 2021، مصدر سابق.

وكذلك بسبب الارتفاع في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة زيادة ندرة الموارد الاقتصادية، لذا زاد الاهتمام بتحليل نتائج السياسات المالية وتقييم أثر هذه السياسات على الوضع المالي للحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى.

ويضاف إلى ذلك أهمية الدور الذي تمارسه الاستدامة المالية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية فوجود مالية مستدامة دليل على أن الاقتصاد يسير بالاتجاه الصحيح وأن هناك استغلال فعال للموارد الاقتصادية المتاحة يتمثل في معدلات نمو ناتج مرتفع.

1.2.3.2 - عناصر الاستدامة المالية:-

هناك مجموعة من العناصر التي تعبر عن الاستدامة المالية حيث أشار مرار وآخرون إلى أن توليد الأرباح، تعتبر من العناصر والمفاتيح الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية.⁶² وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:-

1.2.3.2.1 - الربحية (Profitability):- إن انخفاض الربحية بشكل كبير، يؤثر سلباً على النفقات النقدية، كما تحد من القدرة على إعادة الاستثمار، مما يؤدي إلى الاضرار بالاستدامة المالية. لذا فانه من الضروري تعزيز المركز المالي في الاوقات الاقتصادية الجيدة عند حدوث فائض في الميزانية وإنشاء صناديق مالية وقائية تدعم الوضع المالي في وقت الازمات.

1.2.3.2.2 - السيولة المالية (Financial Liquidity):- إن تحقق الاستدامة المالية يمكن الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية من مواجهة الصدمات المالية في المستقبل كما يجعل الاقتصاد أكثر مناعة في مواجهة الأزمات، إن مفهوم الاستدامة المالية يقوم على مفهوم الملاءة المالية والسيولة المالية، ففي حال حدوث أي طارئ مستقبلي مما يضطر الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية إلى توسيع إنفاقها، فانها تلتزم بمعايير الاستدامة المالية بحيث يمكنها تمويل الزيادة في إنفاقها عن طريق مواردها الذاتية وبما يمكنها من مواجهة أية مخاطر أو آثار غير مرغوب فيها.

1.2.3.2.3 - توفر رأس المال (Availability of Capital):- إن هناك حاجة إلى رؤوس الأموال لتشغيل المشاريع والاستثمارات الناجحة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتم تعزيز الاستدامة المالية.

1.2.3.2.4 - التقارير (Reports):- إن إعداد التقارير المالية لتأمين مستويات متزايدة من دعم رأس المال والحصول عليه من مصادر معتمدة وتتعلق هذه التقارير بأعمال التوظيف والمالية حيث يتم تقييم أعمال التوظيف والمشاريع بإنشاء خطة لمراجعة الأموال على أساس منتظم وفي الوقت الملائم، لتخطي الاتجاهات السلبية والاستفادة من الفرص الإيجابية الفريدة واستثمارها لتحقيق الاستدامة المالية.⁶³

هذا وقد تناول (ال مفرح (محمد). (2016). عناصر الاستدامة المالية على النحو الآتي:

- صافي دخل المؤسسة (وهو عبارة عن الفائض من الدخل بعد خصم المصروفات)

- السيولة (وهي عبارة عن النقد المتوفر لسداد الفواتير والالتزامات)

- القدرة المالية (وهي تعبر عن العلاقة بين الأصول والديون والمطلوبات)⁶⁴

⁶² Murrar (Abdullah) et al. «The Impact of Water Price on the Financial Sustainability of the Palestinian Water Service Providers». Journal of Environmental Protection, vol. 8, no. 12, USA, 2017, pp.1490-1508.

⁶³ الشايب (بيان). 2022، مصدر سابق.

⁶⁴ ال مفرح (محمد). 2016، مصدر سابق.

1.2.3.3 - تحليل الواقع الفلسطيني وفقاً لمفاهيم الاستدامة المالية:-

تبنت سلطة المياه في العام 2014 عدداً من الاستراتيجيات المتعلقة بالتمويل المستدام لقطاع المياه حيث ركزت هذه الاستراتيجيات على تحسين أداء مزودي خدمات المياه في الجوانب التالية:

- 1- الكفاءة:- من خلال التأكيد على ضرورة تأدية وإدارة العمليات التشغيلية لدى مزودي خدمات المياه بشكل كفؤ، بحيث يتم التركيز على الكفاءة التشغيلية، الفوترة وكفاءة التحصيل، الكفاءة المالية والإدارية، وكفاءة الاستثمارات.
 - 2- مصادر التمويل:- وذلك من خلال كافة مصادر التمويل الممكنة والمحتملة لتوفير التمويل اللازم، كالترعة، التمويل الحكومي، المنح والمساعدات، التمويل الذاتي، القروض، الرسوم وغيرها من مصادر التمويل الأخرى.
 - 3- الاستثمارات: وذلك من خلال العمل على توفير الأموال اللازمة للاستثمار من أجل توفير البنية التحتية اللازمة لإيصال خدمات المياه سواء للمستهلكين الحاليين أو الجدد مستقبلاً.
- لذا تبنت سلطة المياه العديد من الاستراتيجيات لتحقيق التمويل المستدام لقطاع المياه والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- 1- ضرورة تبني التعرفة المبنية على استرداد التكاليف من قبل مزودي خدمات المياه، لتغطية تكاليف الشغل وبعض الاستثمارات الرأسمالية (التطويرية).
- 2- ضرورة العمل من قبل مزودي خدمات المياه على توفير التمويل الحكومي والمنح اللازمة، لتغطية الاستثمارات الرأسمالية (التطويرية) الجديدة.
- 3- ضرورة العمل من قبل مزودي خدمات المياه على اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة التمويل غير المباشر من خفض التكاليف وتحسين كفاءة الإنتاج و التوزيع، بأساليب إدارية مناسبة.
- 4- ضرورة دراسة مزودي خدمات المياه إمكانية اللجوء إلى سياسة الاقتراض إذا كان بالإمكان معالجة مشكلة المياه غير المحاسب عليها (الفاقد).
- 5- ضرورة دراسة تبني الحكومة لتركيبة عدادات الدفع المسبق من قبل مزودي خدمات المياه بهدف تحسين عملية التحصيل.
- 6- ضرورة التزام مزودي خدمات المياه باستخدام إيرادات المياه للصرف على مشروع المياه خصوصاً الهيئات المحلية، وإيداع إيرادات المياه في حساب خاص بها، حيث أن هناك العديد من الهيئات المحلية التي تستخدم إيرادات المياه للصرف على نشاطات أخرى.
- 7- ضرورة تعزيز مزودي خدمات المياه للعلاقة مع المواطنين من خلال تعزيز مفهوم مقابل الخدمة بالحملات الشعبية والاساليب الأخرى اللازمة لذلك.
- 8- ضرورة تطبيق مزودي خدمات المياه للنظم المالية والمحاسبية الحديثة، والعمل وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها.⁶⁵

⁶⁵ سلطة المياه الفلسطينية. «استراتيجيات التمويل المستدام لقطاع المياه في فلسطين». فلسطين، 2014، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الفلسطينية.

تم الاسترجاع في 2024/02/04 - 16:30، من: <https://www.pwa.ps>

لقد تم استعراض الأطار النظري والمفاهيمي للتنمية والتنمية المستدامة والاستدامة المالية من خلال الفصل الأول من هذا القسم وسنستعرض في الفصل الثاني من هذا القسم الأطار المفاهيمي والنظري لمحاسبة وتقارير الاستدامة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري لمحاسبة وتقارير الاستدامة.

تمهيد:-

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري لمحاسبة وتقارير الاستدامة، ويتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسيين، ويوضح المبحث الأول: مفاهيم محاسبة التنمية المستدامة والاستدامة المالية، ويشتمل المبحث الأول على ثلاثة مطالب رئيسية على النحو الآتي: المطلب الأول يبين مفاهيم محاسبة الاستدامة ونظرياتها، والمطلب الثاني يبين مبررات وأهمية وفوائد وخصائص محاسبة الاستدامة، أما المطلب الثالث فيبين مداخل ومكونات محاسبة الاستدامة والمحتوى المعلوماتي لمحاسبة الاستدامة.

ويوضح المبحث الثاني: مفاهيم الإفصاح وتقارير الاستدامة، ويشتمل المبحث الثاني على ثلاثة مطالب رئيسية على النحو الآتي: المطلب الأول يبين الإفصاح وتقارير الاستدامة، والمطلب الثاني يبين المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة، أما المطلب الثالث فيبين إعداد التقارير بشأن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل لمنشآت القطاع العام. لقد تم استعراض هيكل الفصل الثاني من هذا القسم، وفيما يلي توضيح لكافة المفاهيم من الناحية النظرية والتي سيتم تغطيتها في هذا الفصل.

استكمالاً لما تم تناوله في الفصل الأول من هذا القسم فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للتنمية والتنمية المستدامة ومفاهيم الاستدامة والاستدامة المالية ومن أجل استكمال تحقيق الأطار المفاهيمي والنظري لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه فأننا سنتناول في هذا الفصل الأطار المفاهيمي والنظري لمحاسبة وتقارير الاستدامة وفقاً لما يلي:-

2.1 المبحث الأول: مفاهيم محاسبة التنمية المستدامة والاستدامة المالية.

2.1.1 المطلب الأول: محاسبة الاستدامة ونظرياتها

2.1.1.1 - مفهوم محاسبة التنمية المستدامة أو محاسبة الاستدامة:

تعتبر المحاسبة عن الجانب المالي مطلباً قانونياً لتقييم أداء المؤسسة، أما محاسبة الاستدامة مازالت نشاطاً طوعياً. ومع ذلك، أخذت المؤسسات وخصوصاً الشركات على نحو متزايد بالإفصاح عن جوانبها خصوصاً الاجتماعية والبيئية. ووفقاً للتعريفات الشائعة لمحاسبة الاستدامة فإن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للاستدامة وهي: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. لذلك فإنه يمكن قياس التنمية المستدامة وفقاً لهذه الأبعاد الثلاثة على النحو الآتي: قد يكون التأثير الاقتصادي من خلال التأثير على العمالة المحلية وسبل العيش من خلال أنشطة المنظمات والمؤسسات العاملة، أما التأثير الاجتماعي فيشمل وضع الموظفين والظروف والمشاريع المجتمعية، ويشمل التأثير البيئي جودة التخلص من الصرف الصحي والغازات الدفيئة المنبعثة من العمليات.⁶⁶

⁶⁶Constructing Excellence. «Sustainability Accounting». 2004, Retrieved from: https://constructingexcellence.org.uk/wp-content/uploads/2015/03/sus_accounting.pdf. Accessed: 28/04/2024 – 15:00.

ويعتبر الهدف الأساسي من المحاسبة المستدامة Sustainability Accounting تقييم الأداء بصوره المختلفة: (البيئي Environment، الاجتماعي Social، الاقتصادي Economic، وكذلك الحوكمة Governance)، ويتم ذلك من خلال المحاسبة وإدارة مختلف الأشكال من المشروعات غير المالية المرتبطة بالاستدامة وأبعادها والتي تعتمد على إضافة قيمة مستمرة في الأجل الطويل.

ويعتبر الهدف من محاسبة الإستدامة والإفصاح في نهاية الأمر هو تطوير الخطة الاستراتيجية للمشروع وتقييم مخاطر الاستدامة والفرص المصاحبة للقرارات الاستثمارية (SASB,2013).

ويقصد بمحاسبة الاستدامة والإفصاح استكمال المحاسبة المالية، فمثل تلك المعلومات ومعلومات الاستدامة يمكن تقييمها جزءاً جزءاً واعطاء صورة كاملة لأداء الشركات والمؤسسات وإضافة قيمة لكل من أشكال رأس المال المالية أو غير المالية.⁶⁷ وتعرف محاسبة الاستدامة بأنها "نظام متكامل يستعمل للقياس والإفصاح والإبلاغ عن التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للوحدة الاقتصادية وهي بذلك تجسد التزام الوحدة الاقتصادية بالشفافية وأن الانحرافات ليست دائماً اقتصادية يمكن أن تكون بيئية أو اجتماعية فالمحاسبة ضرورية لجميع الانحرافات".⁶⁸

وقد عرفها (العرومطي) بأنها "نظام معلومات متكامل يختص بقياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للشركة أو المؤسسة بالإضافة إلى التقرير عن نتائج القياس بما يكفل إسهام تلك الشركات أو المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة".⁶⁹

وتعرف محاسبة الاستدامة أيضاً بأنها "المحاسبة التي تؤدي إلى القياس والإفصاح عن جميع المجالات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية، وحوكمة مخاطر من أجل توفير معلومات مفيدة لترشيد القرارات".⁷⁰ ويمكن تعريف محاسبة الاستدامة على نطاق واسع بأنها استراتيجية تنظيم الأعمال التي تربط الأعمال بالبيئة الداخلية والخارجية لمنظمتها. وذلك من أجل تسجيل التفاعل بين اقتصاديات الأعمال واقتصاديات الإنتاج والإبلاغ عنه في ملف أنشطة الشركة للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. بحيث يوفر الإطار المحاسبي إرشادات لضمان دمج الاستدامة في العمليات اليومية للمنظمة لتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بتنفيذ استراتيجيات الاستدامة.⁷¹

وتعد محاسبة الاستدامة فرعاً من فروع المحاسبة المالية التي تركز على الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بأداء الشركة والمؤسسة للأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والحكومة والسلطات الأخرى.⁷²

⁶⁷ مجدي (محمد). «دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية». مجلة الفكر المحاسبي، مج. 21، ع. 3، مصر، 2017، ص ص 62-124.

⁶⁸ عبد الرايات (أفراح)، وخواوي (ستار). «دور محاسبة الاستدامة ومعاييرها في تحسين المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي في الوحدات الصحية». مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج. 12، ع. 37، العراق، 2022، ص ص 41-82.

⁶⁹ العرومطي (أحمد). 2013، مصدر سابق، ص 7.

⁷⁰ الخزرجي (ريم)، وآخرون. 2020، مصدر سابق، ص 190.

⁷¹ Sisaye (Seleshi). «The Influence of Non-Governmental Organization (NGOs) on the Development of Voluntary Sustainability Accounting Reports Rules». Journal of Business and Socio-Economic Development, vol. 1, no. 1, United Kingdom, 2021, pp.5-23.

⁷² الصالح (صبيح)، ومامند (كهردى). «مدى إدراك أهمية محاسبة الاستدامة في القطاعين العام والخاص في إقليم كردستان- العراق». مجلة قه لاي زانست العلمية،

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - أربيل، كردستان، العراق، مج. 6، ع. 4، العراق، 2021، ص ص 685 - 722.

لذا فإن محاسبة الاستدامة تتناغم مع نظرية المنشأة، والتي تقوم على أساس أن المشروع الاقتصادي هو عبارة عن تنظيم اجتماعي عليه لعب دور انساني، كما ينبغي عليه ممارسة وتحمل مسؤوليات اجتماعية تجاه جميع فئات المجتمع، سواء كانوا مساهمين، موظفين، دائنين، زبائن، وجهات حكومية ونقابية مختلفة.⁷³

أما من وجهة نظر الباحث فتعرف محاسبة الاستدامة بأنها:- هي فرع من فروع علم المحاسبة، وتعد محاسبة الاستدامة أحدث مراحل التطور المحاسبي، ويرتبط مفهوم محاسبة الاستدامة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية، لذا أطلق عليها مصطلح المحاسبة غير المالية والتي تهتم بقياس وتحليل وعرض الأداء غير المالي للمؤسسات وتقييم دورها في مجال الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإفصاح عنه، وبما أنه يصعب عكس الأنشطة المترتبة على التأثيرات الاجتماعية والبيئية وأداء الأعمال الاقتصادية في صورة أرقام يمكن تسجيلها في السجلات والدفاتر المحاسبية، بالرغم من أنها تساهم في خلق قيمة للمؤسسة وتعزز وجودها مستقبلاً، لذا لابد من إصدار تقارير توضح هذه القيمة وتساعد صناع القرار على اتخاذ قراراتهم، وهذا ما تعمل عليه محاسبة الاستدامة.

2.1.1.2 - نظريات محاسبة الاستدامة:-

ويستمد نظام محاسبة الاستدامة إطاره المفاهيمي بشكل عام من ثلاث نظريات أساسية هي:-

2.1.1.2.1 - نظرية المشروعية (Legitimacy Theory):-

تفترض هذه النظرية أن أنشطة الشركة أو الوحدة الاقتصادية يجب أن تكون وفقاً لتوقعات المجتمع وذلك من أجل تحقيق الشرعية، تعتبر الشرعية مفهوم عام أو افتراض مفاده أن الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الشركة مرغوب فيها وملائمة ومناسبة في إطار نظام من القواعد والقيم والمعتقدات والتعاريف المبنية اجتماعياً. لذا فإن عدم الامتثال أو التوافق بين توقعات المجتمع وأجراءات الشركة أو الوحدة الاقتصادية سيؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات وضعف الأداء المستدام الناتج عن ضعف الدعم المقدم من المجتمع للشركة أو الوحدة الاقتصادية وبالتالي صعوبة استمرار أعمالها.

2.1.1.2.2 - نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholders Theory):-

تفترض هذه النظرية بأن الشركة أو الوحدة الاقتصادية لن تبذل جهداً لإرضاء مصالح مساهميها أو أعضائها ولا تركز على مصالحهم فقط، إنما تركز على مصلحة مختلف المجموعات الأخرى بحيث يصبح لمختلف أصحاب المصلحة بإستثناء حملة الأسهم سلطة على إدارة الشركة أو الوحدة الاقتصادية ويمكنهم من التأثير في القرارات. لذا فإن إدراك ووعي الشركات والوحدات الاقتصادية واستعدادها لتحقيق الإبلاغ العالمي الخارجي عن مشاركتها في التنمية المستدامة يتفق مع هذه النظرية.

2.1.1.2.3 - نظرية المؤسسة (Institution Theory):-

ترجع هذه النظرية في جذورها الفكرية إلى نظرية المنظمة التي يتركز اهتمامها بالهيكل التنظيمي وآلية و نمط تصميمه الذي يتناسب مع مختلف المنظمات و ذلك على اعتبار أن الشركة أو الوحدة الاقتصادية تمثل كياناً اجتماعياً له حدود واضحة و يتميز برابط استمرارية العلاقة بين التنظيم والعاملين و ذلك من خلال السعي بشكل دائم إلى تحقيق هدف

⁷³ نور (عبد الناصر)، وآخرون. «عناصر التنمية المستدامة في التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية». 2014، تم الاسترجاع في 2024/5/11 - 15:20، من:

<https://staff.najah.edu/ar/publications/8966>

أو مجموعة من الأهداف المحددة وفق رؤية المنظمة ورسالتها. لذا فإن هذه النظرية تعد مكملة لكل من نظريتي أصحاب المصلحة والمشروعية بوجه عام.⁷⁴

هذا وقد بين كل من (Sahib (Shahd) and Malik (Yasir). 2023) أن نظرية أصحاب المصالح يتم استخدامها على نطاق واسع في تفسير الاتجاهات نحو الاستراتيجيات الاستدامة في المنظمة، كما بينا أيضاً أن النظرية المؤسسية تعتبر أكثر أهمية من نظرية أصحاب المصلحة في تفسير حالة وحدة الأعمال عندما تتبنى الاستدامة، وأخيراً يرى الباحثان أن نظرية الوحدة هي أفضل نظرية، لأن الشركة تمارس أنشطتها على أساس المجتمع وما يخدم المجتمع، لأنه بهذه الطريقة يمكن للشركة زيادة ثقة المستثمرين في الشركة وجذب المستثمرين إليها لأنها تقدم خدمات للمجتمع وتحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة من خلال استخدام مواد لا تضر بالبيئة.⁷⁵

أما (قليتا (عشتار). 2021) فقد بينت أن نظرية المشروعية تسعى إلى توفير عنصر المشروعية لأنشطتها التشغيلية وذلك مراعاة لقواعد العقد الاجتماعي الذي يربط بين المنشأة والمجتمع و أن استمراريته مرهونة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع وليس الملاك. كما اعتبرت نظرية أصحاب المصالح الركن الأساسي في بناء الاطار المفاهيمي لمحاسبة الاستدامة، لذا فهي على طرفي نقيض من نظرية الملاك Stockholders Theory والتي تعتبر الركن الأساسي في بناء الاطار المفاهيمي للمحاسبة التقليدية و التقارير التي تصدر عنها. أما نظرية المؤسسة لها دورا هاما في تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحديد طبيعة الافصاح الطوعي عن المعلومات المالية وغير المالية.⁷⁶

ويرى الباحث أن محاسبة الاستدامة تعتبر نظام معلومات تلتزم من خلاله الشركات و الوحدات الاقتصادية والمؤسسات بممارسة أعمالها وأنشطتها بشكل يضمن مصلحة جميع الاطراف التي تتعامل معها أو من خلالها سواء كانوا مستثمرون، عملاء، موظفون، أو شركاء بحيث ينعكس أثر ذلك الالتزام بشكل إيجابي على المجتمع، الأمر الذي يعزز الاستدامة من خلال تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وهذا يدل على سلامة و قدرة نظام المؤسسة و بيئتها (اقتصاديا، بيئيا، و اجتماعيا) بالاستمرار على المدى الطويل بما يحقق مصلحة المجتمع بشكل عام و ليس فئة معينة.

هذا وقد برزت على مدار العقدين الماضيين أهمية انتاج معلومات تتجاوز الجوانب المالية التقليدية التي تستهدف المساهمين أو أسواق راس المال، في حالة القطاع الخاص والهيئات الرقابية في القطاع العام، و ذلك بسبب توسع المستخدمين الذين يطلبون هذه المعلومات في المنظمة.

فمنذ نهاية التسعينات من القرن الماضي، ومع مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) وصل الكشف عن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للمنظمات، و المعروفة باسم تقارير الاستدامة إلى تطور كبير. و تعتبر هذه التقارير أداة لتوصيل أكثر من مجرد الأداء الاقتصادي و المالي للمنظمات، بحث تشمل ايضا على المحتويات الجديدة المتعلقة بقضايا المحاسبة

⁷⁴ الخفاجي (إيمان). «قياس التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات ESG/ S&P ومعايير GRI، بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية»، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018.

⁷⁵Sahib (Shahd) and Malik (Yasir). «Sustainability Accounting Standards Historical Development / Literature Review». International Academic Journal of Accounting and Financial Management, vol. 10, no. 1, Pakistan, 2023, pp.01-12.

⁷⁶ قليتا (عشتار). «مدى التزام الشركات الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير نموذج لهذا التقرير وفقا لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير». رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا قامت الشركات بتطوير إطار عمل جديد لإعداد التقارير لتلبية توقعات جميع اصحاب المصلحة.

كما ان الضغوطات الخارجية على المؤسسات العامة أدت إلى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من وجهة نظر المسألة بسبب الافتقار إلى الشفافية و عرض المعلومات بشكل مفهوم ومفيد للعاملين في القطاع العام. لذا فإنه يتم السعي لضمان وصول المعلومات إلى مختلف المستخدمين، و يعتبر توليد المعلومات حول القضايا الاجتماعية والبيئية من قبل مؤسسات القطاع العام آلية لإثراء التقارير المحاسبية التقليدية، و تحسين الاتصال الخارجي، و كفاءة و شرعية القطاع العام في الأزمات.

و هذا الرأي ناتج عن التفاعل بين مجموعات المصالح المختلفة، مما يقود المنظمات لمحاولة توفير معلومات تتجاوز تلك المطلوبة في الأمور المالية البحتة، بحيث تتوفر لديها الادوات لتتولى المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتوسيع نطاق المعلومات النوعية المتعلقة بقضايا الاستدامة.⁷⁷

وقد أثارت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العقدين الماضيين تساؤلات حول حاجة مؤسسات القطاع إلى مواءمة الممارسات المحاسبية مع الاهتمامات المستدامة، حيث إن هناك توقعات متزايدة تجاه مؤسسات القطاع العام ليس فقط للوفاء بالنفقات و الالتزامات، ولكن أيضا لخلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين تكون مستدامة من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية.

لذا فإن المعلومات المالية وحدها لم تعد مرضية سواء لمعالجة قضايا المساءلة و الشرعية التي تواجهها منظمات القطاع العام أو لتقييم النتيجة الحقيقية الناتجة عن استخدام الموارد العامة.

وتشكل محاسبة الاستدامة واعداد التقارير (SAR) عملية يتم من خلالها قياس أداء الاستدامة للمنظمة والإبلاغ عنه، و بالرغم من أن محاسبة الاستدامة و تقارير الاستدامة هما مصطلحان مختلفان، إلا انهما يشكلان معا نظام مساءلة فريداً قادراً على تسجيل و توصيل المعلومات حول الأداء المستدام للمنظمات. و ينظر إلى الاهتمام بالبحث بشكل ملحوظ على أنه وسيلة يمكن من خلالها لمؤسسات القطاع العام تعزيز المساءلة تجاه أصحاب المصلحة وتحسين مشاركتهم في صنع القرار.⁷⁸

2.1.2. المطلب الثاني: مبررات، أهمية، فوائد، خصائص محاسبة الاستدامة

2.1.2.1 - مبررات استخدام محاسبة الاستدامة:-

تزايدت الدعوات إلى ضرورة تبني محاسبة الاستدامة و الإبلاغ عنها ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي، وظهور العديد من المنظمات و الهيئات الدولية و المهنية التي تهتم بالتنمية المستدامة من خلال سعيها إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية

⁷⁷ Leon-Silva (Jeimi) et al. «Determinants of Sustainability Information Disclosure of Local Governments in Latin America». Revista de Contabilidad Spanish Accounting Review, vol. 25, no. 2, Spain, 2022, pp.244-256.

⁷⁸ Tommasetti (Aurelio) et al. «Sustainability Accounting and Reporting in the Public Sector: Towards Public Value Co-Creation? ». Sustainability, vol. 12, no. 5, Switzerland, 2020, p.1909.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

والحرص على إدارة الموارد الطبيعية المتاحة من أجل تلبية الاحتياجات في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة، ونورد فيما يلي أهم تلك المبررات:-

2.1.2.1.1 - الضبط التشريعي:- يتم الميل إلى التركيز على محاسبة الامتثال (مثل كمية الانبعاثات في الهواء، والنفايات السائلة ... الخ) لذا يتعين على الوحدات تقديم أدلة فيما إذا كانت قد امتثلت لمعايير محددة، بالإضافة إلى بيان الحالات التي حدث فيها عدم الامتثال.

2.1.2.1.2 - التنظيم أو الرقابة الذاتية:- يوضح دور المحاسبة في تطوير سمعة الوحدات الاقتصادية بهدف إيجاد الطريقة التي يمكنها من خلالها تعظيم أرباحها دون عواقب سلبية على المجتمع و البيئة.

2.1.2.1.3 - إدارة قطاع الأعمال لتحقيق الاستدامة:- يتم التركيز على تحسين أداء الوحدة الاقتصادية و القدرة التنافسية لها وذلك من خلال توفير معلومات عن فرص الأعمال والمخاطر التي تواجهها في ضوء اعتبارات التنمية المستدامة بما فيها امكانية تحقيق وفورات الكلفة وقضايا السمعة وغيرها من الاحتمالات التي تؤثر في زيادة الأرباح.

2.1.2.1.4 - الأطراف ذات العلاقة:- تتزايد مطالبة الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى ظهور مفاهيم النزعة الاستهلاكية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والإنترنت مما جعل العديد من الوحدات الاقتصادية تحت طائلة المساءلة الأمر الذي يتطلب منها اتخاذ قرارات حول أدائها الفعلي والذي لم يقتصر على النواحي المالية فقط، بل توسع ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية.

2.1.2.1.5 - نظرة المجتمع للوحدات الاقتصادية:- أصبح الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية من الأمور الهامة لدى الدولة و المجتمع مما حتم على الوحدات الاقتصادية التي ترغب بزيادة شهرتها و تعمل بأسلوب صديق البيئة أن تتحمل التكاليف البيئية.

2.1.2.1.6 - توفير البيانات للدولة:- هناك حاجة ضرورية إلى توفير البيانات التي تمكن الدولة من إعداد المعلومات الإحصائية المتعلقة بالموارد الطبيعية من أجل استخدام هذه المعلومات في تحقيق أهداف التنمية و في إعداد الإحصائيات للمنظمات و الهيئات الدولية المستخدمة لها.

2.1.2.1.7 - توفير معلومات عن المركز المالي:- هناك حاجة ضرورية إلى توفير معلومات عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية مما يفيد مجموعة كبيرة من مستخدمي هذه المعلومات لاتخاذ القرارات فضلا عن المساءلة الإلزامية عن إدارة الموارد لكل من تعهد اليه، و تعتبر البيئة مورداً مهماً للكثير من الوحدات الاقتصادية إذ لابد من إدارتها بكفاءة لصالح تلك الوحدات و المجتمع على حد سواء.

2.1.2.1.8 - تنفيذ استراتيجيات اجتماعية وبيئية:- يتسبب تنفيذ الاستراتيجيات الاجتماعية و البيئية في تحقيق فوائد في عالم الأعمال ليس فقط للإيفاء بالمتطلبات التشريعية و لكن لتحسين صورة الوحدات الاقتصادية و الأداء المالي لها، أن تنفيذ تلك الاستراتيجيات يتجسد بالامتثال للأنظمة البيئية و القوانين الاجتماعية بحيث تأخذ شكل المبادرات الطوعية التي تتجاوز الالتزام بالقوانين و التشريعات المجردة، و بغض النظر فيما إذا كانت المبادرات طوعية أم إلزامية، فإن لها تأثير في نهاية المطاف على الأداء المالي من جهة وعلى الأداء الاجتماعي والبيئي من جهة أخرى حيث تعتبر كليهما معايير هامة جدا لتقييم الأداء العام للوحدة الاقتصادية.

2.1.2.1.9 - الشركات المساهمة:- يعد ظهور الشركات المساهمة نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي اذ أصبحت تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة رأس المال بالإضافة إلى سيطرتها على مجتمعات بأكملها

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

متجاوزة بذلك البعد الاقتصادي الذي هو محور وجودها الاساسي، مما اوصلها الى التحكم بالموارد البيئية و البشرية على حد سواء، كما أن سوء استخدام الموارد من قبلها أدى إلى احداث العديد من الآثار السلبية على البيئة و الانسان معا و من أبرزها التلوث و الاضرار البيئية و نفاذ المصادر الطبيعية في المجتمع كله.⁷⁹

2.1.2.2 فوائد وأهمية المحاسبة عن التنمية المستدامة:-

للمحاسبة عن التنمية المستدامة فوائد و أهمية كبيرة تناولها (زينب (زروقي). (2018).، و فيما يلي توضيح لتلك الفوائد و الأهمية:-⁸⁰

2.1.2.2.1 - فوائد المحاسبة عن التنمية المستدامة:-

تعتبر المحاسبة عن التنمية المستدامة أداة مفيدة لمعرفة هوية المؤسسة و تقييم و ادارة المخاطر البيئية و الاجتماعية، من خلال تحديد كفاءة استخدام وفورات التكاليف و تحسين الارتباط بالقضايا الاجتماعية و البيئية و الفرص المالية. بالإضافة إلى السماح بالمقارنة و القياس من الأداء و تحديد الممارسات الفضلى. حيث يمكن استخدام المحاسبة عن التنمية المستدامة لتحقيق جملة من الفوائد التي يمكن إيجازها فيما يلي:-

- جمع المعلومات عن النفقات البيئية و الاجتماعية ذات الصلة و ربطها بالفوائد المالية للوحدة الاقتصادية.
- عرض الكيفية التي يتم من خلالها انخفاض التكاليف الخارجية البيئية و الاجتماعية مع مرور الوقت عند الالتزام بالاستدامة في الوحدة الاقتصادية.
- تسليط الضوء على المخاطر الاجتماعية و البيئية المرتبطة بالأداء المالي الحالي و مساعدة الوحدة الاقتصادية لإدارة مخاطرها.

- تحديد العلاقات مع أصحاب المصالح التي تقدم المخاطر و المنافع للاستدامة.

- تشجيع المشاركة بين اصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية.

2.1.2.2.2 - أهمية المحاسبة عن التنمية المستدامة:-

تعتبر المحاسبة عن التنمية أداة فعالة يمكن توظيفها لمساعدة الوحدات الاقتصادية بحيث تصبح أكثر استدامة و هي توضح الدور الهام للمعلومات المالية في التغيير، كما توضح كيف يمكن للمحاسبة المالية التقليدية أن تمتد لتأخذ في الحسبان تأثيرات الاستدامة على مستوى الوحدة الاقتصادية، أن المحاسبة عن التنمية المستدامة تركز على توسيع مدى المعلومات ذات القيم النقدية المتعلقة بالتأثيرات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و التي يتم اتخاذ القرارات على أساسها.

إن الدور الهام للمحاسبة عن التنمية المستدامة يتمثل في تحقيق تكامل نظام الاعمال المستدامة، بحيث يتم تحديد أولويات مداخل النظم التي تحقق رضا العملاء (الزبائن) و تعمل على تطوير رأس المال الطبيعي، و التي تعد من الأمور الهامة فيما يتعلق بالمحاسبة داخل الوحدة الاقتصادية.

2.1.2.3 خصائص المحاسبة عن التنمية المستدامة:-

هناك العديد من الخصائص لمحاسبة الاستدامة و فيما يلي أهمها:-

⁷⁹ باقر (جنان)، وخديجة (مطر). «استخدام معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) ومؤشرات (ESG) في الإبلاغ عن الاستدامة في البيئة المحلية – دراسة تطبيقية في عينة

من المصارف»، 2021. وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني. تم الاسترجاع في 2024/9/25 – 21:00، من:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/attachments/10/10_2021_06_29!10_24_15_PM.pdf

⁸⁰ زينب (زروقي). (2018)، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- 2.1.2.3.1 - القيمة المضافة المتوقعة:- تسعى المحاسبة المستدامة إلى تخفيف المخاطر، مما يؤدي إلى تحسين الأداء و إضافة قيمة للوحدة الاقتصادية في المدى الطويل.
- 2.1.2.3.2 - الملاءمة للمستثمرين:- حيث توفر المحاسبة المستدامة مستوى ملائم من الإفصاح و المعلومات الجوهرية و الأدلة الكافية التي تعود بالنفع على المستثمرين و توفير المعلومات اللازمة لهم.
- 2.1.2.3.3 - المنافع الإضافية للتكاليف:- تسعى المحاسبة المستدامة إلى تطوير مستوى الإفصاح لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات بما يمكنهم من عقد المقارنات مع البدائل الاستثمارية المتاحة وفقاً لمبدأ العائد و التكلفة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مثلى.
- 2.1.2.3.4 - الملاءمة لقطاع معين:- فتنطبق الجهات المختلفة في قطاع المياه لمفهوم المحاسبة المستدامة بشكل منتظم، ينعكس بالضرورة على قطاع المياه ككل.
- 2.1.2.3.5 - القدرة على الاستمرار:- تمكن المحاسبة المستدامة من القياس الجيد للاداء و التنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل.⁸¹

2.1.3. المطلب الثالث: مداخل و مكونات محاسبة الاستدامة و المحتوى المعلوماتي لمحاسبة الاستدامة

2.1.3.1 مداخل المحاسبة عن التنمية المستدامة:-

يمكن التمييز بين عدد من المداخل التي من شأنها أن تضع نظاماً عملياً لمحاسبة الاستدامة، و تتمثل تلك المداخل في الآتي:-

- 2.1.3.1.1 - مدخل من الداخل إلى الخارج:- في هذا المدخل تبدأ عمليات تطوير محاسبة الاستدامة من وجهة نظر الإدارة في محاولتها المساهمة في عملية التنمية المستدامة، حيث تحتاج الإدارة إلى معلومات ملائمة و موثوق فيها لدعم عمليات اتخاذ القرار التي تتعلق بحل المشاكل الاجتماعية و البيئية التي تتأثر بنشاط الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز الوضع التنافسي لها في السوق. حيث أن هذا المدخل يعتمد على تعريف الوحدة الاقتصادية لاستراتيجية الأعمال و تحليل القضايا ذات الصلة، و تحويل استراتيجية الوحدات الاقتصادية إلى مؤشرات الأداء الرئيسية.
- 2.1.3.1.2 - مدخل من الخارج إلى الداخل:- في هذا المدخل تبدأ عمليات تطوير محاسبة الاستدامة من وجهة نظر اصحاب المصالح (الأطراف الخارجية)، يبنى هذا المدخل فكرته بأن الوحدات الاقتصادية هي كيان اجتماعي موجود في المجتمع و يتم الحكم على مسؤوليتها الاجتماعية و البيئية عن طريق اصحاب المصالح، مما يتطلب الحوار مع اصحاب المصالح للتعرف على توقعاتهم و وجهات نظرهم، حيث يتم العمل على تحقيق تلك التوقعات و العمل على توفير المعلومات المطلوبة من قبل تلك الأطراف.
- 2.1.3.1.3 - المدخل المزدوج:- إن هذا المدخل يدمج بين المدخلين السابقين، حيث يتبنى وجهة نظر أن تطوير محاسبة الاستدامة يتم من خلال جمعها بين وجهة نظر الإدارة (الأطراف الداخلية) و اصحاب المصالح (الأطراف الخارجية)، لذا فإن المحاسبة وفقاً لهذا المدخل تعمل على توفير معلومات مفيدة تساعد في:-
- رقابة الالتزام بالسياسات و التشريعات البيئية.

⁸¹ رطبة (جمال). « دور المحاسبة المستدامة في تطوير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالجهات العلاجية التابعة لمنظومة التأمين الصحي الشامل في مصر (دراسة تطبيقية)». المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مج. 4، ع. 2، مصر، 2023، ص ص1259-1301.

- تدعيم عمليات التحسين المستمر للوحدات الاقتصادية.
- توفير المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية على مستوى الإدارة.
- توفير المعلومات لأغراض الإفصاح و التقرير الخارجي لأصحاب المصالح.
- و بناء على ما ورد من مداخل محاسبة الاستدامة فإنها تمثل إطاراً محاسبياً يسعى إلى توفير المعلومات للإدارة و أصحاب المصلحة التي تستخدم لتعكس الآثار البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية للوحدة الاقتصادية و كيفية ارتباطها مع بعضها.⁸²
- 2.1.3.2. مكونات محاسبة الاستدامة:-**

2.1.3.2.1 - الأنشطة الاقتصادية المستدامة:-

أن الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من الخدمات والسلع و تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستعمال الأمثل للموارد تمثل الأنشطة الاقتصادية المستدامة، حيث حظي مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة و يعود ذلك للتأثير الاقتصادي الكبير في البيئة و المجتمع و ما له من أثر سلبي على البيئة إذ أصبح هناك قلق شديد من قبل المجتمع بسبب تلوث الهواء و الماء فضلاً عن استنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي يحتم على الوحدات الاقتصادية الحد من تأثير النمو الاقتصادي و الحفاظ على البيئة و حماية حقوق الأجيال القادمة.

2.1.3.2.2 - الأنشطة الاجتماعية المستدامة:-

إن التطورات في مسؤوليات الوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع و ما رافقها من تصاعد في الضغط و التأثير تجاه هذا المجتمع دفع إدارة الوحدات الاقتصادية إلى ضرورة تبني مزيداً من تطلعات المجتمع و أهدافه بحيث تظهر مزيداً من الالتزام للطلب الاجتماعي سواء كان ذلك مفروضاً بحكم القوانين و الأنظمة أو بالمبادرات التي تقوم بها لإرضاء المجتمع، حيث ظهرت المسؤولية الاجتماعية كتفاعل لعدة عوامل منها:-

- تصاعد ضغوط المجتمع و تناميها مع التوسع في أحجام الوحدات الاقتصادية و تعقد علاقاتها.
- مساهمة الوحدات الاقتصادية الكبرى في تطوير نوعية الحياة و الارتقاء بها.
- ضرورة مساهمة الوحدات الاقتصادية في تعزيز القيم الأخلاقية و الإنسانية.
- رضا المجتمع و قبوله لأهداف الوحدة الاقتصادية و وسائل عملها.
- التطور في وعي الإنسان إدراكه لذاته وللمجتمع.
- يتم النظر إلى المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية الوحدة الاقتصادية عن التأثيرات التي تترتب وفقاً لقراراتها و أنشطتها على كل من المجتمع و البيئة و ذلك من خلال الشفافية و السلوك الأخلاقي المنسجم مع الاستدامة و رفاهية المجتمع فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.

2.1.3.2.3 - الأنشطة البيئية المستدامة:-

إن الأنشطة التي تؤدي إلى تقليل مقدار التدهور البيئي و ترتبط بالالتزام بالاعتبارات و الشروط القانونية اللازمة لتجنب أسباب تلوث الأرض و المياه و الهواء و غيرها، بالتزامن مع تصميم برامج متكاملة للتخلص من المخلفات الصلبة و استعمال طرق ذات كفاءة لتقليل حجم تلك المخلفات تشكل الأنشطة البيئية للاستدامة، حيث تشكل البرامج التي تمثل مشاركة

⁸² باقر (جنان)، وخديجة (مطر). 2021، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

الوحدة الاقتصادية في المحافظة على الموارد النادرة من مواد خام و طاقة بالإضافة إلى محاولة اكتشاف المصادر الجديدة لتلك الموارد، لذا فإن مجموعة بنود المعلومات التي ترتبط بانشطة الادارة البيئية و أداء الوحدات الاقتصادية و التأثيرات المالية المترتبة عليها في المستقبل و الحاضر، مما أدى إلى زيادة الوحدات التي تفصح عن المعلومات البيئية في تقاريرها المالية السنوية نتيجة لحاجات الأطراف المختلفة ذات العلاقة لهذه المعلومات.⁸³

2.1.3.3 - دور محاسبة الاستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي:-

أن المعلومات المنشورة تتضمن كمّاً كبيراً من البيانات المحاسبية المتعلقة بالفترات الزمنية السابقة و الفترة المالية الحالية، الأمر الذي يؤدي إلى مساعدة مستخدمي المعلومات في الاطلاع على وضع المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بناء على معلومات موثوقة مما يقلل من درجة المخاطر نيجة اتخاذ مثل هذه القرارات، حيث يقصد بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة بيان لقيمة المعلومات التي تعرضها تلك البيانات من وجهة نظر مستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ ما يحتاجونه من قرارات حيث تختلف قيمة المعلومات المستخلصة في كل من تلك البيانات باختلاف الجهة التي ستستخدم تلك البيانات من ناحية وكذلك حسب اختلاف نوع القرار الذي ستستخدم فيه من ناحية أخرى، وفيما يلي عرض للمحتوى المعلوماتي لتلك البيانات:-

2.1.3.3.1 - المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي:- إن مكونات المركز المالي تختلف من وحدة اقتصادية أو مؤسسة لأخرى باختلاف طبيعة النشاط أو المشروع، مصادر التمويل، أسلوب استخدام الأموال، و غيرها من العوامل التي تجعل المحتوى المعلوماتي للمركز المالي محط مستخدمي هذه القائمة من حيث الأصول أو الالتزامات و كذلك حقوق الملكية. كما ان قائمة المركز يجب أن تحتوي على معلومات عن الأصول البيئية و الالتزامات البيئية و كذلك الاصول الاجتماعية و الالتزامات الاجتماعية ومن ثم تحديد المركز المالي المستدام حتى يمكن الاستفادة من ذلك في اتخاذ القرارات سواء قصيرة أو طويلة الأجل.

2.1.3.3.2 - المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل:- أن قائمة الدخل عبارة عن تقرير يوضح الأداء المالي للوحدة الاقتصادية أو المؤسسة عن فترة مالية معينة، حيث تتضمن قائمة الدخل بمفهومها الشامل جزأين: الجزء الاول يتضمن إيرادات و مصروفات الوحدة الاقتصادية الناتجة عن الانشطة التشغيلية الرئيسية لتلك القائمة، اما الجزء الثاني فيتضمن تقرير الإيرادات و المصروفات للوحدة الاقتصادية الناتج عن أنشطة غير مرتبطة بصورة مباشرة بالنشاط الرئيسي للوحدة الاقتصادية او المؤسسة. كما أن زيادة المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل يجعل منها وسيطاً أكثر نفعا لمستخدميها، و من أجل ذلك نصّت معايير التقارير المالية IFRS في المعيار المحاسبي الدولي على ضرورة إعداد بيان الدخل الشامل والذي تظهر فيه تفاصيل الدخل من جميع المصادر التشغيلية و غير التشغيلية.

2.1.3.3.3 - المحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية:- إن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين تعتبر تقريراً يوضح التغيرات التي تطرأ على حقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، حيث يحتوي هذا التقرير على أنواع الأسهم العادية و الممتازة بالإضافة الى القيم الاسمية لتلك الأسهم و رأس المال الإضافي و الاحتياطات المختلفة و اسهم الخزنة و غيرها. كما أن زيادة قيمة الأصول للوحدة الاقتصادية مع انخفاض حقوق المساهمين في نفس الوقت يعني بالضرورة ارتفاع حجم ديون الكيان الاقتصادي و ليس بسبب تحسن حقوق المساهمين،

⁸³ عبد الرايات (أفراح)، و خلاوي (ستار)، 2022، مصدر سابق.

و لتحسين المحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية يجب أن تشمل على كافة البنود التي تؤثر على حقوق المساهمين بما في ذلك الاضرار و التحسينات التي تسببها الأنشطة البيئية و الاجتماعية المستدامة.

2.1.3.3.4 - المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية:- إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية - وفقاً للمعيار السابع الصادر عن لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS هو مساعدة متخذي القرارات في تحليل التدفقات النقدية عن طريق توفير المعلومات المناسبة عن المقبوضات و المدفوعات النقدية من الأنشطة التجارية و الاستثمارية و التمويلية خلال فترة ما معينة. كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية تقريراً يوضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية، و العمليات الاستثمارية و التمويلية خلال الفترة، و كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة، و كيفية استخدام تلك النقدية.

إن هذا التقرير يساعد مستخدمي المعلومات بإمدادهم بمعلومات عن قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقدية و كذلك احتياجات الوحدة الاقتصادية في استخدام هذه النقدية، ومن ثم القدرة على تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع و هيكله المالي بما في ذلك السيولة و قدرة المشروع على سداد ديونه، بالإضافة إلى تطوير نماذج التقدير و مقارنة القيم الحالية للتدفقات النقدية المحتملة للمشاريع المختلفة.

و من هذا المنطلق و تحقيقاً لأهداف محاسبة الاستدامة يجب تحسين المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية عن طريق اشتغالها على التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة عن الأنشطة الاجتماعية و البيئية الجارية و الاستثمارية و التمويلية تحقيقاً لأهداف معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) International Financial Reporting Standards.

2.1.3.3.5 - المحتوى المعلوماتي للإيضاحات المتممة أو المكمل:- إن الإفصاح عن الأحداث الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية يعتبر المصدر الأساسي لإعداد المعلومات، حيث إن معظم الوحدات الاقتصادية يوجد فيها عمليات و أحداث لم يتم التطرق إليها في النظام المحاسبي المطبق بأدوات الإفصاح المتاحة و لم تجد تلك العمليات سبيلها إلى التقارير و القوائم المالية المنشورة رغم التأثير المحتمل لتلك المعلومات على الأداء السوقي لتلك الوحدات الاقتصادية كما أن هذه الوحدات قد ترتبط بالاستحواذ على أصول بيئية أو اتفاقيات اقتصادية لتنفيذ تعهدات معينة في المستقبل بحيث يترتب على هذه الأصول أو الاتفاقيات التزامات محتملة مستقبلية، حيث أن الإفصاح بصورته الحالية في معظم الوحدات الاقتصادية في القوائم المالية، لا يغطي أحياناً مثل تلك الالتزامات، ولا يوضح أثرها على المراكز المالية لتلك الوحدات الاقتصادية. وفي كل الأحوال فإن معايير المحاسبة المالية و معايير التقارير المالية اشترطت وجود الإيضاحات المتممة. بحيث يتم الإفصاح عن كل ما هو غير معروض في القوائم المالية و التقارير المالية أو في حاجة إلى تفسير مثل العلاقة بين الوحدات الاقتصادية و الجهات ذات المصالح، و السياسات و الطرق المحاسبية المستخدمة، و غيرها.

إن هذا الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم المعلومات المعروضة و تساعد كذلك في إجراء تقديرات إضافية يمكن استخدامها في تعديل قيم المعلومات المالية للوصول إلى تحديد أدق للمركز المالي و نتيجة النشاط. حيث إن غالبية الكيانات الاقتصادية تهتم في الوقت الحاضر بهذا النوع من الإفصاح لبيان تفاصيل الأنشطة الاجتماعية و البيئية لتسهيل قدرة الوحدات الاقتصادية على توفير معلومات محاسبية مستدامة.⁸⁴

⁸⁴ مجدي (محمد). 2017، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

ويرى الباحث أنه من الضروري الاهتمام بالإفصاح عن هذا النوع من المعلومات و إعداد التقارير الخاصة بها حيث إنها تساعد مستخدمي هذه التقارير بشكل مهم في عملية اتخاذ القرار.

لقد تم استعراض المفاهيم المتعلقة بمحاسبة الاستدامة والاستدامة المالية في المبحث الأول من هذا الفصل ومن أجل استكمال الإطار النظري للاستدامة المالية في قطاع المياه فإننا سنستعرض في المبحث الثاني من هذا الفصل مفاهيم الإفصاح و تقارير الاستدامة استكمالاً للإطار النظري لهذه الدراسة.

2.2 المبحث الثاني: مفاهيم الإفصاح، تقارير الاستدامة، و المبادرة العالمية للتقارير (GRI) و معاييرها.

2.2.1 المطلب الأول: الإفصاح و تقارير الاستدامة.

2.2.1.1 - الإفصاح، شفافية الإفصاح عن المعلومات و تقارير الإفصاح عن التنمية المستدامة:-

تناول (عباس (أسامة)، و الدباس (وفاء) (2020) مفهوم الإفصاح و شفافية الإفصاح عن المعلومات بالإضافة إلى الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة وفقاً لمايلي:⁸⁵

2.2.1.1.1 مفهوم الإفصاح (Disclosure):-

- مفهوم الإفصاح لغة:- "البيان و الكشف و الإفصاح"، وبين ابن منظور، في معرض تفسيره لمعنى الإفصاح: أفصح الصبي في منطقة إفصاحاً، كما بين أيضاً أفصح عن الشيء إفصاحاً أي بينه و كشفه. - مفهوم الإفصاح اصطلاحاً:- عرفت القاعدة المحاسبية رقم (6) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والإفصاح بأنه "عملية الوصول إلى تحقيق فهم أفضل للبيانات المالية، و توفير معلومات و مؤشرات عن أداء المنشآت و الشركات و الوحدات الاقتصادية الأخرى، و إعطاء صورة واضحة و حقيقية عن نتائج نشاط تلك الوحدات و أوضاعها المالية" كما يعرف الإفصاح أيضاً بأنه "ضمان الوصول إلى المعلومات لجميع الأطراف المعنية، بغض النظر عن الهدف من الحصول على المعلومات عن طريق اتباع إجراءات شفافة تضمن سهولة العثور على المعلومات والحصول عليها".

أما كيسو فيرى بان الإفصاح عبارة عن: "توفير المعلومات ذات الأهمية الكافية و التي لها تأثير على حكم و قرارات المستخدم المدرك و الواعي، و يشار إلى ذلك بمبدأ الإفصاح الكامل بحيث يدرك أن طبيعة و كمية المعلومات المدرجة في التقارير المالية تعكس سلسلة من المفاضلات بين الأحكام". و تسعى هذه المفاضلات إلى مايلي:-

- توفير التفاصيل الكافية للكشف عن الأمور التي تحدث فرقاً للمستخدمين.

- العمل على جعل المعلومات مفهومة مع مراعاة تكاليف إعدادها و استخدامها.

أما البعض الآخر فينظر إلى الإفصاح على أنه الإجراء الذي يتم من خلاله اتصال الشركة أو الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي بحيث تكون المحصلة النهائية له متمثلة في القوائم المالية و المعلومات التي تظهر من خلالها.

و تعني الشفافية: توفير نطاق واسع من المعلومات الموثوقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الأداء و المركز المالي و فرص الإستثمار و قيمة و مخاطر الشركة أو الوحدة الاقتصادية.

⁸⁵ عباس (أسامة)، و الدباس (وفاء). «دور مراقب الحسابات في قياس مؤشرات الاداء الاجتماعي والبيئي في ظل تطبيق معايير مبادرة التقارير العالمية – (GRI) بحث تطبيقي في الشركة العامة للإسمنت العراقية». مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج. 15، ع. 51، العراق، 2020، ص ص 59 – 76.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

كما تعرف الشفافية (Transparency) بأنها:- "رؤية الأشياء بوضوح تام دون أي غش أو تلاعب أو تمويه أو تغيير للحقائق و الحصول على المعلومات بسهولة خاصة في عصرنا الحالي عصر تدفق المعلومات بلا حدود أو قيود".

2.2.1.2 - الإفصاح عن تقارير الاستدامة:-

أن اخفاق التقارير المالية في توفير بعض مقاييس الأداء الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة على نطاق واسع، مثل مؤشرات رضا العملاء، و المعلومات المتراكمة، و معدلات الرفض على البضائع المشتراة بالإضافة إلى نتائج جهود الاستدامة للشركات. حيث تكمن أهمية الإفصاح عن الاستدامة من خلال الحاح الوحدات الاقتصادية لتكون أكثر شفافية و إفصاحا ليس فقط حول أدائها المالي و لكن حول أدائها بشأن القضايا المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الاخلاقية و البيئية، بالإضافة إلى أن اصحاب المصلحة يسعون إلى الحصول على كم أكبر من المعلومات الاخرى غير تلك المعلومات التي يتطلبها الإفصاح الإلزامي و خصوصا تلك التي تتعلق منها بجوانب الاستدامة.

2.2.1.3 - تقارير الاستدامة :-

تقارير الاستدامة (Sustainability Reports):-

تزايد الاهتمام بتأثير منظمات الأعمال و الوحدات الاقتصادية على البيئة و المجتمع مما أدى إلى احداث تحول في طبيعة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية و البيئية من كونها اختيارية طوعية إلى جعلها إلزامية للشركات و الوحدات الاقتصادية، حيث بدأت العديد منها بالنظر إلى تقارير الاستدامة بأنها نتيجة حتمية لأعمالها، تعود عليها بمنافع مالية و تقودها نحو الابتكار.

هذا و قد تناولت عشتار تقارير الاستدامة بالتعريف و التوضيح وفقا لما يلي⁸⁶

يعرف تقرير الاستدامة على أنه التقرير الذي يجب أن يتضمن "معلومات نوعية وكمية، تعبر عن مدى عمل الشركة أو الوحدة الاقتصادية من أجل تحسين كفاءتها و فاعليتها الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية خلال فترة التقرير الصادر، و دمج هذه الجوانب في نظام ادارة الاستدامة. أما مجلس الأعمال للتنمية المستدامة (WBCDS.2002) فيعرف تقارير التنمية المستدامة بأنها " تقارير عامة تصدر من قبل الشركات و الوحدات الاقتصادية لتزويد اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بما يعبر عن موقف الشركات و الوحدات الاقتصادية و أنشطتها تجاه الأبعاد الاقتصادية، و الاجتماعية، و البيئية.

و تعد تقارير الاستدامة كممارسة لتحقيق كل من القياس، و الإفصاح، و الخضوع للمساءلة، لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين عن الأداء التنظيمي من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة.

وهناك اتجاهان في إعداد تقارير الاستدامة، و يركز الاتجاه الأول على الأهمية النسبية كمعيار أو مؤشر في إعداد تقارير الاستدامة بحيث تبين تلك التقارير المعلومات المفصّل عنها و التي ينبغي أن تغطي أهم الآثار الاقتصادية، و الاجتماعية، و البيئية، و هذا ما يعرف بالأهمية النسبية. أما الاتجاه الآخر فيدعو إلى تحقيق الدمج بين بيانات الاستدامة مع التقرير المالي السنوي، و الهدف هو إعطاء المزيد من الحجم لمعلومات الاستدامة للوصول إلى أكبر عدد مشاهدات للتقارير المالية السنوية.

⁸⁶ قليتا (عشتار)، 2014، مرجع سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

ازدادت أهمية تقارير الاستدامة خلال السنوات الماضية، و تقدمت أوروبا في هذا المجال و أصدرت حوالي 50% من مجموع تقارير الاستدامة الصادرة عالمياً، علماً أن هناك العديد من الدول التي تحاول اللحاق بأوروبا في هذا المجال. و لمساعدة الشركات و الوحدات الاقتصادية في عملية إعداد و تطوير تقارير الاستدامة، تم نشر مبادئ و مبادرات إرشادية مختلفة، من أهمها المبادئ الإرشادية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، و التي أصبحت من المعايير الدولية لإعداد التقارير.

و قد اختلفت مسميات تلك التقارير مثل تقرير الاستدامة، أو تقرير التنمية المستدامة، أو تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، أو تقرير مسؤولية الشركة، أو تقرير ثلاثي الأبعاد أو المحاور، أو تقرير المساءلة، و يعد مسمى تقرير الاستدامة هو المصطلح المفضل لأنه يغطي جميع أبعاد الاستدامة: الاقتصادية، و الاجتماعية، و البيئية.

2.2.2 المطلب الثاني: المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة

2.2.2.1 - المبادرة العالمية لتقارير (GRI) (Global Reporting Initiative) :-

تبرز أهمية هذه المبادرة باعتبار تقاريرها أحد أهم الأدوات لقياس الأداء الشامل، باعتبارها المعيار العالمي الأول لإعداد تقارير الاستدامة في العالم، و يمكن استخدامها من قبل المؤسسات مهما كان حجمها أو موقعها أو القطاع الذي تعمل به، و نورد فيما يلي أهم ما تناولته هذه المبادرة للتعريف بها باعتبارها من أهم المبادرات التي تناولت تقارير ومعايير الاستدامة وفقاً للآتي⁸⁷:-

2.2.2.1.1 - الرؤية و التطور التاريخي :-

2.2.2.1.1.1 - الرؤية (Vision) :-

تتمثل الرؤية ل (GRI) في إيجاد مستقبل مستدام من خلال تبني الشفافية و الحوار المفتوح في التعامل مع التأثيرات، و هذا المستقبل هو الذي يكون فيه الإفصاح عن تلك التأثيرات ممارسات شائعة من قبل جميع المنظمات في جميع أنحاء العالم، و باعتبار هذه المبادرة مزوداً لمعايير الإفصاح الأكثر استخداماً على مستوى العالم فإنها تعمل على تحفيز هذا التغيير. و تهدف المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، إلى مساعدة المنظمات على التمتع بالشفافية و تحمل المسؤولية عن تأثيراتها حتى تتمكن من خلق مستقبل مستدام، حيث تعمل تلك المبادرة على خلق لغة عالمية مشتركة للمؤسسات للإبلاغ عن تأثيراتها مما يتيح إجراء حوار مستنير و اتخاذ القرارات حول تلك التأثيرات، و هذه المبادرة هي الجهة التي تضع المعايير العالمية لإعداد تقارير التأثير، من خلال عملية مستقلة تضم العديد من أصحاب المصالح، و بالاستمرار بالحفاظ على معايير إعداد تقارير الاستدامة الأكثر شمولاً في العالم و هي متاحة كمنفعة عامة مجانية لجميع المنظمات.

2.2.2.1.1.2 - نشأة المبادرة العالمية لتقارير GRI و تطورها التاريخي :-

تأسست مبادرة الإبلاغ العالمية في مدينة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1997 بعد الاحتجاج العام على الأضرار البيئية الناجمة عن تسرب النفط من شركة اكسون فالديز، من قبل منظمة تسمى تحالف الاقتصاديات المسؤولة بيئياً (CERES) و معهد (TELLUS) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، و كان الهدف في حينه هو إنشاء أول آلية للمساءلة لضمان التزام الشركات بمبادئ السلوك البيئي المسؤول، و التي تم توسيعها بعد ذلك لتشمل القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و الحوكمة.

⁸⁷ Global Reporting Initiative. 2024. Previous reference.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

تم نشر النسخة الأولى من من المبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (G1) في عام 2000 كأول إطار عالمي للإبلاغ عن الاستدامة، و في العام التالي تم تأسيس (GRI) كمؤسسة مستقلة غير ربحية، و في العام 2002 انتقلت أمانة المبادرة العالمية لإعداد التقارير إلى مدينة امستردام في هولندا، حيث تم اطلاق التحديث الأول للمبادئ التوجيهية (G2). و مع تزايد الطلب على تقارير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) و استيعابها بشكل مطرد من قبل المنظمات، مما أدى إلى توسيع المبادئ التوجيهية و تحسينها ففي عام 2006 تم اصدار (G4) و استمر العمل على تطوير تلك المبادئ و ذلك بصور (G4) في العام 2013.

و مع انتشار المشاركة في تقارير الاستدامة حول العالم، بدأت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) في افتتاح سلسلة من المكاتب الإقليمية، مما أدى إلى إنشاء الشبكة الحالية حيث تم افتتاح مكتب بالبرازيل عام (2007)، و في الصين عام (2009)، و في الهند عام (2010)، و الولايات المتحدة الأمريكية عام (2011)، و في جنوب إفريقيا عام (2013)، و في كولومبيا عام (2014)، و في سنغافورة عام (2019). حيث تم عقد المؤتمرات الرئيسية للمبادرة في مدينة امستردام في هولندا في الأعوام التالية (2006، 2008، 2010، و2016)، بالإضافة إلى العديد من الندوات و المؤتمرات و الأحداث الإقليمية. و في العام 2016، انتقلت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) من تقديم المبادئ التوجيهية إلى وضع المعايير العالمية الأولى لتقارير الاستدامة - معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، بالإضافة إلى الاستمرار في تحديث المعايير و إضافتها، بما في ذلك المعايير الجديدة المتعلقة بالضرائب لعام (2019) و النفايات لعام (2020)، بالإضافة للتحديث الرئيسي للمعايير العالمية لعام (2021)، و الاستمرار بنشر المعايير المتعلقة بالقطاع من العام (2021 فصاعداً).

2.2.2.1.2 - أهمية المبادرة العالمية للتقارير (GRI) :-

صدرت المعايير الجديدة لمبادرة (GRI) في سبتمبر من العام 2017 و التي اشتملت على أحدث ما تم التوصل إليه في إعداد تقارير الاستدامة بحيث تساعد مديري المؤسسات على اتخاذ قرارات أكثر استدامة و تساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بحيث تكمن أهمية المبادرة في العناصر التالية:-

- مساعدة المؤسسات على القياس و الإفصاح عن أدائها الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي انطلاقاً من المبادئ و المؤشرات الموضوعة من طرفها.

- عرض كيفية تأثير المؤسسة و تأثيرها بالتوقعات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

- مقارنة الاداء داخل المؤسسة مع أداء مؤسسات أخرى ضمن إطار زمني معين.

- قياس الأداء التنظيمي فيما يتعلق بالقوانين و المعايير و القواعد و المبادرات الطوعية.⁸⁸

2.2.2.1.3 - مبادئ المبادرة العالمية (GRI) لإعداد التقارير لعام 2021:-

تعتبر مبادئ المبادرة العالمية للتقارير (GRI) أساسية من أجل الوصول إلى تقارير الاستدامة ذات الجودة العالية و فيما يلي توضيح لتلك المبادئ:-

2.2.2.1.3.1 - الدقة (Accuracy) :-

⁸⁸ بن الشيخ (مريم)، وحمزة (جعفر). « تقارير المبادرة العالمية (GRI) كأداة لقياس الأداء الشامل للمؤسسة والرفع من جودة تقارير الاستدامة». مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج. 6، ع. 1، الجزائر، 2023، صص 497-514.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

من أجل تطبيق مبدأ الدقة فإنه يتوجب على المنظمة تقديم معلومات صحيحة و مفصلة بالقدر الكافي الذي يسمح بتقييم تأثيرات تلك المنظمة على النحو الآتي:-

- تقديم معلومات نوعية تتسق مع الأدلة المتاحة و المعلومات الأخرى الواردة في التقرير.
- تحديد البيانات التي تم قياسها.
- وصف قياس البيانات وأسس الحسابات بشكل كاف، و ضمان إمكانية تكرار القياسات و الحسابات و الحصول على نتائج مماثلة.

- ضمان ألا يؤثر هامش الخطأ في قياس البيانات تأثيراً غير ملائم على استنتاجات أو تقديرات مستخدمي المعلومات.
- الإشارة إلى البيانات التي تم تقديرها، و شرح الافتراضات الأساسية والتقنيات المستخدمة في التقدير بالإضافة إلى أية قيود على التقديرات.

2.2.2.1.3.2 - التوازن (Balance):-

- من أجل تطبيق مبدأ التوازن فإنه يتوجب على المنظمة تقديم معلومات على نحو غير متحيز، بحيث تقدم تمثيلاً عادلاً للتأثيرات السلبية و الإيجابية للمنظمة على النحو الآتي:-
- تقديم المعلومات بطريقة تسمح لمستخدمي المعلومات برؤية الاتجاهات السلبية أو الإيجابية للتأثيرات من سنة إلى أخرى.
- التمييز بين الحقائق و تفسير المنظمة لهذه الحقائق.
- أن لا يتم حذف معلومات تتعلق بتأثيراتها السلبية.
- أن لا يتم المبالغة في تأكيد المعلومات أو التأثيرات الإيجابية.
- أن لا يتم تقديم معلومات بطريقة يرجح أن تؤثر على تقديرات أو استنتاجات مستخدمي المعلومات.

2.2.2.1.3.3 - الوضوح (Clearness):-

من أجل تطبيق مبدأ الوضوح فإنه يتوجب على المنظمة تقديم معلومات مفهومة و بطريقة يسهل الوصول إليها على النحو الآتي:-

- الأخذ في عين الاعتبار حاجات الوصول المعينة لمستخدمي المعلومات، مقترنة بالقدرات، و اللغة، و التقنية.
- تقديم معلومات بحيث يمكن لمستخدمي تلك المعلومات أخذ ما يريدونه منها دون جهد مفرط، مثل جدول محتويات، خرائط، و روابط.

- تقديم معلومات بطريقة تمكن مستخدميها من فهمها بما لديهم من معرفة معقولة بالمنظمة و نشاطاتها.
- تجنب الاختصارات و المصطلحات التقنية أو المفردات التخصصية الأخرى التي يحتمل أن تكون غريبة بالنسبة للمستخدمين، أو في حال استخدامها، تضمين تفسيرات ذات صلة في الأقسام الملائمة أو في مسرد.
- تقديم المعلومات على نحو مختصر و تجميع المعلومات حيث يفيد ذلك دون حذف التفاصيل الضرورية.
- استخدام الأشكال البيانية و جداول البيانات الموحدة لتسهيل الوصول إلى المعلومات وجعلها مفهومة.

2.2.2.1.3.4 - قابلية المقارنة (Comparability):-

من أجل تطبيق مبدأ قابلية المقارنة فإنه يتوجب على المنظمة أن تختار و تجمع و تنقل المعلومات باتساق لتتمكن من تحليل التغيرات في تأثيرات المنظمة بمرور الوقت و تحليل هذه التأثيرات نسبة إلى تلك الخاصة بالمنظمات الأخرى على النحو الآتي:-

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- تقديم معلومات عن الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، و فترتين سابقتين على الأقل، فضلاً عن أية أهداف أو أغراض وضعت.
- استعمال قياسات دولية (مثل، كيلوغرام، لتر)، و معاملات تحويل و اتفاقيات قياسية، حيثما ينطبق، لجمع المعلومات و الإبلاغ عنها.
- المحافظة على اتساق الطرق المستخدمة لقياس البيانات و حساباتها، و في توضيح الطرق و الفرضيات المستعملة.
- المحافظة على اتساق طريقة تقديم المعلومات.
- الإبلاغ عن الأرقام الإجمالية أو البيانات المطلقة (مثل مكافئ ثاني أكسيد الكربون) و كذلك النسب أو البيانات الموحدة (مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة منتجة) لتمكين المقارنات و تقديم ملاحظات توضيحية عند استعمال النسب.
- تقديم معلومات سياقية (مثل حجم المنظمة، و موقعها الجغرافي) لمساعدة مستخدمي المعلومات على فهم العوامل التي تساهم في صنع الاختلافات بين تأثيرات المنظمة و تأثيرات المنظمات الأخرى.
- تقديم الإفصاحات الحالية إلى جانب إعادة صياغة البيانات التاريخية لتمكين المقارنات في حال كان هناك تغير في المعلومات التي ذكرت سابقاً. و يمكن أن يتضمن ذلك تغيرات في طول الفترة المشمولة بالتقرير أو في منهجيات القياس أو في التعاريف المستعملة أو في عناصر أخرى من عناصر تقديم المعلومات.
- في حال عدم إعادة عرض البيانات التاريخية، توضح التغيرات لتوفير معلومات سياقية لتفسير الإفصاحات الحالية.

2.2.2.1.3.5 - الاكتمال (Completeness) :-

- من أجل تطبيق مبدأ الاكتمال فإنه يتوجب على المنظمة تقديم معلومات كافية لتتيح تقييم تأثيرات المنظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو الآتي :-
- عرض الأنشطة و الأحداث و التأثيرات الخاصة بالفترة المشمولة بالتقرير. و يشمل ذلك تقديم معلومات عن الأنشطة التي تنتج الحد الأدنى من التأثير على المدى القصير، و لكن لها تأثير تراكمي يمكن التنبؤ به بشكل معقول، و قد يكون لا مفر منه أو لا يمكن عكس مساره على المدى الطويل (مثل تولد ملوثات بيولوجية تراكمية أو مستمرة).
- ألا تحذف معلومات ضرورية لفهم تأثيرات المنظمة.

2.2.2.1.3.6 - سياق الاستدامة (Sustainability Context) :-

- من أجل تطبيق مبدأ سياق الاستدامة فإنه يتوجب على المنظمة أن تبلغ عن المعلومات الخاصة بتأثيراتها في السياق الأوسع للتنمية المستدامة على النحو الآتي :-
- الاعتماد على المعلومات الموضوعية و التدابير الموثوقة بشأن التنمية المستدامة للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بتأثيراتها (مثل البحث العلمي).
- تقديم معلومات عن تأثيراتها فيما يتعلق بإهداف و ظروف التنمية المستدامة (مثل الإبلاغ عن إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة).
- تقديم المعلومات الخاصة بتأثيراتها فيما يتعلق بالتوقعات الاجتماعية و التوقعات الخاصة بالسلوك المسؤول للأعمال التجارية المنصوص عليها في الأدوات الرسمية ما بين الحكومات، التي ينتظر أن تمثل لها المنظمة (مثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية).

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- في حال كانت المنظمة تعمل في العديد من المواقع، تقوم بالإبلاغ عن المعلومات حول تأثيراتها فيما يتعلق بالسياقات المحلية للملائمة (مثل الإبلاغ عن إجمالي استخدام المياه).

2.2.2.1.3.7 - التوقيت المناسب (Right Timing):-

من أجل تطبيق مبدأ التوقيت المناسب فإنه يتوجب على المنظمة تقديم المعلومات وفقاً لجدول زمني منتظم، بحيث تكون متاحة لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب ليتمكنوا من إتخاذ القرارات على النحو الآتي:-

- إيجاد توازن بين الحاجة لإتاحة المعلومات في الوقت المناسب، و ضمان أنها عالية الجودة و تلي المتطلبات وفقاً للمبادئ الأخرى لتقديم التقارير.

- ضمان الإتساق على طول الفترات المشمولة بالتقرير.

- الإشارة إلى الفترات الزمنية التي تناولها المعلومات الواردة في التقرير.

2.2.2.1.3.8 - قابلية التحقق (Verifiability):-

من أجل تطبيق مبدأ قابلية التحقق فإنه يتوجب على المنظمة أن تجمع و تسجل و تحلل المعلومات بطريقة تمكنها من فحص المعلومات لتأكيد جودتها على النحو الآتي:-

- إرساء نظام مراقبة داخلية و تنظيم التوثيق بطريقة تتيح للأفراد ممن لا يعدون المعلومات المقدمة (المدققون الداخليون) من استعراضها.

- توثيق عملية إتخاذ القرارات التي تقوم عليها تقارير الاستدامة للمنظمة بطريقة تسمح بفحص القرارات و العمليات الرئيسية مثل عملية تحديد المواضيع الجوهرية.

- في حال كانت المنظمة تصمم نظم معلومات لإعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها، فتصميم تلك النظم بطريقة تتيح فحصها كجزء من عملية التحقق الخارجي.

- القدرة على التعرف على المصادر الأصلية للمعلومات المقدمة، و توفير الدليل لدعم الفرضيات أو الحسابات .

- القدرة على توفير صور من المصادر الأصلية للمعلومات المقدمة تشهد على دقة المعلومات في نطاق هوامش مقبولة للخطأ.

- تجنب تضمين المعلومات التي لم تثبت بالدليل، ما لم تكن مهمة لفهم تأثيرات المنظمة.

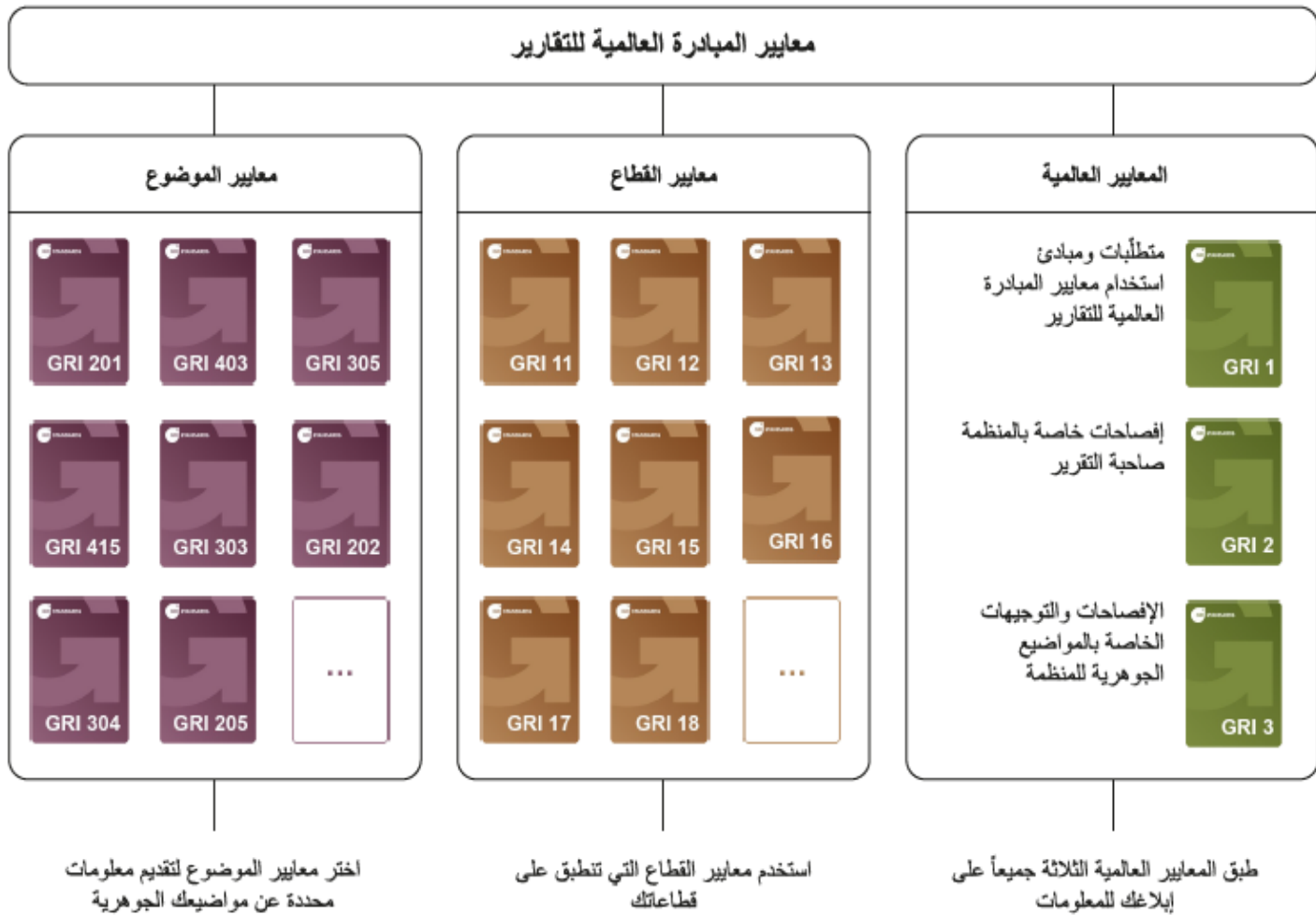
- تقديم تفسيرات واضحة لأيّة شكوك ترتبط بالمعلومات المقدمة⁸⁹.

2.2.2.1.4 - معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI):-

صممت معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) كنظام من المعايير المترابطة التي تم تنظيمها في ثلاث مجموعات على النحو الآتي:- المعايير العالمية للمبادرة العالمية للتقارير، معايير القطاع للمبادرة العالمية للتقارير، و معايير الموضوع للمبادرة العالمية للتقارير لتستخدمها المؤسسات و الوحدات الاقتصادية لتقديم تقاريرها عن آثارها الاقتصادية، الاجتماعية، و البيئية، علماً أنه سيتم تناول هذه المعايير بالتفصيل في القسم الثاني من الدراسة، و الشكل التالي يوضح معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI).

⁸⁹ Global Reporting Initiative.2024. previous reference.

الشكل رقم (3.1) معايير المبادرة العالمية للتقارير: معايير عالمية، و معايير قطاع، و معايير



الموضوع

المصدر⁹⁰ :- <https://www.globalreporting.org/standards/download-the-standards/>

و سيتم توضيح هذه المعايير في القسم الثاني من الدراسة عند تناول المحاور الرئيسية لنموذج الدراسة و الذي يشكل أساس الدراسة الميدانية.

2.2.3 المطلب الثالث: إعداد التقارير بشأن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل لمنشآت القطاع العام

- إعداد التقارير بشأن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل لمنشآت القطاع العام:-

تتلخص أهداف إعداد التقارير المالية بواسطة منشآت القطاع العام في توفير معلومات حول المنشأة تكون مفيدة لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام لأغراض المساءلة و صنع القرارات و هي على النحو الآتي:-

90 Global Reporting Standards. Retrieved from: <https://www.globalreporting.org/standards/download-the-standards/> Accessed: 23/08/2024— 16:30.

- تساعد معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل المستخدمين على تقييم مختلف جوانب الاستدامة المالية طويلة الأجل للمنشأة، بما في ذلك طبيعة و نطاق المخاطر المالية التي تواجهها المنشأة.

- يختلف شكل و مضمون معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للمنشأة تبعاً لطبيعة المنشأة و البيئة التنظيمية التي تعمل فيها. و من غير المرجح أن يلبي منهج العرض الواحد أهداف إعداد التقارير المالية. و من أجل تحقيق أهداف إعداد التقارير المالية و خصائصها النوعية مع الأخذ بعين الاعتبار القيود، بحيث تشمل بالعادة معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل على العناصر التالية:-

(أ) توقعات التدفقات الواردة و الصادرة المستقبلية، و التي يمكن عرضها على شكل جداول أو أشكال بيانية، بالإضافة لمناقشة وصفية توضح تلك التوقعات.

(ب) مناقشة وصفية لأبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل بما في ذلك أية مؤشرات مستخدمة لتصوير تلك الأبعاد.

(ج) مناقشة وصفية للمبادئ و الافتراضات و المنهجية التي تقوم عليها التوقعات.

- تعكس عموماً التوقعات الواردة في معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل ظروف الشكوك. و تستمد التوقعات من النماذج التي تعتمد على الافتراضات التي تدور حولها بعض الشكوك. و لتمثل معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل التدفقات المستقبلية المتوقعة للمنشأة بأمانة، ينبغي أن تستند الافتراضات المستخدمة إلى أفضل الممارسات المتاحة.

- يمكن نشر معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل كتقرير منفصل أو كجزء من تقرير آخر. و يمكن نشرها في نفس الوقت الذي تنشر فيه البيانات المالية ذات الغرض العام للمنشأة أو في أي وقت مختلف.

- ينبغي أن تضمن المنشأة الخاضعة للسيطرة بأن تكون المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها متسقة مع المعلومات التي تبلغ عنها المنشأة المسيطرة.⁹¹

- علاقة الفصل الأول بالفصل الثاني:-

تم في هذا القسم من الدراسة عرض الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة، و تكون من فصلين تناول الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية، التنمية المستدامة، و الاستدامة المالية، فيما تناول الفصل الثاني الإطار المفاهيمي و النظري لمحاسبة و تقارير الاستدامة.

تكمن العلاقة بين الفصلين بما يلي:-

- تم في الفصل الأول التطرق إلى التعريف بالتنمية بشكل عام، و التنمية المستدامة بشكل خاص، و توضيح المبادئ و الأهداف و الخصائص الخاصة بها، و من ثم الانتقال إلى الاستدامة المالية و التعريف بها و بإهدافها و مبادئها و خصائصها، و توضيح أبعادها.

- تم كذلك بيان متطلبات و أسس تحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة إلى العناصر الواجب توافرها لتحقيق تلك الاستدامة.

- أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى المفاهيم و الأدوات التي تعكس قياس ما تم تناوله في الفصل الأول فمحاسبة التنمية المستدامة هي الأداة أو النظام التي يتم من خلالها قياس تكاليف التنمية المستدامة لدى مزود خدمة المياه، و تقييمها من الناحية المالية.

⁹¹ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، 2021، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- تعكس محاسبة التنمية المستدامة التكاليف المتعلقة بالاستدامة لدى مزود الخدمة من خلال التقارير المالية الخاصة بها، فمن المفترض أن توضح القوائم المالية سواء الميزانية العمومية، قائمة الدخل، و قائمة التدفقات النقدية كافة البنود المالية المتعلقة بعملية التنمية المستدامة و الاستدامة المالية.
- و أخيراً فقد تناول الفصل الثاني ضرورة إعداد مزودي الخدمة لتقارير الاستدامة اللازمة، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن كافة البنود المتعلقة بها، خصوصاً الإفصاح عن البنود غير المالية، و التي يتم توضيحها بتقارير الاستدامة، و الإيضاحات التي تكون مرافقة للقوائم و التقارير المالية.

القسم الثاني: دراسة ميدانية لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في الضفة الغربية

تناولنا في القسم الأول من هذه الدراسة الإطار المفاهيمي و النظري لتحقيق الاستدامة المالية، و استكمالا لإتمام هذه الدراسة سيتناول هذا القسم الدراسة الميدانية لهذه الدراسة، و يتكون هذا القسم من فصلين:- الفصل الأول يتعلق بتنظيم قطاع المياه في فلسطين و المحاور الرئيسية لهذه الدراسة وفقا لنموذج الدراسة و فرضياتها، أما الفصل الثاني من هذا القسم فيتعلق بتنفيذ إجراءات الدراسة الميدانية، و فيما يلي توضيح لهيكل القسم الثاني.

الفصل الأول: تنظيم قطاع المياه في فلسطين و المحاور الرئيسية للدراسة**تمهيد:-**

يعد تنظيم قطاع المياه في فلسطين مسألة هامة و حاجة ملحة و ضرورية، و تتطلب عملية التنمية المستدامة تقديم خدمات المياه بصورة كفؤة و فعالة، الأمر الذي يحتم إدارة هذا القطاع بشكل سليم بحيث تستطيع المؤسسات العاملة فيه الاستمرار في تقديم خدماتها للمواطنين بالشكل الأمثل.

ويعتبر تحقيق الاستدامة المالية لهذا القطاع أحد الأمور الرئيسية التي يجب أن تعمل المؤسسات العاملة في هذا القطاع على تحقيقها، وهذا ما سيتم اختباره من خلال الدراسة الميدانية .

سيتم في هذا الفصل من الدراسة الميدانية توضيح الية تنظيم قطاع المياه في فلسطين و المحاور الرئيسية التي تشكل الأساس لهذه الدراسة، وفقا لنموذج الدراسة و فرضياتها، ويتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسيين: يتألف المبحث الأول و الذي يتعلق بتنظيم قطاع المياه في فلسطين من ثلاثة مطالب رئيسية على النحو الآتي: المطلب الأول: الإطار القانوني الناظم لقطاع المياه في فلسطين، المطلب الثاني الإطار المؤسسي لقطاع المياه في فلسطين، المطلب الثالث:- المهام و المسؤوليات الرئيسية للمؤسسات العاملة في قطاع المياه في فلسطين.

أما المبحث الثاني فيتعلق بالمحاور الرئيسية للدراسة ويتألف من ثلاثة مطالب رئيسية على النحو الآتي: المطلب الأول: نظام مرافق المياه الإقليمية ونظام التعرفة الصادرة في عام 2021 ومدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، المطلب الثاني: معايير محاسبة و تقارير الاستدامة و مؤشرات الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه وفقا لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني، المطلب الثالث: معوقات و محددات تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه و فيما يلي توضيح لذلك:-

2.1.1 المبحث الأول: تنظيم قطاع المياه في فلسطين**2.1.1.1 المطلب الأول: الإطار القانوني الناظم لقطاع المياه في فلسطين:**

يعد ملف المياه من الملفات الأساسية و الهامة للقيادة و الشعب الفلسطيني، لذا ارتأى الموقعون على اتفاق أوسلو عام 1993 تأجيله باعتباره أحد الملفات الخمسة التي ستبحث في قضايا الحل النهائي.

و قد عانى قطاع المياه كغيره من القطاعات الفلسطينية من تعدد التشريعات و القوانين و الأنظمة المنظمة له و الموروثة عن فترات الحكم و الانتداب و الاحتلال للمناطق الفلسطينية خلال القرن الماضي.

و نظرا للأهمية الكبيرة لهذا القطاع فقد عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ العام 1967 على إصدار عدد من الأوامر العسكرية المنظمة لشؤون المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أبرزها الأمر العسكري رقم 158 و الأمر العسكري رقم 291 و الذي اعتبرت بموجبه جميع مصادر المياه ملكا للدولة (سلطات الاحتلال). و بموجب هذا الأمر العسكري صدرت العديد

من الأنظمة التي تمنع إقامة أو تجميع أو امتلاك أو تشغيل المنشآت المائية دون الحصول على ترخيص من ضابط شؤون المياه لدى الإدارة المدنية للاحتلال.⁹²

بعد توقيع اتفاق أوسلو، و مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في بداية التسعينات تم إنشاء سلطة المياه الفلسطينية بموجب صدور القرار الرئاسي رقم (90) لعام 1995، و نصت المادة الأولى منه على تشكيل سلطة المياه الفلسطينية، وتوالى بعد ذلك صدور القوانين والأنظمة النازمة لهذا القطاع، حيث صدر قانون المياه رقم (2) لعام 1996 بموجب قرار رئاسي و الذي نصت المادة الثانية منه على إنشاء سلطة المياه الفلسطينية، و التي تتبع لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، و تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة و يكون لها موازنة خاصة بها.

إن الهدف من إنشاء سلطة المياه هو تحقيق الإدارة المتكاملة و المستدامة لمصادر المياه المحدودة و حمايتها و الحفاظ عليها ضمن أدوات تنظيمية تساعد على الوصول لبيئة صحية، من خلال ضمان تحقيق التوازن بين كميات المياه المتوفرة و نوعيتها و حاجة الشعب الفلسطيني لتحقيق تنمية مستدامة من خلال الموارد المائية.

وفي العام 2002 صدر قانون المياه رقم (3) و هو القانون الذي حدد إطار و مستويات قطاع المياه في فلسطين، و ذلك بهدف تنظيم القطاع و الوصول بالخدمة الى المستوى المناسب من جهة، و حماية المصادر المائية من جهة أخرى، و تم توزيع مهام و صلاحيات إدارة القطاع إلى ثلاثة مستويات هي المستوى التنظيمي و المستوى التشغيلي و المستوى السياسي.

أنط قانون المياه رقم (3) لعام 2002 لسلطة المياه الفلسطينية مهمة إدارة قطاع المياه، و أوكلها بتنظيم هذا القطاع، حيث تم تحديد علاقة سلطة المياه بالجهات صاحبة العلاقة من المؤسسات الرسمية و الأهلية و سلطات الحكم المحلي كل حسب تخصصه و مرجعيته القانونية.⁹³

وقد تبنت الحكومة الفلسطينية منذ العام 2009 برنامج إصلاح قطاع المياه بالتركيز على مبادئ فصل المهام التنفيذية عن المهام التنظيمية في قطاع المياه في أطر منفصلة لتحقيق مبدأ الشفافية و الحكم الرشيد، و تحسين الأداء و كفاءة الخدمة المقدمة ضمن هذا القطاع الحيوي.

وحظي البرنامج بدعم واسع من الحكومة الفلسطينية، لما له من آثار مهمة على تطوير و تحسين مستوى الخدمات، بدءاً من فصل المهام التنفيذية عن المهام التنظيمية على مستوى الحكومة، و إعادة ترتيب و تنظيم و إدارة تزويد الخدمة على المستوى الوطني، و رفع الكفاءة في إدارة تزويد خدمة المياه داخل التجمعات و لكافة القطاعات، حسب مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد المائية.

ونتيجة للدراسات التي تم إعدادها في هذا السياق، كان قانون المياه الفلسطيني الجديد رقم 14 لعام 2014م، أحد أهم ركائز البرنامج، بحيث تم إعادة صياغة الإطار القانوني الناظم لقطاع المياه و الذي يحدد المهام و الأدوار المختلفة لمؤسسات قطاع المياه و على كافة المستويات. و يعتبر القانون الجديد بمثابة انطلاقة جديدة نحو تنظيم هذا القطاع و تحسين الخدمات المقدمة، وصولاً لإدارة متكاملة و مستدامة لمصادر المياه و التي تعتبر عصب الحياة لكافة أنواع التنمية.

⁹² مجموعة من باحثي المعهد. «نظام تعرفه المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2013.

⁹³WSRC Publication. «Publication No. 1693993575623705». Retrieved from:

<https://www.wsrc.ps/public/uploads/Publication/1693993575623705.pdf>. Accessed: 2024/08/21– 17:00.

صدر قانون المياه الفلسطيني الجديد رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه بموجب قرار بقانون، و حدد الإطار المؤسسي لقطاع المياه، و ركز الهيكل التنظيمي لقطاع المياه على عاملين رئيسيين: العامل الأول يوضح الإطار المؤسسي على المستوى الجغرافي من حيث تغطية المؤسسات جغرافياً، أما العامل الثاني للإطار المؤسسي فقد أخذ بعين الاعتبار المهام الوظيفية و التنظيمية للمؤسسات ضمن الإطار المؤسسي التنظيمي للقطاع بشكل كامل عام، و تغطي تلك المهام الأنظمة و التشريعات، السياسات و الاستراتيجيات، الرقابة و التنظيم، و تقديم الخدمات للمستهلك النهائي.

لقد بين قانون المياه المؤسسات العاملة ضمن الإطار المؤسسي لقطاع المياه، بما يضمن تطوير الخدمات و إيصالها لمستحقيها على أكمل وجه، و ألقى قانون المياه المسؤولية الكاملة على عاتق سلطة المياه الفلسطينية لإنشاء المؤسسات المختلفة ضمن الإطار الناظم لقطاع المياه.

لم يقف دور سلطة المياه على إنشاء المؤسسات بل امتد ليشمل التطوير المؤسسي لتلك المؤسسات، و العمل على بناء قدراتها لتمكينها من أداء دورها و تقديمها لخدماتها للمواطن و المجتمع على أكمل وجه.

ويقع على عاتق سلطة المياه، ضمن المنظومة الجديدة لقطاع المياه، مسؤولية وضع السياسات العامة و الإستراتيجيات المختلفة لتطوير قطاع المياه، و توفير الموارد المائية التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني، بالإضافة الى تحمل سلطة المياه مسؤولية تطوير المصادر المائية و المحافظة عليها.

وتتولى سلطة المياه التنسيق ما بين كافة الشركاء و المؤسسات المعنية بقطاع المياه في فلسطين و العمل معها لتطوير القطاع بما يخدم المصلحة الوطنية، كما تعنى بالتنسيق و التعاون الإقليمي و الدولي لتطوير قطاع المياه بما يساهم في تحقيق التنمية الفلسطينية بمختلف أشكالها.

وقد تم في العام 2019، صدور قرار بقانون رقم (18) لعام 2019 بتعديل القرار بقانون رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه.⁹⁴ وفي 2013/1/15 صدر نظام التعرفة المائية عن مجلس الوزراء الفلسطيني و الذي يحدد أهداف و سياسات التعرفة، و إجراءات تعديل التعرفة و كذلك احتساب التكاليف لغايات التعرفة، مع الإشارة إلى ان سلطة المياه تعمل على تحضير نظام تعرفة جديد وشامل.⁹⁵

2.1.1.2. المطالب الثاني: الإطار المؤسسي لقطاع المياه في فلسطين

حدد الإطار المؤسسي لقطاع المياه في فلسطين بموجب قانون المياه الفلسطيني رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه بموجب قرار بقانون، و اوضح القانون المؤسسات العاملة ضمن الإطار المؤسسي لقطاع المياه بشكل يضمن تطوير الخدمات وإيصالها للمستفيدين بافضل الطرق و الأساليب، و فيما يلي اهم المؤسسات العاملة في القطاع وفقاً لما حدده القانون:-

1- سلطة المياه الفلسطينية

2- مجلس تنظيم قطاع المياه

3- شركة المياه الوطنية

⁹⁴ WSRC Legislation. «Water Sector Regulatory Council Legislation». Retrieved from: <https://www.wsrc.ps/policy/legislation?type=1>. Accessed: 25/08/2024— 20:00.

⁹⁵ WSRC Legislation. 2021 previous reference.

4- مرافق المياه الإقليمية

5- جمعيات مستخدمي المياه

وقد حدد قانون المياه المهام والمسؤوليات لكل مؤسسة من المؤسسات المذكورة، وألقى على عاتق سلطة المياه الفلسطينية المسؤولية عن إنشاء المؤسسات المختلفة ضمن الإطار الناظم لقطاع المياه، بحيث لا يقتصر دور سلطة المياه على إنشاء المؤسسات، وإنما امتد دورها ليشمل التطوير المؤسسي المستمر لتلك المؤسسات، و بما يضمن بناء قدراتها لتتمكن من أداء دورها بالشكل المناسب، مما يضمن تقديمها لخدماتها بشكل مميز لكافة المستفيدين وعلى رأسها المواطن الفلسطيني و المجتمع المحلي في كافة التجمعات السكانية.

تتولى سلطة المياه، ضمن منظومة قطاع المياه في فلسطين، المسؤولية عن وضع السياسات العامة و الإستراتيجيات المختلفة لتطوير القطاع، و توفير الموارد المائية اللازمة التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني، و تتحمل سلطة المياه مسؤولية تطوير مصادر المياه و الحفاظ عليها.

كما تتولى التنسيق مع كافة الشركاء و المؤسسات العاملة و المعنية بهذا القطاع من أجل تطويره بما يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية، و تعنى أيضا بالتنسيق والتعاون الإقليمي والدولي لتطوير قطاع المياه من أجل تحقيق كافة أشكال التنمية الفلسطينية.

و حدد قانون المياه الفلسطيني رقم (14) لعام 2014، بشأن المياه الصادر بموجب قرار بقانون، دور و مسؤولية المؤسسات الأخرى العاملة في قطاع المياه، بمهام واضحة و محددة في مجال عملها، حيث يعنى مجلس تنظيم قطاع المياه بمراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه، لضمان جودة و كفاءة خدمات توفير المياه، و تنفيذ السياسات التي تضعها سلطة المياه بما يتعلق بالتعرفة و الأسعار الخاصة بتزويد المياه.

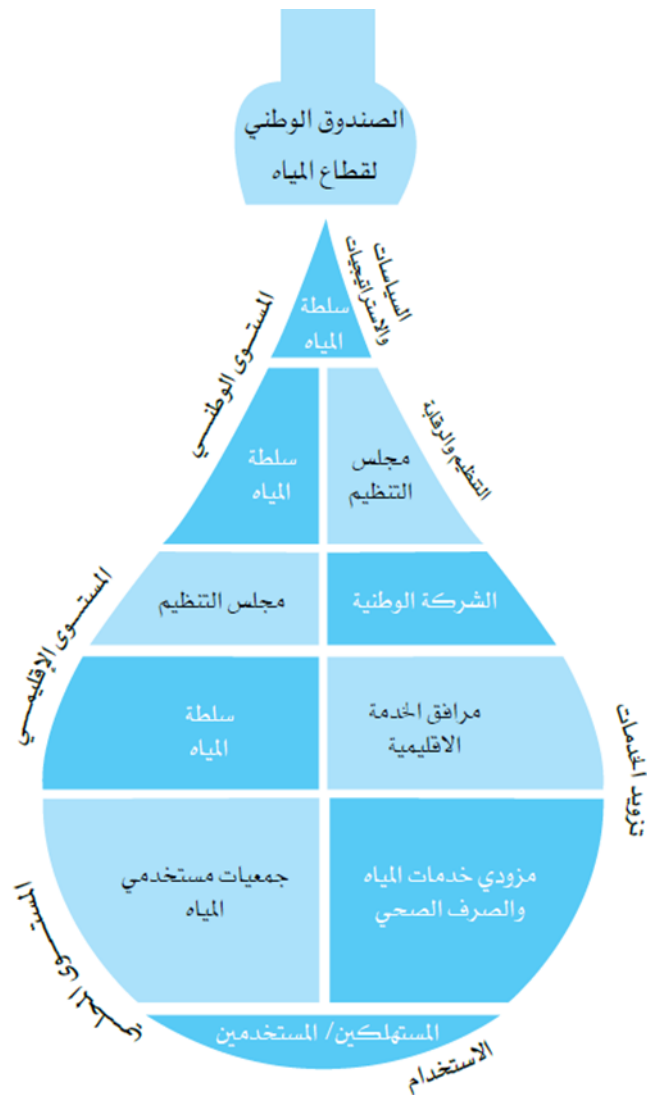
أما شركة المياه الوطنية فهي معنية بتوفير المياه بالجملة لمزودي خدمات المياه (مرافق المياه الإقليمية و الهيئات المحلية ودوائر المياه المحلية على المستوى الوطني و جمعيات مستخدمي المياه)، بما يضمن توفير المياه من خلال بنية تحتية متكاملة لإيصال المياه لمزودي الخدمات الإقليميين و المحليين، بينما تعنى المرافق و الهيئات المحلية بتوزيع المياه للمواطنين و المستهلكين المستفيدين من الخدمة وفقا للمواصفات و المقاييس التي تحددها سلطة المياه.

وبما أن سلطة المياه حظيت بالدور القيادي الأكبر ضمن الإطار المؤسسي لقطاع المياه، من حيث التنظيم و الإشراف و صياغة السياسات و الإستراتيجيات و إدارة مصادر المياه و التوزيع العادل للمياه، لذا نجد أن دور سلطة المياه جلي على كافة المستويات من حيث المهام و الوظائف التي تؤديها.

ويظهر الشكل رقم (4) أدناه و الذي يوضح الإطار المؤسسي لقطاع المياه الفلسطيني، ودور سلطة المياه الجلي على كافة المستويات، وفقا لقانون المياه الفلسطيني رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه الصادر بموجب قرار بقانون.⁹⁶

⁹⁶ سلطة المياه الفلسطينية. «الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه الفلسطينية 2015-2017». استراتيجية منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الفلسطينية، تم

الاسترجاع في 2024/5/22 - 23:00، من: <https://www.pwa.ps>.



الشكل رقم (4.1) الإطار المؤسسي لقطاع المياه الفلسطيني

المصدر: [https://www.pwa.ps/userfiles/booklet%20final%20\(3\)%20strategiic.pdf](https://www.pwa.ps/userfiles/booklet%20final%20(3)%20strategiic.pdf) ⁹⁷

أما الأدوار الرئيسية للمؤسسات العاملة في قطاع المياه وفقاً لقانون المياه الفلسطيني رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه الصادر بموجب قرار بقانون، و وفقاً لهيكلية قطاع المياه كما هو موضح في الشكل رقم (5) الموضح أدناه فهي تتمثل بما يلي:-

- سلطة المياه الفلسطينية:- يتمثل دورها بشكل رئيسي بالدور التخطيطي على المستوى الإستراتيجي (قصير، متوسط، طويل) الأجل و إشرافي مباشر لضمان معالجة لسياسات تنمية و تخطيط قطاع المياه.
- مجلس تنظيم قطاع المياه:- و يتمثل دور المجلس في تأدية نشاط الرقابة على أداء مزود خدمات المياه، بالإضافة للتوصية لمجلس الوزراء للمصادقة على أسعار المياه بما يضمن تقديم مستوى من الخدمة يتناسب مع المعايير المحددة لذلك.

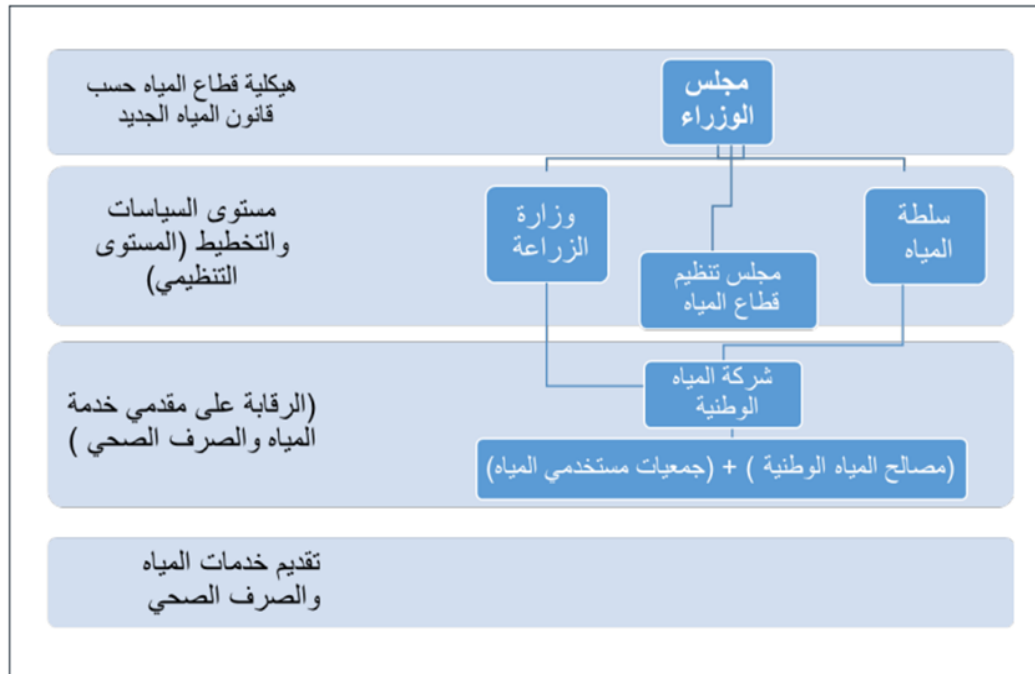
Pwa. «Pwa Official Website». Retrieved from: [https://www.pwa.ps/userfiles/booklet%20final%20\(3\)%20strategiic.pdf](https://www.pwa.ps/userfiles/booklet%20final%20(3)%20strategiic.pdf). Accessed: 23/05/2024 — ⁹⁷

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- مزودو خدمات المياه (شركة المياه الوطنية، مرافق المياه الإقليمية، الهيئات المحلية، و جمعيات المياه) و يتمثل دورها الرئيسي بالعمل على ضمان تزويد المياه للمستفيدين على قاعدة استرداد التكاليف بهدف ضمان استدامة الخدمة وكفاءتها.⁹⁸

و يوضح الشكل التالي الأدوار الرئيسية للمؤسسات العاملة في قطاع المياه الفلسطيني.



الشكل رقم (5.1) الادوار الرئيسية للمؤسسات العاملة في قطاع المياه

المصدر:⁹⁹ <https://www.palestinecabinet.gov.ps>

2.1.1.3 المطلب الثالث: المهام والمسؤوليات الرئيسية للمؤسسات العاملة في قطاع المياه في فلسطين

أما المهام والمسؤوليات الرئيسية التي حددها قانون المياه رقم (14) لعام 2014 للمؤسسات العاملة في قطاع المياه الفلسطيني فهي على النحو الآتي:¹⁰⁰

1- سلطة المياه الفلسطينية:-

سلطة المياه: هي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، و تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة، و تتبع لمجلس الوزراء الفلسطيني، و هي تقوم بتنفيذ مهامها المنصوص عليها بالقانون وفقا لما يلي:-

- تتولى المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه في فلسطين لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة و المستدامة لمصادر المياه.

⁹⁸ سلطة المياه الفلسطينية. «الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023». الخطة الوطنية الوطنية للتنمية 2021-2023، استراتيجية منشورة على الموقع الإلكتروني

لمجلس الوزراء الفلسطيني، تم الاسترجاع في 22/8/2024 - 22:00، من: <https://www.palestinecabinet.gov.ps>.

⁹⁹ Palestine Cabinet Document. «Palestine Cabinet Strategy 2021-2023». Retrieved from:

https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/202021_2023.pdf. Accessed: 22/08/2024 - 19:00.

¹⁰⁰ دولة فلسطين. «قانون المياه الفلسطيني رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (108)، 12 حزيران 2014، تم الاسترجاع في 22 آب-

2023، 18:30 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16597>

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- تعد السياسات و الاستراتيجيات و الخطط المائية العامة، و تعمل على إقرارها و تنفيذها بالتنسيق و التعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- رفع التقارير الدورية عن الوضع المائي لمجلس الوزراء.
- مسح مصادر المياه المتوفرة، و اقتراح أوجه تخصيص المياه بين القطاعات المختلفة و أولويات استعمالها بناءً على أسس متكاملة و مستدامة بما يحقق فعالية إدارة الطلب على المياه.
- حماية مصادر المياه و البيئة المائية المحيطة من خلال إقامة مناطق حماية من خطر التلوث بالتنسيق و التعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- و ترخيص و تطوير استغلال المصادر المائية، و ذلك بالتعاون و التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- وضع السياسة العامة لتخطيط و تقييم مشاريع المياه و الصرف الصحي من ناحية الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية.
- وضع معايير التصميم و ضبط الجودة و المواصفات الفنية و العمل على مراقبة تطبيقها.
- وضع الإجراءات و الخطط الكفيلة بإنشاء و تطوير شركة المياه الوطنية و مرافق المياه الإقليمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- الإشراف على تنظيم حملات التوعية في مجال المياه و الصرف الصحي و تشجيع استخدام الأجهزة التي تعمل على توفير المياه، و ذلك بالتعاون و التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- وضع الخطط و البرامج لبناء القدرات و تدريب و تأهيل الكوادر الفنية العاملة في قطاع المياه لتطوير إدارة المصادر المائية و الإشراف على تنفيذها و تطويرها، و ذلك بالتعاون و التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- العمل على تحقيق التوزيع العادل و الاستخدام الأمثل لضمان ديمومة المصادر المائية الجوفية و السطحية، و ذلك بالتعاون و التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، و العمل على وضع الحلول و البدائل المناسبة في حالات الطوارئ و الأزمات لضمان استمرار تقديم خدمة المياه للمواطن بالتنسيق مع مقدمي الخدمة و الجهات الأخرى ذات العلاقة.
- التنسيق والإشراف على البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون المياه و الصرف الصحي، و توجيه هذه البحوث لإيجاد الحلول الخلاقة و المبدعة للمشاكل القائمة و متابعتها مع الجهات المتخصصة و ذات العلاقة بهذا المجال.
- المشاركة في وضع المواصفات المعتمدة لنوعية المياه لمختلف أوجه استعمالها مع الجهات المختصة و تعميم تطبيقها.
- العمل على تطوير و تنسيق و تحقيق المشاركة الفعالة في برامج التعاون الفني الدولي و الإقليمي و الثنائي و المحلي في مجال الإدارة المتكاملة و المستدامة للمصادر المائية، و عقد المؤتمرات و الندوات، و تمثيل فلسطين في اللقاءات الإقليمية و الدولية في هذا المجال.
- اقتراح مشاريع القوانين و الأنظمة الخاصة بالمياه و رفعها للجهات المختصة لإصدارها حسب الأصول.
- إصدار التعليمات و الإجراءات المتعلقة بالمصادر المائية و تنفيذها و تقديم الرأي من الناحية الفنية في النزاعات المتعلقة بالمصادر المائية.
- العمل مع الجهات ذات العلاقة على خلق بيئة استثمارية مستقرة و مناسبة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه، و إجراء التعديلات المؤسسية و التنظيمية و الاقتصادية اللازمة لتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- العمل على إنشاء منظومات رصد متطورة لمراقبة الهطول و التدفقات السطحية، و مناسيب المياه الجوفية، و كميات الاستخدام، و نوعية المياه، و العمل على تحليل المعلومات لتحديد الإنتاجيات الآمنة و المستدامة من مصادر المياه و توظيفها في تحسين التخطيط المائي.

- وضع مفاهيم و مبادئ إدارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة استخدام و إمدادات المياه و المحافظة عليها و تدويرها و إعادة استخدامها، بناء القدرات المؤسسية لإدارة مصادر المياه المشتركة، و العمل على ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي.

2- مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني:-

أنشئ بقرار من مجلس الوزراء مجلس يسمى "مجلس تنظيم قطاع المياه" و ينظم وفقاً لأحكام قانون المياه رقم (14) لعام 2014، و يتمتع بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي و الإداري، و يهدف المجلس إلى مراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه، بما يشمل الإنتاج و النقل و التوزيع و الاستهلاك و إدارة الصرف الصحي، و ذلك من أجل ضمان جودة و كفاءة خدمات توفير المياه و خدمات مياه الصرف الصحي في فلسطين للمستهلكين و بأسعار مناسبة. يقوم المجلس بتنفيذ مهامه المنصوص عليها بالقانون وفقاً لما يلي:-

- يتولى المجلس المصادقة على أسعار المياه و بدل تكاليف التمديدات و الخدمات الأخرى لإيصال خدمات المياه و الصرف الصحي و مراجعتها و مراقبتها للتأكد من مطابقتها للسياسة المعتمدة من قبل السلطة.

- إصدار التراخيص لمرافق المياه الإقليمية، و أي مشغل يقوم بإنشاء أو إدارة تشغيل منشأة لتزويد أو تحلية أو معالجة المياه أو جمع و معالجة مياه الصرف الصحي، و فرض رسوم التراخيص، و ذلك وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون و لنظام يصدر عن مجلس الوزراء.

- مراقبة و فحص مدى الامتثال للشروط و المتطلبات و المؤشرات المنصوص عليها في التراخيص و لتصاريح.

- وضع برامج حوافز الأداء لمقدمي الخدمة وفقاً لنظام يصدر عن مجلس الوزراء لهذه الغاية.

- إقرار النظام الداخلي و النظام الإداري و المالي و الهيكل التنظيمي للمجلس، و رفعه لمجلس الوزراء لإصداره حسب الأصول.

- إقرار الموازنة السنوية للمجلس و رفعها لمجلس الوزراء، و مراقبة العمليات التشغيلية المتعلقة بالإنتاج و النقل و التوزيع للمياه و العمليات التشغيلية لإدارة الصرف الصحي.

- مراقبة الاتفاقيات المتعلقة بالتزود بالمياه، و التحقق من أن تكاليف الإنتاج و النقل و التوزيع و معالجة مياه الصرف الصحي تضمن مصالح جميع الأطراف المعنية.

- وضع معايير ضمان جودة الخدمات الفنية و الإدارية المقدمة من قبل مقدمي الخدمات للمستهلكين، و بما يتوافق مع القوانين و الأنظمة ذات العلاقة، و نشرها لاطلاع الجمهور عليها.

- مراقبة مدى التزام شركة المياه الوطنية و مقدمي الخدمات بالمعايير الموضوعة لتقديم خدمات المياه و الصرف الصحي.

- إنشاء قاعدة بيانات بالمعلومات الفنية و المالية و الإحصائية و نشرها دورياً، و معالجة الشكاوى بين مقدمي الخدمات و المستهلكين.

- إجراء مراجعة سنوية واحدة على الأقل لأداء المجلس و دوائره بشكل عام، و إجراء مراجعة سنوية واحدة على الأقل لخطط تطوير أداء الموظفين.

- التعاقد مع الخبراء و المستشارين و الفنيين من ذوي الخبرة و الاختصاص لتنفيذ المهام الموكلة إليهم.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- وضع الأسس لتنظيم مقدار و نسب مساهمة الهيئات المحلية في الجمعيات العمومية لمرافق المياه، و التأكد من تطبيق ذلك وفقاً لأحكام القانون و الأنظمة المعمول بها.

3- شركة المياه الوطنية:-

انشئت بموجب أحكام قانون المياه رقم (14) لعام 2014 شركة تسمى " شركة المياه الوطنية" تكون مملوكة بشكل كامل لدولة فلسطين، و لا يجوز للشركة تغيير وضعها القانوني إلا بقانون.

و هي تقوم بتنفيذ مهامها المنصوص عليها بالقانون وفقاً لما يلي:-

- تزويد و بيع المياه بالجملة لمصالح المياه و الهيئات المحلية و مجالس خدمات المياه المشتركة و الجمعيات.
- استخراج المياه من مصادر المياه و تحليلتها و نقلها بالجملة وفقاً لترخيص تحصل عليه من السلطة لهذه الغاية.
- إدارة و تطوير و تنمية أية موجودات تتسلمها من السلطة، تأمين و ضمان حسن سير العلاقات التجارية مع الزبائن و المزودين.

- توفير الوسائل اللازمة لتطوير جميع النشاطات و أعمال البنى التحتية الخاصة بتزويد المياه بالجملة.
- إعداد مقترحات التعرف الخاصة ببيع المياه و الخدمات المتعلقة بها و رفعها للمجلس للمصادقة عليها، و أية مهام أخرى ذات علاقة تكلفها بها السلطة.

4- مرافق المياه الإقليمية:-

تنشئ سلطة المياه بالتنسيق و التعاون مع الجهات المختصة ذات العلاقة، و بما يتماشى مع المصلحة العامة بموجب أحكام قانون المياه رقم (14) لعام 2014 مرافق مياه إقليمية لتقديم خدمات المياه و الصرف الصحي، و تحدد مهامها و صلاحياتها و إجراءات ترخيصها و تشكيلها و إدارتها و مواردها المالية و حلها و جميع الأمور المتعلقة بعملها بموجب نظام يصدر عن مجلس الوزراء.

تتمتع مرافق المياه الإقليمية بالشخصية الاعتبارية، و لها ذمة مالية مستقلة، و يكون لها بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة و غير المنقولة، و التصرف فيها في حدود تحقيق أهدافها، و يكون لها القدرة الكاملة على القيام بأنشطتها و صلاحياتها بما فيها إبرام العقود، و لها أن تقاضي وأن تتقاضى بهذه الصفة أو تنيب عنها و أن توكل من تشاء في الإجراءات القضائية في سبيل تحقيق المسؤوليات و الاختصاصات المنوطة بها.

وهي تقوم بتنفيذ مهامها المنصوص عليها بالقانون وفقاً لما يلي:-

- تقوم مرافق المياه الإقليمية على تقديم خدمات المياه و الصرف الصحي ضمن النطاق الإداري و الجغرافي المحدد وفق نظام يصدر عن مجلس الوزراء لهذه الغاية، و هي بذلك تهدف إلى: توفير خدمات المياه و الصرف الصحي و تقديمها للمستهلكين للاستخدامات المختلفة وفق الأسس الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المستدامة.
- العمل على تلبية احتياجات المياه ذات الجودة المناسبة و خدمات الصرف الصحي لأغراض استخدامها من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان ذلك، و وضع الخطط و البرامج اللازمة لتطوير هذه الخدمات.

5- جمعيات مستخدمي المياه:-

تنشأ جمعيات مستخدمي المياه لإدارة خدمة تزويد مياه الري على المستوى المحلي بطريقة مستدامة وفقاً لنظام يصدر عن مجلس الوزراء بناءً على تنسيب مشترك من وزير الزراعة ورئيس سلطة المياه، على أن يحدد النظام إجراءات ترخيصها و مهامها و صلاحياتها و إدارتها و مواردها المالية و حلها و جميع الأمور المتعلقة بعملها.

و تتمتع جمعيات مستخدمي المياه بالشخصية الاعتبارية، و لها ذمة مالية مستقلة، و يكون لها بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة و غير المنقولة، و التصرف فيها في حدود تحقيق أهدافها، و يكون لها القدرة الكاملة على القيام بأنشطتها و صلاحياتها بما فيها إبرام العقود، و لها أن تقاضي و أن تتقاضى بهذه الصفة أو تنيب عنها و أن توكل من تشاء في الإجراءات القضائية في سبيل تحقيق المسؤوليات و الاختصاصات المنوطة بها.

استعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل تنظيم قطاع المياه في فلسطين من خلال توضيح الآتي: الإطار القانوني الناظم لقطاع المياه في فلسطين، الإطار المؤسسي لقطاع المياه في فلسطين، و المهام و المسؤوليات الرئيسية للمؤسسات العاملة في قطاع المياه في فلسطين، و سنستعرض في المبحث الثاني المحاور الرئيسية لهذه الدراسة.

و سنتناول في المبحث الثاني المحاور الرئيسية للدراسة و هي على النحو الآتي: - نظام مرافق المياه الإقليمية، و نظام التعرف الصادرة في عام 2021 و مدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، معايير محاسبة و تقارير الاستدامة، و مؤشرات الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه وفقاً لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني، و معوقات و محددات تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه و فيما يلي توضيح لذلك:-

2.1.2 المبحث الثاني: المحاور الرئيسية للدراسة.

2.1.2.1 المطلب الأول: نظام مرافق المياه الإقليمية و نظام التعرف الصادرة في عام 2021 و مدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.

2.1.2.1.1 - مرافق المياه:-

صدر عن مجلس الوزراء الفلسطيني نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية و ترخيصها رقم (17) لعام 2021 بتاريخ 2021/6/14، فيما صدرت عن سلطة المياه الفلسطينية تعليمات إنشاء مرافق المياه و ترخيصها رقم (1) لعام 2023 بتاريخ 2023/4/9، و حدد النظام أن الهدف من إنشاء مرافق المياه الإقليمية هو:-

- الاستدامة في تقديم خدمات المياه بشكل متطور و بكفاءة مالية و إدارية و تشغيلية.

- تفعيل مبدأ حساب التكلفة.

- تحقيق الاكتفاء و التوازن المالي.

و يعرف مرفق المياه الإقليمي بأنه: "المؤسسة أو المصلحة التي تقدم خدمات المياه و الصرف الصحي مباشرة إلى المستهلك ضمن منطقة امتيازها، و المنشأة بموجب أحكام القانون و النظام".

فيما يعرف مقدم الخدمة بأنه: "مرفق المياه الإقليمي و الهيئات المحلية و المجالس المشتركة و الجمعيات التي تقوم بتقديم خدمة المياه و الصرف الصحي أو إحداهما".

أما الهيئة المحلية فتعرف بأنها "وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي و إداري معين".

فيما يعرف مجلس الخدمات المشترك بأنه: "المجلس المشترك المنشأ وفقاً لأحكام قانون الهيئات المحلية".

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

تتكون مرافق المياه الإقليمية من: (الهيئات المحلية، مجالس الخدمات المشتركة، مصالح المياه القائمة و الجمعيات، و أية جهة أخرى تقدم خدمات المياه للمواطنين)، و تتولى مرافق المياه الإقليمية المهام و المسؤوليات الآتية:

- توفير خدمات المياه و الصرف الصحي للمشاركين للإستخدامات المنزلية، و الصناعية، و التجارية، و السياحية.
- إدارة و تطوير و تشغيل و توزيع خدمات المياه بشكل مستدام دون تمييز، وفقاً للمعايير المقررة من السلطة.

- إدارة عملية جمع و معالجة المياه العادمة و تطويرها و التخلص منها و من المخلفات الناتجة عن المعالجة وفق المعايير و المواصفات المعتمدة وطنياً و عالمياً.

- إعداد و تنفيذ الخطط الاستراتيجية لتقديم خدمات مستدامة بكفاءة و فاعلية.

- التعاون و التنسيق مع السلطة و المجلس لتبادل المعلومات الهادفة إلى تحسين أداء خدمات المياه و الصرف الصحي.

- تنفيذ مشاريع المياه و الصرف الصحي و تصريف مياه الأمطار وفق معايير الجودة و التصميم الفنية و المواصفات المعتمدة من قبل السلطة و الجهات ذات العلاقة و حسب التشريعات الصادرة بهذا الخصوص.

- المحافظة على الاستخدام الأمثل للموارد المائية، و المحافظة عليها من التلوث و الحد من المخاطر.

- تحسين إدارة الطلب على المياه، و رفع الوعي العام ضمن منطقة الامتياز.

- التعاون مع مرافق المياه الإقليمية الأخرى و المؤسسات ذات الصلة لتطوير خطط و برامج إدارة خدمات المياه و الصرف الصحي.

- التعاون مع الجهات المحلية و الدولية لدعم و تحقيق أهدافه و مهامه، لتطوير الخدمات و الحصول على التمويل وفق التشريعات النافذة.

- العمل وفق المواصفات و المقاييس و معايير الجودة الخاصة بمياه الشرب المعتمدة من جهات الاختصاص وفق التشريعات النافذة.

- وضع و تنفيذ الخطط و البرامج المتعلقة بتطوير و بناء القدرات بالتنسيق مع السلطة.

- إعداد و تنفيذ الموازنة السنوية بعد إقرارها من السلطة.

- متابعة و معالجة الشكاوى حول خدمات المياه و الصرف الصحي.

- التعاقد مع مشغل مرخص له وفق أحكام هذا النظام.

- تقديم الخدمات ضمن معايير و مؤشرات الأداء الصادرة عن المجلس.

- تقديم المعلومات و البيانات المطلوبة للمجلس بشفافية.

و تلتزم مرافق المياه الإقليمية بتبني سياسة الإفصاح المالي وفقاً لما حدده النظام على النحو الآتي:-

- إعداد تقارير عن الأنشطة المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

- و التشريعات النافذة ذات العلاقة.

- إعداد البيانات المالية السنوية خلال (3) أشهر من تاريخ بدء كل سنة مالية، على أن

تتضمن الآتي:

1- المركز المالي في نهاية السنة المالية.

2- الأداء المالي.

3- التغيرات في صافي الأصول و حقوق الملكية.

4- النفقات و التدفقات النقدية.

5- الملاحظات التي تشكل ملخص السياسات المحاسبية و الإيضاحات العامة.

- نشر البيانات المالية التالية بعد مصادقة رئيس مجلس الإدارة:

1- البيانات المالية المدققة سنوياً، و البيانات السابقة للمقارنة و التطوير.

2- مقارنة الموازنة مع النفقات الفعلية.

3- ملاحظات سنوية حول البيانات المالية و الموازنة.

- تدقيق البيانات السنوية من قبل مدقق حسابات خارجي، و الإفصاح عنها سنوياً.

انظر نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (17) لعام 2021.¹⁰¹

و تتولى سلطة المياه الفلسطينية بالتنسيق مع الجهات المختصة تحويل مقدمي خدمات المياه إلى مرافق المياه الإقليمية و إنشائها، و إعداد الهياكل التنظيمية لتلك المرافق مع مراعاة حجم المرفق، بالإضافة إلى الحد الأدنى للتمثيل عند عدم التكافؤ بين مقدمي خدمات المياه المنوي تحويلهم لإنشاء مرافق المياه الإقليمية.

أنظر تعليمات إنشاء مرافق المياه وترخيصها رقم (1) لعام 2023.¹⁰²

و يساهم إنشاء مرافق المياه الإقليمية في تحقيق العديد من الأهداف التي بينها (غيلاني (عبد السلام). 2019) و هي على النحو الآتي:-

- الاستفادة من الخبرات الفنية و الإدارية المتوافرة عند إنشاء مرفق المياه الإقليمي من اجل تحسين الخدمات و إدخال التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية.

- تحسين الاداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل و الصيانة و الإستغلال الأمثل للموارد البشرية و المادية.

- الابتعاد عن البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات الحكومية.

- الإستجابة لمتطلبات المستهلكين من حيث الكميات المطلوبة للمياه و نوعيتها بشكل اكبر.¹⁰³

و قد نصت تعليمات إنشاء مرافق المياه و ترخيصها رقم (1) لعام 2023 على ضرورة تبني سلطة المياه لخارطة طريق لإنشاء مرافق المياه، أسوة بالدول التي عملت على إعادة هيكلة هذا القطاع كبريطانيا، الأرجنتين، تشيلي، سلطنة عمان، و الأردن حيث تبنت الاردن و عمان اسلوب التدرج بالتحويل ابتداء بالعاصمة و المناطق المتحضرة و ذات الكثافة السكانية وصولاً إلى المناطق الأخرى، و قد توصلت حكومة سلطنة عمان إلى مجموعة من التوصيات في عملية التحويل و هي على النحو الآتي:-

- ضرورة إيجاد آلية لرفع التعرفة تدريجياً، لتصل إلى الحد الذي يتعادل مع تكلفة إنتاج المياه.

¹⁰¹ دولة فلسطين. «نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها (نظام رقم 17 لسنة 2021)». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (182)، 25 آب 2021، تم الاسترجاع في 12 تشرين الأول - 2023، 22:45 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17502>

¹⁰² دولة فلسطين. «تعليمات إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (1) لسنة 2023». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (201)، 30 أبريل 2023، تم الاسترجاع في 20 تشرين الأول 2023، 20:10 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=18750>

¹⁰³ غيلاني (عبد السلام). «خصوصية المياه في الدول النامية: مبادئها، ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية». مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج. 4، ع. 2، الجزائر، 2019، ص ص 7-21.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- المباشرة في إجراءات التحول نحو الخصخصة في محافظة مسقط ، كونها أكثر المحافظات قابلية للتخصيص و مهياً تجارياً.

- إعادة النظر بالأهداف المرسومة لقطاع المياه من حيث توصيل المياه إلى التجمعات السكانية بحيث يتم توصيلها إلى مراكز الولايات و المناطق فقط في عام 2005 و إلى جميع التجمعات السكانية التي يزيد سكانها عن 5000 نسمة في عام 2010 و ذلك بهدف تقليل كلفة توصيل المياه، و بالتالي انخفاض قيمة الدعم الحكومي المطلوب.

- تخصيص القطاع تدريجياً بعد الانتهاء من مراحل إعادة هيكليته خاصة للمناطق التي تفتقر مرافقها الى وضوح التكاليف و الإيرادات.

- وضع آلية مناسبة لدعم قيمة فاتورة ذوي الدخل المنخفضة.¹⁰⁴

كما أن شركة حياه للمياه في عمان اتبعت أيضاً أسلوب التدرج في الخدمات من البلديات لصالحها، حيث تعتبر شركة حياه للمياه في سلطنة عمان مزوداً لخدمات المرافق التي تبنت عملية الابتكار المتزايدة من خلال التغير المستمر في الإجراءات و جودة الخدمات لتحقيق أفضل رضا للعملاء بالإضافة إلى كفاءة التشغيل، حيث يشجع السلوك القيادي في الشركة جميع الأعضاء على الإبداع و طرح أفكار مبتكرة مما يعزز نجاح أعمال الشركة، كما ساهمت الشركة في العديد من المشاريع و الدراسات البحثية بالتعاون مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية لتحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال.¹⁰⁵

هذا و قد بين (الشمري (محمد) وآخرون. 2018) أنه من الضروري النظر في كفاءة نظام إدارة الموارد المائية في القطاع البلدي في دولة الكويت، و بحث سبل رفع كفاءته و استدامته لخدمة أهداف عملية التنمية فيها، و يقصد باستدامة القطاع البلدي في ظل ظروف دولة الكويت المائية توفير المياه بالكمية الكافية و النوعية المطلوبة، و ذلك باقل التكاليف المالية و الاقتصادية و البيئية، لتحقيق أقصى منفعة و قيمة مضافة من استخدام المياه، و المساهمة في التنمية الوطنية العامة على المدى البعيد.¹⁰⁶

و قد فرضت الضغوط المتزايدة في الولايات المتحدة الأمريكية على مرافق المياه الحد من ارتفاع معدلات الأسعار مع الالتزام بالقواعد الفيدرالية و القواعد المحلية التي أصبحت أكثر صرامة، و تفرض تلك الضغوط بصورة أكثر فعالية. و يطالب العملاء و المسؤولون الرسميون برفع مستويات الخدمة مقارنة بالخدمات المقدمة من المنظمات المناظرة، و استجابة لذلك التطور، تطور المرافق و العمليات و الأنشطة التي تنتج خدماتها من خلالها، و تحدد الطرق الكفيلة بجعل تلك العمليات أكثر فعالية.

كما تسعى المنظمات بشكل عام و المرافق بشكل خاص إلى تطوير أدائها، و تتضمن عملية تطوير الأداء قياس نتائج العمليات، حيث تمكن المرفق من خلال مراقبة و تقييم التحسن في العمليات من التعرف على التقدم الذي تحقق من تحديد أهداف جديدة.

¹⁰⁴ أبو خرمه (سليمان)، «التخاضية في الأردن: دراسة مقارنة لحالة تخصيص مرافق قطاع المياه والصرف الصحي في الأردن». مجلة مؤتمرية للبحوث والدراسات، مج. 18، ع. 3، الأردن، 2003، صص 153-180.

¹⁰⁵ Al-Alawi (Adil) and Matriano (Maria). 2021. previous refernce.

¹⁰⁶ الشمري (محمد) وآخرون. «تقييم استدامة نظام إدارة الموارد المائية في القطاع البلدي في الكويت». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مج. 44، ع. 168، الكويت، 2018، صص 179 – 208.

و يشجع مجلس المعايير المحاسبية الحكومية – Governmental Accounting Standard Board (SASB) إصدار تقارير عن مؤشرات المجهودات الخاصة بالخدمات و الانجازات كملاحق للتقارير المالية، و تتضمن المقاييس المقترحة الخاصة بمرافق المياه نسبة اصلاحات الانقطاعات في فترة زمنية محددة، تكلفة جالون المياه عند وصوله للعميل، نسبة المياه التي لا يحاسب عليها أي عميل. و توفر المقاييس الخاصة بالتقارير البيانات اللازمة لتقييم كفاءة و فعالية الاداء و تمكن من تقدير المسؤوليات و من حسن تخصيص الموارد.¹⁰⁷

و قد اقترحت الحكومة في كينيا أربعة حلول يتم العمل عليها و ذلك من أجل تطوير أداء مزودي خدمات المياه و هي:- الحفاظ على الموارد المائية، توفير كميات كافية من المياه ذات النوعية الجيدة و التخلص الأمن من مياه الصرف الصحي، إنشاء إطار مؤسسي فعال، بالإضافة الى تطوير آليات لتمويل المستدام لقطاع المياه. تم صياغة قانون للمياه في كينيا في العام 2002، و قد و فرت الحكومة الإطار القانوني اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات التي وضعت، و تم إنشاء الإطار المؤسسي الذي يفصل بين السياسة و التنظيم، من أجل إدارة الموارد و توفير خدمات المياه لتعزيز الاستدامة المالية للقطاع.

و أصبح قانون المياه نافذا منذ العام 2003 و بدأت الجهات المنظمة لإداء مزودي خدمات المياه بتتبع أدائهم ابتداء من السنة المالية 2006/2005 و كان من أهم البيانات التي تم متابعتها مستوى استرداد تكاليف التشغيل و الإدارة كمعلمة رئيسية لتحقيق الاستدامة المالية و أن على مزودي الخدمات الوصول إلى مستوى 150% لإسترداد التكاليف المتعلقة بالتشغيل و الصيانة و هو ما يحقق 100% من استرداد كامل التكاليف من أجل الوصول إلى الاستدامة المالية حيث ان 99% من مزودي خدمات المياه في كينيا لم تحقق ذلك الهدف عند بدء تنفيذ القانون.¹⁰⁸

و قد بين (Berg (Sanford). 2020) أن وجود وفورات الحجم الكبيرة لا يعني بالضرورة ان ذلك الاندماج أو الدمج سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الوحدة، فقد يكون هناك وفورات في التكاليف من خلال تبادل أنظمة المعلومات أو المهندسين بشكل أكثر فعالية، بينما لا تزال الشبكات متباعدة، لذا فإن توفير تكاليف الجمع بين نظامين قد لا تكون أمراً مستداماً أو جوهرياً.¹⁰⁹

و في بلدان الشمال الأوروبي يتم إنتاج خدمات المياه و الصرف الصحي من خلال المرافق العامة للمياه و الصرف الصحي، و تمتلك جميع دول الشمال الأوروبي عددا كبيرا من المرافق مع مجموعة متنوعة من التنظيم التنظيمي و الحجمي. و بشكل أساسي تنتج و تعمل مرافق المياه بكمية كبيرة من البيانات و المعلومات، و التي تم جمعها من عملياتها. و مع ذلك، فإن الكثير من هذه البيانات لا يتم استخدامها بشكل فعال في الإدارة و قيادة المرافق. ففي الدنمارك و النرويج و السويد و فنلندا، تقوم جمعيات مرافق المياه بجمع البيانات قيد التشغيل و أنظمة المقارنة، في الدنمارك أصبحت عملية الزامية لجميع مرافق المياه العامة بينما بقيت طوعية في البلدان الأخرى.

¹⁰⁷ علما (أسامة). «تطوير الأداء لزيادة القدرة التنافسية للمنظمات: دراسة تطبيقية على مرافق المياه». مجلة النهضة الإدارية، ع.1، مصر، 1999، ص ص 76 – 85.

¹⁰⁸ Julius (Christine) and Okeck (Timothy). « Influence of Infra-structure Financing on Financial Sustainability of Water Ser-vice Providers in Kenya». European Journal of Management Is-sues, vol. 29, no. 1, Ukraine, 2021, pp.12-24.

¹⁰⁹ Berg (Sanford). « Performance Assessment Using Key Performance Indicators (KPIs) for Water Utilities : A Primer ». Water Economics and Policy, vol. 6, no. 2, Singapore, 2020, pp.01-19.

ويشارك عدد قليل من المرافق في بلدان الشمال الأوروبي في التعاون الأوروبي لقياس الأداء والتي تركز على الجودة والبيئة والتكاليف بهدف تصميم هيكل محدد جيداً لمؤشرات الأداء مما يسهل إجراء المقارنات الدولية بين المرافق المشاركة. وتستخدم أنظمة قياس الأداء في بلدان الشمال الأوروبي للمقارنة بين المرافق الأخرى في نفس البلد، و لكن جزئياً أيضاً للمقارنة بين البلدان.¹¹⁰

هذا و تتطلب السياسات الزامية المساعدة في تطوير أنظمة المياه المستدامة، و وجود توازن دقيق بين معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، و يعد التسعير الصحيح و الموثوقية و إمكانية الوصول أمراً ضرورياً، حيث يواجه صناع القرار مشاكل بما فيها ندرة الموارد المائية و التلوث البيئي و الدعم و خسائر النقل و التوزيع المرتفعة.

و غالباً ما تتضمن ممارسات جانب العرض تعطيل الأنظمة بأكملها من خلال تطوير مشاريع جديدة أو تتطلب تغييرات واسعة النطاق في الهياكل الحالية، من ناحية أخرى، تعتمد سياسات جانب الطلب على التغييرات من الكيانات الفردية من خلال التغييرات في المعدات والسلوك، فضلاً عن التسعير و تعتبر مقاييس الكفاءة التي تنطوي على تحسينات في التكنولوجيا و السلوك البشري و المزيج بينهما.¹¹¹

و قد أوضح (Vucijak (Branko) et al.2018) أن العديد من مرافق المياه في منطقة البلقان تشير إلى أن إطارها التنظيمي الوطني لا يضمن الاستدامة الذاتية لهذه الخدمات.

و يبين مديرو هذه المرافق أن ذلك يعود في الغالب إلى المستوى العالي لخسائر الشبكة، عدم كفاية مستويات التعرفة، و خبرة الموظفين و عددهم، و في بعض الأحيان أيضاً انخفاض معدل تحصيل المستحقات، و هو أمر بالغ الأهمية لعملياتها و إعاقه جودة الخدمات المقدمة.

إنَّ التعرفة المنخفضة لا تسمح بالاستثمار و الصيانة مما يتسبب باهتراء الشبكات و زيادة الفاقد، حيث أن نقص التمويل ينعكس في سوء الصيانة و زيادة فاقد المياه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف ضخ المياه و انخفاض الأموال المتاحة للصيانة.

و من المفترض أن تقوم شركات المرافق العامة بتوفير خدمات أساسية مهمة للسكان دون تحقيق مستوى كبير من الربح، كما أنها لا تستطيع تحديد التعرفة الخاصة بها و لا يشارك فيها السكان.

لذا فإنه من الضروري أن تطالب تلك المؤسسات خصوصاً البلديات بتغيير التعرفة و اصدار الانظمة الوطنية، مما يتطلب أن يكون طلبهم لتغيير التعرفة مصحوباً بقوانين المياه الوطنية، و تتوافق دول البلقان بالفعل بشكل كبير مع التوجيه الإطاري للمياه الخاص بالاتحاد الأوروبي، و الذي يحدد التكلفة وفقاً لمبدأ الاسترداد لخدمات المياه.

و بما أنه يمكن استرداد أي مستوى من التكاليف من خلال مستوى التعرفة الكافية، لذا يجب اتباع هذا المبدأ باستمرار، لأنه يتيح تحقيق الاستدامة المالية لمرافق المياه.

¹¹⁰ Seppala (Osomo). «8th Nordic Conference on Construction Economics and Organization Performance Benchmarking in Nordic Water Utilities». Procedia Economics and Finance, vol. 21, Netherlands, 2015, pp.399-406.

¹¹¹ Kamal (Athar) et al. «Assessing the Impact of Water Efficiency Policies on Qatar's Electricity and Water Sector». Energies ,vol. 14, no. 14, Switzerland, 2021, pp.01-30.

أن ما لا يقل عن نصف المرافق العامة في البوسنة و الهرسك قد استوفت بالفعل الشروط اللازمة لافتتاح إجراءات الإفلاس، بالإضافة إلى عدم قدرة شركات المرافق على تسوية التزاماتها دائماً، وما يليه من تدهور للبنية التحتية العامة و تدهور جودة تقديم الخدمات العامة، كما أن المزيد من التأخير في هذه العملية يؤدي إلى المزيد من التكاليف.¹¹² أما (Mose (Victor). 2019) فقد بين أن بيئة سياسة المياه في كينيا تشجع الكفاءة بإعتمادها إحدى الاستراتيجيات في تحسين تقديم الخدمات و الاستدامة المؤسسية، و يتم تنظيم مرافق المياه المعروفة باسم مقدمي خدمات المياه من قبل مجلس تنظيم خدمات المياه (WASREB) و هو مكلف بالترخيص و الإشراف على جميع الأنشطة و القضايا المتعلقة بتقديم خدمات المياه بما في ذلك الكفاءة.

و يقوم (WASREB) بمراقبة أداء مرافق المياه بشكل رئيسي من خلال تسعة مؤشرات أداء تشمل: تغطية المياه، تغطية الصرف الصحي، المياه غير المدرة للإيرادات، جودة مياه الشرب، ساعات الإمداد، نسبة القياس، كفاءة تحصيل الإيرادات، تغطية تكاليف التشغيل و الصيانة، و إنتاجية الموظفين. و يتم تصنيف المرافق على أساس أدائها وفقاً لهذه المؤشرات. كما تعد هذه المؤشرات من بين مؤشرات الأداء المختلفة التي أوصت بها شبكة القياس الدولية IBNET. و قد تم تكليف المجلس التنظيمي (WASREB) بموجب قانون المياه "بوضع مبادئ توجيهية و تقديم المشورة بشأن إدارة و تشغيل خدمات المياه بكفاءة و فعالية من حيث التكلفة.

و في إجراءات الحصول على ترخيص لتقديم خدمات المياه، و يتطلب القانون أن توضح المرافق خطتها لتوفير خدمات مياه تتسم بالكفاءة و بأسعار معقولة و مستدامة. علاوة على ذلك، تحدد لوائح خدمات المياه الالتزامات المتعلقة بالإنتاجية و الكفاءة و التي تتطلب مراعاة المعايير و المبادئ التوجيهية في توفير مياه الشرب و خدمات الصرف الصحي، و إدارة الأصول بكفاءة، و التوجه التجاري مع مبادئ استرداد التكاليف (الفنية و التجارية و المالية) و الوظائف الإدارية، و كفاءة الموظفين، فضلاً عن برامج التدريب اللازمة لذلك.¹¹³

أما في إسبانيا، تعد خدمات إمدادات المياه و الصرف الصحي من مسؤولية البلدية، و بالتالي فإن البلديات هي المؤسسات المسؤولة عن ضمان وصول المياه للمواطنين، و يمكنها تقديم الخدمة مباشرة مع موظفيها أو بشكل غير مباشر من خلال الشركات.

وفقاً للتقرير الذي قدمته ((Asociación Española de Abastecimientos de Agua y Saneamiento) AEAS)) في عام 2020، حيث يتم تقديم 10% فقط من هذه الخدمة مباشرة من قبل البلديات ويتم توفير الـ 90% المتبقية من قبل الشركات. و ضمن هذه الـ 90%، هناك ثلاثة نماذج إدارية محتملة: (1) الإدارة العامة، و التي تتم عادة من قبل شركات خاصة ذات رأس مال عام، أي الشركات الخاصة التي يكون مساهموها بلدية أو مجموعة منها؛ (2) الإدارة الخاصة، أي الشركات ذات رأس المال الخاص؛ (3) مؤسسات الإدارة المختلطة، التي يكون المساهمون فيها من المؤسسات العامة و الخاصة. و يشير التقرير نفسه إلى أن 35% من إدارة المياه تتم من قبل شركات ذات رأس مال عام، و 33% من قبل شركات خاصة، و 22% من قبل مؤسسات مختلطة (خاصة و عامة).

¹¹² Vucijak (Branko) et al. « Financial Sustainability of Public Utilities in Western Balkans ». International Journal Engineering, vol. 3, no. 3, Romania, 2018, pp.53-58.

¹¹³ Mose (Victor). « Productive Efficiency of Water Utilities in Kenya in the Millennium Development Goals Era : Implication on Operation and Service Delivery ». International Journal of Science: Basic and Applied Research, vol. 44, no. 1, Jordan, 2019, pp.139-177.

و قد تم تطوير دراسة لتوصيف قطاع المياه الإسباني من خلال تحليل النسب الاقتصادية و المالية المختلفة لشركات المياه الرئيسية ، و تمت دراسة الشركات الرئيسية التي تعمل في 46 مقاطعة من أصل 52 مقاطعة في إسبانيا. و تشير النتائج إلى أنه لا يوجد أي نوع من الإدارة يتفوق بشكل واضح على الأنواع.¹¹⁴

هذا و قد بين كل من (Machete (Iens) and Marques (Rui). 2021) ضرورة التركيز على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مجال إمدادات المياه بهدف إيجاد عوامل مؤثرة قادرة على تحفيز قرار القطاع الخاص بالمشاركة و الاستثمار في مشاريع إمدادات المياه، و عدم الاعتماد فقط على المصادر التقليدية لتمويل هذا القطاع، حيث إن المصادر الرئيسية للاستثمار هي عادةً الحكومات و الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) والمؤسسات المالية الدولية (IFIs).¹¹⁵

و في تقييم لاستدامة أنظمة المياه في المدن الصغيرة في غانا، تم الإشارة إلى الضعف في إدارة العمليات و صيانة الأنظمة خصوصاً في مجال استرداد التكاليف و الإدارة المالية بالإضافة إلى الحوكمة، مما أدى إلى انخفاض مستوى الخدمة في العديد من الحالات.

أن مزودي خدمات المياه في المدن الصغرى في غانا لم يكن لديهم القدرة على الاستجابة لاحتياجات التاهيل و الصيانة للأنظمة من أجل تقديم خدماتها بالشكل المناسب على العكس من الاستجابة لدى مزودي خدمات المياه في المدن الكبرى، و غالباً ما تفتقر خدمات المياه في المدن الصغرى إلى الموارد المالية و البشرية للاستقلال و التخطيط و التمويل و الإدارة و التشغيل لأنظمة إمدادات المياه الخاصة بها، لذا فهي بحاجة ماسة إلى الدعم الحكومي و دعم الجهات المهتمة و العاملة في هذا القطاع.¹¹⁶

و قد بين كل من (Murrar (Abdullah) and Rodger (James). 2020) أن مجلس الوزراء الفلسطيني أقر في العام 2009 خطة عمل مؤسسية و إعادة هيكلة لقطاع المياه في فلسطين و التي أوضح فيها أن الطرف الذي سيكون مسؤولاً و يعنى بتقديم خدمات المياه للمواطنين و العملاء النهائيين و إدارة شبكات المياه المحلية هم مقدمو خدمات المياه و التي تشمل (مرافق المياه الإقليمية، البلديات، مجالس المياه و جمعيات المياه المشتركة).¹¹⁷

و تسعى مجموعة واسعة و متنوعة من المؤسسات إلى توفير رأس المال الاستثماري للمياه، ففي معظم البلدان الغنية، يتم ترتيب توفير رأس المال لخدمات المياه من خلال ميزانيات تدار من قبل القطاع العام.

في العادة فإن المرافق العامة و وكالات المياه و الري، و بسبب الوظيفة العامة للمياه و الخصائص المتأصلة في خدمات المياه التي تجعلها احتكارية، إلا أن بعض الاقتصاديات الغنية قررت إشراك القدرات الفنية و المالية للقطاع الخاص في هذا

¹¹⁴ Robles-Velasco (Alicia). « Sustainable Development and Efficiency Analysis of the Major Urban Water Utilities in Spain ». Water, vol. 14, no. 9, Switzerland, 2022, pp.01-14.

¹¹⁵ Machete (Iens) and Marques (Rui). 2021, previous reference.

¹¹⁶ Kumasi (Tyhra). « Financing Sustainable Water Service Delivery of Small-Town Water Systems in Ghana : The Gaps and Needs ». Journal of Sustainable Development of Energy, Water and Environment Systems, vol. 6, no. 3, Croatia, 2018, pp.427-445.

¹¹⁷ Murrar (Abdullah) and Rodger (James). « Efficiency Assessment of Water Providers Based on the Installation Scenarios Prepaid Meters Using DEA Approach ». Journal of Sustainability Science and Management, vol. 15, no. 3, Malaysia, 2020, pp.51-70.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

المجال: ففي فرنسا، فإن حوالي 60% من إجمالي إمدادات المياه يتم من خلال عقود الإدارة و الإيجارات و الامتيازات للشركات الخاصة التي تقوم بالتشغيل و الإدارة (وفي حالة الامتيازات)، و هو أيضاً جزء من الاستثمار). أما إنجلترا وويلز فهما الدولتان الوحيدتان اللتان باعتا الملكية الكاملة (الخصخصة) لإمدادات مياه الشرب و إدارة مياه الصرف الصحي لشركات متخصصة.

و في السنغال وكوت ديفوار و الفلبين و كولومبيا و جمهورية التشيك و رومانيا و الصين و العديد من البلدان الأخرى، تعتبر الأشكال المختلفة لهذا النوع من الشراكات بين القطاعين العام و الخاص فعالة.

ففي العديد من البلدان الأخرى، لا يُسمح بمثل هذه الأشكال من المشاركة في رأس المال (كما هي الحال في هولندا) أو أنها غير مستصاغة سياسياً، وأحياناً بعد مبادرات فاشلة سابقة (كما هو الحال في بوليفيا).

و بما أن الأسر في البلدان الغنية قادرة على تحمل كامل الرسوم التي تغطي التشغيل و الصيانة و النفقات الرأسمالية، فهي مستعدة لدفعها، مما يجعل هذا اقتراحاً تجارياً قابلاً للتطبيق خاصة في هذه البلدان.

إن وجود الشركات الدولية الكبرى العاملة في هذا المجال هي Veolia Water و Suez Environnement (كلاهما فرنسي)، United Utilities (المملكة المتحدة)، و Aguas de Barcelona (إسبانيا)، و Ayala Corp. (الفلبين)، و Bechtel (الولايات المتحدة)، و Mitsubishi (اليابان)، يساعد في تبني الاقتراح التجاري، بالإضافة إلى أنه يمكن القول إن الثلاثة الأوائل يمتلكون الخبرة الأكثر شمولاً في هذا القطاع فنياً و إدارياً.

و يحظى هيكل ملكية هذه الشركات بتوقع عالمي متزايد. و في الوقت نفسه، و في العديد من البلدان، مثل كولومبيا و الفلبين، يتزايد عدد الشركات المتخصصة الأصغر حجماً التي تعمل على المستوى الوطني فقط.

و غالباً ما تحصل وكالات المياه في اقتصادات الأسواق الناشئة و الاقتصادات النامية على تمويل إنمائي متعدد الأطراف وثنائي يتم توجيهه عادة من خلال وزارة المالية في البلدان المتلقية على شكل قروض، و غالباً بأسعار فائدة ميسرة، أو على شكل منح.¹¹⁸

و قد تناولت العديد من الأدبيات العلاقة بين الأداء و حجم مقدمي خدمات المياه؛ حيث بينت أن مرافق المياه ذات الحجم الكبير قد يكون أداؤها أفضل من أداء مرافق المياه الصغيرة بسبب وفورات الحجم و النطاق و الكثافة.

قد يجادل آخرون بأن المزود الصغير أكثر كفاءة و قابلية للإدارة و ذكاءً. لذا لا بد من مراجعة الدراسات ذات الصلة التي تؤدي في سبيل ذلك إلى ممارسة تأثير الحجم الصغير و المتوسط و الكبير على مجالات مختلفة من الأداء و الإنجاز.

إن حجم مقدمي الخدمة له تأثير على المياه غير المحاسب عليها و الكفاءة. ففي بعض البلدان، يؤدي صغار مقدمي المياه أداءً أكثر كفاءة في تقليل المياه التي لا تدر عائداً مقارنة بمقدمي المياه الكبار. بينما في بلدان أخرى، يمكن لمقدمي الخدمات الكبار تقليل تكلفة الوحدة، واستخدام معدات جديدة للكشف عن التسرب وتحقيق المزيد من الكفاءة.

و بالإضافة إلى حجم مزودي المياه، فقد تؤثر محددات أخرى على الأداء و تختلف باختلاف الظروف و مناطق الخدمة.¹¹⁹

¹¹⁸Alaerts (Guy). « Financing for Water—Water for Financing : A Global Review of Policy and Practice». Sustainability, vol. 11, no. 3, Switzerland, 2019, pp.01-25.

¹¹⁹ Murrar (Abdullah). « The Relationship between Size and Performance of Palestinian Water Service Providers ». Journal of Water Resource and Protection, vol. 9, no. 5, USA, 2017, pp.536-552.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

و وفقاً لقانون المياه رقم (14) لعام 2014، فإن سلطة المياه الفلسطينية هي الجهة المسؤولة عن إنشاء مرافق المياه الإقليمية، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة ذات العلاقة، لتوفير خدمات المياه و الصرف الصحي، و أشار القانون إلى أن تلك المرافق هي كيانات قانونية و مستقلة مالياً، و تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة للقيام بأنشطتهم و مسؤولياتهم. إن الهدف العام لمرافق المياه الإقليمية هو توفير خدمات المياه و الصرف الصحي كل ضمن نطاقه الإداري و الجغرافي المحدد، و يدعو قانون المياه الفلسطيني إلى دمج مقدمي المياه الحاليين في المرافق الإقليمية؛ و تغيير الهيكل و الملكية من البلديات إلى مرافق مستقلة قانونياً و مالياً بالكامل.

و يستند الغرض من هذا الدمج إلى توقع أن يؤدي الدمج إلى تحقيق المزيد من الكفاءة و الجودة العالية لخدمات المياه و توسيع الخدمات إلى مناطق جديدة و تخصيص الاستثمار و زيادة كفاءة تحصيل الديون.¹²⁰ و تظهر العديد من الدراسات أن بعض مؤسسات المياه العامة تعكس أداءً ممتازاً في تشغيل القطاع بكفاءة. و كانت بوركينيا فاسو من بين الدول القليلة التي تدير مرافق المياه العامة بشكل جيد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن وراء النجاح لمؤسسات المياه العامة في بوركينيا فاسو يعود لاستمرار التزام الحكومة بإصلاح القطاع متمثلة في عقد خدمة مبتكر قائم على الأداء مع الشركة الدولية المشغلة.

و من الأمثلة الأخرى على مؤسسات المياه العامة هو في أوغندا، و يعود الفضل في ذلك إلى إدخال ممارسات شبيهة بالقطاع الخاص لتحفيز الموظفين. و قدمت الإدارة مفهومًا مبتكرًا للتفويض الداخلي مستوحى من عقد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، مثال آخر موجود في جوهانسبرغ لمرافق المياه العامة و تقدم هذه المرافق عقد إدارة لتحسين الأداء و تشغيل القطاع بكفاءة.¹²¹

أما (Rao (Jonah)، 2013) فقد بين أنه تم رفع مخصصات الموازنة العامة لقطاع المياه في كينيا بأكثر من 200%، ففي السنوات الخمس من (2006/2007 إلى 2010/2011)، مع زيادة مخصصات التطوير بنسبة 252%، في حين حافظت الموازنة المتكررة على معدل نمو أقل قدره 93%، و من المتوقع أن يكون هناك المزيد من التمويل من الجهات المانحة (الديون) طوال السنوات المالية مقارنة بالتمويل المحلي، أي الأموال المولدة داخلياً و الدعم الحكومي من دافعي الضرائب. و يتم حالياً تمويل النفقات المتكررة و الرأسمالية من خلال حقوق الملكية و الديون و التي تشمل: رأس المال (المدفوع)، المنح الحكومية/القروض غير القابلة للاسترداد، رأس المال الاحتياطي، احتياطي الإيرادات (حساب الربح والخسارة)، أموال المساهمين، الاقتراض طويل الأجل، الحسابات الدائنة، القروض قصيرة الأجل، الالتزامات القانونية. من أجل تطوير قطاع المياه و مؤسساته في كينيا.¹²²

و في أثيوبيا لا تزال الحكومة تعمل على زيادة التعريفات و معدلات التحصيل بما يتماشى مع توجيهات السياسة الوطنية. و لذلك، فبينما تم بذل الكثير لتعزيز الإطار السياسي و المؤسسي، لا يزال هناك عمل بحاجة إلى مواصلة تطوير و صقل السياسات الوطنية لاسترداد التكاليف و التعريفات من أجل وضع الإطار الشامل لتحقيق الاستدامة المالية.

¹²⁰ Murrar (Abdullah) et al. « The Efficiency and Institutional Performance of the Palestinian Water Service Providers ». American Journal of Environmental and Resource Economics, vol. 2, no. 5, USA, 2017, pp.162-174.

¹²¹ Al Shueili (Ali). 2014, Previous reference.

¹²² Rao (Jonah). 2024, previous reference

إن مثل هذه الاستراتيجية سوف تحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار الاختلافات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى المياه و الكثافة السكانية في إثيوبيا، والآثار المترتبة على ذلك، وهذا ينطبق على متطلبات تكلفة الاستثمار في أجزاء مختلفة من البلاد. و ينبغي أن تستند إلى مبادئ العدالة و القدرة على تحمل التكاليف و الاستعداد للدفع، فضلاً عن الكفاءة.¹²³

2.1.2.1.2- نظام التعرفة:-

صدر عن مجلس الوزراء الفلسطيني نظام التعرفة الموحد للمياه و الصرف الصحي رقم (4) لسنة 2021م بتاريخ 2021/02/08م، فيما صدرت عن سلطة المياه الفلسطينية تعليمات رقم (2) لسنة 2021م بالتعرفة الموحدة للمياه و الصرف الصحي بتاريخ 2021/12/26م، حيث حدد النظام أن الهدف من التعرفة الموحدة هو:-

- استرداد التكلفة الحقيقية فقط و تحقيق الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه و الصرف الصحي.
- توحيد أسس و معايير احتساب أسعار المياه و الصرف الصحي و بدل الخدمات لجميع مقدمي خدمات المياه و الصرف الصحي.

أما المبادئ الأساسية التي يجب مراعاة تحقيقها عند تطبيق نظام التعرفة الموحد فهي على النحو الآتي:-

- تحقيق الاستدامة المالية لمقدم الخدمة.
- العدالة الاجتماعية لكافة فئات المستهلك المختلفة.
- ترشيد الاستهلاك بوضع هيكلية التعرفة سعراً ملائماً لمستويات الاستهلاك الأعلى؛ لتشجيع الحفاظ على المصادر المائية.
وتصنف أنواع الاستخدام وفقاً لنظام التعرفة الموحد و التي يترتب على مزودي خدمات المياه تطبيقها وفقاً لما يلي:-

- الاستخدام المنزلي.

- الاستخدام التجاري.

- الاستخدام الصناعي.

- الاستخدام السياحي.

ووفقاً لنظام التعرفة الموحد فقد تم اعتماد نموذج لاحتساب تعرفة المتر المكعب من المياه و الصرف الصحي، بحيث يتم تغطية تكاليف تقديم الخدمة على النحو الآتي:

- التعرفة الثابتة بحيث تتضمن الآتي:

أ. مبلغاً مقطوعاً يدفع بشكل دوري من قبل المشترك ضمن تعرفة المياه و الصرف الصحي غير مرتبط بالاستهلاك الكمي للمياه.

ب. المصاريف الثابتة المتعلقة بخدمة المشترك، و تشمل: قراءة العدادات، و إصدار الفواتير، و الصيانة الدورية لمن يقوم بالجبابة و القرطاسية، و كامل المصاريف الإدارية الثابتة أو جزء منها، و في حال استخدام العدادات مسبقة الدفع يتم احتساب المصاريف الثابتة الفعلية.

- التعرفة المتغيرة بحيث تتضمن الآتي:

123 Haile (Ghrmawit) and Davies (Will). « Sustainable Financing for the Water and Sanitation Sector in Ethiopia ». 34th WEDC International Conference: Water, Sanitation and Hygiene: Sustainable Development and Multisectoral Approaches, Addis Ababa, Ethiopia, 2009. Retrieved from: https://wedc-knowledge.lboro.ac.uk/resources/conference/34/Haile_G_LOCAL.pdf. Accessed: 22/09/2024– 19:30.

أ. مبلغا يدفع بشكل دوري من قبل المشترك ضمن تعرفه المياه و الصرف الصحي يعكس تكلفة تزويد المتر المكعب من المياه، و تكلفة معالجة متر مكعب من الصرف الصحي.

ب. تكاليف التشغيل و الصيانة و الإهلاك، و مصاريف التمويل، و المصاريف الإدارية الثابتة التي لم يتم تغطيتها في التعرفة الثابتة، كما يشمل جزءاً من التكاليف الرأسمالية و التطويرية الذي يرتبط بالاستهلاك الكمي للمياه، و يكون حسب التعرفة التصاعدية.

و قد حدد نظام التعرفة الموحد آلية احتساب بدل تكلفة خدمة تقديم المياه وفقاً لما يلي:-

- يتم احتساب بدل تكلفة خدمة المياه و الصرف الصحي على النحو الآتي:

أ. تكاليف التشغيل و الصيانة الخاصة بتقديم خدمة المياه و الصرف الصحي إلى المشترك، و تشمل تكلفة شراء المياه و التكاليف الفعلية للطاقة، و صيانة شبكات المياه العامة أو الصرف الصحي و المركبات العاملة، و وقود المركبات و المعدات و القطع و المستلزمات، و المواد الكيماوية المستخدمة، و مصاريف رواتب و أجور الفنيين و العاملين و تواجبها، و أجور العمال، و النقل، و تكاليف فحص الجودة، و الأعمال المدنية، و تكاليف معالجة الصرف الصحي، و غيرها من التكاليف مما يستخدم في توفير و توصيل خدمة المياه و الصرف الصحي للمستخدم بما يتناسب مع المواصفات المعمول بها.

ب. التكاليف الإدارية لإدارة النشاط المائي و الصرف الصحي من قبل مقدم الخدمة، و تشمل هذه المصاريف: رواتب الموظفين العاملين في إدارة شؤون مقدم الخدمة، و بناء قدرات العاملين و لتدريب، و تكاليف المقرات و الإعلانات و الدعاية و حملات التوعية، و الأتعاب المهنية، و تكاليف التراخيص و الدراسات و التصميم و التأمين، و غيرها من التكاليف، شريطة أن تكون هذه التكاليف متعلقة بتقديم خدمة المياه و/ أو الصرف الصحي.

ج. الإهلاك السنوي، يتم في نهاية كل عام بناءً على نسبة مئوية من قيمة كل فئة من الأصول الثابتة، باستخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك، شريطة أن تكون هذه الأصول متعلقة بتقديم خدمة المياه و/ أو الصرف الصحي.

د. التكاليف التمويلية المتعلقة بتمويل رأس المال، و تشمل: التكاليف الرأسمالية التطويرية، و فوائد القروض و العمولات البنكية أو أي فوائد، و تأثير التضخم و تبديل الأسعار و صرف العمولات اللازمة لتمويل نشاطات مقدم الخدمة، شريطة أن تكون القروض مستخدمة لتمويل نشاطات متعلقة بتقديم خدمة المياه و/ أو الصرف الصحي.

- وتحدد سلطة المياه بموجب تعليمات نظام التعرفة الموحد ما يلي:

أ. نسبة المصاريف الإدارية بالنسبة للتعرفة بناءً على سياسة السلطة، وبما يتفق والمعايير الدولية.

ب. نسبة الإهلاك لكل فئة من الموجودات (الأصول الثابتة).

ج. النسبة المتغيرة للمصاريف الرأسمالية.

و لحساب التكاليف وفقاً لنظام التعرفة الموحد فإنه يتوجب على مقدم الخدمة القيام بما يلي:

- اعتماد مراكز التكلفة لكل بند من بنود التكاليف المذكورة أعلاه وفقاً لنظام التعرفة الموحد.

- فصل الحسابات المتعلقة بخدمة تزويد المياه و/ أو الصرف الصحي لكل مركز تكلفة.

- خصم المنح والمشاريع الممولة من مصادر خارجية من حساب التكلفة والإيرادات.

و من أجل استرداد التكاليف فقد بين نظام التعرفة الموحد ضرورة مراعاة ما يلي:-

- يتم استرداد التكاليف المتعلقة بتقديم خدمة المياه و الصرف الصحي من خلال تحقيق إيرادات تغطي كافة التكاليف

ذكرت أعلاه وفقاً لهذا النظام، وفق نظام الاستحقاق المحاسبي.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- مراعاة الآتي في عملية استرداد التكاليف:- ترشيد النفقات، الاستثمار الأمثل للكفاءات الإدارية و الفنية، تخفيض كميات الفاقد من المياه، معالجة الربط غير القانوني.
- تتم عملية استرداد التكاليف وفقاً لنظام التعرف الموحد على النحو الآتي:-
- يتم تطبيق مبدأ استرداد التكاليف بالتدرج على مراحل خلال فترة زمنية معينة وفقاً لما يلي:
- أ. المرحلة الأولى: تغطي الإيرادات كامل تكاليف التشغيل و الصيانة و التكاليف الإدارية كحد أدنى.
- ب. المرحلة الثانية: تغطي الإيرادات تكاليف التشغيل و الصيانة كافة، و التكلفة السنوية لإهلاك الموجودات الثابتة بناءً على القيمة الدفترية و التكاليف التمويلية، و تطبق هذه المرحلة على مقدمي الخدمات الذين تتوافر لديهم معلومات محاسبية تمكنهم من احتساب إهلاك الأصول، وفي حال عدم وجود سجل موجودات ثابت يجري تقدير بياناته على أساس المعدل العام لحين تصويب أوضاعه خلال (5) سنوات.
- ج. المرحلة الثالثة: تغطي الإيرادات تكاليف التشغيل و الصيانة، و تكلفة إهلاك الموجودات الثابتة بناءً على القيمة الدفترية و التكاليف التمويلية بالإضافة إلى التكاليف التطويرية و الرأسمالية.
- يتم التدرج في استرداد تكلفة إهلاك الأصول بما يتناسب و سياسة و استراتيجية السلطة، بموجب تعليمات نظام التعرف الموحد.
- يتم تحديد آلية التدرج و مراحل استرداد التكاليف بموجب تعليمات تصدر عن السلطة بموجب تعليمات نظام التعرف الموحد.
- أما أسعار المياه وفقاً لنظام التعرف الموحد فإنه يتم تحديدها على النحو الآتي:-
- يتم تحديد أسعار المياه باعتماد التعرف التصاعدي الخاصة بالاستخدام المنزلي للمياه وفقاً لتعليمات نظام التعرف الموحد التي تصدرها سلطة المياه وفقاً لما يلي:
- 1. تحدد أسعار الفئة الأولى وفقاً للحد الأدنى من الاستهلاك بما يتناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، على أن يكون سعر المياه للفئة الأولى أقل من قيمة وحدة العوائد المائية من معدل التعرف.
- 2. تتصاعد أسعار الفئات الأخرى بحيث تضمن استرداد التكلفة الحقيقية من قبل مقدم الخدمة.
- 3. يتم اعتماد سعر المتر المكعب لكمية المياه المزودة من قبل مقدم الخدمة عن طريق التنكات بما لا يزيد عن سعر الفئة الأخيرة من فئات الاستخدام المنزلي.
- يتم تحديد معامل سعر الاستخدامات والفئات بما يتفق والمبادئ التي تم بيانها سابقاً من هذا النظام، وبما ينسجم مع السياسات المائية المقررة من سلطة المياه، و يحدد معامل سعر الاستخدامات و الفئات وفقاً لتعليمات نظام التعرف الموحد الصادر عن سلطة المياه.
- يتم تقديم طلب من قبل مقدم الخدمة لتحديد السعر إلى مجلس تنظيم قطاع المياه بما يتفق وأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه والسياسة المائية المعتمدة من قبل سلطة المياه، و يتولى المجلس القيام بالآتي:
- أ. تقييم الطلب، على أن تكون الأسعار المقترحة تنسجم مع أسس الاحتساب في هذا النظام، و تتوافق و مؤشرات الأداء.
- ب. دراسة الطلب خلال مدة لا تزيد على (30) يوماً من تاريخ استلامه.
- ج. رفع التوصية إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.
- د. إعلام الجهة المقدمة للطلب في حال عدم قبول الطلب من مجلس الوزراء.

انظر نظام التعرف الموحد للمياه والصرف الصحي رقم (4) لسنة 2021¹²⁴

أما تعليمات رقم (2) لسنة 2021م بالتعريف الموحد للمياه والصرف الصحي فهي تطبق على كل من الآتي:

- مزودي خدمات المياه.

- الجهات التي تم الترخيص لها لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي.

- المشترك في خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة للاستخدام المنزلي أو التجاري أو الصناعي أو السياحي.

انظر تعليمات رقم (2) لسنة 2021م بالتعريف الموحد للمياه والصرف الصحي¹²⁵.

وأوضح (دعاس غسان) (2019) أن التعريف هي الأساس للاستدامة والنجاح لأي مؤسسة تقدم خدمة معينة، وأن نجاح المؤسسات التي تقدم الخدمات يعتمد بشكل أساسي على قدرتها على استرداد تكاليف خدماتها من المستفيدين من هذه الخدمات، وأن ذلك لا يتأتى إلا بإدخال كل عناصر التكاليف سواء المباشرة أو غير المباشرة ضمن سعر الخدمة، بالإضافة إلى الحرص على ألا يرتفع ثمن الخدمة فوق الحد الذي يجعلها ليست ضمن متناول عامة الناس وغالبيتهم.

لذا يجب العمل على تخفيض تكاليف الصيانة والتشغيل إلى أقل مستوى ممكن، لجعل ثمن الخدمة ضمن استطاعة متلقيها، مما يشجع بشكل أكبر شرائح المجتمع على السعي للاستفادة من هذه الخدمة، وبهذا فقط يمكن وصول هذه المؤسسات إلى الاكتفاء المالي الذاتي¹²⁶.

و بينت (خالد هالة) (2019) أن هناك تبايناً في أسعار التعريف بين المزودين لخدمات المياه في الضفة الغربية بشكل كبير بسبب اختلاف نوعية مصادر المياه التي يعتمد عليها المزود مثل الآبار الجوفية والينابيع وصلات شركة "ميكروت" الإسرائيلية، وبين مصادر مملوكة للموزع أو مشتراة من دائرة مياه الضفة الغربية.

كما أن الرسوم الثابتة لا تعتمد على معيار ثابت وواضح لدى جميع المزودين من أجل ذلك كان مفهوم استرداد التكاليف غير واضح ولا يعتمد على معيار واحد لدى المزودين في الضفة الغربية، حيث يتم تحميل تكاليف كبيرة في بعض المناطق، وتخفيضها بشكل كبير في مناطق أخرى، بينما يتم إضافة كمية المياه غير المحاسب عليها إلى تعريف المياه في مناطق أخرى، حيث تختلف الأسعار المدفوعة مقابل المياه نفسها عن التعريفات المائية، وهي موجودة في عدد قليل من البلدان و تسمى رسوماً أو رسوم استخراج المياه، والتي لا يتم تغطية رسوم استخراجها.

وتختلف تعريفات المياه بشكل كبير في بنيتها ومستواها بين البلدان والمدن وأحياناً بين فئات المستخدمين، كما تتباين آليات ضبط التعريف بشكل كبير¹²⁷.

¹²⁴ دولة فلسطين. «نظام التعرف الموحد للمياه والصرف الصحي رقم (4) لسنة 2021». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (177)، 8 شباط 2021، تم الاسترجاع في 12 تشرين الأول 2023، 23:00 من <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17437>

¹²⁵ دولة فلسطين. «تعليمات رقم (2) لسنة 2021م بالتعريف الموحد للمياه والصرف الصحي». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (187)، 23 كانون ثاني 2022، تم الاسترجاع في 20 تشرين الأول 2023، 20:30 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17573>

¹²⁶ دعاس (غسان). «نظام التعرف كأساس لاستدامة تقديم الخدمات- حالة خدمة المياه في فلسطين». وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني لجامعه النجاح الوطنية، فلسطين. تم الاسترجاع في 20/4/2024 - 18:00، 10174: [/https://staff.najah.edu/ar/publications/10174](https://staff.najah.edu/ar/publications/10174)

¹²⁷ خالد (هالة). «دور نظام التعرف المائية الفلسطيني في تخفيض المياه غير المحاسب عليها». رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة القدس، فلسطين، 2019.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

و تعتبر عملية تسعير المياه وفقاً للبنك الدولي أنها العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر المياه الذي يمكن من خلاله تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ويساوي التكاليف الحقيقية لاستخراج المياه، وذلك بالنظر إلى قيمتها الحقيقية، حيث تشمل تسعيرة المياه تكلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكلفة استنفاد المواد والضرر البيئي. وتعتبر قيمة المياه واستخداماتها شديدة التأثير دائماً بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، حيث يتم الحصول على المياه لأغراض مختلفة، سواء مجاناً أو بسعر أقل من تكلفتها، وتسود مستويات شديدة التنوع أن لم نقل متباينة لمعدلات أسعار المياه على مستوى دول العالم.¹²⁸

و تعد تسعيرة المياه التي لاتراعي التكلفة أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها كينيا وساهمت في إعاقة تحقيق أهداف التنمية للالفة، حيث تم تمهيد الطريق في بداية عام 2003 لتطوير المبادئ التوجيهية لتسعير المياه. وبدأ التنفيذ لذلك في العام 2004 حيث تتمثل الأهداف الرئيسية لتلك المبادئ بمايلي: الوصول العادل للمياه، والكفاءة والبساطة والحفاظ على المصادر المتوفرة، و ضمان استرداد التكاليف الكاملة لمقدمي خدمات المياه خلال 10 سنوات، وما أثار القلق أنه خلال ما يقارب العقد ونصف لم يحقق أي من مقدمي خدمات المياه استرداداً كاملاً للتكاليف. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن متوسط سعر المياه الوطني بلغ في السنة المالية 2017/2018، 79 شلن كيني بينما كان متوسط سعر الوحدة التشغيلية وتكلفة الصيانة 83 شلناً كينياً، إن فرض سعر أقل من التكاليف يؤثر سلباً على الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.¹²⁹

و ترتبط الاستدامة المالية لنظام إمدادات المياه ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ المقبولة على نطاق واسع في الاتحاد الأوروبي - وهذه المبادئ هي:- "استرداد التكاليف"، و"المستهلك يدفع".

و يتم تمثيل استرداد التكلفة الأساسية بشكل صريح في الممارسة، بحيث يتم تحديد تعرفه إمدادات خدمات المياه بطريقة تشمل جميع التكاليف المرتبطة بهذا النوع من الخدمة، لأن هدفها الأساسي هو تحقيق إيرادات كافية لتمكين الاستقرار والاستدامة المالية على المدى الطويل للمرافق التي توفر كل منها هذه الخدمات.

و مع ذلك، هناك مشكلة تتعلق بالفهم العملي لمصطلح "جميع التكاليف". في الممارسة العملية، هذا غالباً ما يتم تنفيذ المبدأ بطريقة تشمل تكاليف التشغيل و جزءاً فقط من تكاليف الاستهلاك الحقيقية، نظراً لأن شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي ومرافق البنية التحتية نادراً ما يتم تسجيلها بشكل كامل في حسابات الأصول الثابتة.

و بهذه الطريقة يتم إهمال التكاليف الاستثمارية للصيانة والاستثمارات الرأسمالية، و التي من شأنها أن تعمل على توسيع الشبكة أو تحسين الخدمة من خلال شراء أجهزة جديدة، فضلاً عن الفرص أو التكاليف غير المباشرة، مثل: تكاليف الموارد أو الضرر البيئي.¹³⁰

و قد أشار (Murrar (Abdullah et al. 2017) إلى أن تعرفه خدمات المياه والصرف الصحي، هي الأداة لتحديد سعر المياه المناسب الذي من المتوقع أن يدفعه المستخدم لهذه الخدمات، و قد يكون مستهلك خدمات المياه والصرف الصحي ذا دخل

¹²⁸ شراف (عقون)، وآخرون، «تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر: دراسة تحليلية». مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج. 1، ع. 2، الجزائر، 2017، ص 286 – 309.

¹²⁹ Julius (Christine) and Okeck (Timothy). 2021. previous reference.

¹³⁰ Vucijak (Branko).2018. previous reference.

منخفض أو مرتفع، لذلك يتم تحديد مجموعات أسعار مختلفة لتحقيق السعر المناسب للمستهلك، ففي فلسطين حدد نظام تعرفه المياه لعام 2013 أن سعر المياه يجب أن يكون على أساس مجموعات التعرفة الإضافية (المتزايدة).

إن تعرفه المياه الحالية المنفذة من قبل مزودي خدمات المياه مختلفة فيما بينهم و القليل منهم تبنى تطبيق قواعد النظام، من ناحية أخرى فإن هناك رسوما ثابتة يجب دفعها مقابل كل وصلة دون أخذ الاستهلاك في الاعتبار، حيث توضع الرسوم دائما لتغطية تكاليف التوصيل و الصيانة و التشغيل.

و لهيكل التعرفة العديد من الأهداف مثل استرداد التكاليف، و الاستدامة المالية، و التخصيص الفعال للموارد الشحيحة، و توزيع الدخل. و لا يمكن للتعرفة المصممة بعناية فائقة أن تحقق كل هذه الأهداف معاً؛ فقد يؤثر انخفاض مستوى الدخل على الاستدامة المالية و استرداد التكاليف، حيث إن الموازنة بين تلك الأهداف هي الطريقة المثلى في تحديد التعرفة.¹³¹

كما أشار (Murrar (Abdullah) et al. 2017) أيضا إن المياه غير المحاسب عليها تؤثر سلباً على مقدمي خدمات المياه وفقاً لثلاثة مقاييس. أولاً، أنها تقلل من الإيرادات التشغيلية، ثانياً، زيادة تكلفة الإنتاج و العمليات و الصيانة، ثالثاً، زيادة الاستثمار و مخصصات الميزانية للنقائص الرأسمالية؛ لذا يجب إنفاق مبلغ إضافي على الاستثمار في مرافق المياه، و هذه الاستثمارات هي أساس لتلبية الطلب المتزايد على المياه و الأثر البيئي، إلى جانب صرف تكاليف إنتاج و توزيع المياه. و بالتالي، فإن المياه غير المحاسب عليها لها تأثير كبير على النتيجة النهائية لمرافق المياه أي الربح أو الخسارة. نظراً لحقيقة أن توليد الأرباح هو جانب رئيسي من جوانب الحفاظ على السلامة المالية و الاستدامة لمقدمي خدمات المياه، لذا تعتبر المياه غير المحاسب عليها مؤشراً جيداً لأداء الإدارة.

بينما تقيس بعض الدراسات الجدوى المالية من حيث العائد على الأصول، نظراً لأهميتها العالية على استمرارية الخدمة و كفاءة مقدمي المياه.¹³²

و قد أوضح (زيد (إبراهيم). 2013). إنه يتوجب الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد تعرفه المياه الأولويات الاجتماعية و البيئية للمياه، وعليه فإنه يمكن توضيح الفرق بين التعرفة و التسعير على النحو الآتي:-

- إن بناء التعرفة يتم على أساس استرداد التكاليف التي تتكبدها المؤسسة لإيصال المياه للمستهلكين، أما التسعير يتم من خلاله وضع أسعار البيع للمياه على أساس استرداد كامل التكاليف، مع ضمان تحقيق هامش ربح يضمن الاستمرار في حال اعتماد مؤسسات المياه على نفسها دون دعم الحكومة.

- في حال اعتماد التعرفة المائية داخل المؤسسات فإنه يتم تبني نظام الشرائح، و هذا يتطلب المحافظة على الفئة الفقيرة، و بالتالي حماية ذوي الدخل المحدود في الشرائح الأولى، أما تسعيرة المياه فهي تبنى دائماً على أساس تصاعدي هدفه الربح أولاً، ثم الاعتماد على العرض والطلب بشكل مجرد والسعي إلى الربح دون الالتفات إلى الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي لفئات المجتمع المهمشة أو الفقيرة.

¹³¹ Murrar (Abdullah) et al. 2017. previous reference

¹³² Murrar (Abdullah) et al. « The Determinants of Non-Revenue Water & Financial Viability for the Palestinian Water Service Providers ». Journal of Water Resources and Ocean Science, vol. 6 no. 2, USA, 2017, pp.35-45.

- إن التعرفة المائية في الغالب تصدر عن جهات عليا تعمل على تنظيم قطاع المياه في الغالب وبالتالي فهي تكون محكومة بشروط و ضوابط، ولها مؤشرات واضحة وشفافة، حيث انه لا بد من مراعاة الرغبة في الدفع والتي تتراجع لدى جزء من المشتركين خصوصا لدى المؤسسات التي تقر تعرفة عشوائية لاتراعي الظروف الاقتصادية، بالإضافة الى قدرة المستفيدين على الدفع وفقا للدخل، في حين نجد ان تسعير المياه لا يراعي الاهداف المذكورة سابقا، حيث يكون الهدف هو الربح دون اعتبارات اجتماعية او اقتصادية، وفي حالات التسعير يفرض العرض والطلب نفسه على مجريات السوق الذي لا يراعي دخل الفرد او مقدرة على الدفع او حتى التفريق بين فئات المجتمع المتعددة.

وتهدف التعرفة المائية إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها:- توفير الموارد المالية، استرداد التكاليف، تحقيق العدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية، العدالة والمساواة، المحافظة على مصادر المياه. ومن الضروري توافر ميزات وخصائص معينة عند تصميم التعرفة المائية من أجل وجود تعرفة مائية فعالة وقوية على النحو الآتي:-
- أن تكون التعرفة سهلة و واضحة بحيث يمكن التغيير في شرائحها و فئاتها عند الرغبة و الحاجة من قبل أصحاب القرار داخل المؤسسة.

- إن تكون فئات التعرفة منشورة للمستفيدين.
- أن تكون التعرفة معدة وفقا لأنس علمية مدروسة.
- أن تعكس التعرفة الوضع الاقتصادي و الظروف السائدة قبل فرضها.
- أن تعكس التعرفة مدى توفر الخدمة.
- أن تتوفر قاعدة بيانات سليمة لاختيار التعرفة المناسبة.
- أن تغطي التعرفة المفروضة التكاليف الكلية للمؤسسة من أجل القدرة على الاستمرار وتحقيق التوازن المالي المطلوب، والعدالة في التوزيع للتعرفة بين الفئات والشرائح المتعددة في هيكلية التعرفة عند بنائها بشكل أولي.¹³³
أما (Onsomu (Leonard) et al. 2013) فقد أشاروا إلى أنه قبل إنشاء شركات المياه الخاصة في كينيا، كان تقديم الخدمات تحت إشراف السلطات المحلية أمراً محفوفاً بمخاطر النقص والهدر المتكرر، وارتفاع نسبة المياه غير المحاسب عليها، والتوصيلات غير القانونية، وسوء إدارة الأموال من حيث: فواتير المياه، وعدم قراءة العدادات، وعدم دفع المياه وغيرها. وقد أدى ذلك إلى تعريض الوضع المالي لمرافق المياه للخطر.

ووفقاً لقانون المياه لعام 2002، فإن مقدمي خدمات المياه في كينيا هي شركات وكيانات خاصة، وهي مستقلة، وتدار بشكل مستقل واحترافي، ويعمل مقدمو خدمات المياه كوكلاء لمجالس خدمات المياه (WSBs)، ويمنح قانون المياه لعام 2002 لمقدمي خدمات المياه (WSBs) تنظيم تعرفة المياه التي يحددها مقدمو خدمات المياه في توفير خدمات المياه على النحو الوارد في قانون المياه لعام 2008.

كان من المقرر أن يسترشد مقدمو خدمات المياه عام 2002 بمبادئ اللامركزية (تقديم الخدمات على المستوى المحلي)، الاستقلال المالي والتشغيلي لمقدمي خدمات المياه، مؤسسة تمويل خدمات المياه (من خلال إنشاء الصندوق الاستثماري لخدمات المياه، وبالإضافة إلى الاستدامة المالية، وشهدت كينيا إصلاحات مؤسسية في قطاع المياه مماثلة

¹³³ زيد (إبراهيم)، «محاسبة التكاليف ودورها في تحديد تعرفة مياه الشرب في دولة فلسطين: دراسة تحليلية ميدانية»، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2013.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

لجميع أنحاء البلدان النامية، مدفوعة الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في ضمان زيادة الوصول إلى خدمات كافية وعالية الجودة.¹³⁴

إن تكلفة المياه في العديد من البلدان النامية لا تعكس التكلفة الفعلية لخدمة المياه بسبب انخفاض مستوى تعرفه المياه، وبالتالي فإن هناك نقصاً في الاستدامة المالية، لذلك يتوجب تصحيح النظرة السائدة حول خدمة المياه وتوجيهها نحو الطريق الصحيح، إن توفير خدمة المياه مجاناً أو بتكلفة منخفضة لا يعني الحفاظ عليها، لقد كان هناك ارتباك كبير بالنسبة لغير الاقتصاديين، حول ماهية عبارة "المياه باعتبارها"الخير الاقتصادي".

إن الخلاف بين المتخصصين في مجال المياه ومختلف البلدان هو التكلفة المراد استردادها. من حيث المبدأ، عملت العديد من الدول الصناعية مثل المملكة المتحدة على استعادة تكلفة خدمة المياه منذ وقت طويل بسبب الاقتصاد الصناعي بينما في كثير من الأحيان تحتاج البلدان النامية مثل سلطنة عمان إلى العمل بشكل تعاوني لتصميم التعرفة المناسبة للمياه التي تتناسب مع احتياجاتهم.¹³⁵

2.1.2.2-المطلب الثاني: معايير محاسبة وتقارير الاستدامة وفقاً (GRI)، ومؤشرات الاستدامة المالية لمزودي خدمات

المياه وفقاً لمجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني

2.1.2.2.1-معايير محاسبة الاستدامة:-

2.1.2.2.1.1-المعايير الخاصة وفقاً للمبادرة العالمية للتقارير للإبلاغ عن الاستدامة (GRI):-

تحدد هذه المعايير المتطلبات المتعلقة بالإبلاغ عن المواضيع المادية، ويمكن استخدام هذه المعايير من قبل أي وحدة اقتصادية من أي حجم أو نوع أو قطاع أو موقع جغرافي يرغب في الإبلاغ عن تأثيراته المتعلقة بأي من المواضيع المادية. وتقسم المعايير الخاصة الصادرة عن المبادرة العالمية للتقارير (GRI) إلى ثلاثة محاور رئيسية، تم تناولها من معظم الباحثين باعتبارها الركائز الرئيسية لمعايير محاسبة الاستدامة وهي: المعايير المتعلقة بالمحور الاقتصادي، المعايير المتعلقة بالمحور البيئي، والمعايير المتعلقة بالمحور الاجتماعي وفيما يلي توضيح لهذه المعايير.¹³⁶

2.1.2.2.1.1.1-المعايير المتعلقة بالمحور الاقتصادي وفقاً للمبادرة العالمية للتقارير للإبلاغ عن الاستدامة (200 GRI):-

تتعلق المعايير الخاصة بالمحور الاقتصادي بتأثيرات الوحدة الاقتصادية المزودة لخدمات المياه على الأوضاع الاقتصادية لأصحاب المصلحة في تلك الوحدة، بالإضافة إلى تأثيرها على الأنظمة الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وفيما يلي توضيح للمؤشرات المتعلقة بتلك المعايير:-

¹³⁴ Onsomu (Lillian) et al. «Factors Influencing the Financial Viability of a Water Service Provider in Kenya: Case of Guisil Water and Sanitation Company Limited». International Journal of Arts and Commerce, vol. 2, no. 9, United Kingdom, 2013, pp.107-127.

¹³⁵ Al Shueili (Ali).2014. Previous reference.

¹³⁶ Global Reporting Standards. «Global Reporting Standards». Retrieved from: <https://www.globalreporting.org/standards/download-the-standards>. Accessed: 22/08/2024— 15:30.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

أولاً:- معيار الاداء الاقتصادي (GRI 201):- ويحدد هذا المعيار متطلبات الإبلاغ بشأن موضوع الأداء الاقتصادي، ويحتوي على أربعة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة والمتعلقة بالأداء الاقتصادي على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 201.1):- القيمة الاقتصادية المباشرة المنتجة والموزعة للوحدة الاقتصادية المزودة للمياه.

- المؤشر الثاني (GRI 201.2):- الآثار المالية والمخاطر والفرص الأخرى الناجمة عن تغير المناخ.

- المؤشر الثالث (GRI 201.3):- الالتزامات المحددة لخطة الاستحقاقات وخطط التقاعد الأخرى.

- المؤشر الرابع (GRI 201.4):- المساعدة المالية المتلقاة من الحكومة.

ثانياً:- معيار التواجد في السوق (GRI 202):- يتناول هذا المعيار موضوع التواجد في السوق، الوجود السوقي للوحدة الاقتصادية المزودة للمياه، بحيث يشمل مساهمتها بالتنمية الاقتصادية في المناطق أو المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، وهي تحتوي على مؤشرين تُفصّل عنهما الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة والمتعلقة بالتواجد في السوق على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 202.1):- نسبة الأجر الأساسي للمستوى المبتدئ حسب الجنس مقارنةً بالحد الأدنى المحلي للأجور.

- المؤشر الثاني (GRI 202.2):- نسبة كبار الموظفين الإداريين المعيّنين والذين ينتمون إلى المجتمعات المحلية.

ثالثاً:- معيار التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة (GRI 203):- يتناول هذا المعيار التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة للوحدة الاقتصادية المزودة للمياه، بما في ذلك تأثيرات استثمارات البنية التحتية لتلك الوحدة الاقتصادية، والخدمات المدعومة. ويمكن تعريف الأثر الاقتصادي بأنه التغيير في الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد الذي يؤثر على رفاه المجتمع أو أصحاب المصلحة وعلى إمكانيات التنمية الطويلة الأجل. أما التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة فهي العواقب الإضافية للأثر المباشر للمعاملات المالية وتدفق الأموال بين الوحدة وأصحاب المصلحة فيها.

وقد تكون التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة نقدية أو غير نقدية، وهي مهمة بشكل خاص لتقييم ما يتعلق بالمجتمعات المحلية والاقتصاد الإقليمي. وهي تحتوي على مؤشرين تُفصّل عنهما الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة والمتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية غير المباشرة على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 203.1):- استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة.

- المؤشر الثاني (GRI 203.2):- التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة الهامة.

رابعاً:- معيار ممارسات الشراء (GRI 204):- يتناول هذا المعيار موضوع ممارسات الشراء، و يغطي دعم الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه للموردين المحليين أو للأعمال المملوكة للنساء أو أعضاء الفئات المستضعفة.

كما يغطي آلية تسبب ممارسات الشراء الخاصة بالوحدة (مثل مهلة الانتظار قبل التسليم التي تسمح بها للموردين أو أسعار الشراء التي تتفاوض عليها) في إحداث، أو الإسهام في إحداث، تأثيرات سلبية في سلسلة التوريد. وهي تحتوي مؤشراً واحداً تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بممارسات الشراء على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 204.1) نسبة الإنفاق على الموردين المحليين.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

خامساً:- معيار مكافحة الفساد (GRI 205):- يتناول هذا المعيار موضوع مكافحة الفساد، ويشمل الفساد ممارسات مثل الرشوة، والمدفوعات التيسيرية، والغش، والابتزاز، والتواطؤ، وغسيل الأموال، وعرض أو تلقي الهدايا أو القروض أو الرسوم أو المكافآت أو المزايا الأخرى كحافز للقيام بعمل غير شريف أو غير قانوني أو يمثل خيانة للأمانة. كما قد يشمل ممارسات مثل الاختلاس، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استخدام الوظيفة، والإثراء غير المشروع، والتستر، وإعاقة العدالة، ويرتبط الفساد ارتباطاً عاماً بتأثيرات سلبية، مثل الفقر في الاقتصاديات التي تمر بمراحل انتقالية، والإضرار بالبيئة، وانتهاك حقوق الإنسان وإساءة استخدام الديمقراطية، وسوء توزيع الاستثمارات، وتقويض سيادة القانون. ويتوقع السوق، كما تتوقع المعايير الدولية وأصحاب المصلحة، من الوحدات الاقتصادية العاملة و المزودة للمياه إظهار التزامها بالنزاهة والحوكمة وممارسات الأعمال المسؤولة. وهي تحتوي على ثلاثة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بمكافحة الفساد على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 205.1):- العمليات التي تم تقييمها من ناحية المخاطر المتعلقة بالفساد.

- المؤشر الثاني (GRI 205.2):- التواصل والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد.

- المؤشر الثالث (GRI 205.3):- وقائع الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة.

سادساً:- معيار السلوك المناهض (GRI 206):- يتناول هذا المعيار موضوع السلوك المناهض للمنافسة بما في ذلك ممارسات مكافحة الاحتكار، ويشير مصطلح السلوك المناهض للمنافسة إلى الإجراءات التي تصدر عن الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه أو موظفيها، والتي من شأنها أن تؤدي إلى التواطؤ مع المنافسين المحتملين، بهدف الحد من آثار المنافسة في السوق.

ويمكن أن يشمل ذلك، تثبيت الأسعار أو تنسيق العطاءات، وخلق قيود على السوق أو الإنتاج، وفرض حصص جغرافية، وتخصيص العملاء، أو الموردين، أو المناطق الجغرافية، أو خطوط الإنتاج. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالسلوك المناهض على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 206.1) الإجراءات القانونية حيال السلوك المناهض للمنافسة، ومكافحة الاحتكار وممارسات الاحتكار.

2.1.2.2.1.1.2- المعايير المتعلقة بالمحور البيئي وفقاً للمبادرة العالمية للتقارير للإبلاغ عن الاستدامة (GRI 300):-

تتعلق المعايير الخاصة بالمحور البيئي بالبعد البيئي لتأثير الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه في الأنظمة الطبيعية، بحيث تشمل الأرض والمياه والهواء والطاقة والأنظمة البيئية، وفيما يلي توضيح للمؤشرات المتعلقة بتلك المعايير:-

أولاً:- معيار المواد (GRI 301):- يتناول هذا المعيار موضوع المواد، وقد تكون المدخلات المستخدمة في صناعة وتغليف منتجات منظمة ما والخدمات مواداً غير متجددة مثل الأملاح المعدنية أو المعدن أو النفط أو الغاز أو الفحم أو مواد متجددة مثل: الخشب أو الماء.

ويمكن أن تتكون المواد المتجددة وغير المتجددة على حدٍ سواء من مواد مُدخلة خام أو مواد مُعاد تدويرها. وهي تحتوي على ثلاثة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالمواد على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 301.1):- المواد المستخدمة مصنفة وفقاً للوزن أو الحجم.

- المؤشر الثاني (GRI 301.2):- المواد المُدخلة المُعاد تدويرها المستخدمة.

- المؤشر الثالث (GRI 301.3):- المنتجات المستعادة ومواد التغليف الخاصة بها.

ثانياً:- معيار الطاقة (GRI 302):- يتناول هذا المعيار موضوع الطاقة، ويمكن أن تستهلك الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه الطاقة بأشكال مختلفة، مثل الوقود أو الكهرباء أو التدفئة أو التبريد أو البخار.

يمكن توليد الطاقة ذاتياً أو شراؤها من مصادر خارجية، ويمكن أن تأتي من المصادر المتجددة (مثل الرياح، الماء، الشمس) أو من مصادر غير متجددة مثل الفحم والبتروك والغاز الطبيعي). وهي تحتوي على خمسة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالطاقة على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 302.1):- استهلاك الطاقة داخل المنظمة.

- المؤشر الثاني (GRI 302.2):- استهلاك الطاقة خارج المنظمة.

- المؤشر الثالث (GRI 302.3):- كثافة الطاقة.

- المؤشر الرابع (GRI 302.4):- خفض استهلاك الطاقة.

- المؤشر الخامس (GRI 302.5):- خفض متطلبات الطاقة للمنتجات والخدمات.

ثالثاً:- معيار المياه والنفايات السائلة (GRI 303):- يتناول هذا المعيار موضوع المياه والنفايات السائلة، كحق من حقوق الإنسان، وتشمل أهداف التنمية المستدامة - التي اعتمدها الأمم المتحدة (UN)، هذا الحق.

إن الحصول على المياه العذبة أمرٌ ضروري لحياة الإنسان وصحته، وتعترف به الأمم المتحدة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - الغايات الرئيسية المتعلقة بالإدارة المستدامة للمياه في إطار الهدف السادس: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة". وتهدف هذه الغايات، على سبيل المثال، إلى تحقيق الإتاحة الشاملة لمياه الشرب الآمنة والميسورة التكلفة، وتحسين جودة المياه، ومعالجة ندرة المياه.

ويمكن لكمية المياه المسحوبة و المستهلكة من قبل الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و ونوعية صرفها أن تؤثر على عمل النظام البيئي بطرق متعددة. قد يكون للآثار المباشرة على مستجمعات المياه آثار أوسع على نوعية الحياة في منطقة ما، بما في ذلك عواقب اجتماعية واقتصادية على المجتمعات المحلية ومزايا للشعوب الأصلية.

ونظراً لأن المياه موردٌ مشترك والآثار المرتبطة بالمياه هي آثار محلية، يتم تشجيع الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و بشكل متزايد على مايلي:-

• تحديد أولويات العمل في المناطق التي تعاني من إجهاد مائي.

• فهم السياقات المحلية والاستجابة لها، بما في ذلك الآثار الاجتماعية والبيئية المحلية.

• أن تهدف إلى الاستفادة واحترام احتياجات وأولويات جميع مستخدمي المياه في منطقة معينة.

• موازنة نهجها وإجراءاتها الجماعية مع مستخدمي المياه الآخرين ومع السياسة العامة الفعالة.

ويمكن للوحدة الاقتصادية المزودة للمياه ومن خلال الفهم الشامل للاستخدام، تقييم الآثار على الموارد المائية التي تفيد النظام البيئي، ومستخدمي المياه الآخرين، والوحدة نفسها، وقد تستخدم إحدى الوحدات - لا سيما تلك التي تستخدم كميات كبيرة من المياه - هذه المعلومات من أجل الإدارة الفعالة للمياه. وهي تحتوي على خمسة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالمياه والنفايات السائلة على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 303.1):- التعاملات مع المياه كمورد مشترك.

- المؤشر الثاني (GRI 303.2):- إدارة الآثار المتعلقة بتصريف المياه.

- المؤشر الثالث (GRI 303.3) :- سحب المياه.

- المؤشر الرابع (GRI 303.4) :- تصريف المياه.

- المؤشر الخامس (GRI 303.5) :- استهلاك المياه.

رابعا:- معيار التنوع البيولوجي (GRI 304) :- يتناول هذا المعيار موضوع التنوع البيولوجي :- وتعد حماية التنوع البيولوجي أمراً ضرورياً لضمان بقاء الفصائل النباتية والحيوانية، والتنوع الجيني، والنظم البيئية الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر النظم البيئية الطبيعية المياه والهواء النظيفين، وتساهم في الأمن الغذائي والصحة البشرية.

كما يساهم التنوع البيولوجي بشكل مباشر في سبل العيش المحلية، مما يجعله ضرورياً لتحقيق الحد من الفقر، وبالتالي التنمية المستدامة. وهي تحتوي على أربعة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالتنوع البيولوجي على النحو الآتي :-

- المؤشر الأول (GRI 304.1) :- المواقع التشغيلية المملوكة أو المؤجرة أو المدارة داخل المناطق المحمية أو المناطق ذات قيمة التنوع البيولوجي العالية الموجودة خارج المناطق المحمية، أو بجوار مثل هذه المناطق.

- المؤشر الثاني (GRI 304.2) :- التأثيرات المهمة للأنشطة، والمنتجات، والخدمات على التنوع البيولوجي.

- المؤشر الثالث (GRI 304.3) :- الموائل المحمية أو المعاد تأهيلها.

- المؤشر الرابع (GRI 304.4) :- الأنواع البيولوجية المدرجة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والأنواع المدرجة في قائمة الحفظ الوطنية والتي تقع موائلها في مناطق متأثرة بالعمليات.

خامسا:- معيار الانبعاثات (GRI 305) :- يتناول هذا المعيار الانبعاثات في الهواء، وهي تصريف المواد من مصدر ما إلى الغلاف الجوي. تشمل أنواع الانبعاثات ما يلي: انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، المواد المستنفدة للأوزون (ODS)، وأكاسيد النيتروجين (NO_x) ، وأكاسيد الكبريت (SO_x) من بين انبعاثات كبيرة أخرى في الهواء.

وتعتبر انبعاثات غازات الدفيئة من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في تغير المناخ وتحكمها "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"، و"بروتوكول كيوتو" التالي لها، والصادر عن الأمم المتحدة. وهي تحتوي على سبعة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالانبعاثات على النحو الآتي :-

- المؤشر الأول (GRI 305.1) :- انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة.

- المؤشر الثاني (GRI 305.2) :- انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة للطاقة.

- المؤشر الثالث (GRI 305.3) :- انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى.

- المؤشر الرابع (GRI 305.4) :- كثافة انبعاثات غازات الدفيئة.

- المؤشر الخامس (GRI 305.5) :- الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

- المؤشر السادس (GRI 305.6) :- انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون.

- المؤشر السابع (GRI 305.7) :- أكاسيد النيتروجين (NO_x)، وأكاسيد الكبريت (SO_x) وغيرها من الانبعاثات الكبيرة في الهواء.

سادسا:- معيار النفايات (GRI 306) :- يتناول هذا المعيار موضوع النفايات. ويمكن أن تتولد النفايات من الأنشطة الخاصة بالوحدة الاقتصادية المزودة للمياه، على سبيل المثال، أثناء إنتاج منتجاتها وتقديم خدماتها.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

كما يمكن أن تتولد من مراحل الإنتاج الأولى ومراحل الإنتاج المتقدمة لكيانات سلسلة القيمة للمنظمة، على سبيل المثال، عندما يعالج الموردون المواد التي تستخدمها الوحدة أو تشتريها لاحقاً، أو عندما يستخدم المستهلكون الخدمات أو يتخلصون من المنتجات التي تبيعها الوحدة لهم.

ويمكن أن يكون للنفايات تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة وصحة الإنسان عند إدارتها بشكل غير ملائم. وغالباً ما تتجاوز هذه الآثار حدود المواقع التي تتولد فيها النفايات والتي يتم التخلص بها، كما أن الموارد والمواد المتضمنة في النفايات التي تُحرق أو تُدفن في مكب النفايات لا يمكن استخدامها في المستقبل، مما يجعل ويسرع استنزافها.

وتعترف الأمم المتحدة بدور الاستهلاك والإنتاج بشكل مسؤول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعو النفايات الواردة ضمن الهدف الثاني عشر، على وجه الخصوص، الوحدات الاقتصادية إلى تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً للنفايات ومنع وتقليل النفايات من خلال إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وهي تحتوي على خمسة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالنفايات على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 306.1):- توليد النفايات والآثار المهمة المتعلقة بالنفايات.

- المؤشر الثاني (GRI 306.2):- إدارة الآثار المهمة المتعلقة بالنفايات.

- المؤشر الثالث (GRI 306.3):- النفايات المتولدة.

- المؤشر الرابع (GRI 306.4):- النفايات المحولة من التخلص.

- المؤشر الخامس (GRI 306.5):- النفايات الموجهة للتخلص.

2.1.2.2.1.1.3- المعايير المتعلقة بالمحور الاجتماعي وفقاً للمبادرة العالمية للتقارير للإبلاغ عن الاستدامة (400 GRI):-

تتعلق المعايير الخاصة بالمحور الاجتماعي بالبعد الاجتماعي لتأثير الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه في الجانب الاجتماعي والعمالة، وتحدد هذه المعايير شروط الإبلاغ المتعلقة بالجانب الاجتماعي وموضوع العمالة.

ويمكن استخدامها من قبل أية مؤسسة أو وحدة اقتصادية من أي حجم أو نوع أو قطاع أو موقع جغرافي يرغب في الإبلاغ عن تأثيراته المتعلقة بهذا الموضوع، وفيما يلي توضيح للمؤشرات المتعلقة بتلك المعايير:-

أولاً:- معيار (GRI 401) التوظيف:- يتناول هذا المعيار موضوع التوظيف، ويشمل ذلك المنهج الذي تتبعه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه فيما يتعلق بالتوظيف أو خلق الوظائف، وهو منهج الوحدة في تعيين الموظفين، واستقدامهم للعمل والحفاظ عليهم والممارسات ذات الصلة، وظروف العمل التي توفرها. ويغطي هذا الموضوع أيضاً التوظيف وظروف العمل في سلسلة إمداد الوحدة.

تعد علاقة التوظيف علاقة قانونية بين العامل والوحدة الاقتصادية، وتمنح كلا الطرفين حقوقاً وواجبات. عادةً ما تكون هذه العلاقة وسيلة لتحديد ما إذا كان قانون التوظيف أو قانون العمل هو المطبق أم القانون التجاري.

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية، وهي تحتوي على ثلاثة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالتوظيف على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 401.1):- تعيين الموظفين الجدد ومعدل ترك الموظفين للعمل.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- المؤشر الثاني (GRI 401.2): الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تُقدّم للموظفين المؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي.

- المؤشر الثالث (GRI 401.3): إجازة رعاية الطفل.

ثانياً:- معيار (GRI 402) العلاقات بين العمال والإدارة:- يتناول هذا المعيار موضوع العلاقات بين العمال والإدارة، بحيث يغطي الممارسات التشاورية الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه مع الموظفين وممثليهم، بما في ذلك منهجها في الإبلاغ عن التغييرات التشغيلية الهامة، ومن المتوقع أن تتسق ممارسات التشاور في تلك الوحدة مع المعايير والنظم القياسية الدولية ذات الصلة.

ويمكن للمفاوضة الجماعية أن تلعب دوراً هاماً في ممارسات التشاور في الوحدة. تشير المفاوضة الجماعية إلى جميع المفاوضات التي تجري بين واحد أو أكثر من أرباب العمل أو منظمات أصحاب العمل من ناحية، ومنظمة أو أكثر من المنظمات العمالية (مثال، النقابات العمالية) من ناحية أخرى، لتحديد ظروف العمل وأحكام التوظيف أو لتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال.

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية، وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالعلاقات بين العمال والإدارة على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 402.1): الحد الأدنى لفترات الإشعار فيما يتعلق بالتغييرات التشغيلية.

ثالثاً:- معيار (GRI 403) الصحة والسلامة المهنية :- يتناول هذا المعيار موضوع الصحة والسلامة المهنية، ويُعترف بظروف العمل الصحية والأمنة كحق من حقوق الإنسان ويتم تناولها في الوثائق الحكومية الدولية الرسمية، بما في ذلك وثائق منظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

كما تدرج ظروف العمل الصحية والأمنة ضمن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. حيث تشمل ظروف العمل الصحية والأمنة الوقاية من الضرر البدني والعقلي وتعزيز صحة العمال على حدٍ سواء.

ويتطلب منع الضرر وتعزيز الصحة من الوحدة الاقتصادية إثبات الالتزام بصحة العمال وسلامتهم، كما يتطلبان من تلك الوحدة إشراك العمال في تطوير سياسة الصحة والسلامة المهنية وتنفيذها وتقييم أدائها، وكذلك نظام الإدارة والبرامج المناسبة لحجم الوحدة الاقتصادية وأنشطتها.

ومن الضروري استشارة العمال في وضع سياسة الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالوحدة، ومشاركة العمال في العمليات اللازمة للتخطيط والدعم والتشغيل والتقييم المستمر لفعالية نظام إدارة الصحة و السلامة المهنية و البرامج الخاصة بها. إن تحديد المخاطر و تقييم الخطر ، وتدريب العمال، وتحديد الحوادث، والتحقيق فيها جميعها أمورٌ أساسيةٌ للتخطيط لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، ودعمه وتشغيله وتقييمه.

إضافة إلى الوقاية من الضرر، يمكن للوحدة الاقتصادية رفع مستوى صحة العمال بتقديم خدمات الرعاية الصحية أو خدمات تعزيز الصحة والبرامج الطوعية، التي تساعد العمال، مثلاً: على تحسين صحتهم أو الإقلاع عن التدخين.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

ولا يمكن استخدام هذه الخدمات والبرامج الإضافية كبديل لبرامج وخدمات ونظم الصحة والسلامة المهنية التي تمنع الضرر وتحمي العمال مما يرتبط بالعمل من إصابات أو اعتلال الصحة، ومن المتوقع أن تحترم جميع الخدمات والبرامج التي تهدف إلى منع الضرر وتعزيز صحة العمال - حق العمال في الخصوصية.

ويُتوقع من الوحدات عدم استخدام مشاركة العمال في هذه الخدمات والبرامج، أو البيانات الصحية المستمدة منها، كمعايير لقراراتها المتعلقة بتوظيف العمال أو إشراكهم، بما في ذلك إنهاء الخدمة، أو خفض الدرجة، أو الترقية، أو عرض الفرص، أو التعويض أو أية معاملة أخرى تفضيلية أو سلبية. وهي تحتوي على سبعة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 403.1):- نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.

- المؤشر الثاني (GRI 403.2):- تحديد الأخطار وتقييم المخاطر والتحقيق في الحوادث.

- المؤشر الثالث (GRI 403.3):- خدمات الصحة المهنية.

- المؤشر الرابع (GRI 403.4):- مشاركة العمال والتشاور والتواصل معهم بشأن الصحة والسلامة المهنية.

- المؤشر الخامس (GRI 403.5):- تدريب العمال على الصحة والسلامة المهنية.

- المؤشر السادس (GRI 403.6):- تعزيز صحة العمال.

- المؤشر السابع (GRI 403.7):- منع وتخفيف آثار الصحة والسلامة المهنية المرتبطة مباشرة بعلاقات العمل.

رابعا:- معيار (GRI 404) التدريب والتعليم:- يتناول هذا المعيار موضوع التدريب والتعليم. ويشمل ذلك المنهج الذي تتبعه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه في تدريب وتطوير مهارات الموظفين، ومراجعات الأداء والتطوير الوظيفي. كما يشمل تقديم برامج الدعم والمساعدة خلال المرحلة الانتقالية من أجل تسهيل إمكانية التوظيف المستمر، وإدارة النهايات المهنية بسبب التقاعد أو إنهاء الخدمة.

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على ثلاثة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالتدريب والتعليم على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 404.1):- متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف.

- المؤشر الثاني (GRI 404.2):- برامج تحسين مهارات الموظفين وبرامج المساعدة على الانتقال.

- المؤشر الثالث (GRI 404.3):- النسبة المئوية للموظفين الذين يخضعون لمراجعات دورية للأداء والتطوير الوظيفي.

خامسا:- معيار (GRI 405) التنوع وتكافؤ الفرص:- يتناول هذا المعيار موضوع منهج الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه تجاه التنوع وتكافؤ الفرص في العمل، فعندما تشجع الوحدة التنوع والمساواة في العمل بشكلٍ فعال، فإنها يمكن بذلك أن تولّد حوافز كبيرة لكلٍ من الوحدة والعمال.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتمكن الوحدة من الوصول إلى مجموعة أكبر وأكثر تنوعاً من العمال المحتملين. كما تتدفق هذه الحوافز إلى المجتمع بشكلٍ عام، حيث يعزز معدل المساواة المرتفع الاستقرار الاجتماعي، ويدعم المزيد من التنمية الاقتصادية.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على مؤشرين تُفصِح عنهما الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالتنوع وتكافؤ الفرص على النحو الآتي:-

- المؤشر الاول (GRI 405.1):- تنوع هيئة الإدارة والموظفين.

- المؤشر الثاني (GRI 405.2):- نسبة الراتب الأساسي والأجور بين النساء والرجال.

- **سادسا:- معيار (GRI 406) عدم التمييز:-** يتناول هذا المعيار موضوع عدم التمييز، ولأغراض هذا المعيار، يتم تعريف التمييز على أنه معاملة الأشخاص على نحو غير متساوٍ من خلال فرض أعباء غير متساوية أو حرمانهم من الحوافز، بدلاً من معاملة كل شخص على نحوٍ عادل على أساس الجدارة الفردية ويمكن أن يشمل التمييز أيضاً المضايقات. وهي التعليقات أو التصرفات غير المرغوب فيها، أو التي ينبغي أن يُعرف بشكلٍ معقول أنها غير مرغوب فيها للشخص الذي توجه له.

ومن المتوقع أن تتجنب المنظمة التمييز ضد أي شخص لأي سبب، بما في ذلك تجنب التمييز ضد العمال في العمل. ومن المتوقع أيضاً أن تتجنب التمييز ضد العملاء فيما يتعلق بتوفير المنتجات والخدمات، أو ضد أي صاحب مصلحة آخر، بما في ذلك الموردون أو شركاء العمل.

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. بالإضافة إلى الاتفاقيات والإعلانات الدولية موضوع التمييز ضد مجموعات محددة من الأشخاص، أو لأسباب محددة. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية الأمم المتحدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصِح عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة والمتعلقة بعدم التمييز على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 406.1):- حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة.

- **سابعا:- معيار (GRI 407) الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية:-** يتناول هذا المعيار موضوع الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، أما الحرية النقابية فهي حق من حقوق الإنسان طبقاً للتعريف المذكور في الإعلانات والاتفاقيات الدولية. في هذا السياق، تشير الحرية النقابية إلى حق أصحاب العمل والعمال في تشكيل منظماتهم الخاصة و الانضمام إليها و إدارتها دون إذن مسبق أو تدخل من الدولة أو أي كيان آخر.

كما أن حق العمال في المفاوضة الجماعية على شروط العمل وأحكامه، هو أيضاً حق إنساني معترف به دولياً. تشير المفاوضة الجماعية إلى جميع المفاوضات التي تجري بين واحد أو أكثر من أرباب العمل أو منظمات أصحاب العمل من ناحية، ومنظمة أو أكثر من المنظمات العمالية (مثال، النقابات العمالية) من ناحية أخرى، لتحديد ظروف العمل وأحكام التوظيف أو لتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال.

و تتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصِح عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 407.1):- العمليات والموردون الذين قد يتعرض معهم الحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية للخطر.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- ثامنا:- معيار (GRI 408) عمالة الأطفال:- يتناول هذا المعيار موضوع عمالة الأطفال، ويعد إلغاء عمالة الأطفال من المبادئ والأهداف الرئيسية للصكوك والتشريعات الرئيسية لحقوق الإنسان، وهو يخضع للتشريعات الوطنية في جميع البلدان تقريباً.

إن عمالة الأطفال هي العمل الذي "يحرم الأطفال من طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم، ويضر بنمائهم الجسدي أو العقلي، بما في ذلك عن طريق التأثير على تعليمهم. وتعني على وجه التحديد، أنواع العمل غير المسموح بها للأطفال دون الحد الأدنى المناسب للسن." لا تشير عمالة الأطفال إلى عمل الشباب أو الأطفال العاملين. إنها تشير إلى أحد انتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. إن الفهم المتفق عليه دولياً لمعنى عمالة الأطفال، منصوص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138، "اتفاقية الحد الأدنى للسن". الحد الأدنى للسن بالنسبة للأعمال الخطرة هو 18 عاماً لجميع البلدان.

و تُعرّف عمالة الأطفال الخطرة بموجب المادة 3 (د) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182، "اتفاقية أسوأ أشكال عمالة الأطفال" بأنها "عمل قد يؤدي، بحكم طبيعته أو الظروف التي يؤدي فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم. من المتوقع أن تبذل الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه العناية الواجبة لمنع استخدام عمالة الأطفال في إطار أنشطتها. ومن المتوقع أيضاً أن تتجنب المساهمة في استخدام عمالة الأطفال، أو الضلوع فيها من خلال علاقاتها مع الآخرين (على سبيل المثال، الموردين، والعملاء).

و تتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بعمالة الأطفال على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 408.1):- العمليات والموردون المعرضون لمخاطر كبيرة تتعلق بحوادث عمالة الأطفال.

- تاسعا:- (GRI 409) العمل الجبري أو القسري:- يتناول هذا المعيار موضوع العمل الجبري أو القسري. إن عدم التعرض للعمل الجبري أو القسري هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) رقم 29 "اتفاقية العمل الجبري"، و يُعرّف العمل الجبري أو القسري على أنه "كل عمل أو خدمة يتم فرضها من قبل أي شخص تحت تهديد أية عقوبة، والتي لم يقدم الشخص المذكور نفسه إليها طوعاً". ويؤثر العمل الجبري أو القسري على جميع المناطق والبلدان والقطاعات الاقتصادية في العالم، ويشمل العمال في كل من العمالة الرسمية وغير الرسمية.

و تتضمن بعض صور العمل الجبري الأكثر شيوعاً، العمل الجبري في السجون (باستثناء السجناء الذين أدينوا في محكمة قانونية، والذين يعملون تحت إشراف وسيطرة سلطة عامة)، والاتجار بالبشر لغرض الإجبار على العمل، والإكراه على العمل، والعمل الجبري المرتبط بنظم عقود العمالة الاستغلالية، والعمل الجبري المرتبط بالديون، والمعروف أيضاً باسم "عبودية الديون" أو "العمل الاستعبادي". ويكون الضحايا في الأغلب من مجموعات معرضة للتمييز، أو تقوم بأعمال غير رسمية أو غير مستقرة.

و من المتوقع أن تقوم الوحدة الاقتصادية بتنفيذ العناية الواجبة لمنع كافة صور العمل الجبري أو القسري ومكافحتها ضمن أنشطتها. كما يتوقع أيضاً أن تتجنب المساهمة في استخدام العمل الجبري أو القسري، أو الارتباط به من خلال علاقاتها مع الآخرين (على سبيل المثال، الموردين، والعملاء).

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

و تتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالعمل الجبري أو القسري على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 409.1):- العمليات والموردون المُعرّضون لمخاطر كبيرة تتعلق بحوادث العمل الجبري أو القسري.

- **عاشرا:- معيار (GRI 410) الممارسات الأمنية:-** يتناول هذا المعيار موضوع الممارسات الأمنية، وهو يركز على سلوك أفراد الأمن تجاه الأطراف الأخرى، والمخاطر المحتملة لحدوث استخدام مفرط للقوة أو غيره من انتهاكات حقوق الإنسان. يمكن أن يشير مصطلح أفراد الأمن إلى موظفي الوحدة الاقتصادية المُعدّة للتقرير، أو موظفي وحدات أخرى تقوم بتوفير قوات الأمن.

يمكن أن يكون لاستخدام أفراد الأمن آثار سلبية محتملة على السكان المحليين، وعلى العمل بموجب حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالتالي، فإن توفير التدريب الفعال في مجال حقوق الإنسان يساعد على التأكد من فهم أفراد الأمن متى يتم استخدام القوة بطريقة مناسبة، ولكيفية ضمان احترام حقوق الإنسان. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالممارسات الأمنية على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 410.1):- أفراد الأمن المدربون على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان.

الحادي عشر:- معيار (GRI 411) حقوق الشعوب الأصلية:-

يتناول هذا المعيار حقوق الشعوب الأصلية، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع للشعوب الأصلية، إلا أنها تُعرّف عموماً على النحو التالي:

- الشعوب القبلية في البلدان المستقلة التي تميزها أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية عن غيرها من فئات المجتمع الوطني، والتي يتم تنظيم وضعها كلياً أو جزئياً من خلال عاداتها أو تقاليدها أو عن طريق قوانين أو لوائح خاصة.

- الشعوب في البلدان المستقلة التي تعتبر من السكان الأصليين بسبب انحدارها من السكان الذين يسكنون البلاد أو المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها البلاد، في وقت الغزو أو الاستعمار أو إنشاء حدود الدولة الحالية والذين - بغض النظر عن وضعهم القانوني - يحتفظون ببعض أو كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بهم. وعانى الكثير من الشعوب الأصلية من مظالم تاريخية، وبالتالي تعتبر من المجموعات الضعيفة. ويمكن أن تعاني مثل هذه المجموعات من تأثيرات سلبية نتيجة لأنشطة الوحدة الاقتصادية بحدّة أكثر من عامة السكان. وإضافة إلى حقوقهم الجماعية، يتمتع كل شخص ينتمي إلى الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان العالمية.

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 411.1):- حوادث الانتهاكات التي تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

- **الثاني عشر:- معيار (GRI 412) تقييم حقوق الإنسان:-** يتناول هذا المعيار الإفصاح عن معلومات حول تأثيرات الوحدة

الاقتصادية المزودة للمياه المتعلقة بتقييم حقوق الإنسان، وكيفية إدارتها، وهي تحتوي على ثلاثة مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بتقييم حقوق الإنسان على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 412.1):- العمليات التي خضعت لمراجعات حقوق الإنسان أو تقييمات الأثر.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- المؤشر الثاني (GRI 412.2): تدريب الموظفين على سياسات أو إجراءات حقوق الإنسان.

- المؤشر الثالث (GRI 412.3): الاتفاقيات وعقود الاستثمار الهامة التي تتضمن بنود حقوق الإنسان أو التي خضعت لفحص حقوق الإنسان.

الثالث عشر:- معيار (GRI 413) المجتمعات المحلية:- يتناول هذا المعايير موضوع المجتمعات المحلية. ففي معايير المبادرة العالمية للتقارير، تُعرّف المجتمعات المحلية بأنها أفراد أو مجموعات من الأفراد يعيشون أو يعملون في مناطق تؤثر عليها أنشطة المنظمة أو يمكن أن تؤثر عليها. يمكن أن يتنوع المجتمع المحلي بين الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من عمليات الوحدة الاقتصادية، وأولئك الذين يعيشون على مسافة منها.

يمكن أن يكون لأنشطة الوحدة الاقتصادية وبنيتها التحتية آثار اقتصادية و/أو اجتماعية و/أو ثقافية و/أو بيئية هامة على المجتمعات المحلية. وحيثما أمكن، يُتوقع من المنظمات أن تتنبأ بالآثار السلبية على المجتمعات المحلية وتجنبها. ومن المهم إنشاء عملية فعّالة وموقوتة لتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم لكي تساعد الوحدات الاقتصادية على إدراك أوجه ضعف المجتمعات المحلية، وكيف يمكن أن تتأثر بأنشطة الوحدة الاقتصادية.

ونظراً للطبيعة غير المتجانسة للمجتمعات المحلية، يُتوقع من الوحدة الاقتصادية أن تنظر في الطبيعة المتباينة للمجتمعات، وأوجه الضعف المميزة والمحددة التي قد تعاني منها هذه المجموعات نتيجةً لأنشطة الوحدة الاقتصادية. وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على مؤشرين تُفصّل عنهما الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالمجتمعات المحلية على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 413.1): العمليات التي تنطوي على مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية.

- المؤشر الثاني (GRI 413.2): العمليات ذات الآثار السلبية الهامة الفعلية أو المحتملة على المجتمعات المحلية.

الرابع عشر:- معيار (GRI 414) التقييم الاجتماعي للمورد:- يتناول هذا المعيار موضوع التقييم الاجتماعي للمورد، وقد تشارك الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه في تأثيرات اجتماعية سلبية، إما من خلال أنشطتها الخاصة أو نتيجةً لعلاقاتها التجارية مع أطراف أخرى.

ويتوقع من الوحدة الاقتصادية توجّي العناية الواجبة لمنع التأثيرات الاجتماعية السلبية الفعلية والمحتملة أو تخفيفها أو مواجهتها في سلسلة التوريد. ويشمل ذلك، التأثيرات السلبية التي تسبب فيها الوحدة أو تسهم فيها أو ترتبط ارتباطاً مباشراً بأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقتها مع المورد.

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن الأمم المتحدة تغطية لهذه المفاهيم. وهي تحتوي على مؤشرين تُفصّل عنهما الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالمجتمعات المحلية على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 414.1): الموردون الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير الاجتماعية.

- المؤشر الثاني (GRI 414.2): التأثيرات الاجتماعية السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة.

الخامس عشر:- معيار (GRI 415) السياسات العامة:- يتناول هذا المعيار موضوع السياسة العامة ويشمل ذلك مشاركة الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه في وضع السياسة العامة، من خلال أنشطة مثل: التأثير على صنّاع القرار وتقديم مساهمات مالية أو عينية للأحزاب السياسية أو الساسة أو لصالح قضايا معينة.

وعلى الرغم من أن أية وحدة اقتصادية يمكنها أن تدعم بشكل إيجابي العملية السياسية العامة، وأن تشجع على وضع سياسة عامة تفيد المجتمع ككل، إلا أن هذا يمكن أن يؤدي أيضاً إلى مخاطر مرتبطة بالفساد والرشوة والنفوذ غير المبرر، من بين أمور أخرى.

ويتم تغطية هذه المفاهيم ضمن وثائق رئيسية صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهي تحتوي على مؤشرواحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالسياسة العامة على النحو الآتي:-

- مؤشر (GRI 415.1):- المساهمات السياسية.

السادس عشر:- معيار (GRI 416) صحة وسلامة العملاء:- يتناول هذا المعيار موضوع صحة وسلامة العملاء، بما في ذلك الجهود المنهجية التي تبذلها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه لمعالجة الصحة والسلامة عبر دورة حياة منتج أو خدمة، والالتزام باللوائح والقوانين الطوعية الخاصة بصحة وسلامة العملاء.

ويتم تغطية هذه المفاهيم ضمن أدوات رئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهي تحتوي على مؤشرين تُفصّل عنهما الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بصحة وسلامة العملاء على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 416.1):- تقييم تأثيرات فئات المنتجات والخدمات على الصحة والسلامة.

- المؤشر الثاني (GRI 416.2):- حوادث عدم الامتثال المتعلقة بآثار المنتجات والخدمات على الصحة والسلامة.

السابع عشر:- معيار (GRI 417) التسويق و الملصقات التعريفية:- يتناول هذا المعيار موضوع المعلومات والملصقات التعريفية الخاصة بالمنتجات والخدمات و الاتصالات التسويقية. ويشمل ذلك إتاحة معلومات دقيقة وكافية للعملاء عن التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية للمنتجات والخدمات التي يستهلكونها - سواء من خلال الملصقات التعريفية للمنتجات والخدمات أو من منظور الاتصالات التسويقية.

يمكن أن تعمل الاتصالات التسويقية العادلة والمسؤولة، وكذلك إتاحة معلومات حول تكوين المنتجات، وأسلوب استخدامها الصحيح والتخلص منها، على مساعدة العملاء لاتخاذ خيارات مستنيرة.

وتتضمن الوثائق الرئيسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تغطية لهذه المفاهيم الرئيسية. وهي تحتوي على ثلاث مؤشرات تُفصّل عنها الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بالتسويق والملصقات التعريفية على النحو الآتي:-

- المؤشر الأول (GRI 417.1):- متطلبات التعريف بمعلومات المنتجات والخدمات ووضع الملصقات التعريفية عليها.

- المؤشر الثاني (GRI 417.2):- حوادث عدم الامتثال المتعلقة بالتعريف بمعلومات المنتجات والخدمات ووضع الملصقات التعريفية عليها.

- المؤشر الثالث (GRI 417.3) حوادث عدم الامتثال المتعلقة بالاتصالات التسويقية.

الثامن عشر:- معيار (GRI 418) خصوصية العميل:- يتناول هذا المعيار موضوع خصوصية العميل بما في ذلك فقدان بيانات العميل وانتهاكات خصوصية العميل. يمكن أن ينتج ذلك من عدم الامتثال للقوانين و/أو اللوائح و/أو المعايير الطوعية الأخرى المتعلقة بحماية خصوصية العميل.

ويتم تغطية هذه المفاهيم ضمن وثائق رئيسية صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهي تحتوي على مؤشر واحد تُفصّل عنه الوحدة الاقتصادية المزودة للمياه و المقدّمة للتقرير للإبلاغ عن الاستدامة المتعلقة بخصوصية العميل على النحو الاتي:-

- مؤشر (GRI 418.1):- الشكاوى المؤثقة المتعلقة بانتهاك خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل.

لقد بين كل من (الصالح (صبيح)، ومامند (كهردى). (2021) بأن المؤسسات الحكومية ومنظمات وشركات الأعمال في القطاع الخاص في ظل العولمة تواجه تحديات عديدة وكبيرة، في ظل بيئة متغيرة ومتسارعة في كل من المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بالإضافة إلى التكنولوجيا والسياسية، الأمر الذي يحتم على المؤسسات الحكومية والوحدات الاقتصادية وشركات القطاع الخاص الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالجوانب الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، أما بصورة طوعية أو بصورة الزامية وفقا للقوانين والتشريعات.

إن عدم توفير المعلومات الخاصة بالقضايا البيئية والاجتماعية تؤدي إلى الضعف في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي يكون القرار غير رشيد بسبب تزايد الآثار البيئية والاجتماعية للمؤسسات والشركات وتزايد عدد لوائح التقارير والضغوط الحكومية والدولية ومعايير المحاسبة، لذا اصبح من الضروري دمج القضايا البيئية والاجتماعية في المحاسبة المالية والإدارية.

وتتضمن تقارير الاستدامة التي توفرها محاسبة الاستدامة مكونا داخليا يتطلب إدارة مشكلات الاستدامة، ويشار إليها غالبا باسم إدارة الاستدامة، ومكونا خارجيا يتمثل في اعداد التقارير الخارجية، والذي يشار إليه باسم الإفصاح عن الاستدامة، كما أن ضغوطات القوانين والتشريعات الحكومية تؤدي إلى التوافق التنظيمي في اعتماد المحاسبة والإفصاح المستدام.

وقد ركزت التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي وبالتالي شكلت هذه الأبعاد الثلاثة قاسماً مشتركاً بين التنمية المستدامة ومحاسبة الاستدامة، وهذا اسهم في العلاقة الطردية المتبادلة بينهما، وأصبح لزاماً على المحاسبة أن توفر وتفصح عن المعلومات ذات العلاقة بالابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (معايير محاسبة الاستدامة)، وبما يعزز قدرة الشركات على اتخاذ القرارات الداعمة للتنمية المستدامة.¹³⁷

إن محاسبة الاستدامة تعرف أيضا بالمحاسبة الاجتماعية، أو المحاسبة الاجتماعية والبيئية والتي تشمل على التقارير الاجتماعية أو تقارير المسؤولية الاجتماعية، أو التقارير غير المالية للمؤسسات والشركات.

وتعتبر محاسبة الاستدامة فرعاً من المحاسبة المالية التي تهدف إلى التركيز على الكشف عن المعلومات غير المالية عن أداء الشركة لأصحاب المصلحة الخارجيين، مثل أصحاب رأس المال والدائنين وغيرهم، بحيث تتمثل بالإنشطة التي لها تأثير مباشر على المجتمع والبيئة والاداء الاقتصادي، لذا لابد من تحديد وقياس مدى التعرض لمخاطر المناخ المجتمعي، بالإضافة إلى المخاطر التي لايمكن للمستثمرين قراءتها مالياً.

من هنا ظهرت الحاجة إلى معايير تحكم كيفية عرض تلك المخاطر للمساعدة على فهم الانكشاف المالي إلى المؤسسات والشركات ذات الأداء الأقوى، وهذا ما تسمح به معايير محاسبة الاستدامة الدولية الصادرة عن (SASB) مجلس معايير محاسبة الاستدامة والذي انشئ في عام 2011 كمنظمة مستقلة تهدف إلى وضع معايير محاسبة الاستدامة من أجل تلبية احتياجات المستثمرين والمستفيدين من خلال تعزيز الإفصاح عالي الجودة للمعلومات.

¹³⁷ الصالح (صبيح)، ومامند (كهردى). مصدر سابق.

وتركز تلك المعايير على الاتجاهات المعروفة والشكوك التي من المحتمل أن تؤثر بشكل معقول على الحالة المالية أو الأداء التشغيلي للمؤسسة أو الشركة.¹³⁸

واستناداً إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة صدرت مبادرة الإبلاغ العالمي (GRI-3) في عام 2006، حيث تم توقيع (2900) منظمة من حوالي (100) دولة، وتم اعتمادها من قبل العديد من المنظمات الكبيرة والرائدة في العالم. وضعت المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة (GRI) في العام 2006 سلسلة من الإرشادات التي يمكن اعتبارها بمثابة المعايير المهنية المقبولة عالمياً في مجال تطبيق محاسبة الاستدامة وتقاريرها.

وقد عرفت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعام 2011 معايير الإبلاغ المالي الدولية بأنها: مجموعة من المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف تلك المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، وتتمتع بالشفافية وقابلة للمقارنة مع البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى، من أجل مساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.¹³⁹

ويعتبر الإبلاغ عن الاستدامة مصطلحاً حديثاً نسبياً، وقد حظي بقبول واسع، حيث يشير هذا المصطلح إلى كيفية تعامل المؤسسات والشركات مع حقائق مالية وغير مالية هامة مثل الأمور المتعلقة بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمخاطر، والفرص التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي للمؤسسات والشركات وعلى دخلها وقيمتها.

وقد اطلق على تقارير الاستدامة التسمية الشهيرة التقارير ذات الثلاثة أبعاد بحيث يشمل التقرير معلومات عن أداء المنشأة في ثلاثة مجالات رئيسية اقتصادية، واجتماعية، وبيئية تشكل في مجموعها صافي القيمة المضافة للمجتمع.¹⁴⁰

لقد وفرت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) إطاراً عملياً يتضمن مجموعة من المبادئ والمؤشرات المتعلقة بأداء منظمات الأعمال، والتي يمكنها استخدامها للقياس والتقرير عن أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومع ذلك فإن الامتثال لتلك المبادئ والإرشادات يعد أمراً طوعياً، ويعتبر حجر الزاوية لإرشادات تقارير الاستدامة.

وقد صدرت الإرشادات الأولية في العام 2000، وصدر الجيل الثالث (G3) في العام 2006، مع تحديثات على تلك الإرشادات (G3.1) والتي صدرت في العام 2011، وتتضمن إرشادات الجيل الثالث عدداً من المبادئ التي يجب استخدامها للتعريف عن محتويات التقرير ولضمان نوعية التقرير.

وتبين إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI3) إن مؤشرات الأداء الرئيسة في تقارير الاستدامة تتمثل في ثلاثة مؤشرات هي:- مؤشرات الأداء الاقتصادي، مؤشرات الأداء الاجتماعي، ومؤشرات الأداء البيئي.¹⁴¹

وتتم عملية إصدار المعايير والإبلاغ عن التفسيرات المتعلقة بها بعدد من الخطوات الرئيسية، ويخول مجلس معايير الاستدامة العالمي (GSSB) بموجب الصلاحيات الممنوحة له بوضع وإصدار تصريحات رسمية تشمل (معايير الإبلاغ والتفسيرات المتعلقة بها)، الأمر الذي يتطلب وضعها وإصدارها بصفة موثوقة من أجل المصلحة العامة، ووفقاً للإجراءات القانونية المحددة.

وتنقسم عملية وضع معايير (GRI) إلى الخطوات التالية:-

¹³⁸ الجبوري (علي)، وآخرون. 2019. مصدر سابق

¹³⁹ نور (عبد الناصر)، وآخرون. 2018. مصدر سابق

¹⁴⁰ العرموطي (أحمد). 2013. مصدر سابق

¹⁴¹ قليتا (عشتار). 2014. مصدر سابق

- يحدد مجلس (GSSB) مشاريع المعايير الجديدة المحتملة.
- إعداد مسودة مقترح مشروع من قبل لجنة المعايير استناداً إلى البحوث والمشاورات داخل مجلس (GSSB) ومن ثم التعميم على مجلس (GRI) ولجنة اصحاب المصلحة (CS) لتحديد القضايا المهمة وذات الصلة بالمشروع.
- تشكيل مجموعات عمل المشروع (حسب الحاجة) ووضع المعايير المقترحة.
- تعيين لجان فنية مختصة (حسب الحاجة) لإجراء تقييم أولي لمقترحات المشاريع.
- يلتزم مجلس (GSSB) بأراء مجلس (GRI) وفقاً لما افادت به لجنة أصحاب المصلحة (CS) بشأن مشروع المعيار.
- عرض المشروع على الجمهور مدة تتراوح بين 90 يوماً فما فوق حسب ما يراه مجلس (GSSB).
- النظر في تعليقات المستجيبين للمشروع المعروض على مجلس (GSSB).
- النظر في الحاجة إلى إعادة عرض المشروع، والموافقة على المعيار.
- يقوم مجلس (GSSB) بإصدار المعيار النهائي بعد أن يحصل على تأكيد من قبل لجنة المراقبة.¹⁴²
- وتعد مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) منظمة غير ربحية تعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوفر إطاراً شاملاً للإبلاغ عنها وإعداد التقارير لجميع الوحدات الاقتصادية والمؤسسات التي تستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.
- وقد تم إنشاء مجلس معايير الاستدامة العالمية (GSB) تحت رعايتها، والذي بدوره يقوم بوضع معايير للمبادرة وإقرارها بهدف تطبيقها على أساس متسق عالمياً، وإتاحة لغة مشتركة وطريقة موحدة للوحدات الاقتصادية واصحاب المصالح للإبلاغ وفهم تأثير تلك الوحدات على الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

وتهدف مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) إلى :-

- إنشاء قواعد أساسية مشتركة للإبلاغ تشمل السلوك الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنظمات، وبالتالي توفير صيغ إبلاغ قابلة للمقارنة.
- توفير موارد فنية لإرشاد وتوجيه المستخدمين أثناء عملية التنفيذ تساعد الوحدات الاقتصادية على إعداد تقاريرها عن الاستدامة نظراً لوجود خصوصيات في كل قطاع.
- توحيد القياس وبالتالي تحسين نوعية الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.¹⁴³
- وعملت مبادرة الإبلاغ العالمية للتقارير (GRI) على تطوير إطار مشترك للإبلاغ عن الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة على النحو الآتي
- الجوانب الاقتصادية:- وتتمثل في (الأجور، الفوائد، الإنتاجية للقوى العاملة وخلق فرص العمل والاستعانة بمصادر خارجية للنفقات، الأنفاق على البحث والتطوير، والاستثمار في التدريب وغير ذلك من أشكال رأس المال البشري).
- الجوانب البيئية:- وتتمثل في (تأثير العمليات والمنتجات والخدمات على الهواء والماء والتربة، التنوع البيولوجي، والصحة البشرية).

¹⁴² المعموري (محمد)، والججاوي (طلال)، 2022، مصدر سابق

¹⁴³ باقر (جنان)، وخديجة (مطر)، 2024، مصدر سابق

-الجوانب الاجتماعية:- وتتمثل في (الصحة والسلامة في العمل، الحفاظ على الموظفين الحاليين، قانون العمل، حقوق الإنسان، والأجور وظروف العمل على المقاولين من الباطن).¹⁴⁴

يعد تطبيق معايير محاسبة الاستدامة أساساً لتحسين أسس المحاسبة بشكل عام، فضلاً عن توفير معلومات محاسبية متميزة ومفيدة لإتخاذ وترشيد القرارات، حيث أن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) هو المنظمة والجهة المستقلة الخاصة بوضع معايير محاسبة الاستدامة المالية لحاجات المستثمرين، من خلال تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستدامة، وحدد المجلس خمسة أبعاد ينبغي تحقيقها من أجل تنظيم الاستدامة كما يلي:-

- الرأسمالية الاجتماعية:- حيث يهتم هذا البعد بإدارة العلاقة مع الجهات الخارجية والداخلية للوحدة الاقتصادية كالزبائن وحماية الفئات الضعيفة والموظفين وما شابه ذلك.

- التأثيرات البيئية:- يتمثل هذا البعد باستخدام الموارد غير المتجددة كمداخلات لعوامل الانتاج مما ينتج عنها تأثير على الحالة المالية للوحدة الاقتصادية.

- رأس المال البشري:- يهتم هذا البعد بإدارة الموارد البشرية بالموظفين بوصفهم موجودات بشرية لها قيمة طويلة الأجل. القيادة والحكم:- يهتم هذا البعد بإدارة القضايا الخاصة بنموذج العمل والتي تكون عبارة عن صراعات مع أصحاب المصالح مما يخلق مسؤولية محتملة ويشمل ذلك إدارة المخاطر والسلامة والفساد والرشوة وتضارب المصالح وما شابه ذلك. الابتكار:- يتضمن هذا البعد دمج القضايا الانسانية والاجتماعية والبيئية عند إنشاء قيمة لدى الوحدة ومنها الكفاءة والمسؤولية في التصميم.¹⁴⁵

وقد بين كل من (المعموري (محمد)، والججاوي (طلال) (2020)، إن للتنمية المستدامة خمسة أبعاد تتمثل في الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية، والسياسية حيث تم التركيز من قبلهم على ثلاثة أبعاد رئيسية وتمثلت في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.

وتمثل هذه الجوانب الثلاثة حجر الزاوية الثلاثي في الاستدامة، ويمكن الإشارة إليها أيضاً باسم "الخط الأساسي الثلاثي".¹⁴⁶

وقد أصدرت مؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي في العام 2012، عدة معايير خاصة بالإداء الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، والتي ينبغي على الوحدات الاقتصادية والشركات الالتزام بها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ويتناول المعيار الأول تقييم وإدارة المخاطر والآثار الاجتماعية، والبيئية، فيما تناول المعيار الثاني العمالة وظروف العمال، في حين يتعلق المعيار الثالث بكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث، أما المعيار الرابع فيتعلق بصحة وسلامة وأمن المجتمع المحلي.¹⁴⁷ و مع ازدياد الحاجة إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالجوانب غير المالية للتقارير، ازداد اهتمام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن ابعاد الاستدامة الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) وضرورة الإفصاح عنها، بحيث تلي متطلبات العديد من المنظمات واصحاب المصالح والمجتمع، لتعطي صورة أكثر تفصيلاً عن أداء الوحدة الاقتصادية.

¹⁴⁴ زينب (زروقي). 2018، مصدر سابق

¹⁴⁵ الخزرجي (ريم)، وآخرون 2020. مصدر سابق

¹⁴⁶ المعموري (محمد)، والججاوي (طلال)، 2022. مصدر سابق

¹⁴⁷ رشوان (عبد الرحمن)، وأبو رحمة (محمد)، 2017، مصدر سابق

و تعتبر هذه المعلومات الأساس الذي يساعد في عملية إتخاذ القرار، وتقييم أداء المنشآت، كما يعد الإفصاح عن تقارير الاستدامة أمراً ضرورياً لأنه يفيد جميع الفئات الداخلية والخارجية في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.¹⁴⁸ وقد أوضح (عبد الله (مصعب). 2018) أن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) تشير إلى أن المؤشرات غير المالية في تقارير التنمية المستدامة، لا بد وأن تتضمن ثلاث مجموعات رئيسية من المؤشرات وهي: المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

وصدرت النسخة الأولى من المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) في العام 2000 (G1)، والنسخة الثانية للمبادرة صدرت في العام 2002 أثناء انعقاد قمة العالم للتنمية المستدامة وتسمى (G2)، والنسخة الثالثة للمبادرة صدرت في العام 2006 وتسمى (G3)، وأخيراً صدر الإصدار الرابع من المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) في العام 2013 وتسمى (G4)، علماً أن التحول من (G3) إلى (G4) تم بعد 31/12/2015 حيث أصبحت تقارير التنمية المستدامة بعد هذا التاريخ تنشر وفقاً لمؤشرات (G4).¹⁴⁹

ومن الجدير بالذكر أنه عندما يتم فحص مجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالية من منظور الاستدامة، فإنه يتضح ضرورة لفت النظر إلى العديد من الأمور وهي على النحو الآتي:-

- عدم أخذ رقم الأرباح القائمة على أساس الاستحقاق القضايا المتعلقة بالاستدامة بالحسبان، وهذا لا يوفر جانب التمويل في قائمة المركز المالي بشكل واف، ولا يوفر المعلومات عن الخصومة التي قد تنشأ بسبب أنشطة الاستدامة للوحدة الاقتصادية.

- أن المعايير الدولية للتقارير المالية تتمتع بدعم قانوني في كثير من دول العالم، ومن خلال الإطار المفاهيمي الحالي فإنها تتمتع بميزة فريدة من حيث قدرتها على جعل مسائل الاستدامة أمراً حاضراً في مجالس الإدارة والأسواق المالية.¹⁵⁰ لقد تم اعتماد ونشر المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وتم اعتماد إرشادات الأداء المستدام الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI, 2021) على نطاق واسع في عام 2017، حيث تبين أن 63% من أكبر 100 شركة و75% من أكبر 250 شركة في العالم بأنها تطبق إطار إعداد التقارير الخاص بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير.

وقد وثقت العديد من الدراسات انتشار GRI على نطاق واسع، مع الإشارة إلى أن هناك ضغطاً مؤسسياً لتبني المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) لأغراض تنافسية والرغبة في البحث عن الشرعية والتمتع بالسمعة الطيبة، بالإضافة للتشديد على دور وسائل الإعلام في نشر الممارسات الجيدة للشركات، والتي تعد في نفس الوقت بمثابة جهة رقابية من خلال الكشف

¹⁴⁸ الغماري (محمد)، درغام (ماهر)، «مدى تطبيق تقارير الاستدامة المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة استكشافية». مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج. 30، ع. 3، فلسطين، 2022، ص 1-32.

¹⁴⁹ عبد الله (مصعب). «دور المحاسبة المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح عن الأحداث غير المالية للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية في القطاع الصناعي

السوداني». جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2018.

¹⁵⁰ أبو السمك (أحمد). «تأثير تطوير معايير المحاسبة للحفاظ على الاستدامة: دراسة مرجعية». مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الثالثة،

جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 94-116، تم الاسترجاع في 2024/8/20 - 15:00، من: <https://library.aau.ac.ae/ar/research/the-influence-of-the-development-of-accounting-standards-to-preserve-sustainability-literature-review-in-arabic>

عن الممارسات غير المستدامة للشركات، حيث ساعدت وسائل الإعلام في تسريع اعتماد المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، من خلال منحها التغطية الإعلامية والدعاية والظهور.¹⁵¹ وتوفر معايير إعداد التقارير المستدامة نهجاً تكميلياً لتحقيق الاستدامة المالية. وتعتبر معايير مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) مهمة في هذا الصدد، كونها معايير شبه عالمية لإعداد تقارير الاستدامة. وتقتصر السلسلة 200 من معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) سبعة مجالات للإبلاغ عن الاستدامة الاقتصادية، والتي تتوافق مع معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية. وعلى النقيض من مجالات الإبلاغ للمعايير 201-2 إلى 207-3 التي تتناول المشاكل الفرعية للاستدامة من حيث تأثيرها المالي (على سبيل المثال، المعيار 202-1 بشأن المساواة في الأجور بين الجنسين أو المعيار 202-2 بشأن تعيين الإدارة العليا من المجتمع المحلي)، يقترح المعيار 201-1 هدفاً مالياً عاماً مقياساً لقياس "الأداء الاقتصادي".

ويتم حساب القيمة الاقتصادية المباشرة المولدة والموزعة (EVG&D) على أنها الفرق بين الإيرادات (القيمة الاقتصادية المولدة مباشرة) والقيمة الاقتصادية الموزعة. ويمكن حساب مؤشر 201-1 على أساس أرقام المحاسبة المالية (أساس الاستحقاق والأساس النقدي).¹⁵²

وأدت الضغوط الخارجية على الهيئات العامة إلى الاتجاه لصالح الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من وجهة نظر "المساءلة"، لعدم وجود الشفافية، وعرض المعلومات من الكيانات بشكل مفهوم ومفيد لتقييم المسؤولية المالية للمدن، مما ولد عدم الرضا عن الحكومة، ولهذا السبب تسعى الكيانات لضمان وصول المعلومات إلى مختلف المستخدمين. ويعتبر توليد المعلومات حول القضايا الاجتماعية والبيئية من قبل كيانات القطاع العام بمثابة آلية لإثراء التقارير المحاسبية التقليدية، وتحسين الاتصال الخارجي، وكفاءة وشرعية القطاع العام في الأزمات. إن هذا التيار في الرأي هو نتيجة التفاعل بين مجموعات المصالح المختلفة، مما يؤدي إلى قيام المنظمات بمحاولة تقديم معلومات تتجاوز تلك المطلوبة في الأمور المالية البحتة، وأن يكون لديها أداة إدارية تتولى المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتوسيع المعلومات النوعية المبلغ عنها حول قضايا الاستدامة.

وعلى الرغم من أهمية المعلومات غير المالية المقدمة من الجهات العامة، وبما أن الكشف عن التقارير الرسمية للاستدامة من قبل الجهات الحكومية منخفضة مقارنة للقطاع الخاص، وبحسب المعلومات المنشورة في الموقع الإلكتروني لمبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI). إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن الجهات العامة تكشف عن المعلومات المرتبطة بهذا الموضوع باستخدام آليات أخرى غير التقارير بموجب معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، مثل المواقع الإلكترونية للجهات، وشبكات التواصل الاجتماعي، والإعلانات، وغيرها من الوسائل الأخرى.¹⁵³

وفي واقع الأمر، هناك توقعات متزايدة تجاه مؤسسات القطاع العام ليس فقط للوفاء بتفويضات الإنفاق (الأداء المالي البحت) ولكن أيضاً لخلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين تكون مستدامة من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية. وبعبارة أخرى، من المتوقع بشكل متزايد أن تلبى مؤسسات القطاع العام متطلبات المساءلة لمجموعة أوسع من

¹⁵¹ Sisaye (Seleshi). 2021, previous reference.

¹⁵² Gleibner (Werner) et al. 2022, previous reference.

¹⁵³ Leon-Silva (Juan) et al. 2022, previous reference.

أصحاب المصلحة من خلال تجاوز الإطار المالي البحث، وبالتالي من خلال زيادة التركيز على المعلومات غير المالية التي تصور الأثر الاجتماعي والبيئي لأنشطتها.

وهذا يعني أنه على الرغم من أهميتها، فإن المعلومات المالية وحدها لم تعد مرضية سواء لمعالجة قضايا المساءلة والشرعية التي تواجهها منظمات القطاع العام أو لتقييم النتيجة الحقيقية الناتجة عن استخدام الموارد العامة، و كتوليف للتسميات المختلفة التي تم إعطاؤها للجانب المحاسبي للاستدامة، مثل المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية وما إلى ذلك، فإن المحاسبة المستدامة وتقارير الاستدامة هي الاختصاصات المرجعية في المناقشة العلمية الحالية.

وتشكل محاسبة الاستدامة وإعداد التقارير (SAR) عملية يتم من خلالها قياس أداء الاستدامة للمنظمة والإبلاغ عنه، وبالتالي فرض المساءلة أمام أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين عن أدائها الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.

وتتمثل محاسبة الاستدامة طريقة لإدارة المعلومات والمحاسبة تقوم بإنشاء وتوفير معلومات تهدف إلى إظهار تقدم المنظمة نحو أهدافها المستدامة، وتكمل تقارير الاستدامة العملية من خلال إضفاء الطابع الرسمي على المعلومات للكشف عنها حول أداء الاستدامة للمنظمة.

وعلى الرغم من أن محاسبة الاستدامة وتقارير الاستدامة هما مصطلحان مختلفان، إلا أنهما يشكلان معاً نظام مساءلة فريداً قادراً على تسجيل وتوصيل المعلومات حول الأداء المستدام للمنظمات، وهذا يفسر سبب تقاربهما في نقاش أدبي فريد من نوعه.¹⁵⁴

هذا وقد بين (Al Shueili (Ali). 2014) أن هناك نماذج عديدة لقياس الاستدامة تم تداولها في الأدب منذ عام 1987، وأكثرها جاذبية هو النظر في جوانب الاستدامة أو أبعادها الثلاثة وهي: - جوانب البيئة والاقتصاد والمجتمع أو دمجها، علماً أن مصطلح الاستدامة أيضاً يعالج الفقر والتكامل بين ثلاثة أنظمة: البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تشكل المحاور الرئيسية لمؤشرات معايير الاستدامة وهي على النحو الآتي: - معايير المحور الاقتصادي، معايير المحور الاجتماعي، معايير المحور البيئي.¹⁵⁵

و يستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة تطوير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وذلك من خلال التقرير عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى صحة وسلامة وخلق التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية، وملاءمة تلك التقارير وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

لذا فإنه من الضروري أن يتمتع المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالجهات الحكومية والوحدات الاقتصادية بمقومات أساسية تساهم في تحقيق أهدافه، وتحقيق الشفافية والوضوح في المعلومات الواردة في التقارير المالية، من هنا ظهرت الحاجة إلى وجود أسس وقواعد تتعلق بتعزيز جودة التقارير المالية للمساهمة في تحقيق خطة التنمية العالمية التي تستهدف تحقيق النمو والتنمية المستدامة الشاملة.

إن المؤسسات التي تقوم بعملية التقرير عن التنمية المستدامة تسعى إلى وضع أدائها في سياق أوسع للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتم إضافة جدوى أكبر للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لأن التغيرات السريعة التي تشهدها بيئة الأعمال أدت إلى الحاجة الماسة لتتضمن التقارير المالية للمؤسسات أموراً ومعلومات غير مالية تتعلق بإدارة المخاطر

¹⁵⁴ Tommasetti (Aurelio) et al. 2022. previous reference.

¹⁵⁵ Al Shueili (Ali). 2014 , Previous reference.

وحكومة المؤسسات، بالإضافة إلى دور المؤسسة والوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويعتبر الإفصاح عن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المصدر الأساسي لإعداد المعلومات، حيث أنه في معظم الوحدات الاقتصادية توجد عمليات واحداث لم يتطرق لها النظام المحاسبي المطبق بإدوات الإفصاح المتاحة ولم تجد تلك العمليات سبيلها إلى القوائم والتقارير المالية المنشورة رغم التأثير المحتمل لتلك المعلومات على الأداء السوقي لتلك الوحدات الاقتصادية.

بالإضافة إلى امكانية ارتباط الوحدات الاقتصادية بالاستحواذ على أصول بيئية أو اتفاقيات اقتصادية لتنفيذ تعهدات معينة في المستقبل بحيث يترتب على تلك الاصول أو الاتفاقيات التزامات مستقبلية محتملة، لذا فإن الإفصاح بصورته الحالية في معظم الوحدات الاقتصادية في القوائم المالية، لا يغطي أحيانا مثل تلك الالتزامات، ولا يوضح أثرها على المراكز المالية لتلك الوحدات الاقتصادية.

ففي كل الأحوال فإن معايير المحاسبة المالية ومعايير التقارير المالية اشترطت وجود الايضاحات المتممة، بحيث يتم الإفصاح عن كل ما هو غير معروض في القوائم والتقارير المالية أو بحاجة الى تفسير.

إن الإفصاح Off- Balance Sheet يساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم المعلومات المعروضة كما تساعد أيضا في اجراء تقديرات اضافية ممكن استخدامها في تعديل قيم المعلومات المالية للوصول إلى تحديد أدق للمركز المالي ونتيجة النشاط.

إن غالبية الوحدات الاقتصادية تهتم في الوقت الحاضر في هذا النوع من الإفصاح لبيان تفاصيل الأنشطة الاجتماعية والبيئية لتسهيل قدرة الوحدات الاقتصادية على توفير معلومات محاسبية مستدامة.¹⁵⁷

إن للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) رؤيا خاصة تتعلق بإيجاد مستقبل تكون فيه الاستدامة عنصرا أساسيا وجزءا هاما في صنع القرارات في كل وحدة اقتصادية بحيث تنعكس رسالة المبادرة في تمكين صانعي القرارات في دول العالم من استخدام معايير الاستدامة في سبيل أن تعمل على تحقيق اقتصاد وعالم مستدام، بالإضافة إلى إن هناك مجالات تركز عليها المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) منها:-

- إن نظام التقارير المالية الأمريكي الراسخ (FASBI)، والذي سعت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) للعمل على توسيع نطاقه، كما يفترض وضع معايير وتوجيهات للنهوض بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى التحفيز باتجاه الكشف المستمر عن الاستدامة، والتفاعل مع أصحاب المصلحة بشأنها.

- تنسيق المسائل المتعلقة بالاستدامة من خلال جعل (GRI) المحور الرئيسي لأطر ومبادرات تقديم الاستدامة.
- تحسين جودة الإفصاح عن البيانات باستخدام معايير (GRI)، واستكشاف عمليات إعداد التقارير التي تساعد في صنع القرار.

- توجيه الاستخدام الفاعل لمعلومات الاستدامة لتحسين الأداء والعمل مع صانعي السياسات وبورصات الأوراق المالية والمنظمين والمستثمرين لتعزيز الشفافية والإبلاغ الفعال.

¹⁵⁶ رتبة (جمال)، 2023، مصدر سابق.

¹⁵⁷ مجدي (محمد)، 2017، مصدر سابق

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

إن للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) مجموعة من الأهداف لكن الهدف الصريح يتمثل في العمل على تنسيق العديد من أنظمة التقارير المستخدمة في حينه، حيث أن النموذج الذي يتم تنسيقه هو أن تكون المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) أداة قوية من خلال الحصول على الدعم السياسي والحكومي والآليات القائمة على السوق.¹⁵⁸

2.1.2.2. مؤشرات الأداء المالي لمزودي خدمات المياه:-

هناك العديد من المؤشرات المالية التي تصدر عن مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني والتي تعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تستخدم لتقييم أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين وتشير إلى قدرتهم على تحقيق الاستدامة المالية وفيما يلي توضيح لتلك المؤشرات:¹⁵⁹

أولاً:- مؤشر متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر متوسط التكاليف التشغيلية (باستثناء الاستهلاك) لكل متر مكعب من المياه المباعة:-

إن لهذا المؤشر أهمية خاصة كونه يعد المحدد الأساسي للدخل عند بعض مزودي خدمات المياه، بالإضافة إلى أنه يحتوي على إشارة تبين مستوى معرفة مقدم الخدمة بالتكاليف الحقيقية ومدى الالتزام بقواعد وأسس الحوكمة. إن مؤشري متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه والتكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة، يجب أن يتم قراءتهما معاً، و تتضح الفجوة بين متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه مقارنة بالتكاليف التشغيلية (الإنتاج والتوزيع والإدارة) لكل متر مكعب من المياه المباعة. ويتم حساب هذا المؤشر من خلال الفرق بين متوسط سعر البيع مع متوسط التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب/متوسط سعر البيع.

ثانياً:- مؤشر الفاقد (المياه الغير محاسب عليها):-

يوضح هذا المؤشر الفرق بين كمية المياه التي يتم تزويدها من قبل مزود خدمة المياه وضخها في شبكات توزيع المياه وكميات المياه التي يتم فوترتها من قبل نفس المزود، وتمثل كمية الفرق هذه الخسائر التي يتحملها مزود الخدمة من خلال تقديمه لخدمة المياه، وقد تكون كمية المياه غير المحاسب عليها فواقد حقيقية مثل التسريبات في الشبكة أو فيضانات خزانات التوزيع أو فواقد أخرى تتمثل في سرقات المياه من خلال الوصلات غير القانونية أو عدم دقة القياس في العدادات أو غيرها.

ثالثاً:- مؤشر نسبة العمل (الكفاءة) - خدمة المياه:-

يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة في قياس الأداء، ويستشف منه كفاءة نظام التعرف وآلية احتسابها وكفاءة التشغيل والمصاريف والفاقد وإمكانية تحقيق الاستدامة من عدمها، وغيرها من المؤشرات الهامة لدى مزود الخدمة.

¹⁵⁸ عباس (أسامة)، والدباس (وفاء). «دور مراقب الحسابات في قياس مؤشرات الاداء الاجتماعي والبيئي في ظل تطبيق معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) بحث تطبيقي في الشركة العامة للإسمنت العراقية». مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج. 15، ع. 51، العراق، 2020، ص 59 - 76.

¹⁵⁹ WSRC Publication. «Publication No. 1639041269540867». Retrieved from:

<https://www.wsrc.ps/public/uploads/Publication/1639041269540867.pdf>. Accessed: 27/08/2024 - 18:30.

ويتم احتساب نسبة العمل بقسمة مجموع مصاريف التشغيل والصيانة والمصاريف الإدارية (باستثناء الاستهلاك) على إجمالي الإيرادات التشغيلية المفوترة. فإذا ما كانت النسبة أكبر من 1، فهذا يعني أن مجموع التكاليف التشغيلية والإدارية أعلى من الإيرادات التشغيلية المفوترة وبالتالي هناك عجز مالي في دورة التشغيل. وإذا كانت النسبة أقل من 1، فذلك يعني أن إيرادات التشغيل المفوترة أعلى من تكلفة التشغيل والمصاريف الإدارية، الأمر الذي يعني أن مزود الخدمة الذي يحقق فائضا في دورة التشغيل يمكن أن يغطي جزءا من أو كل مصروف الاستهلاك والتكاليف الرأسمالية.

وإذا كانت بيانات الفواتير سليمة وموثوقا بها، تكون نسبة العمل مؤشرا على مستوى التعرفة إن كان كافيا لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة أو غير كاف.

رابعا: مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية) - خدمة المياه:-

تعكس نسبة هذا المؤشر مستوى كفاءة موظفي مقدم الخدمة في أداء المهام الموكلة إليهم، إضافة إلى مستوى استعداد المستهلكين للدفع، ويتم في الأغلب اعتماد هذا المؤشر لدى صندوق دعم وإقراض البلديات ووزارة المالية وسلطة المياه الفلسطينية والجهات الداعمة عند تقرير كميات الدعم الممنوحة لمزود خدمة المياه.

يتم احتساب نسبة مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية) - لخدمة المياه لدى مزودي خدمات المياه وذلك من خلال قسمة مجموع التحصيلات/ مجموع المبيعات، ويقاس هذا المؤشر نسبة التحصيل من الفواتير الصادرة في العام الحالي ومن الأرصدة غير المسددة، ويجب أن تصل أفضل نسب التحصيل حوالي 100% حيث يتم تحصيل جميع فواتير العام الحالي بالكامل وعندما تكون الأرصدة السابقة المستحقة من السنوات الماضية صفر.

وقد اقترح (Gleibner (Werner) et al. 2022) أربعة شروط للقياس المالي للاستدامة تتمثل فيما يلي:

(1) نمو حقيقي للمنشأة يمنع انكماشه أو تصفيته مع مرور الوقت.

(2) احتمال كبير للبقاء على قيد الحياة.

(3) مستوى مناسب من المخاطر يمكن التعرض لها من قبل المنشأة.

(4) ملف تعريف جذاب للمخاطر والعائد للمالكين.

ويضاف إلى هذه الأربعة شروط وبشكل أكثر تحديدا التعرض لمخاطر الأرباح وملف مخاطر الأرباح الجذاب، مع الأخذ في الاعتبار ظروف النمو للمنشأة.¹⁶⁰

وتوفر مؤشرات الأداء (KPIs) نقطة إنطلاق لتصنيف المرافق في بلد ما، حيث توفر مؤشرات الأداء الرئيسية مثل المياه غير المحاسب عليها (NRW)، والتحصيلات، وتغطية التكاليف، وعدد الموظفين لكل 1000 مشترك نقطة بداية مهمة لتحسين الأداء في قطاع المياه.

وتمكن مؤشرات الأداء الرئيسية مثل: مؤشرات التكلفة، ونتائج الإنتاج للمنشأة، صنع القرار من تتبع الاتجاهات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تغييرات، بما في ذلك الإجراءات التشغيلية، ممارسات الصيانة والمخزون، والاستثمارات في القدرات.

¹⁶⁰ Gleibner (Werner) et al. 2022, previous reference.

كما تمثل هذه المؤشرات معلومات تتعلق بما إذا كان أداء البنية التحتية يتحسن أو يصبح أسوأ، ويعد تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية أمراً ضرورياً لتقييم الأداء وتحسينه (قياس الأداء).

ويمكن تصنيف مؤشرات الأداء الرئيسية إلى مجموعة من الفئات التي تسمح للمديرين بتحديد المسؤوليات الأساسية داخل الإدارات الرئيسية للأعمال الخاضعة للتنظيم (سواء كانت عامة أو خاصة).

في حين قد تكون إدارات معينة مسؤولة عن جمع بيانات عن مؤشر واحد أو أكثر، فإن الأداء سيعتمد بشكل عام على أنشطة عدة مؤشرات، وبالتالي، فإن نتائج الأداء الرئيسية المرتبطة بها تشير إلى التقنية الشاملة والعمليات المالية وجودة الخدمة وتجربة العملاء.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية ساعات في اليوم من الخدمة (الفنية)، والمياه غير المحاسب عليها أو خسائر الخطوط (التشغيلية)، والتدفقات النقدية والتحصيلات (المالية)، بالإضافة إلى شكاوى العملاء.¹⁶¹

وقد بين (Mose (Victor). 2019) ان بيئة السياسة المائية في كينيا تشجع الكفاءة باعتبارها إحدى الاستراتيجيات في تحسين تقديم الخدمات والاستدامة المؤسسية، بحيث يتم تنظيم مرافق المياه المعروفة باسم مقدمي خدمات المياه من قبل مجلس تنظيم خدمات المياه (WASREB) المكلف بالترخيص والإشراف على جميع الأنشطة والقضايا المتعلقة بتقديم خدمات المياه بما في ذلك الكفاءة.

ويقوم WASREB بمراقبة أداء مرافق المياه بشكل رئيسي على تسعة مؤشرات أداء تشمل: تغطية المياه، تغطية الصرف الصحي، المياه غير المحاسب عليها، جودة مياه الشرب، ساعات الإمداد، نسبة القياس، كفاءة تحصيل الإيرادات، تغطية تكاليف التشغيل والصيانة وإنتاجية الموظفين، ويتم تصنيف المرافق على أساس الأداء وفقاً لهذه المؤشرات من بين مؤشرات الأداء المختلفة التي أوصت بها الشبكة الدولية للقياس المعياري، IBNET.¹⁶²

كما بين كل من (Murrar (Abdullah) and Rodger (James). 2020) بعض مؤشرات الجوانب المالية، مثل قدرة مزودي خدمات المياه على تحصيل الديون والفواتير المتراكمة على العملاء، ويقاس هذا المؤشر بمقدار الإيرادات النقدية مقارنة بإجمالي مبيعات المياه، ومن المؤشرات المالية الأخرى نسبة العمل، حيث يقاس هذا المؤشر بقدرة مزودي خدمات المياه على تغطية تكاليف المياه من إيرادات المياه. ويرتبط هذا المؤشر بمؤشرات مالية أخرى مثل سعر البيع وتكلفة المتر المكعب من المياه المباعة.¹⁶³

كما تناول (Murrar (Abdullah) et al. 2017) مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تقيس الاستدامة لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين ومن أهم تلك المؤشرات: الربحية، المياه غير المحاسب عليها، كفاءة التحصيل، الجباية، متوسط استهلاك المياه للفرد، إنتاجية الموظفين.¹⁶⁴

وبشكل عام، فإن الجدوى المالية تعبر عن قدرة المنشأة على الاستمرار في تحقيق أهدافها التشغيلية وتحقيق مهمتها على المدى الطويل، حيث تتعلق الجدوى بالقدرة على توليد دخل كافٍ للوفاء بمدفوعات التشغيل والتزامات الديون وحيثما أمكن، السماح بالنمو مع الحفاظ على مستويات الخدمة.

¹⁶¹ Berg (Sanford). 2020, Previous reference.

¹⁶² Mose (Victor). 2019, Previous reference.

¹⁶³ Murrar (Abdullah) and Rodger (James). 2020, Previous reference

¹⁶⁴ Murrar (Abdullah) et al. 2017, Previous reference.

وتأخذ الجدوى المالية في الاعتبار الجوانب الكمية والنوعية للمنشأة، وعلى العكس من الجوانب الكمية فإن الجوانب النوعية للجدوى المالية ليس من السهل قياسها وتتطوي في الغالب على الحدس مثل حسن النية المتصور للمنشأة. أما بالنسبة لمراقب المياه، تركز تدابير الجدوى المالية على تحسين إيرادات المياه (جانب الطلب) وكفاءة التكلفة (جانب العرض)، ولذلك فإن السلامة المالية تشكل عنصراً هاماً في تحديد الاستدامة الشاملة لأي كيان. إن أحد الاعتبارات المهمة هو القدرة على الاستمرار وتعلق بموقف طويل المدى، يتضمن "الاتجاهات"، بالإضافة إلى ذلك، تأخذ الجدوى في الاعتبار عدداً من المتغيرات بدلاً من متغير واحد أو عدد قليل من المتغيرات ويعني ضمناً عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالحد الأدنى من الالتزامات.¹⁶⁵

كما أوضح (Rao (Jonah). 2013) عدداً من المؤشرات لقياس الاستدامة المالية وهي :-

- نسبة فائض التشغيل (%) = صافي فائض التشغيل / إيرادات التشغيل (يوضح مدى تغطية إيرادات التشغيل للنفقات التشغيلية فقط أو مدى توفرها للأغراض الرأسمالية.
- صافي الأصول المالية / نسبة الالتزامات (%) = إجمالي الالتزامات ناقص الأصول المتداولة / إيرادات التشغيل (يوضح مدى إمكانية أن يكون صافي الالتزامات المالية للخدمات من خلال إيرادات التشغيل.
- نسبة تغطية الفوائد (%) = صافي مصاريف الفوائد/إيرادات التشغيل (يوضح مدى استخدام إيرادات التشغيل للوفاء بالرسوم المالية المرتبطة بالتزامات خدمة الدين.
- نسبة رأس المال العامل = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة (يوضح مدى توفر الأصول السائلة للوفاء بالتزامات الديون قصيرة الأجل).¹⁶⁶

وبين (الشايب (بيان). 2022) عدداً من مؤشرات الاستدامة المالية على مستوى الدولة (الحكومة) وفقاً لما يلي:- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات الدين العام الداخلي والخارجي، مؤشر الفجوة الضريبية، الربحية، السيولة المالية، توفر رأس المال العامل.¹⁶⁷

كما أشار كل من (الوائي (خضير)، ونعمة (هادي). 2020) إلى فرص تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمؤشرات الدين العام في العراق والتمثيلية في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين إلى إيرادات الموازنة، نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات، بالإضافة إلى نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين العام الخارجي.¹⁶⁸ أما (صبيح (ماجد)، وعبد الكريم (نصر). 2017) فقد بينا أن مؤشرات الاستدامة المالية والتي تم توضيحها وفقاً لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والتي وقعت في مدينة ماستريخت الهولندية في شهر شباط من العام 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من تشرين أول لعام 1993، فإن شرط الإنضمام للاتحاد الأوروبي يتمثل في الالتزام بما يضمن الحد الأدنى للدين العام وفقاً لما يلي:-

- ألا يزيد عجز الموازنة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

¹⁶⁵ Onsomu (Lillian) et al. 2013, Previous reference.

¹⁶⁶ Rao (Jonah). 2013, Previous reference.

¹⁶⁷ الشايب (بيان). 2022، مصدر سابق.

¹⁶⁸ الوائي (خضير)، ونعمة (هادي). 2020، مصدر سابق.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- ألا يزيد الدين العام الاجمالي (الداخلي + الخارجي) عن 60% من الناتج المحلي الأجمالي، حيث يعد تجاوز هذه النسبة مؤشراً على دخول الدولة في أزمة مديونية، أما قانون الدين العام الفلسطيني رقم (24) لسنة 2005 فقد نص في المادة رقم (30) بأنه لايجوز أن تزيد نسبة رصيد الدين العام عن 40% من الناتج المحلي الأجمالي.¹⁶⁹

تقتضي الاستدامة المالية عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لاتتضرر الدولة إلى إعادة هيكلة وترتيب أولويات الانفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.

وبما أن رسم السياسة المالية هو من صلاحيات الحكومة، فإنه يتوجب عليها العمل على الموازنة ما بين النفقات والإيرادات المقدرة والعمل على احتسابها بطرق علمية وبدقة عالية والاعتماد على البحوث الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، وعدم الاعتماد على التخمينات وطرق التحصيل غير الكفؤة.¹⁷⁰

وحتى يكون الدين العام للدولة مستداماً، فإنه لا بد للدولة إلا أن تستوفي بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا يعتمد على قوة هيكل الدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام كونه يعتمد على الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة.

وقد تضطر الدولة إلى الاقتراض من أجل خدمة الدين في حال تجاوزت النسبة 60% للدول المتقدمة و 50% للدول النامية، وفي نفس الوقت قد يكون مستداماً على المدى الطويل، والعكس صحيح.¹⁷¹

وأصبحت الاستدامة المالية من المواضيع الملحة للتداول، خصوصاً مع البدء باستخدام هذا المفهوم في منتصف ثمانينات القرن الماضي في العديد من البحوث والدراسات، في ظل الاهتمام المتزايد باقتصاديات التنمية المستدامة والتي يتم من خلالها قياس وتحديد المؤشرات الخاصة بالاستدامة المالية للكثير من الدول.

فهي تعبر عن التحديات التي قد تواجهها المالية العامة في الحاضر والمستقبل، بسبب زيادة العجز وتفاقم الدين الذي ينشأ نتيجة للافراط في النفقات العامة، وهذا يؤدي إلى زيادة الأعباء التي يمكن أن تتحملها الأجيال القادمة والتي تحد من مستويات الرفاهية.

ويستنتج من ذلك بأن الاستدامة المالية هي عبارة عن الإجراءات التي يتاح من خلالها قيام الحكومة بتحقيق إيرادات اضافية كافية ليس فقط على المدى القصير وإنما على المدى الطويل بالشكل الذي يمكن الحكومة من تغطية حجم الدين العام.¹⁷²

أن للوحدة الاقتصادية دوراً محورياً ومؤثراً في المجتمع من خلال المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق متطلبات الحياة خصوصاً في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي والتجاري، وانتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة. وبالرغم من وجود مؤشرات تشير إلى تطورات إيجابية ألا أنه يوجد مؤشرات تحذر من الفقر والجوع والبطالة بسبب النمو السكاني المتزايد، بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد استقرار البيئة.

¹⁶⁹ صبيح (ماجد)، وعبد الكريم (نصر). «تحدى الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير

المستقرة للفترة من (1996-2015)». المجلة العربية للإدارة، مج. 37، ع. 4، مصر، 2017، ص ص 149 – 166.

¹⁷⁰ الصالح (صبيح)، ومأمند (كهردى). 2021. مصدر سابق

¹⁷¹ أحمد (بوحيل). 2021. مصدر سابق

¹⁷² أمين (هجير)، ورشيد (زينب). 2022. مصدر سابق.

لذلك أصبح هناك توجه لدى أصحاب المصلحة من ممولي المنشأة وعملائهم وغيرهم نحو مفهوم الاقتصاد المستدام، وربط مؤشر الربحية طويلة الأمد مع العدالة الاجتماعية والحماية البيئية، بالإضافة إلى أن إعداد تقارير الاستدامة يساعد المنظمات على تحديد الأهداف وقياس الأداء¹⁷³

2.1.2.3 المطلب الثالث: معوقات ومحددات تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين

تعاني العديد من دول العالم وخاصة فلسطين من مجموعة من المعوقات والتحديات التي تؤثر على تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، وبرزت هذه المعوقات والتحديات هي تلك المتعلقة بالجانب السياسي خصوصاً مع استمرار تحكم الاحتلال الإسرائيلي بمعظم مصادر المياه، والسيطرة الأمنية على العديد من مناطق الضفة الغربية خصوصاً المصنفة C، وستتناول فيما يلي مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين.

أولاً: المعوقات والتحديات السياسية

يعتبر ملف المياه في فلسطين من الملفات الهامة جداً، فعلى الرغم من أن المياه حق طبيعي من حقوق الإنسان إلا أنها في فلسطين تعتبر ملفاً سياسياً بامتياز، وهي من القضايا التي تم إحالة ملفها إلى مفاوضات الحل النهائي بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي.

ويتحكم الجانب الإسرائيلي بمعظم مصادر المياه في فلسطين في ظل سيطرته على أحواض المياه الجوفية، وتعادل كمية المياه التي يتم شراؤها من الجانب الإسرائيلي من قبل السلطة الفلسطينية حوالي 80% من كمية المياه التي يتم استهلاكها في الأراضي الفلسطينية، فيما تشكل المياه المنتجة والمملوكة للسلطة الفلسطينية والتي يتم استهلاكها في الأراضي الفلسطينية حوالي 20%.

ويقوم الجانب الإسرائيلي بخصم أثمان المياه المشتراة من قبل السلطة الفلسطينية بشكل مباشر من أموال المقاصة الناتجة عن عائدات الضرائب الفلسطينية والتي يتم جبايتها من الجانب الإسرائيلي نتيجة لسيطرته على المعابر.

بالإضافة إلى السيطرة الأمنية على المناطق المصنفة C، والتي تحتاج إلى موافقات من الجانب الإسرائيلي للعمل فيها في مختلف المجالات، مما يعيق تنفيذ مشاريع المياه، وبالتحديد عملية نقل المياه الفلسطينية من منطقة إلى أخرى، خصوصاً من مناطق الشمال الغنية بمصادر المياه إلى مناطق الجنوب ذات المصادر المحدودة للمياه.

ثانياً: المعوقات والتحديات الاقتصادية:-

تعاني فلسطين ظروفًا اقتصادية صعبة، وهي تلقائياً مرتبطة بالظروف السياسية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية والتحكم بالموارد الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، مما ينعكس على أداء مزودي خدمات المياه في فلسطين.

ويلاحظ ارتفاع أثمان المياه في المناطق التي يكون مصدر المياه فيها من الجانب الإسرائيلي، مقارنة بأثمان المياه لدى مزودي خدمات المياه الذين يمتلكون مصادر مياه خاصة، ويتولون عملية استخراج وإنتاج المياه ومن ثم توزيعها على المواطنين.

¹⁷³ حمادة (عمر). «مدى تطبيق تقارير الاستدامة وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين والعاملين في الإدارات المالية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان». رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، عمان، الأردن 2015.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وتقدم السلطة الفلسطينية دعماً لأثمان المياه المشتراة من الجانب الإسرائيلي بما لا يقل عن 25% من قيمة المياه لمزودي خدمات المياه، بالإضافة إلى اعتماد العديد من مزودي خدمات المياه على إيرادات المياه لتغطية مصاريف أخرى لا علاقة لها بالمياه، نتيجة حاجتها إلى تقديم بعض الخدمات للمواطنين.

ثالثاً:- المعوقات والمحددات الاجتماعية:-

تعاني فلسطين ظروفًا اجتماعية صعبة نتيجة لتأثير الظروف السياسية والاقتصادية، مما انعكس على مزودي خدمات المياه وقدرتهم على تحقيق الاستدامة المالية، خصوصاً أن جزءاً من مزودي خدمات المياه لا يقتصر عمله على المياه فقط مثل الهيئات المحلية (بلديات، مجالس قروية، مجالس خدمات مشتركة)، والتي تقدم العديد من الخدمات للمواطنين. وبالرغم من أن نظام التعرف أخذ بعين الاعتبار الحالات الاجتماعية المعتمدة لدى جهات الاختصاص، إلا أن مزودي خدمات المياه ما زالوا يعانون من مشاكل في موضوع التحصيل والجباية، مما أدى إلى تراكم الديون على المواطنين لصالح مزودي خدمات المياه.

ووفقاً لما تم ذكره من تأثير الظروف السياسية والاقتصادية، فما زالت مشكلة تحصيل أثمان المياه من المخيمات دون الية واضحة لحلها سواء تعهدت الحكومة بتغطيتها أم لا، بالإضافة إلى المناطق التي تعاني من اعتداءات الاحتلال في المناطق المسيطر عليها من قبلهم أمنيًا وذلك نتيجة لتغيب تطبيق القانون والنظام في تلك المناطق.

رابعاً:- المعوقات والمحددات التنظيمية:-

بالرغم من صدور نظام مرافق المياه وفقاً لقانون المياه، إلا أنه حتى هذه اللحظة ما زال هناك تنوع في أشكال تنظيم مزودي خدمات المياه في فلسطين، فهي تتراوح ما بين (مرافق مياه، مصالح مياه، هيئات محلية (بلديات، مجالس قروية، مجالس خدمات مشتركة)، جمعيات مياه).

وتتعدد المرجعيات القانونية لمزودي خدمات المياه، فجزء من هؤلاء المزودين يخضع لسلطة المياه الفلسطينية كالمرافق، وجزء يخضع لوزارة الحكم المحلي كالهياكل المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وجزء يخضع لوزارة العمل كالجمعيات، وبالتالي فإن تعدد المرجعيات القانونية، واختلاف أشكال مزودي خدمات المياه يؤدي إلى صعوبة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين.

خامساً:- المعوقات والمحددات المتعلقة بالبنية التحتية:-

من أبرز التحديات التي تواجه مزودي خدمات المياه في فلسطين أيضاً تلك المتعلقة بالبنية التحتية، حيث إن هناك حاجة مستمرة إلى توفير البنية التحتية اللازمة لإمدادات المياه في ظل زيادة الطلب على المياه، وعدم كفاية البنية التحتية اللازمة لذلك.

ويعتمد العديد من مزودي خدمات المياه في فلسطين على المنح الحكومية أو من خلال المانحين لتوفير البنية التحتية المتعلقة بتوفير إمدادات المياه، سواء فيما يتعلق بشبكات المياه أو خزانات المياه، مع العلم أن هناك العديد من الشبكات القديمة والمتهترئة التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، حيث إن نسبة فاقد المياه مرتفعة لدى العديد من مزودي خدمات المياه في فلسطين وتتجاوز نسبة 30% من المياه المتوفرة للتوزيع لدى مزود الخدمة.

وقد بين (Al Shueili (Ali). 2014) أن معظم قطاعات المياه في دول الشرق الأوسط وأفريقيا هي جهات حكومية، وتعتبر من القطاعات الإنتاجية الرئيسية التي تشترك فيها جميع هذه الحكومات باعتبار أنها جزء من الاقتصاد، وعامل إنتاج آخر من القطاعات الإنتاجية.

وفي الوقت الحالي، فإن هذه القطاعات ليست ناضجة بما فيه الكفاية للتغيير في المستقبل بسبب تعقيد اللوائح الحكومية والقضايا السياسية، بالإضافة إلى ذلك، هناك حالة من عدم اليقين بشأن الآفاق طويلة المدى في أنظمة إدارة مرافق المياه والتي زادت بشكل كبير خلال العقود الماضية.

وتساهم هذه العوامل في زيادة الشكوك المتعلقة بأنظمة إدارة مرافق المياه وتشمل: زيادة في مجموعة متنوعة من اللوائح والتقنيات، وانخفاض الاستقرار المالي، والمخاطر من الملوثات الجديدة أو المعايير الصحية، وهيكلة الطلب والشكوك بشأن استدامة النظام المركزي التقليدي في إدارة المياه.

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية هو تزويد المياه للمواطنين (التنمية والإدارة)، ولكن المناقشات المتعلقة بزيادة وصول المياه ليست بالجديدة. ولتحقيق مثل هذه التحسينات، يجب تحديد الأسباب الكامنة وراء ضعف الأداء والتي تم تحديدها على النحو التالي:

- انخفاض الاستثمار وسوء الصيانة الناتج عن عدم كفاية التدفق النقدي بسبب انخفاض تعرفه المياه المعمول بها وارتفاع النفقات العامة والشخصية.

- سوء التخطيط وعدم احترام الحكومة للخطة الاستثمارية.

- ضعف الهياكل المؤسسية والتدخلات السياسية.

- عدم وجود سياسات واضحة لتوسيع وتغطية خدمات المياه.

- الافتقار إلى المراقبة والتقييم وإنفاذ معايير الخدمة.

- الافتقار إلى الاعتراف القانوني والعوائق التي تحول دون مشاركة مقدمي الخدمات غير الرسميين في خدمة إيصال المياه.¹⁷⁴

إن ندرة المياه الحالية في فلسطين ليست طبيعية بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي طال أمده والسيطرة على الشعب الفلسطيني والأرض والموارد الطبيعية بما في ذلك المياه، وخاض الشعب الفلسطيني عدة انتفاضات وطنية لمواجهة ومقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي ما زال جاثماً حتى اليوم. ونتيجة لذلك، لا يوجد في الوقت الحاضر إمكانية لوصول أو تنقل الفلسطينيين إلى مواردهم المائية.

ويسحب الإسرائيليون بشكل غير قانوني حوالي 85% من المياه الفلسطينية، ويستعمرون بشكل غير قانوني أكثر من 42% من مساحة أراضي الضفة الغربية، مما يجعل إمدادات المياه الفلسطينية واستخداماتها غير فعالة، وتصبح مؤسسات المياه والبنية التحتية سيئة وتتسبب في عواقب ضارة أخرى.

وقد تم العثور على مخاطر كبيرة تواجه الشعب الفلسطيني والموارد الطبيعية بسبب العواقب الضارة نتيجة للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.¹⁷⁵

وهناك ظواهر مشتركة لإدارة الموارد المائية في النزاعات المسلحة، والتي تنعكس في فئات تأثير الصراع، مثل: تلوث الموارد المائية، أو نقص الموظفين المؤهلين. ومع ذلك، يمكن أن تسبب تأثيرات الصراعات الفردية المختلفة مثل هذه الظواهر.

¹⁷⁴ Al Shueili (Ali). 2014, Previous reference.

¹⁷⁵ Haddad (Marwan). «Non-Conventional Water Resource and Opportunities as Water Augmentation to Achieve Sustainable Water Supply and Sanitation in the Middle East: Palestine as a Case Study». Plurimondi, no. 8, Italy, 2011, pp.201-234.

إنّ آثار النزاع هي الأكثر أهمية في حالة معينة، وخاصة في حالة التأثيرات المباشرة، والتي تعتمد على خصائص الصراع، مثل مدة الصراع وشدته، التطلعات الإقليمية لأطراف النزاع، ووضعها قبل النزاع، وبالنظر إلى تأثير شدة الصراع، هناك العديد من التأثيرات المباشرة في بيئات الصراعات عالية الحدة ترتبط بالقتال النشط، سواء كان ذلك في شروط التدمير للبنية التحتية أو قيود الوصول للمياه بسبب المخاطر الأمنية.

أما في الصراعات منخفضة الحدة، فإن التأثيرات على العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تؤثر على نظام المياه بشكل أكثر وضوحاً، كما تستطيع أطراف النزاع تحويل الانتباه إلى قضايا أخرى بجانب القتال النشط. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يتم النظر في مشاريع البناء خلال فترات انخفاض حدة الصراع بسبب انخفاض خطر التدمير. ويعد تطوير البنية التحتية هدفاً هاماً للصراع المحتمل.

ومع إطالة أمد حالات الصراع، تظهر القضايا المتعلقة بالصراع أهمية زيادة القدرات التشغيلية والمالية والمؤسسية لنظام المياه على الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والقيود على وصول المياه. وغالباً ما تكون المشكلات ناجمة عن تأثيرات غير مباشرة، لذا فانه من الضروري تعزيز حلقات التغذية الراجعة والتأثيرات التراكمية داخل النظام المائي. وفي مثل هذه الحالات، فإن إصلاح أو إعادة بناء البنية التحتية للمياه لن تكون كافية لاستعادة خدمات المياه أو الحد من تلوث الموارد المائية.

إنّ النظام المائي و شبكات المياه في المناطق المحاصرة من طرف نزاع آخر أو خاضعة لحظر دولي، وتعاني بشكل خاص من صعوبة وصول مواد البناء والمواد الاستهلاكية، مثل المواد الكيميائية لمعالجة المياه، والوقود، مما يؤدي إلى ضغط إضافي على القدرة التشغيلية لمقدمي خدمات المياه في هذه المناطق. ومن الأمثلة البارزة على ذلك قطاع غزة.¹⁷⁶ تعمل الحكومة في إثيوبيا وبالإضافة إلى جهود المواءمة لنشاطها، على تطوير سياستها والإطار الاستراتيجي الذي يمكنها من بناء نظام مستدام لتمويل المياه والصرف الصحي.

ففي الماضي، لم يتم فرض سوى مبلغ رمزي مقابل توفير المياه النظيفة للمواطنين، ولكن في عام 1999، قدمت سياسة إدارة الموارد المائية في إثيوبيا مبدأ استرداد التكلفة الكاملة لإمدادات المياه في المناطق الحضرية، واسترداد الحد الأدنى من تكاليف التشغيل والصيانة لإمدادات المياه في المناطق الريفية.

قبل ذلك، كان استرداد التكاليف منخفضاً للغاية، وبالكاد يغطي تكاليف التشغيل والصيانة في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى قلة الموارد اللازمة لإعادة التأهيل أو توسيع الخدمات، ولم يكن استرداد التكاليف يمثل مشكلة كبيرة خلال الأوقات التي أدى فيها انخفاض مستويات البنية التحتية إلى محدودية تكاليف عمليات التشغيل والصيانة.

ومع التوسع السريع الذي تشهده البنية التحتية الآن، أصبحت أهمية هذه القضية واضحة بشكل متزايد، وبناءً على توقعات UAP بأن هناك حاجة إلى حوالي 16.3 مليار بير إثيوبي (1.6 مليار دولار أمريكي) في الاستثمار المتراكم لتحقيق الأهداف الوطنية للمياه والصرف الصحي، فدون استرداد التكاليف الفعالة الحالية سيكون من المستحيل الحفاظ على معدل التوسع في البنى التحتية.

¹⁷⁶ Schillinger (Julliane) et al. «A Social-Ecological Systems Perspective on the Impacts of Armed Conflict on Water Resource Management: Case Studies from the Middle East». Geoforum, vol. 133, Netherlands, 2022, pp.101-116.

ومع ذلك، فإنه من المهم أيضاً أن تعتمد أية استراتيجية تمويل نهجاً تدريجياً، ففي كثير من الأحيان و الحالات يكون من الضروري تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والقدرة على تحمل التكاليف لفترة انتقالية حتى التكلفة الكاملة و التمكن من تحقيق الانتعاش.

وهذا ما تم التأكيد عليه في استراتيجية قطاع المياه الإثيوبية (2001)، والمبنية على مبادئ التوازن بين استرداد التكاليف واعتبارات الكفاءة والقدرة على تحمل التكاليف، وبعد تطوير هذه الاستراتيجية، والتي أصبحت معلماً رئيسياً آخر للتمويل المستدام للمياه، تم إنشاء صندوق تنمية الموارد المائية (WRDF) في عام 2002 لتنفيذ مبادئ استرداد التكلفة الكاملة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، حيث إن الهدف الأساسي لـ WRDF هو تقديم القروض لمرافق إمدادات المياه والصرف الصحي القادرة على تحقيق الاستدامة المالية.

ويتم تمويل WRDF من قبل كل من المشاريع الحكومية والجهات المانحة ويقوم حالياً بتسيير توجيه الموارد لمرافق المياه المختلفة التي من المتوقع أن تسدد القروض، من أجل المساعدة في ضمان استمرار القروض بعد سدادها، ومنذ إنشاء WRDF، أصبحت أساليب تصميم تعرفه المياه وتحديدها أكثر صرامة، ويتوقع WRDF مراجعة التعرفة عند النظر في تقديم القروض، وزيادة التعرفة المصممة لذلك.

إن تلبية تكاليف الاستثمار والتشغيل والصيانة هي القاعدة. ومع ذلك، لا يزال استرداد التكاليف بالكامل يشكل تحدياً، ولا تزال الحكومة تعمل على زيادة التعرفة ومعدلات التحصيل بما يتماشى مع توجيهات السياسة الوطنية.

ولذلك، مع أنه تم بذل الكثير لتعزيز الإطار السياسي والمؤسسي، لا يزال هناك عمل بحاجة إلى مواصلة تطوير وصقل السياسات الوطنية لاسترداد التكاليف والتعرفة من أجل وضع الإطار الشامل لتحقيق الاستدامة المالية. مثل هذه الاستراتيجية سوف تحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار الاختلافات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى المياه والكثافة السكانية في إثيوبيا، والآثار المترتبة على ذلك، وهذا ينطبق على متطلبات تكلفة الاستثمار في أجزاء مختلفة من البلاد.

وينبغي أن تستند إلى مبادئ العدالة والقدرة على تحمل التكاليف والاستعداد للدفع، فضلاً عن الكفاءة، أن مسألة كيفية الانتقال بين ما يمكن دفعه وما يتم دفعه في نهاية المطاف يحتاج إلى المزيد من الاهتمام.

وبطبيعة الحال، فإن الاستدامة ليست مسألة استرداد التكاليف فحسب، بل إنها أيضاً، وبشكل أكثر جوهرية، مسألة تتعلق باسترداد التكاليف. وعلى هذا النحو، تُبذل حالياً جهود كبيرة لزيادة استدامة تمويل المياه والصرف الصحي من خلال خيارات التكنولوجيا المناسبة.¹⁷⁷

إن الأنماط الهيدرولوجية الصعبة في إثيوبيا، والاستثمار المنخفض تاريخياً في المياه والصرف الصحي تخلق حجة قوية للتدخل لزيادة الاستثمار في هذا القطاع للحد من الفقر، وتحسين الصحة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة.

رداً على ذلك، تم تطوير ميزانيات للمياه، وشهد قطاع الصرف الصحي زيادة واعدة خلال السنوات الأخيرة من قبل الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. كما شهدت النفقات أيضاً نمواً، وإن كان بوتيرة أبطأ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الحالي في معدلات الاستخدام للتمويل من الجهات المانحة في المشاريع الاستثمارية القطاعية.

¹⁷⁷ Haile (Ghrmawit) and Davies (Will). 2009, previous reference.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (الطريقة و الاجراءات-الاستنتاجات والخاتمة)

تمهيد:

تُعد منهجية الدراسة و إجراءاتها الإطار التنفيذي و التطبيقي الذي تستند إليه الدراسة في الوصول إلى أهدافها المنشودة، إذ يتم من خلالها تنظيم عملية جمع البيانات وتحليلها بصورة علمية منهجية تضمن تحقيق أعلى درجات الدقة و الموضوعية. و يُعد هذا الفصل من الدراسة بمثابة العمود الفقري الذي ترتكز عليه النتائج النهائية، حيث يشمل تحديد نوع المنهج المستخدم (كمي، كيفي، أو مختلط)، وتوضيح الأسباب المنطقية لاعتماده بما يتناسب مع طبيعة المشكلة البحثية وأسئلتها أو فروضها. كما يتناول هذا الفصل بالوصف والتحليل مجتمع الدراسة الذي يُمثل الإطار العام الذي تُستمد منه العينة، بالإضافة إلى تحديد العينة التي تم اختيارها سواء باستخدام أسلوب العينة العشوائية أو غير العشوائية، مع توضيح خصائصها وحجمها وأسباب اختيارها.

يتطرق الفصل كذلك إلى أدوات الدراسة المستخدمة لجمع البيانات (مثل الاستبانة، المقابلة، الملاحظة، أو الاختبارات)، مع توضيح آلية إعداد هذه الأدوات وتطويرها وتحديثها بما يتماشى مع أهداف الدراسة ومحاورها. كما يتم في هذا الجزء مناقشة خطوات التحقق من صدق الأدوات (الصدق الظاهري، صدق المحتوى، الصدق البنائي...) وكذلك إجراءات التحقق من الثبات (مثل الاتساق الداخلي أو إعادة التطبيق)، وذلك لضمان موثوقية النتائج المستخلصة. ويشمل الفصل أيضاً وصفاً للإجراءات الميدانية التي تم اتباعها في تنفيذ البحث، بدءاً من التواصل مع الجهات المعنية، مروراً بجمع البيانات، وانتهاءً بتفريغها وتنقيحها تمهيداً لتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل التحليل الوصفي، تبعاً لطبيعة المتغيرات والأسئلة البحثية.

وأخيراً، يختتم هذا الفصل بعرض موجز للإجراءات التحليلية المتبعة في معالجة البيانات وتفسير النتائج، بما يساهم في دعم مصداقية البحث وقوة استنتاجاته، وربطها بإطار نظري شامل مستند إلى الدراسات السابقة والأدبيات العلمية ذات العلاقة، بما يحقق التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.

2.2.1 المبحث الأول: الطريقة والجراءات.

2.2.1.1 المطلب الأول: منهج الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها والاجابة عن اسئلتها وفي ضوء طبيعة الدراسات و البيانات التي تم جمعها، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملائمته طبيعة الدراسة، حيث يوفر بيانات شاملة عن متغيرات الدراسة ويسعى لتفسيرها وتحديد العلاقات المترابطة بموضوع الدراسة، وإشارة (أبو زينة (ميسون). 2010) ¹⁷⁸ إلى أن المنهج الوصفي يساهم في دراسة الظاهرة بجميع أبعادها ومكوناتها لفهم الظاهرة والتعمق بها.

يتضمن المنهج الوصفي تفسيراً للبيانات والمعلومات التي تم جمعها عليها بهدف استخلاص النتائج، واستخدمت الدراسة هذا المنهج من خلال وصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والخصائص الديمغرافية للأفراد المستجوبين في الدراسة، كما أنه يبحث في وصف الظواهر والاتجاهات مهما كان نوعها أو مجالها لغرض فهم هذا الاتجاهات وتفسيرها وتحليل

¹⁷⁸ أبو زينة (ميسون). « دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي الفلسطيني لدى الفئات المستهدفة: دراسة حالة محافظات شمال الضفة الغربية».

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة القدس، فلسطين، 2010

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

نطاق تأثيرها بهدف بناء النماذج اللازمة بالتحديث والتصحيح والتحديد أو باقتراح بدائل أخرى لتجربتها وتقرير إمكانية تبنيها بما يساهم في فهم أعمق للاتجاهات وتعظيم التأثيرات الإيجابية للظاهرة.

2.2.1.1.1: طرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وهو منهج قائم على الإجراءات البحثية التي تعتمد جمع البيانات اللازمة من مجموعة المستجوبين المرتبطين بالظاهرة محل الدراسة، كما اعتمدت أسلوب الدراسة الميدانية، ولجمع البيانات اللازمة لتحقيق غرض الدراسة اعتمدت الدراسة على مصدرين:

أولاً: المصادر الثانوية

و تتمثل في الكتب و المراجع العربية و الأجنبية ذات العلاقة و الدوريات و المقالات و التقارير و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة الى البيانات المنشورة من مجلس تنظيم قطاع المياه و على وجه خاص فيما يتعلق بمؤشرات الاداء المالي لمزودي خدمات المياه.

ثانياً: المصادر الأولية

تم الاعتماد على الاستبانة المطورة كأداة رئيسة للدراسة لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة حيث اشتملت على عدد من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها وتخدم فرضياتها، و قد تم توخي الدقة و الوضوح و التجانس و كانت الاستجابة للمفحوصين بحسب مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد حسب التدرج الآتي: موافق بشدة، موافق، موافق بدرجة متوسطة، غير موافق، غير موافق بشدة.

2.2.1.1.2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية 286 مزود، واعتمدت الدراسة على العاملين لدى مزودي خدمات المياه للإجابة عن أسئلة الدراسة سعياً للوصول لمعلومات دقيقة تفضي- إلى نتائج واقعية في التشخيص و التحليل و التفسير و صياغة التوصيات، و بذلك استخدمت الدراسة أسلوب الحصر- الشامل لكافة مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، و بعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الاستبانات التي تمت جمعها (246) استبانة.

2.2.1.1.3 أداة الدراسة:

استفاد الباحث في إعداد هذه الدراسة من ما تم استخدامه في الدراسات السابقة من أدوات ومقاييس تناولت فيها متغيرات مشابهة حيث قام بأعداد استبانة حول الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً، و تكونت استبانة الدراسة من الأقسام الرئيسية التالية:

القسم الأول: وقد تضمن بعض الخصائص الشخصية والوظيفية الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث اشتمل هذا القسم على ثمانية متغيرات هي: (الجنس، العمر، سنوات الخبرة في المالية والتنمية، المؤهل الدراسي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، تصنيف مزودي خدمات المياه من حيث التنظيم، تصنيف مزودي خدمات المياه من حيث الحجم).

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

القسم الثاني: وتضمن الفقرات التي تقيس العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية بالإضافة إلى المعوقات والتحديات في طريق تحقيق ذلك، وقد اشتمل هذا القسم على (97) فقرة، وهي كما يلي:

- مساهمة نظام المرافق، و يتكون من (20) فقرة.
- مساهمة تطبيق نظام التعرف، و يتكون من (20) فقرة.
- مدى مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة، و يتكون من (31) فقرة.
- مساهمة الامتثال بتطبيق مؤشرات الاداء المالي، و يتكون من (5) فقرة.
- المعوقات والتحديات التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية، و يتكون من (21) فقرة

القسم الثالث: وتضمن الاسئلة المفتوحة والتي تجيب حول محورين هامين، وهي كما يلي:

- الشروط اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.

○ المعوقات والتحديات الرئيسية التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.

وقد تمت صياغة فقرات الاستبانة بحيث تكون الاستجابة للمبحوثين وطريقة التصحيح بحسب مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي على الفقرات بالموافقة حسب التدرج الآتي:

موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وقد تم اتباع الخطوات الآتية لبناء أداة الدراسة:

1. اطلع الباحث على عدد من الادبيات السابقة والمناهج والأدوات المستخدمة فيها، والنتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها.
2. قام الباحث باستشارة المختصين في مواضيع الاستدامة المالية والمياه والطاقة من أساتذة الجامعات ومن الممارسين لموضوع الدراسة في الواقع العملي، و عرضها على أحد المختصين في التحليل الاحصائي، وذلك لتحديد مجالات الاستبانة و أبعادها.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

3. تم اعداد الأداة (الاستبانة) بصورتها الأولية، و عرضها على المشرف، من اجل اختبار مدى ملائمتها لموضوع الدراسة، وتم تعديلها وفقا لملاحظاته.
4. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات و المختصين في الموضوع، وبلغ عددهم 20 محكما، والملحق رقم (2) يبين قائمة المحكمين.
5. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات من حيث الحذف أو الإضافة أو نقلها إلى مجال آخر، لتستقر الاستبانة بصورتها النهائية، حيث تضمنت (97) فقرة موزعة على مجالات الاستبانة كما هو مبين في الملحق رقم (1).
6. تم عرض الاستبانة بشكلها النهائي على مدقق لغوي للتأكد من سلامتها لغوياً.
7. استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي، يبدأ باستجابة " موافق بشدة " وتُعطى (5) درجات، ثم " موافق " وتُعطى (4) درجات، ثم " موافق بدرجة متوسطة " وتُعطى (3) درجات، ثم " غير موافق " وتُعطى درجتين، وينتهي ب " غير موافق بشدة " وتُعطى درجة واحدة فقط.

2.2.1.1.4 صدق الأداة:

يقصد بصدق الاداة، ان تحقق اهدافها وتقيس ما وضعت لقياسه (الجرجاوي، 2010) وحسب (عبيدات واخرون، 2001) يقصد بها على انه شمول لكل العناصر التي يجب توفرها لإجراء عملية التحليل من جهة، وان تكون مفهومة لكل من يستخدمها من جهة اخرى، ويتم التأكد من الصدق بالطرق المشار اليها ادناه.¹⁷⁹

اولاً: صدق المحكمين "الصدق الظاهري"

للتحقق من صدق الأداة تم استخدام طريقة الصدق الظاهري بأسلوب صدق المحكمين حيث وزع المقياس في صورته المبدئية على 20 من المحكمين المتخصصين في مجالات الإحصاء و التنمية المستدامة و قطاع المياه، و البحث العلمي و الموضحة أسمائهم في الملحق رقم (1)، بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت له، وسلامة صياغة الفقرات و انتماء كل منها للبعد الذي وضعت فيه، و قد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على عبارات الاستبانة 85% تقريباً و هو ما يشير الى أن الاستبانة تتمتع بصدق جيد جداً، و قد تم تعديل بعض الفقرات قبل أن توضع في شكلها النهائي. و قد شملت التعديلات ما يلي:

- حذف بعض العبارات التي اتصفت بالتكرار.
 - إعادة صياغة بعض العبارات لتصبح أكثر وضوحاً.
- وبناء على ماسبق فقد استقر الرأي على المقياس بعد إجراء التعديل في فقراته بما يتضمن الاضافة والحذف واعادة الصياغة، الملحق رقم (2).

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

تم احتساب معامل بيرسون (Pearson Correlation) بين متوسطات كل فقرة من الفقرات مع البعد الواردة فيه، لإظهار مدى اتساق الفقرات في قياس البعد الذي تنتمي اليه، بمعنى أن كل فقرة تهدف إلى قياس المفهوم نفسه الذي تقيسه

¹⁷⁹ الديراوي، (أمين). «أثر الإدارة الاستراتيجية على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمتغير وسيط (دراسة تطبيقية على المنظمات الاهلية العاملة في قطاع غزة». رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

الفقرات الأخرى في نفس البعد، حيث تعكس معاملات الارتباط صدق التكوين للبعد، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون وفيما يلي توضيح ذلك:

جدول (1.3): قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات اداة الدراسة والدرجة الكلية للبعد الوارد فيه.

اسم المجال	الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية sig.
مساهمة نظام المرافق في تحقيق الاستدامة المالية	1	يساهم انشاء مرافق المياه في تحقيق الاستقلال المالي لمزودي خدمات المياه.	.716	.000
	2	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة مالية.	.761	.000
	3	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة ادارية.	.800	.000
	4	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة تشغيلية.	.788	.000
	5	يساهم انشاء مرافق المياه في اعتماد وتفعيل مبدأ حسابات التكلفة.	.744	.000
	6	يساهم انشاء مرافق المياه في تعزيز التعاون مع الجهات المحلية لتعزيز الحصول على التمويل.	.775	.000
	7	يساهم انشاء مرافق المياه في تعزيز التعاون مع الجهات الدولية لتعزيز الحصول على التمويل.	.664	.000
	8	يساهم انشاء مرافق المياه في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بتطوير وبناء القدرات.	.743	.000
	9	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد وتنفيذ الموازنة السنوية المعتمدة.	.723	.000
	10	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة لجهات الاختصاص بشفافية.	.784	.000

11	يساهم انشاء مرافق المياه بتبني سياسة الافصاح المالي.	.740	.000
12	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد التقارير المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتشريعات ذات العلاقة.	.748	.000
13	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد البيانات المالية المطلوبة خلال (3) أشهر من بدء كل سنة مالية وفقاً لاحكام النظام.	.755	.000
14	يساهم انشاء مرافق المياه في نشر البيانات المالية المعتمدة من الادارة.	.734	.000
15	يساهم انشاء مرافق المياه في تدقيق البيانات المالية السنوية من قبل مدقق حسابات خارجي والافصاح عنها سنوياً.	.735	.000
16	يساهم انشاء مرافق المياه في الاستفادة من الخبرات الفنية والادارية المتوفرة عند انشاء المرفق من اجل تحسين الخدمات.	.767	.000
17	يساهم انشاء مرافق المياه في ادخال التكنولوجيا الحديثة في ادارة الموارد المائية.	.720	.000
18	تحسين الاداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل والصيانة.	.726	.000
19	يساهم انشاء مرافق المياه في تحسين الاداء الاقتصادي لقطاع المياه في الامثل للموارد البشرية والمادية.	.755	.000
20	يساهم انشاء مرافق المياه في الابتعاد عن البيروقراطية في الاجراءات المتبعة بالمؤسسات الحكومية.	.423	.000

القيمة الاحتمالية .sig	معامل بيرسون الارتباط	الفقرة	الرقم	اسم المجال
.000	.462**	تم تبني نظام التعرفة لديكم من اجل الالتزام بالنظام.	1	مساهمة تطبيق نظام التعرفة في تحقيق الاستدامة المالية
.000	.451**	تمت المصاقة على التعرفة لديكم من قبل مجلس الوزراء.	2	
.000	.609	تم تطبيق التعرفة المصادق عليها لديكم على المشتركين.	3	
.000	.621**	يساهم نظام التعرفة في استرداد التكاليف الحقيقية لمقدمي خدمات المياه.	4	
.000	.664**	يساهم نظام التعرفة في توحيد اسس ومعايير احتساب اسعار المياه لدى مقدمي خدمات المياه.	5	
.000	.698**	يساهم نظام التعرفة في تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة فئات الاستهلاك المختلفة.	6	
.000	.718**	يساهم نظام التعرفة في ترشيد الاستهلاك من خلال وضع سعر ملائم لمستويات الاستهلاك.	7	
.000	.587**	يساهم نظام التعرفة في تصنيف انواع الاستخدام (منزلي، صناعي، تجاري) وفقا لنموذج الاحتساب المعد لذلك في تغطية تكاليف الخدمة.	8	
.000	.667**	يساهم نظام التعرفة من خلال التعرفة التصاعدية بمراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان.	9	
.000	.715**	ان اعتماد التعرفة المائية من مجلس الوزراء وفقا لتوجيه جهات الاختصاص يساهم في تحقيق الاستدامة المالية.	10	
.000	.741**	يساهم نظام التعرفة في تحديد التكاليف المتعلقة بتقديم الخدمة.	11	

12	يساهم نظام التعرفة في تبني مزود الخدمة لمراكز التكلفة لكل بند من بنود التكاليف.	.745**	.000
13	يساهم نظام التعرفة في تبني مزود الخدمة لفصل الحسابات المتعلقة بالمياه لكل مركز تكلفة.	.672**	.000
14	يساهم نظام التعرفة في تبني مزود الخدمة لخصم المنح والمشاريع المقدمة من مصادر خارجية من حساب التكاليف والإيرادات.	.664**	.000
15	يساهم نظام التعرفة في ترشيد النفقات خلال عملية استرداد التكاليف.	.687**	.000
16	يساهم نظام التعرفة في تحقيق الاستغلال الأمثل للكفاءات الإدارية والفنية.	.654**	.000
17	يساهم نظام التعرفة في تخفيض الفاقد (المياه غير المحاسب عليها).	.557**	.000
18	يساهم نظام التعرفة في معالجة مشكلة الربط غير القانوني للمياه.	.597**	.000
19	يساهم نظام التعرفة في استرداد التكاليف وتحقيق إيرادات تغطي كافة التكاليف من خلال تبني أساس الاستحقاق المحاسبي.	.613**	.000
20	يساهم نظام التعرفة في تطبيق مبدأ التدرج في استرداد التكاليف.	.694**	.000

القيمة الاحتمالية .sig	معامل بيرسون الارتباط	الفقرة	الرقم	اسم المجال
.000	.435**	يتم الافصاح عن القيمة الاقتصادية المباشرة لمزود خدمة المياه.	1	تبنى المعايير الاقتصادية كاحدى معايير محاسبة الاستدامة للمساهمة في تحقيق الاستدامة
.000	.430**	يهتم مزود خدمة المياه بتوضيح الاثار الاقتصادية الناجمة عن عمله.	2	
.000	.644**	يفصح مزود خدمة المياه عن المخاطر المتعلقة بانشطته والناتجة عن تغير الظروف المحيطة به.	3	
.000	.445**	يفصح مزود خدمة المياه بشكل عادل عن الارباح والخسائر نتيجة لمباشرة اعماله.	4	
.000	.467**	يفصح مزود خدمة المياه عن خطة الاستحقاقات لديه لتغطية الالتزامات المحددة.	5	
.000	.468**	يهتم مزود خدمة المياه باعداد المخصصات اللازمة لتغطية التزامات محددة (مثل نهاية الخدمة).	6	
.000	.482**	يفصح مزود خدمة المياه عن المساعدات المالية المقدمة من الحكومة.	7	
.000	.480**	يفصح مزود خدمة المياه عن مساهمته بالتنمية الاقتصادية في المناطق او المجتمعات المحلية التي يعمل فيها.	8	
.004	.481**	يقوم مزود خدمة المياه بمقارنة مستوى الاجور لديه مع الحد الادنى للاجور على المستوى المحلي.	9	
.000	.454**	يحرص مزود خدمة المياه على دعم استثمارات البنية التحتية	10	
.000	.482**	يفصح مزود خدمة المياه عن نسبة الانفاق على الموردين المحليين ودعمهم.	11	
.003	.489**	يحرص مزود خدمة المياه للافصاح عن الاجراءات الرقابية المتخذة لضمان الشفافية ومكافحة الفساد	12	

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

13	يقوم مزود خدمة المياه بالافصاح عن الاجراءات القانونية لمواجهة الممارسات الاحتكارية والسلوك المناهض للمنافسة	.309**	.000
اسم المجال	الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط القيمة الاحتمالية sig
تبنى المعايير البيئية كأحدى معايير محاسبة الاستدامة للمساهمة في تحقيق الاستدامة	1	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسة الحفاظ على موارد المياه المتاحة.	.455** .000
	2	يحرص مزود خدمة المياه على توفير مصادر متجددة للطاقة لتخفيض التكاليف.	.516** .000
	3	يحرص مزود خدمة المياه على توفير مصادر متجددة للطاقة لمكافحة تغير المناخ.	.459** .000
	4	يحرص مزود خدمة المياه على توضيح حجم المياه المتوفرة ووصف لكيفية التعامل مع المياه كمورد مشترك.	.482** .000
	5	يفصح مزود خدمة المياه عن المعلومات المتعلقة بكميات المياه والموارد الطبيعية المستهلكة وتكاليفها.	.520** .000
	6	يفصح مزود الخدمات في البيانات المالية عن التكاليف الناجمة عن الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة	.455** .000
	7	يحرص مزود خدمة المياه على استخدام منتجات صديقة للبيئة	.481** .000
	8	يفصح مزود خدمة المياه في البيانات المالية عن تكاليف التخلص من النفايات بطريقة مناسبة لاتضر بالبيئة.	.488** .003
اسم المجال	الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط القيمة الاحتمالية sig

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

1	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته في التوظيف وتأثيرها وكيفية إدارته لها والتكاليف المترتبة عليها.	.547**	.000
2	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته في تقديم الحوافز والمكافآت للموظفين والتكاليف المترتبة عليها.	.452**	.000
3	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته فيما يتعلق بإجراءات الصحة والسلامة المهنية.	.478**	.000
4	يحرص مزود خدمة المياه على تبني نهج في التدريب والتعليم ورفع مستوى مهارات الموظفين لديه.	.540**	.000
5	يحرص مزود خدمة المياه على عدم التمييز والتنوع وتكافؤ الفرص سواء في الإدارة أو الرواتب.	.619**	.000
6	يفصح مزود خدمة المياه عن الإجراءات المتخذة للقضاء على ظاهرة العمل القسري وعمالة الاطفال والمخاطر لذلك.	.508**	.000
7	يفصح مزود خدمة المياه عن الإجراءات المتخذة لتوفير المياه لجميع افراد المجتمع.	.455**	.000
8	يفصح مزود خدمة المياه لمشاركته من خلال حملات التوعية والملصقات التعريفية لاهمية خدمة المياه وضرورة الحفاظ عليها.	.426**	.000
9	يحرص مزود خدمة المياه على السرية والخصوصية في التعامل مع بيانات المشتركين.	.457**	.000
10	يفصح مزود خدمة المياه عن المساهمات المجتمعية التي يقدمها للمجتمع.	.520**	.000
الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية .sig

تبني المعايير الاجتماعية كاحدى معايير محاسبة الاستدامة للمساهمة في تحقيق الاستدامة

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

1	يتم تبني احتساب مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني لديكم.	.563**	.000	مساهمة الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية
2	يتم تبني احتساب مؤشر متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة كمؤشر مالي لديكم.	.625**	.000	
3	يتم تبني احتساب مؤشر نسبة العمل (الكفاءة) كمؤشر مالي لديكم.	.552**	.000	
4	يتم تبني احتساب مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية) كمؤشر مالي لديكم.	.541**	.000	
5	مؤشر الفاقد (المياه الغير محاسب عليها) كمؤشر مالي لديكم.	.512**	.000	
الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية .sig	اسم المجال
1	سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على غالبية مصادر المياه في فلسطين.	.777**	.000	المعوقات والتحديات السياسية
2	سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على المناطق المصنفة "ج" وفقا لاتفاقية اوسلو والبالغة حوالي 60% من مساحة الاراضي الفلسطينية مما يشكل عائقا امام تنفيذ المشاريع والبنى التحتية.	.790**	.000	
3	يعتبر خصم اثمان المياه من اموال المقاصة تحديا رئيسيا لقطاع المياه بشكل عام ولمزودي خدمات المياه بشكل خاص وذلك لقيام الحكومة بخصم مستحقات مزودي الخدمات نتيجة لديونهم.	.735**	.000	
4	تعد سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الامنية على مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية خصوصا المصنفة "ج" عائقا اساسيا في توفير وتوزيع المياه.	.858**	.000	

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

		تشكل سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الامنية على مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية خصوصا المصنفة "ج" تحديا اساسيا في معالجة المياه غير المحاسب عليها.	5	
القيمة الاحتمالية .sig	معامل بيرسون الارتباط	الفقرة	الرقم	اسم المجال
.000	.827**			
.000	.639**	تباين اسعار المياه في فلسطين خصوصا في المناطق التي يتم شراء المياه فيها من الجانب الاسرائيلي.	1	المعيقات والتحديات الاقتصادية
.000	.718**	استخدام ايرادات المياه من قبل عدد من مزودي خدمات المياه لتغطية مصاريف اخرى.	2	
.000	.754**	ارتفاع التكاليف التشغيلية والراسمالية لخدمة المياه.	3	
.000	.709**	عدم التزام المواطنين بدفع اثمان خدمة المياه مما يزيد من الديون المترتبة على مزودي الخدمة.	4	
.000	.733**	عدم كفاية الموازنات التطويرية اللازمة سواء الحكومية او من خلال المانحين بالمقارنة مع اهمية الخدمة.	5	
القيمة الاحتمالية .sig	معامل بيرسون الارتباط	الفقرة	الرقم	اسم المجال

المعيقات والتحديات الاجتماعية	1	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال نتيجة لضعف القانون والنظام والاعتداءات المتكررة على المواطنين والممتلكات.	.724*	.000
	2	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية (مثل مشكلة المخيمات).	.757*	.000
	3	تقديم مزودي خدمات المياه خصوصاً الهيئات المحلية بعض الخدمات الاجتماعية على حساب إيرادات المياه نظراً لعدم توفير مصادر إيرادات أخرى.	.697*	.000
	4	ضعف الوعي لدى المجتمع المحلي بقضايا المياه وضرورة الحفاظ على هذا المورد الأساسي.	.738*	.000
اسم المجال	الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية sig.
المعيقات والمحددات التنظيمية	1	تعدد المرجعيات القانونية واختلاف أشكال مزودي خدمات المياه.	.818*	.000
	2	التنوع الموجود في أشكال تنظيم مزودي خدمات المياه (مرافق مياه، مصالح مياه، بلديات، مجالس مياه مشتركة، مجالس قروية، جمعيات مياه)	.842*	.000
	3	تعدد الجهات المشرفة على مزودي خدمات المياه وفقاً للنظام الذي يحكم عملها (سلطة المياه، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل).	.820*	.000
اسم المجال	الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية sig.

1	يعد توفير البنية التحتية وتطويرها بشكل مستمر من أبرز التحديات لمزودي خدمات المياه.	.743*	.000
2	يعتمد العديد من مزودي خدمات المياه على المانحين في توفير البنية التحتية وتطويرها.	.818*	.000
3	يعتمد العديد من مزودي خدمات المياه على المنح الحكومية في توفير البنية التحتية وتطويرها.	.797*	.000
4	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة المياه غير المحاسب عليها نتيجة لقدم واهتراء شبكات المياه.	.748*	.000

المعوقات والمحددات
البنى التحتية

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

تشير نتائج الجدول أعلاه، إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات كل بعد من الأبعاد التي تقيس العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الأبعاد التي تقيس معوقات وتحديات الاستدامة المالية لقطاع المياه لمزودي خدمات المياه في الضفة الغربية كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يعتبر المجال صادقاً، ويكون مناسباً لقياس العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية بالإضافة إلى قياس الأبعاد التي تقيس معوقات وتحديات الاستدامة المالية لقطاع المياه لمزودي خدمات المياه في الضفة الغربية. حيث كانت (90%) من الفقرات مع الدرجة الكلية للمجال بمعامل ارتباط نسبي يقارب 0.70 مما يشير إلى مناسبة هذه الفقرات لقياس وضوح عوامل تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه وللتحقق من المعوقات والتحديات أمام ذلك.

2.2.1.1.5 ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، أو بعبارة أخرى أن تعطي قراءات متقاربة عند كل مرة تستخدم فيها، بالإضافة إلى عدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على المستجوبين عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، لأن الأداة المتذبذبة لا يمكن الاعتماد عليها و الأخذ بنتائجها، وبالتالي ستكون نتائج الدراسة غير مطمئنة و مضللة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة باستخدام الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (Consistenc):

وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ويعتمد هذا الأسلوب على مدى توافر الاتساق في أداء الأفراد من فقرة إلى أخرى وإلى جميع فقرات الاستبانة، ونتائج الجدول أدناه، توضح ذلك.

جدول (2.3): نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على أبعاد مقياس الدراسة

البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
مساهمة نظام المرافق	20	.950
مساهمة تطبيق نظام التعرف	20	.889
تبني المعايير الاقتصادية	13	.653
تبني المعايير البيئية	8	.692
تبني المعايير الاجتماعية	10	.880
مدى مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة	31	.694
مساهمة الامتثال بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	5	.880
عوامل تحقيق الاستدامة	76	.880
المعيقات والتحديات السياسية	5	.851
المعيقات والتحديات الاقتصادية	5	.748
المعيقات والتحديات الاجتماعية	4	.702
المعيقات والمحددات التنظيمية	3	.730
المعيقات والمحددات البنى التحتية	4	.730
المعيقات والتحديات	21	.889
الدرجة الكلية للمقياس	97	.911

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول اعلاه، أن قيمة معامل كرونباخ ألفا كانت مرتفعة على جميع أبعاد مقياس الدراسة وتراوح ما بين (0.65-0.95) وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، فقد أشار (Sekaran (Uma (and Bougie (Roger). 2010¹⁸⁰ بأن قيمة معامل كرونباخ ألفا تعد مقبولة من الناحية التطبيقية في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية إذا كانت الفا اكبر من 0.60 ، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

2.2.1.2 المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات

2.2.1.2.1 المعالجة الإحصائية:

قام الباحث من اجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على أسئلتها، وبعد جمع الاستبانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي، بترميز البيانات وادخالها إلى الحاسب الالى، وفقا

¹⁸⁰Sekaran (Uma) and Bougie (Roger). « Research Methods for Business: A Skill Building Approach». John Wiley & Sons Ltd., United Kingdom, 2010.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

لمقياس ليكرت الخماسي، وتحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة وفرضياتها، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية أدناه:

- الأعداد والنسب المئوية والتكرارات لوصف عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على فقرات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.
- معادلة كرونباخ - ألفا (Cronbach's Alpha)، من أجل قياس الثبات من خلال حساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة
- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط، يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، لقياس مدى العلاقة بينهم ودرجتها.
- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لتحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

2.2.1.2.2 تحليل البيانات

تضمن عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها حول الاستدامة المالية لقطاع المياه من خلال قياس العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين، بالإضافة إلى الإبعاد التي تقيس معيقات وتحديات الاستدامة المالية لقطاع المياه لمزودي خدمات المياه، وبيان علاقة كل من المتغيرات من خلال إجابات أفراد العينة على أداة الدراسة، ومن أجل ذلك استخدمت الدراسة المعالجات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها من خلال إجابات أفراد العينة على أداة الدراسة، للوصول إلى نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

جدول (1.4): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل الدراسي)

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	182	74
	أنثى	64	26
	المجموع	246	100
العمر	أقل من 30 سنة	16	7
	من 30 - أقل من 40 سنة	89	36
	من 40 - أقل من 50 سنة	91	37
	50 سنة فأكثر	50	20
	المجموع	246	100

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

توزيع الدراسة	سنوات الخبرة في المالية والتنمية	أقل من 5 سنوات	
		12	30
		24	58
		21	52
		43	106
		100	246
المؤهل الدراسي	سنوات الخبرة في المالية والتنمية	دبلوم فما أقل	
		4	11
		67	164
		1	2
		28	69
		100	246

الجنس:

يُظهر توزيع العينة هيمنة واضحة للذكور بنسبة 74% مقابل 26% للإناث، هذا التباين قد يعكس طبيعة هيكلية مزودي خدمات المياه في فلسطين الذي تقليدياً يغلب عليه الذكور في العمل وممارسة النشاط.

توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

تتركز الغالبية العظمى من العينة (73%) في الفئة العمرية 30-50 سنة، وهي الفئة التي تمثل عادةً القوة العاملة الرئيسية في أي قطاع، يشير هذا التوزيع إلى أن العينة تمثل بشكل جيد أصحاب الخبرة والقرار في مجال خدمات المياه، حيث أن هذه الفئة العمرية عادةً ما تكون الأكثر نشاطاً وإنتاجية، كما أن وجود 20% من العينة فوق 50 سنة يعكس احتفاظ القطاع بخبرات قديمة، بينما ضالة نسبة تحت 30 سنة (7%) قد تعكس صعوبة دخول الشباب إلى هذا القطاع أو قلة الفرص المتاحة لهم.

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة:

يبرز هذا التوزيع أن 43% من العينة لديهم خبرة طويلة تزيد عن 15 سنة، مما يعطي مصداقية كبيرة للنتائج حيث أن هؤلاء الأفراد يمتلكون معرفة عميقة بتحديات القطاع، تشكل الفئات ذات الخبرة المتوسطة (5-15 سنة) نسبة 45%، مما يوازن بين الخبرة الطويلة والمتوسطة، أما المبتدئون (أقل من 5 سنوات) فتمثل نسبتهم 12% فقط، مما قد يشير إلى أن القطاع لا يجذب الكثير من الشباب حديثي التخرج، أو أن هناك متطلبات عالية للدخول إليه.

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي:

يُظهر التوزيع أن 67% من العينة يحملون درجة البكالوريوس، مما يعكس أن هذه الدرجة هي الحد الأدنى المطلوب للعمل في هذا القطاع، وجود 28% من الحاصلين على ماجستير أو أعلى يشير إلى توجه القطاع نحو الاستعانة بكفاءات عالية التأهيل، خصوصاً في المناصب الإدارية والمالية، النسبة الضئيلة للحاصلين على دبلوم أو أقل (5%) تؤكد أن الوظائف الادارية في هذا القطاع تتطلب مؤهلاً جامعياً على الأقل، مما قد يحد من فرص بعض الفئات في الانضمام إليه.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

جدول (2.4): الوصف الاحصائي لعينة الدراسة (التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، تصنيف مزودي خدمات المياه من حيث التنظيم/ الحجم)

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
التخصص العلمي	إدارة أعمال	47	19
	علوم مالية	11	4
	محاسبة	118	48
	هندسة	39	16
	غير ذلك	31	13
	المجموع	246	100
المسمى الوظيفي	موظف	70	28
	رئيس قسم	48	20
	رئيس شعبة	27	11
	مدير	74	30
	رئيس هيئة محلية	27	11
	المجموع	246	100
تصنيف مزودي خدمات المياه من حيث التنظيم	مرفق مياه	5	2
	مصلحة مياه	24	10
	مجلس خدمات مياه	10	4
	بلدية	123	50
	مجلس قروي	83	34
	جمعية مياه	1	0
	المجموع	246	100
تصنيف مزودي خدمات المياه من حيث الحجم	مزود خدمة صغير الحجم (أقل من 1000 مشترك)	63	26
	مزود خدمة متوسط الحجم (من 1000 الى 3000 مشترك)	92	37
	مزود خدمة كبير الحجم (أكثر من 3000 مشترك)	91	37
	المجموع	246	100

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

يُظهر التحليل أن تخصص المحاسبة يشكل النسبة الأكبر (48%) من العينة، يليه تخصص إدارة الأعمال (19%) والهندسة (16%)، بينما تمثل التخصصات الأخرى نسباً أقل، مما يعكس هيمنة الخلفيات المحاسبية والإدارية على مزودي خدمات المياه.

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

تشغل فئة المديرين النسبة الأعلى (30%)، تليها فئة الموظفين (28%) ورؤساء الأقسام (20%)، مع وجود تمثيل لرؤساء الشعب والهيئات المحلية (11% لكل منهما)، مما يُظهر تنوعاً في المستويات الإدارية والوظيفية بالقطاع.

توزيع عينة الدراسة حسب تصنيف التنظيم المؤسسي:

تهيمن البلديات على القطاع بنسبة (50%)، تليها المجالس القروية (34%)، بينما تمثل المصالح ومجالس المياه نسباً أقل (10% و4% على التوالي)، مما يُبرز الدور المركزي للهيئات المحلية في تزويد خدمات المياه للمواطنين.

توزيع عينة الدراسة حسب تصنيف حجم مزود الخدمة:

يتوزع مزودو الخدمة بشكل متقارب بين المتوسط (37%) والكبير (37%) الحجم، مع وجود نسبة أقل للصغار (26%)، مما يشير إلى تركيز الخدمات في المؤسسات المتوسطة والكبيرة بالقطاع.

ثانياً: الاجابة عن اسئلة الاستبانة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية تم تحليل فقرات الاستبانة لكل مجال من خلال استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري وتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات مجالات الدراسة.

أولاً: العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه.

■ هل يساهم إنشاء مرافق المياه في ظل صدور النظام الخاص بها لعام 2021 في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين؟

من أجل الاجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية لمساهمة إنشاء مرافق

المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يساهم إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستقلال المالي لمزودي خدمات المياه.	4.10	0.81	82%	كبيرة
2	يساهم إنشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة مالية.	4.13	0.82	83%	كبيرة
3	يساهم إنشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة ادارية.	4.14	0.78	83%	كبيرة

4	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة تشغيلية.	4.11	0.75	82%	كبيرة
5	يساهم انشاء مرافق المياه في اعتماد وتفعيل مبدأ حسابات التكلفة.	4.12	0.74	82%	كبيرة
6	يساهم انشاء مرافق المياه في تعزيز التعاون مع الجهات المحلية لتعزيز الحصول على التمويل.	3.95	0.87	79%	كبيرة
7	يساهم انشاء مرافق المياه في تعزيز التعاون مع الجهات الدولية لتعزيز الحصول على التمويل.	4.05	0.81	81%	كبيرة
8	يساهم انشاء مرافق المياه في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بتطوير وبناء القدرات.	4.04	0.73	81%	كبيرة
9	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد وتنفيذ الموازنة السنوية المعتمدة.	4.04	0.81	81%	كبيرة
10	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة لجهات الاختصاص بشفافية.	4.06	0.79	81%	كبيرة
11	يساهم انشاء مرافق المياه بتبني سياسة الافصاح المالي.	3.96	0.77	79%	كبيرة
12	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد التقارير المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتشريعات ذات العلاقة.	3.90	0.78	78%	كبيرة
13	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد البيانات المالية المطلوبة خلال (3) اشهر من بدء كل سنة مالية وفقاً لاحكام النظام.	3.81	0.84	76%	كبيرة
14	يساهم انشاء مرافق المياه في نشر البيانات المالية المعتمدة من الادارة.	3.84	0.79	77%	كبيرة
15	يساهم انشاء مرافق المياه في تدقيق البيانات المالية السنوية من قبل مدقق حسابات خارجي والافصاح عنها سنوياً.	3.89	0.85	78%	كبيرة
16	يساهم انشاء مرافق المياه في الاستفادة من الخبرات الفنية والادارية المتوفرة عند انشاء المرفق من اجل تحسين الخدمات.	3.99	0.75	80%	كبيرة
17	يساهم انشاء مرافق المياه في ادخال التكنولوجيا الحديثة في ادارة الموارد المائية.	4.09	0.77	82%	كبيرة

18	تحسين الاداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل والصيانة.	3.99	0.80	80%	كبيرة
19	يساهم انشاء مرافق المياه في تحسين الاداء الاقتصادي لقطاع المياه في الامثل للموارد البشرية والمادية.	3.93	0.83	79%	كبيرة
20	يساهم/ انشاء مرافق المياه في الابتعاد عن البيروقراطية في الاجراءات المتبعة بالمؤسسات الحكومية.	2.96	1.20	59%	متوسطة
	إنشاء مرافق المياه	3.98	0.59	80%	كبيرة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات المياه في الضفة الغربية بلغ متوسط حسابي (3.98) ونسبة (80%) وانحراف معياري (0.59) مما يشير الى ان واقع مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات المياه في الضفة الغربية جاءت بدرجة كبيرة، أي ان هناك موافقة بدرجة كبيرة لدى افراد عينة الدراسة على وجود مساهمة لإنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة كما ان التشتت منخفض في اجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية، وهو ما يعكس مدى التقارب في وجهات نظر افراد عينة الدراسة.

وتشير النتائج إلى ان فقرات البعد المتعلق بمساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية تراوحت بين متوسطة وكبيرة بنسبة مئوية ما بين (59% - 83%)، إذ جاءت في المرتبة الأولى كلاً من الفقرة رقم (2) ونصها " يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة مالية" بمتوسط حسابي بلغ (4.13) ونسبة مئوية بلغت (83%) بدرجة كبيرة وانحراف معياري بلغ (0.82) ، والفقرة رقم (3) ونصها " يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة ادارية" بمتوسط حسابي بلغ (4.14) ونسبة مئوية بلغت 83% بدرجة كبيرة وانحراف معياري بلغ (0.78). فيما حصلت الفقرة رقم (20) ونصها " يساهم انشاء مرافق المياه في الابتعاد عن البيروقراطية في الاجراءات المتبعة بالمؤسسات الحكومية" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.96) ونسبة مئوية بلغت (59%) بدرجة متوسطة وانحراف معياري بلغ (1.20).

ومن وجهة نظري أرى أن التوافق بدرجة كبيرة على مدى مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في الضفة الغربية يعكس قدرة هذه المرافق على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الفلسطينية وتلبية احتياجات السكان بشكل مستدام، فالمرافق الحديثة مثل محطات المياه المتطورة، تساهم بشكل ملحوظ في تقديم خدمات المياه بكفاءة مالية وإدارية، مما يعزز من الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، ويظهر من خلال النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً مباشراً لإنشاء مرافق المياه في تحسين جودة الخدمة، حيث أظهرت الفقرات المتعلقة بالكفاءة المالية والإدارية أعلى درجات التوافق (83%) بين أفراد العينة، مما يشير إلى أن التحديتات في البنية التحتية للمياه تساهم بشكل فعال في رفع مستوى الخدمات وتقليل التكاليف التشغيلية، بالمقابل، الفقرة المتعلقة بالبيروقراطية في الإجراءات الحكومية، رغم أنها حصلت على نسبة توافق متوسطة (59%)، تشير إلى أن بعض التحديات التنظيمية لا تزال تؤثر على التنفيذ المرن للمشروعات المتعلقة بالمياه، وهو ما يبرز الحاجة إلى تحسين الأنظمة الإدارية لتسريع العمل وتجاوز أي عقبات بيروقراطية قد تضرر بالكفاءة العامة من خلال الاسراع في استكمال انشاء مرافق المياه.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

واتفقت هذه النتائج مع عدة دراسات ومنها دراسة للبنك الدولي بعنوان: ¹⁸¹ Troubled Tariffs: Revisiting Water Pricing for Affordable and Sustainable Water Services. بينت هذه الدراسة من خلال ما تم تناوله بخصوص رفع الكفاءة الادارية والتشغيلية وانعكاساتها على جودة الخدمات المقدمة، وهو ما يفسر ان انشاء مرافق المياه الحديثة وتطوير البنية التحتية يعد من الركائز الاساسية لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، من خلال مساهمة مرافق المياه في تحسين استرداد التكاليف وتخفيض الفاقد، مما ينعكس بشكل ايجابي على جودة الخدمة واستمراريتها.

■ هل يساهم تطبيق نظام تعرفه المياه لعام 2021 في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين؟

من أجل الاجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية لمساهمة تطبيق نظام

تعرفه المياه لعام 2021 في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	تم تبني نظام التعرفة لديكم من اجل الالتزام بالنظام.	2.55	1.29	51%	ضعيفة
2	تمت المصاقة على التعرفة لديكم من قبل مجلس الوزراء.	2.39	1.06	48%	ضعيفة
3	تم تطبيق التعرفة المصادق عليها لديكم على المشتركين.	2.34	1.10	47%	ضعيفة
4	يساهم نظام التعرفة في استرداد التكاليف الحقيقية لمقدمي خدمات المياه.	3.77	0.98	75%	كبيرة
5	يساهم نظام التعرفة في توحيد اسس ومعايير احتساب اسعار المياه لدى مقدمي خدمات المياه.	4.03	0.77	81%	كبيرة
6	يساهم نظام التعرفة في تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة فئات الاستهلاك المختلفة.	3.91	0.83	78%	كبيرة
7	يساهم نظام التعرفة في ترشيد الاستهلاك من خلال وضع سعر ملائم لمستويات الاستهلاك.	4.00	0.84	80%	كبيرة
8	يساهم نظام التعرفة في تصنيف انواع الاستخدام (منزلي، صناعي، تجاري) وفقا لنموذج الاحتساب المعد لذلك في تغطية تكاليف الخدمة.	4.03	0.86	81%	كبيرة

¹⁸¹ Andres (Luis) et al. «Troubled Tariffs: Revisiting Water Pricing for Affordable and Sustainable Water Services) ». World Bank Group, 2021,

Retrieved from: <http://documents.worldbank.org/curated/en/568291635871410812>, Accessed: 25/10/2024– 19:30.

9	يساهم نظام التعرفة من خلال التعرفة التصاعدية بمراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان.	3.89	0.85	78%	كبيرة
10	ان اعتماد التعرفة المائية من مجلس الوزراء وفقاً لتوجيه جهات الاختصاص يساهم في تحقيق الاستدامة المالية.	3.90	0.85	78%	كبيرة
11	يساهم نظام التعرفة في تحديد التكاليف المتعلقة بتقديم الخدمة.	4.00	0.72	80%	كبيرة
12	يساهم نظام التعرفة في تبني مزود الخدمة لمراكز التكلفة لكل بند من بنود التكاليف.	3.92	0.71	78%	كبيرة
13	يساهم نظام التعرفة في تبني مزود الخدمة لفصل الحسابات المتعلقة بالمياه لكل مركز تكلفة.	3.93	0.68	79%	كبيرة
14	يساهم نظام التعرفة في تبني مزود الخدمة لخصم المنح والمشاريع المقدمة من مصادر خارجية من حساب التكاليف والايادات.	3.75	0.78	75%	كبيرة
15	يساهم نظام التعرفة في ترشيد النفقات خلال عملية استرداد التكاليف.	3.85	0.74	77%	كبيرة
16	يساهم نظام التعرفة في تحقيق الاستغلال الأمثل للكفاءات الادارية والفنية.	3.82	0.76	76%	كبيرة
17	يساهم نظام التعرفة في تخفيض الفاقد (المياه غير المحاسب عليها).	3.49	0.99	70%	كبيرة
18	يساهم نظام التعرفة في معالجة مشكلة الربط غير القانوني للمياه.	3.40	1.00	68%	كبيرة
19	يساهم نظام التعرفة في استرداد التكاليف وتحقيق إيرادات تغطي كافة التكاليف من خلال تبني اساس الاستحقاق المحاسبي.	3.86	0.79	77%	كبيرة
20	يساهم نظام التعرفة في تطبيق مبدأ التدرج في استرداد التكاليف.	3.87	0.70	77%	كبيرة
	تطبيق نظام تعرفة	3.63	0.50	73%	كبيرة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن مساهمة تطبيق نظام تعرفة المياه لعام 2021 في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية بلغ متوسط حسابي (3.63) ونسبة (73%) وانحراف معياري (0.50) مما يشير الى ان واقع مساهمة تطبيق نظام تعرفة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات المياه في الضفة الغربية جاءت بدرجة كبيرة، أي

ان هناك موافقة بدرجة كبيرة لدى افراد عينة الدراسة على وجود مساهمة لتطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية كما ان التشتت منخفض في اجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة تطبيق نظام تعرف في تحقيق الاستدامة المالية، وهو ما يعكس مدى التقارب في وجهات نظر افراد عينة الدراسة.

وتشير النتائج إلى ان فقرات البعد المتعلق بمساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية تراوحت بين متوسطة وكبيرة بنسبة مئوية ما بين (47% - 81%)، إذ جاءت في المرتبة الأولى كلاً من الفقرة رقم (5) ونصها " يساهم نظام التعرف في توحيد اسس ومعايير احتساب اسعار المياه لدى مقدمي خدمات المياه " بمتوسط حسابي بلغ (4.03) ونسبة مئوية بلغت (81%) بدرجة كبيرة وانحراف معياري بلغ (0.77) ، والفقرة رقم (8) ونصها " يساهم نظام التعرف في تصنيف انواع الاستخدام (منزلي، صناعي، تجاري) وفقا لنموذج الاحتساب المعد لذلك في تغطية تكاليف الخدمة " بمتوسط حسابي بلغ (4.03) ونسبة مئوية بلغت (81%) بدرجة كبيرة وانحراف معياري بلغ (0.86).

فيما حصلت الفقرة رقم (3) ونصها " تم تطبيق التعرف المصادق عليها لديكم على المشتركين " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.34) ونسبة مئوية بلغت (47%) بدرجة متوسطة وانحراف معياري بلغ (1.10)

واعتقد من وجهة نظري أن التوافق بدرجة كبيرة على مساهمة تطبيق نظام تعرف المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في الضفة الغربية يعكس فاعلية النظام في تحسين الكفاءة المالية لمزودي الخدمات، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام ساهم في توحيد معايير احتساب أسعار المياه وتصنيف أنواع الاستخدام بما يتناسب مع تكاليف الخدمة، مما يعزز من الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه على المدى الطويل، وفي حين أن فقرات هذا البعد أظهرت توافقاً كبيراً (81%) على هذه الجوانب، فإن الفقرة التي تتعلق بتطبيق التعرف المصادق عليها على المشتركين قد أظهرت توافقاً أقل (47%)، مما يشير إلى وجود تحديات في تنفيذ النظام بشكل فعال على أرض الواقع.

اتفقت العديد من هذه النتائج مع دراسة للبنك الدولي بعنوان: ¹⁸² Troubled Tariffs: Revisiting Water Pricing for Affordable and Sustainable Water Services حيث اكدت الدراسة أن تصميم التعرف الفعالة يعتمد على فهم دقيق لتكاليف الخدمة واليات استردادها، ان تطبيق نظام تعرف مدرّوس يساهم في تحقيق استدامة مالية للمرافق المائية من خلال توفير دخل مستدام يمكن إعادة استثماره في تطوير وصيانة البنية التحتية للمياه، بالإضافة الى زيادة القبول المجتمعي للدفع كلما تحسنت جودة الخدمة المقدمة.

■ هل يتم تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه؟
من أجل الاجابة عن السؤال المتعلق بالبعد الاقتصادي، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية لمدى تبني المعيار الاقتصادي كإحدى ابعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية

¹⁸² Andres (Luis) et al. 2021, Previous reference.

لمزودي خدمات المياه.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يتم الافصاح عن القيمة الاقتصادية المباشرة لمزود خدمة المياه.	2.50	1.01	50%	ضعيفة
2	يهتم مزود خدمة المياه بتوضيح الآثار الاقتصادية الناجمة عن عمله.	2.40	0.88	48%	ضعيفة
3	يفصح مزود خدمة المياه عن المخاطر المتعلقة بانشطته والناجمة عن تغير الظروف المحيطة به.	2.50	0.81	50%	ضعيفة
4	يفصح مزود خدمة المياه بشكل عادل عن الارباح والخسائر نتيجة لمباشرة اعماله.	2.38	0.80	48%	ضعيفة
5	يفصح مزود خدمة المياه عن خطة الاستحقاقات لديه لتغطية الالتزامات المحددة.	2.28	0.89	46%	ضعيفة
6	يهتم مزود خدمة المياه باعداد المخصصات اللازمة لتغطية التزامات محددة (مثل نهاية الخدمة).	2.42	0.84	48%	ضعيفة
7	يفصح مزود خدمة المياه عن المساعدات المالية المقدمة من الحكومة.	2.33	0.96	47%	ضعيفة
8	يفصح مزود خدمة المياه عن مساهمته بالتنمية الاقتصادية في المناطق او المجتمعات المحلية التي يعمل فيها.	2.42	0.88	48%	ضعيفة
9	يقوم مزود خدمة المياه بمقارنة مستوى الاجور لديه مع الحد الأدنى للاجور على المستوى المحلي.	2.40	0.81	48%	ضعيفة
10	يحرص مزود خدمة المياه على دعم استثمارات البنية التحتية	2.46	0.81	49%	ضعيفة
11	يفصح مزود خدمة المياه عن نسبة الاتفاق على الموردين المحليين ودعمهم.	2.20	0.68	44%	ضعيفة
12	يحرص مزود خدمة المياه للافصاح عن الاجراءات الرقابية المتخذة لضمان الشفافية ومكافحة الفساد	2.20	1.20	44%	ضعيفة
13	يقوم مزود خدمة المياه بالافصاح عن الاجراءات القانونية لمواجهة الممارسات الاحتكارية والسلوك المناهض للمنافسة	2.23	0.54	45%	ضعيفة
	تبني المعايير الاقتصادية	2.36	0.28	47%	ضعيفة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة لدى تبني المعيار الاقتصادي كإحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفق وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه بلغ متوسط حسابي (2.36) ونسبة (47%) وانحراف معياري (0.28) مما يشير الى ان مدى تبني المعيار الاقتصادي كإحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفق وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) لدى مزودي خدمات المياه جاء بدرجة ضعيفة، أي ان هناك موافقة بدرجة منخفضة لدى افراد عينة الدراسة على مدى تبني المعيار الاقتصادي كإحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) لدى مزودي خدمات في الضفة الغربية.

وتشير النتائج إلى ان فقرات البعد المتعلق بالمعيار الاقتصادي كإحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة جاءت بدرجة ضعيفة بنسبة مئوية ما بين (44% - 50%)، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) ونصها " يفصح مزود خدمة المياه عن المخاطر المتعلقة بأنشطته والنتيجة عن تغير الظروف المحيطة به " بمتوسط حسابي بلغ (2.50) ونسبة مئوية بلغت 50% بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (0.81) والفقرة رقم (3) ونصها " يتم الإفصاح عن القيمة الاقتصادية المباشرة لمزود خدمة المياه بمتوسط حسابي بلغ (2.50) ونسبة مئوية بلغت (50%) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (1.01)

فيما حصلت كلاً من الفقرة رقم (11) ونصها " يفصح مزود خدمة المياه عن نسبة الاتفاق على المورد المحليين ودعمهم " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.20) ونسبة مئوية بلغت 44% بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (0.68)، والفقرة رقم (12) ونصها " يحرص مزود خدمة المياه للإفصاح عن الاجراءات الرقابية المتخذة لضمان الشفافية ومكافحة الفساد " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.20) ونسبة مئوية بلغت (44%) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (1.20).

واعتقد من وجهة نظري أن التوافق الضعيف على تبني المعيار الاقتصادي كأحد أبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، يعكس ضعف في تطبيق هذا المعيار من قبل مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، حيث أظهرت النتائج أن هناك نقصاً في الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بتغير الظروف المحيطة، فضلاً عن محدودية مقارنة الأجور مع الحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي ودعم استثمارات البنية التحتية.

■ هل يتم تبني معايير محاسبة الاستدامة (البيئية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه؟

■ من أجل الاجابة عن السؤال للبعد البيئي، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية لدى تبني المعيار البيئي كإحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسة الحفاظ على موارد المياه المتاحة.	2.48	0.92	50%	ضعيفة
2	يحرص مزود خدمة المياه على توفير مصادر متجددة للطاقة لتخفيض التكاليف.	2.11	1.07	42%	ضعيفة

3	يحرص مزود خدمة المياه على توفير مصادر متجددة للطاقة لمكافحة تغير المناخ.	2.43	0.91	49%	ضعيفة
4	يحرص مزود خدمة المياه على توضيح حجم المياه المتوفرة ووصف لكيفية التعامل مع المياه كمورد مشترك.	2.34	1.18	47%	ضعيفة
5	يفصح مزود خدمة المياه عن المعلومات المتعلقة بكميات المياه والموارد الطبيعية المستهلكة وتكاليفها.	2.47	1.06	49%	ضعيفة
6	يفصح مزود الخدمات في البيانات المالية عن التكاليف الناجمة عن الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة	2.28	0.80	46%	ضعيفة
7	يحرص مزود خدمة المياه على استخدام منتجات صديقة للبيئة	2.38	0.76	48%	ضعيفة
8	يفصح مزود خدمة المياه في البيانات المالية عن تكاليف التخلص من النفايات بطريقة مناسبة لاتضر بالبيئة.	2.43	0.92	49%	ضعيفة
	تبنى المعايير البيئية	2.37	0.37	47%	ضعيفة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة لدى تبني المعيار البيئي كأحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه بلغ متوسط حسابي (2.36) ونسبة (47%) وانحراف معياري (0.37) مما يشير إلى أن مدى تبني المعيار البيئي كأحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) جاء بدرجة ضعيفة، أي أن هناك موافقة بدرجة منخفضة لدى أفراد عينة الدراسة على مدى تبني المعيار البيئي كأحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.

وتشير النتائج إلى أن فقرات بعد المعيار البيئي كأحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة جاءت بدرجة ضعيفة بنسبة مئوية ما بين (42% - 50%)، إذ جاءت في المرتبة الأولى كلاً من الفقرة رقم (3) ونصها "يفصح مزود خدمة المياه عن سياسة الحفاظ على موارد المياه المتاحة" بمتوسط حسابي بلغ (2.48) ونسبة مئوية بلغت 50% بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (0.92). فيما حصلت من الفقرة رقم (9) ونصها "يحرص مزود خدمة المياه على توفير مصادر متجددة للطاقة لتخفيض التكاليف" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.11) ونسبة مئوية بلغت 42% بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (1.07). واعتقد من وجهة نظري أن التوافق الضعيف على تبني المعيار البيئي كأحد أبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI) يعكس ضعف الاهتمام بتطبيق سياسات الحفاظ على الموارد المائية واستخدام

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

مصادر الطاقة المتجددة في قطاع المياه، حيث تشير النتائج إلى أن هناك حاجة ماسة لتعزيز هذه الجوانب لتحقيق استدامة بيئية ومالية فعّالة.

■ هل يتم تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه؟
من أجل الإجابة عن السؤال المتعلق بالشق الاجتماعي، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية لدى تبني المعيار الاجتماعي كإحدى إبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته في التوظيف وتأثيرها وكيفية إدارته لها والتكاليف المترتبة عليها.	2.34	1.12	47%	ضعيفة
2	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته في تقديم الحوافز والمكافآت للموظفين والتكاليف المترتبة عليها.	2.30	0.98	46%	ضعيفة
3	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته فيما يتعلق بإجراءات الصحة والسلامة المهنية.	2.50	0.90	50%	ضعيفة
4	يحرص مزود خدمة المياه على تبني نهج في التدريب والتعليم ورفع مستوى مهارات الموظفين لديه.	2.37	0.79	47%	ضعيفة
5	يحرص مزود خدمة المياه على عدم التمييز والتنوع وتكافؤ الفرص سواء في الإدارة أو الرواتب.	2.47	0.89	49%	ضعيفة
6	يفصح مزود خدمة المياه عن الإجراءات المتخذة للقضاء على ظاهرة العمل القسري وعمالة الأطفال والمخاطر لذلك.	2.41	0.85	48%	ضعيفة
7	يفصح مزود خدمة المياه عن الإجراءات المتخذة لتوفير المياه لجميع أفراد المجتمع.	2.49	0.95	50%	ضعيفة

8	يفصح مزود خدمة المياه لمشركيه من خلال حملات التوعية والملصقات التعريفية لاهمية خدمة المياه وضرورة الحفاظ عليها.	2.37	0.67	47%	ضعيفة
9	يحرص مزود خدمة المياه على السرية والخصوصية في التعامل مع بيانات المشتركين.	2.39	0.77	48%	ضعيفة
10	يفصح مزود خدمة المياه عن المساهمات المجتمعية التي يقدمها للمجتمع.	2.41	0.80	48%	ضعيفة
	تبني المعايير الاجتماعية	2.41	0.41	48%	ضعيفة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة لدى تبني المعيار الاجتماعي كإحدى ابعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه بلغ متوسط حسابي (2.41) ونسبة (48%) وانحراف معياري (0.41) مما يشير الى ان مدى تبني المعيار الاجتماعي كإحدى ابعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI)، جاء بدرجة ضعيفة، أي ان هناك موافقة بدرجة منخفضة لدى افراد عينة الدراسة على مدى تبني المعيار الاجتماعي كإحدى ابعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) لدى مزود خدمات المياه في الضفة الغربية.

وتشير النتائج إلى ان فقرات بعد المعيار الاجتماعي كإحدى ابعاد معايير محاسبة الاستدامة جاءت بدرجة ضعيفة بنسبة مئوية ما بين (46% - 50%)، إذ جاءت في المرتبة الأولى كلاً من الفقرة رقم (3) ونصها " يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته فيما يتعلق بإجراءات الصحة والسلامة المهنية" بمتوسط حسابي بلغ (2.49) ونسبة مئوية بلغت (50%) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (0.92)، والفقرة رقم (7) ونصها " يفصح مزود خدمة المياه عن الاجراءات المتخذة لتوفير المياه لجميع افراد المجتمع" بمتوسط حسابي بلغ (2.49) ونسبة مئوية بلغت (50%) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (0.95). فيما حصلت الفقرة رقم (2) ونصها " يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته في تقديم الحوافز والمكافآت" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.30) ونسبة مئوية بلغت (46%) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (2.30).

واعتقد من وجهة نظري أن التوافق الضعيف على تبني المعيار الاجتماعي كأحد أبعاد معايير محاسبة الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، يعكس ضعف الاهتمام بتطبيق السياسات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وكذلك توفير المياه لجميع أفراد المجتمع في قطاع المياه، تشير النتائج إلى أن هناك حاجة ماسة لتعزيز هذه الجوانب الاجتماعية لتحقيق استدامة شاملة تساهم في تعزيز الشفافية والمسؤولية الاجتماعية للمزودين، مما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

■ هل يتم تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية

لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزود خدمات المياه؟

من أجل الإجابة عن السؤال بكافة ابعاده، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

جدول (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية لدى تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	تبني المعايير الاقتصادية	2.36	0.28	47%	ضعيفة
2	تبني المعايير البيئية	2.37	0.37	47%	ضعيفة
3	تبني المعايير الاجتماعية	2.41	0.41	48%	ضعيفة
4	مدى مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة	2.38	0.25	48%	ضعيفة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة لدى تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI)، للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.38) ونسبة (48%) وانحراف معياري (0.25) مما يشير الى ان مدى تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية جاء بدرجة ضعيفة، أي ان هناك موافقة بدرجة منخفضة لدى افراد عينة الدراسة حول مدى تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) في قطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.

أرى من وجهة نظري ان هناك حاجة ماسة وضرورية الى ضرورة تبني معايير محاسبة الاستدامة، واعداد تقارير الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI)، لتعزيز الجوانب (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية)، للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية على المدى الطويل.

■ هل يتم الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه؟

من أجل الاجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية لدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يتم تبني احتساب مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني لديكم.	2.64	0.86	53%	متوسطة
2	يتم تبني احتساب مؤشر متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة كمؤشر مالي لديكم.	2.46	0.82	49%	ضعيفة
3	يتم تبني احتساب مؤشر نسبة العمل (الكفاءة) كمؤشر مالي لديكم.	2.53	0.86	51%	ضعيفة
4	يتم تبني احتساب مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية) كمؤشر مالي لديكم.	2.78	1.08	56%	متوسطة
5	مؤشر الفاقد (المياه الغير محاسب عليها) كمؤشر مالي لديكم.	2.63	0.91	53%	متوسطة
	مساهمة الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	2.61	0.51	52%	متوسطة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة بان مدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه بلغ متوسط حسابي (2.61) ونسبة (52%) وانحراف معياري (0.51) مما يشير الى ان مدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه جاء بدرجة متوسطة، أي ان هناك موافقة بدرجة متوسطة لدى افراد عينة الدراسة على مدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه.

وتشير النتائج إلى ان فقرات بعد مدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه جاءت بدرجة متوسطة بنسبة مئوية ما بين (49% - 56%)، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) ونصها " يتم تبني احتساب مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية) كمؤشر مالي لديكم " بمتوسط حسابي بلغ (2.78) ونسبة مئوية بلغت (56%) بدرجة متوسطة وانحراف معياري بلغ (1.08).

فيما حصلت الفقرة رقم (2) ونصها " يتم تبني احتساب مؤشر متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة كمؤشر مالي لديكم " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.46) ونسبة مئوية بلغت (49%) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (0.82).

بناء على ما توصلت اليه أرى أن الالتزام جاء بدرجة متوسطة لتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه، مما يعكس التحديات التي تواجه مزودي خدمات المياه في تبني وتطبيق هذه المؤشرات بالشكل الأمثل، على

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

الرغم من أن بعض المؤشرات يتم الالتزام بتطبيقها بدرجة متوسطة من قبل مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، إلا أن هناك حاجة لتحسين تبني مؤشرات مثل "مؤشر الكفاءة" و"مؤشر متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة"، حيث أظهرت النتائج ضعفاً في تطبيقها، يُعزز هذا الطرح أن تحسين تطبيق مؤشرات الأداء المالي يمكن أن يكون له دور كبير في تحقيق الاستدامة المالية الفعالة لمزودي خدمات المياه على المدى الطويل.

وتُشير إلى أن اجابات المستجوبين أعلاه حول مدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه تنسجم مع البيانات الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه للفترة الزمنية الممتدة بين عام 2013 لغاية العام 2024 والتي تظهر مؤشرات الاداء المالي على النحو التالي:

- متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة: حيث أن مؤشر متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة جاء بهامش خسارة قدرها 0.037- مما قد يفسر الى أن هناك تحدي رئيسي يواجه الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، حيث ان ذلك ناتج بان سعر البيع بلغ 5.4 شيكل لكل متر مكعب، بالمقابل بلغ تكلفة كل متر مكعب 5.6 مما يعني ان هناك خسارة بمبلغ 20 اغوارة لكل متر مكعب بنسبة خسارة 3.70%.
- المياه غير المدرة للدخل (غير المحاسب عليها) من حيث الحجم: أظهرت البيانات الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه بأن نسبة الفاقد (المياه غير مدرة للإيرادات) بلغت 35%، مما يعكس مؤشراً سلبياً على الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية، حيث ان الفاقد المقبول في الدول المتقدمة حوالي 15% وفي الدول النامية لغاية 30% في أحسن حالته، ولكن اغلبية مزودي خدمات المياه في فلسطين بلغت نسبة الفاقد لديهم 35% فاكتر مما قد يشير الى أن المياه غير المحاسب عليها "نسبة الفاقد" تحتاج الى عناية ومتابعة ووضع الخطط الكفيلة لتقليص الفجوة في الفاقد والتي تضر بشكل مباشر بالكفاءة المالية والاستدامة على المدى الطويل، حيث أن نسبة الفاقد اذا زادت عن 30% ذلك ما قد يعني بأن شبكة المياه بحاجة الى تأهيل لتقليص تلك النسبة.
- مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية): بلغ مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية) لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية 76% وذلك ما يعتبر مؤشراً جيداً نسبياً من خلال درجة قدرة مزودي خدمات المياه على تحصيل قيمة المبيعات من المياه المباعة وعلى الرغم من ذلك يبقى الحصول على جباية بنسبة 100 هي الهدف لتحقيق الكفاءة في الجباية لدى مزودي المياه.
- مؤشر نسبة العمل (الكفاءة): بلغ مؤشر نسبة العمل (الكفاءة) لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية 94.0% وذلك ما يشير الى تغطية الإيرادات التشغيلية لكافة التكاليف التشغيلية ورغم ذلك تعتبر نسبة الكفاءة ليست بالجيدة في الإطار العام حيث انها قريبة جد من واحد صحيح، وفي ذات السياق تشير نسبة العمل "الكفاءة" عندما تكون واحد صحيح إلى أن الإيرادات التشغيلية تغطي التكاليف التشغيلية باستثناء الاستهلاك وكلما كان اقل من الواحد تشير الى أن هناك توليد إيرادات تشغيلية تمكن من تغطية تكاليف الاستهلاك وجزء من التكاليف الراسمالية، و قد بلغت نسبة العمل (الكفاءة) عند حوالي 30% من مزودي خدمات المياه أكثر من 1 وذلك ما يفسر الى عدم تغطية الإيرادات التشغيلية للتكاليف التشغيلية لهؤلاء المزودين بالرغم من ان المؤشر بالمجمل لكافة المزودين كان اقل من واحد صحيح، ما يستدعي تقليص الفجوة لتصل الى 1 صحيح او اقل لكافة مزودي خدمات المياه.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

توصلت الدراسة الى أن مستوى الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه في فلسطين جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.61) ونسبة مئوية (52%)، مما يشير إلى وجود تطبيق جزئي من قبل مزودي الخدمة لهذه المؤشرات مع وجود فجوة في التطبيق الأمثل، وقد برزت مؤشرات كفاءة التحصيل (56%) والفاقد (المياه الغير محاسب عليها) بنسبة (53%) كأعلى مؤشرات الأداء تطبيقاً، بينما سجلت مؤشرات الكفاءة (51%) و متوسط سعر البيع الى متوسط التكاليف التشغيلية (49%) أدنى مستويات مؤشرات الاداء المالي تطبيقاً، وتعكس هذه النتائج التحديات الهيكلية التي يواجهها القطاع، حيث تشير البيانات الرسمية إلى وجود فجوة مالية بين التكاليف التشغيلية وإيرادات البيع، بالإضافة إلى فقدان 30% من المياه غير المدرة للدخل، ورغم تحقيق نسبة تحصيل مقبولة (76%)، إلا أنها تبقى دون المستوى الأمثل، كما أن مؤشر الكفاءة (نسبة العمل) وبالرغم من انه بلغ نسبة (0.94) وهي اقل من واحد صحيح الا ان هناك 30% من المزودين بلغت نسبتهم اكثر من واحد صحيح حيث يشير هذا المؤشر الى قدرة الإيرادات التشغيلية على تغطية التكاليف التشغيلية، هذه المعطيات مجتمعة تبرز الحاجة الملحة لتدخل استراتيجي يشمل مراجعة هيكلية التسعير، وتعزيز آليات الرقابة على الفاقد (المياه الغير محاسب عليها)، وتبني سياسات فعالة لتحسين كفاءة التحصيل، مع ضرورة توفير دعم فني ومالي من خلال تعزيز اجراءات الماسسة والاسراع في استكمال انشاء مرافق المياه واستكمال تطبيق نظام التعرف لكافة مزودي خدمات المياه لتحقيق الاستدامة المالية لهم على المدى طويل الاجل

■ العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (إنشاء مرافق المياه، تطبيق نظام تعرفه المياه، تبني معايير محاسبة الاستدامة، الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي) تأثير هذه العوامل على الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.

من أجل قياس عوامل تحقيق الاستدامة، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية للعوامل التي تساهم

في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	مساهمة نظام المرافق	3.98	0.59	80%	كبيرة
2	مساهمة تطبيق نظام التعرف	3.63	0.50	73%	كبيرة
3	مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية)	2.38	0.25	48%	ضعيفة
4	مساهمة الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	2.61	0.51	52%	متوسطة
	عوامل تحقيق الاستدامة	3.14	0.30	63%	متوسطة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية تظهر تفاوتاً في درجة تأثيرها، حيث بلغت متوسط حسابي (3.14) ونسبة مئوية (63%) وانحراف معياري (0.30)، مما يشير إلى أن عوامل تحقيق الاستدامة جاءت بدرجة متوسطة، أي أن هناك موافقة بدرجة متوسطة لدى أفراد عينة الدراسة على مدى مساهمة هذه العوامل في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.

تشير النتائج إلى أن فقرات العوامل المساهمة في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه تراوحت نسبتها المئوية بين (48% و 80%). فقد جاءت الفقرة رقم (1) التي نصت على "مساهمة نظام المرافق" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.98) ونسبة مئوية بلغت (80%) بدرجة كبيرة وانحراف معياري بلغ (0.59). في حين جاءت الفقرة رقم (3) التي نصت على "مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية)" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.38) ونسبة مئوية بلغت (48%) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري بلغ (0.25).

كما تبين نتائج الدراسة أن العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه تتفاوت في درجة تأثيرها، حيث أظهرت الفقرات المتعلقة بـ "مساهمة نظام المرافق" و "تطبيق نظام التعرف" درجات عالية، مما يعكس أهمية هذه العوامل في تعزيز الاستدامة المالية. في المقابل، أظهرت فقرات مثل "مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة" و "مساهمة الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي" درجات أقل، مما يشير إلى ضرورة التركيز على تحسين هذه الجوانب.

واعتقد من وجهة نظري أن التفاوت في درجة تأثير هذه العوامل يشير إلى أهمية تعزيز تبني معايير محاسبة الاستدامة، خاصة في جوانبها الاجتماعية والبيئية، لتسهم بشكل أكبر في تحقيق الاستدامة المالية. في حين أن العوامل الأخرى مثل "نظام المرافق" و "تطبيق نظام التعرف" تظهر توافقاً أكبر في تحقيق الاستدامة المالية، مما يعكس أن هذه المجالات تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتطوير لتكون أكثر فاعلية في ضمان الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه على المدى الطويل.

ثانياً: معيقات وتحديات الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية).

■ إلى أي مدى تحد المعوقات والتحديات السياسية من تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية).

من أجل الإجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية للمعوقات

والتحديات السياسية في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على غالبية مصادر المياه في فلسطين.	4.54	0.71	91%	كبيرة جدا

2	سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على المناطق المصنفة "ج" وفقاً لاتفاقية اوسلو والبالغة حوالي 60% من مساحة الاراضي الفلسطينية مما يشكل عائقاً امام تنفيذ المشاريع والبنى التحتية.	4.55	0.68	91%	كبيرة جداً
3	يعتبر خصم اثمان المياه من اموال المقاصة تحدياً رئيسياً لقطاع المياه بشكل عام ولمزودي خدمات المياه بشكل خاص وذلك لقيام الحكومة بخصم مستحقات مزودي الخدمات نتيجة لديونهم.	4.22	0.88	84%	كبيرة جداً
4	تعد سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الامنية على مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية خصوصاً المصنفة "ج" عائقاً اساسياً في توفير وتوزيع المياه.	4.47	0.71	89%	كبيرة جداً
5	تشكل سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الامنية على مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية خصوصاً المصنفة "ج" تحدياً اساسياً في معالجة المياه غير المحاسب عليها.	4.34	0.84	87%	كبيرة جداً
	المعيقات والتحديات السياسية	4.42	0.61	88%	كبيرة جداً

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن المعوقات والتحديات السياسية التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية) تمثل عائقاً كبيراً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه التحديات (4.42) ونسبة (88%) وانحراف معياري قدره (0.61)، مما يشير إلى درجة كبيرة جداً من التأثير السلبي للجانب السياسي على تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

تشير النتائج إلى أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بدرجة كبيرة جداً، حيث تراوحت النسب المئوية بين (84% و 91%). على سبيل المثال، جاءت الفقرة رقم (1) "سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على غالبية مصادر المياه في فلسطين" في المرتبة الأولى، مسجلة نسبة (91%) بدرجة كبيرة جداً.

واعتقد من وجهة نظري أن هذه النتائج تعكس التأثير الكبير للتحديات السياسية على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية). فهيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد والمناطق الحيوية لمصادر المياه، بالإضافة إلى الخصومات من أموال المقاصة، تشكل عوائق رئيسية أمام تطوير وتحسين خدمات المياه، لذلك، من الضروري العمل على

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

تجاوز هذه التحديات من خلال تعزيز التعاون الدولي والمحلي، وتطوير سياسات فعالة لضمان الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزود خدمات المياه في الضفة الغربية).

■ إلى أي مدى تحد المعوقات والتحديات الاقتصادية في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزود خدمات المياه في الضفة الغربية).

من أجل الإجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية للمعوقات والتحديات الاقتصادية في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع (مزود خدمات المياه في الضفة الغربية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	تباين اسعار المياه في فلسطين خصوصا في المناطق التي يتم شراء المياه فيها من الجانب الاسرائيلي.	4.11	0.83	82%	كبيرة
2	استخدام إيرادات المياه من قبل عدد من مزودي خدمات المياه لتغطية مصاريف أخرى.	4.02	0.99	80%	كبيرة
3	ارتفاع التكاليف التشغيلية والرأسمالية لخدمة المياه.	4.11	0.80	82%	كبيرة
4	عدم التزام المواطنين بدفع ائتمان خدمة المياه مما يزيد من الديون المترتبة على مزودي الخدمة.	4.35	0.79	87%	كبيرة جدا
5	عدم كفاية الموازنات التطويرية اللازمة سواء الحكومية او من خلال المانحين بالمقارنة مع اهمية الخدمة.	4.29	0.73	86%	كبيرة جدا
	المعوقات والتحديات الاقتصادية	4.18	0.59	84%	كبيرة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن المعوقات والتحديات الاقتصادية التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزود خدمات المياه في الضفة الغربية) تشكل عائقاً كبيراً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه التحديات (4.18) ونسبة (84%) وانحراف معياري قدره (0.59)، مما يشير إلى درجة كبيرة من التأثير السلبي للتحديات الاقتصادية على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزود خدمات المياه في الضفة الغربية).

تشير النتائج إلى أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بدرجة كبيرة، حيث تراوحت النسب المئوية بين 80% و87%. وعلى سبيل التوضيح جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص "تباين أسعار المياه في فلسطين خصوصاً في المناطق التي يتم شراء المياه فيها من الجانب الإسرائيلي" سجلت نسبة 82% بدرجة كبيرة، أما الفقرة رقم (4) "عدم التزام المواطنين بدفع ائتمان خدمة المياه مما يزيد من الديون المترتبة على مزودي الخدمة" سجلت نسبة (87%) بدرجة كبيرة جداً.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

واعتقد من وجهة نظري أن هذه النتائج تعكس التأثير الكبير للتحديات الاقتصادية على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية)، حيث ان تباين أسعار المياه، ارتفاع التكاليف التشغيلية، وعدم التزام المواطنين بالدفع، كلها عوامل تزيد من الضغوط المالية على مزودي الخدمة، لذلك، من الضروري العمل على تجاوز هذه التحديات من خلال تطبيق نظام التعرفة، تعزيز كفاءة التحصيل، وتقليل الفاقد (المياه الغير محاسب عليها) في الشبكات لضمان الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية)

■ إلى أي مدى تحد المعوقات والتحديات الاجتماعية من تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

من أجل الاجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول (13.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية للمعوقات

والتحديات الاجتماعية في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال نتيجة لضعف القانون والنظام والاعتداءات المتكررة على المواطنين والممتلكات.	4.40	0.74	88%	كبيرة جدا
2	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية (مثل مشكلة المخيمات).	4.42	0.74	88%	كبيرة جدا
3	تقديم مزودي خدمات المياه خصوصا الهيئات المحلية بعض الخدمات الاجتماعية على حساب ايرادات المياه نظرا لعدم توفير مصادر ايرادات اخرى.	4.10	0.86	82%	كبيرة
4	ضعف الوعي لدى المجتمع المحلي بقضايا المياه وضرورة الحفاظ على هذا المورد الاساسي.	4.16	0.79	83%	كبيرة
	المعوقات والتحديات الاجتماعية	4.27	0.57	85 %	كبيرة جدا

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن المعوقات والتحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه في فلسطين تشكل عائقاً كبيراً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه التحديات (4.27) ونسبة 85% وانحراف معياري قدره

(0.57)، مما يشير إلى درجة كبيرة من التأثير السلبي للعوامل الاجتماعية على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

تشير النتائج إلى أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بدرجة كبيرة، حيث تراوحت النسب المئوية بين (82% - 88%)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص "يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال نتيجة لضعف تطبيق القانون والنظام والاعتداءات المتكررة على المواطنين والممتلكات" سجلت نسبة (88%) بدرجة كبيرة جداً، أما الفقرة رقم (2) "يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية (مثل مشكلة المخيمات)" حيث سجلت نسبة (88%) بدرجة كبيرة جداً.

واعتقد من وجهة نظري أن هذه النتائج تعكس التأثير الكبير للتحديات الاجتماعية على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية)، حيث أن ضعف قدرة مزودي الخدمات على التحصيل والجباية نتيجة عدم إمكانية العمل بحرية وفق خطط استراتيجية في مناطق ب و ج، نتيجة سياسات الجانب الإسرائيلي، لذا من الضروري العمل على إغلاق هذه الفجوة من خلال تحديد المعوقات الاجتماعية بتصميم منصات الكترونية للجباية تمكن مزودي الخدمات من القفز عن تلك التحديات والمعوقات وتجنب الثقافة السائدة من قبل المواطنين في عملية دفع المستحقات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين كفاءة التحصيل والجباية لضمان الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

■ إلى أي مدى تحد المعوقات والتحديات التنظيمية في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

من أجل الإجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية للمعوقات

والتحديات التنظيمية في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	تعدد المرجعيات القانونية واختلاف أشكال مزودي خدمات المياه.	3.99	0.79	80%	كبيرة
2	التنوع الموجود في أشكال تنظيم مزودي خدمات المياه (مرافق مياه، مصالح مياه، بلديات، مجالس مياه مشتركة، مجالس قروية، جمعيات مياه)	3.93	0.84	79%	كبيرة

كبيرة	78%	0.93	3.88	تعدد الجهات المشرفة على مزودي خدمات المياه وفقاً للنظام الذي يحكم عملها (سلطة المياه، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل).	3
كبيرة	79%	0.70	3.93	المعيقات والمحددات التنظيمية	

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن المعوقات والتحديات التنظيمية التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية) تشكل عائقاً كبيراً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه التحديات (3.93) وبنسبة (79%) وانحراف معياري قدره (0.70)، مما يشير إلى درجة كبيرة من التأثير السلبي للعوامل التنظيمية على الاستدامة المالية لقطاع المياه في فلسطين.

كما تشير النتائج إلى أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بدرجة كبيرة، حيث تراوحت النسب المئوية بين 78% و80%. على سبيل المثال، جاءت الفقرة رقم (1) "تعدد المرجعيات القانونية واختلاف أشكال مزودي خدمات المياه" في المرتبة الأولى بنسبة 80% بدرجة كبيرة.

واعتقد من وجهة نظري أن هذه النتائج تعكس التأثير الكبير للتحديات التنظيمية على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية)، حيث أن تعدد المرجعيات القانونية واختلاف أشكال مزودي الخدمات وتعدد الجهات المشرفة يؤدي إلى تعقيدات إدارية وقانونية تؤثر على كفاءة الأداء المالي، لذا، من الضروري العمل على تبسيط الهياكل التنظيمية وتوحيد المرجعيات القانونية وتنسيق الجهود بين الجهات من خلال الالتزام بتطبيق قانون المياه رقم (14) لعام (2014)، والعمل بموجبه لضمان الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

■ إلى أي مدى تحد المعيقات والتحديات المتعلقة بالبنى التحتية من تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

من أجل الإجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (15.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية للمعيقات

والتحديات البنى التحتية في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	يعد توفير البنية التحتية وتطويرها بشكل مستمر من أبرز التحديات لمزودي خدمات المياه.	4.28	0.68	86%	كبيرة جداً
2	يعتمد العديد من مزودي خدمات المياه على المانحين في توفير البنية التحتية وتطويرها.	4.15	0.77	83%	كبيرة
3	يعتمد العديد من مزودي خدمات المياه على المنح الحكومية في توفير البنية التحتية وتطويرها.	3.99	0.82	80%	كبيرة

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

4	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة المياه غير المحاسب عليها نتيجة لقدم واهتراء شبكات المياه.	4.25	0.77	85%	كبيرة جدا
	المعوقات والمحددات البنى التحتية	4.17	0.59	83%	كبيرة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن المعوقات والتحديات المتعلقة بالبنية التحتية تشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه التحديات (4.17) ونسبة (83%) وانحراف معياري قدره (0.59)، مما يشير إلى درجة كبيرة من التأثير السلبي لهذه المعوقات على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية).

تشير النتائج إلى أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بدرجة كبيرة، حيث تراوحت النسب المئوية بين (80% - 86%)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) "يعد توفير البنية التحتية وتطويرها بشكل مستمر من أبرز التحديات لمزودو خدمات المياه" في المرتبة الأولى بنسبة (86%) بدرجة كبيرة جداً.

واعتقد من وجهة نظري أن هذه النتائج تعكس التأثير الكبير للتحديات المتعلقة بالبنية التحتية على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية)، فقد أدى تدمير الاحتلال الإسرائيلي للبنية التحتية للمياه في فلسطين إلى أزمة غير مسبوقة في هذا القطاع، مما يعوق جهود إعادة الإعمار والتطوير، بالإضافة إلى ذلك يعتمد العديد من مزودو خدمات المياه على المانحين والحكومة في توفير وتطوير البنية التحتية، مما قد يؤثر على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية)، لذا من الضروري العمل على تجاوز هذه التحديات من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتطوير سياسات استراتيجية تضمن استدامة البنية التحتية للمياه في فلسطين، من أجل الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية).

■ إلى أي مدى تحد المعوقات والتحديات من تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية).

من أجل الإجابة عن السؤال، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة وأهميتها النسبية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (16.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية للمعوقات والتحديات من تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	المعوقات والتحديات السياسية	4.42	0.61	88%	كبيرة جدا

2	المعيقات والتحديات الاقتصادية	4.18	0.59	84%	كبيرة
3	المعيقات والتحديات الاجتماعية	4.27	0.57	85%	كبيرة جدا
4	المعيقات والمحددات التنظيمية	3.93	0.70	79%	كبيرة
5	المعيقات والمحددات البنى التحتية	4.17	0.59	83%	كبيرة
	المعيقات والتحديات	4.19	0.44	84%	كبيرة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من نتائج الدراسة أن المعيقات والتحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية) تتنوع بين سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تنظيمية، وبنية تحتية. وقد تم قياس تأثير هذه التحديات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، مما يعكس مدى تأثير كل تحدٍ على الاستدامة المالية لقطاع المياه. إضافة إلى ذلك، قدم المشاركون في السؤال المفتوح تصورات أكثر تفصيلاً حول طبيعة هذه التحديات وانعكاساتها على واقع خدمات المياه.

ونستعرض فيما يلي المعيقات التي تواجه الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية) ونتائج الإجابات عن السؤال المفتوح:

أ- المعيقات والتحديات السياسية

تصدر التحديات السياسية قائمة المعيقات المؤثرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.42) مع انحراف معياري قدره (0.61) ونسبة مئوية بلغت (88%). وتشمل هذه التحديات سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه، مما يعيق تطوير البنية التحتية ويزيد من تكاليف التشغيل. كما تؤثر القيود المفروضة على المناطق المصنفة "ج" على إمكانية تنفيذ المشاريع الحيوية لتطوير القطاع.

أما في السؤال المفتوح، فقد أكدت أغلب الإجابات ضمن نفس المحور أن السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية تعيق تحقيق الاستدامة المالية، من خلال زيادة تكاليف الإنتاج ونقص القدرة على الاستثمار في البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، أشار المستجوبون إلى أن تقييد حرية تنقل المعدات والمواد اللازمة للصيانة والتطوير يؤثر سلباً على قدرة مزودي الخدمات على تحسين خدمات المياه.

ب- المعيقات والتحديات الاقتصادية

تأتي التحديات الاقتصادية في المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.18) مع انحراف معياري قدره (0.59) ونسبة مئوية بلغت (84%). من أبرز هذه التحديات تباين أسعار المياه، خاصة في المناطق التي يتم شراء المياه فيها من الجانب الإسرائيلي. كما يشكل اعتماد مزودي الخدمات على الإيرادات لتغطية مصاريف أخرى، وارتفاع التكاليف التشغيلية والرأسمالية، وعدم التزام المواطنين بدفع أثمان الخدمة، عوائق إضافية أمام الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

أما في السؤال المفتوح، فقد أكدت أغلب الإجابات ضمن نفس المحور على المعيقات والتحديات الاقتصادية، حيث أشار (80%) من المشاركين إلى أن ضعف تحصيل الرسوم المستحقة يمثل أكبر تحدٍ مالي يواجه مزودي خدمات المياه. كما أشار

(75%) من المستجوبين إلى أن التكاليف التشغيلية المرتفعة، لا سيما مع ارتفاع أسعار الطاقة والمعدات، تمثل عبئاً إضافياً يعيق تحقيق الاستدامة المالية.

ج- المعوقات والتحديات الاجتماعية

تحتل التحديات الاجتماعية المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.27) مع انحراف معياري قدره (0.57) ونسبة مئوية بلغت (85%). يعاني مزودو خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية، مثل ضعف تطبيق القوانين والأنظمة والاعتداءات المتكررة على الممتلكات. كما أن عدم كفاية الموازنات التطويرية، سواء الحكومية أو من خلال المانحين، يزيد من تعقيد الوضع.

أما في السؤال المفتوح، فقد أشار معظم المستجوبين بنسبة (78%) إلى أن تحسين الكفاءة الإدارية وتقليل الفاقد المالي والفني سيساهم بشكل كبير في تعزيز الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية). كما أكد (60%) من المستجوبين أن نقص الدعم الحكومي وعدم وجود سياسات مالية مستدامة يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار المالي.

د- المعوقات والتحديات التنظيمية

تظهر التحديات التنظيمية بتأثير أقل نسبياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.93) مع انحراف معياري قدره (0.70) ونسبة مئوية بلغت (79%). تتمثل هذه التحديات في تعدد المرجعيات القانونية واختلاف أشكال مزودي خدمات المياه، مما يؤدي إلى تعقيدات إدارية وقانونية. كما أن تعدد الجهات المشرفة على مزودي الخدمات يؤدي إلى ضعف التنسيق وتداخل الصلاحيات، مما يؤثر على كفاءة الأداء المالي لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية). أما في السؤال المفتوح، فقد أشار المستجوبون إلى أن مسألة تعدد الجهات المشرفة تمثل مشكلة رئيسية، حيث ذكر المشاركون أن عدم وضوح المسؤوليات يؤدي إلى ضعف المحاسبة ويؤثر سلباً على الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية).

هـ- المعوقات والتحديات المتعلقة بالبنية التحتية

أخيراً، تأتي التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.17) مع انحراف معياري قدره (0.59) ونسبة مئوية بلغت (83%). تتمثل هذه التحديات في الحاجة المستمرة لتطوير البنية التحتية، واعتماد العديد من مزودي الخدمات على المانحين والحكومة في توفيرها، مما يؤثر على استدامتها. كما أن قدم واهتراء شبكات المياه يؤدي إلى مشكلة المياه غير المحاسبة، مما يزيد من الفاقد ويؤثر على الإيرادات.

أما في السؤال المفتوح، فقد أكد (85%) من المشاركين أن تهالك شبكات المياه والتسربات المستمرة يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، مما يجعل الاستثمار في تطوير البنية التحتية ضرورة ملحة لتحقيق الاستدامة المالية. كما رأى (55%) من المشاركين أن التعرفة الحالية غير كافية لتغطية التكاليف التشغيلية، بينما اعتبر (45%) أن المشكلة تكمن في ضعف الإدارة المالية وليس في مستوى التسعير.

تشير نتائج الدراسة إلى أن تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين يتطلب معالجة ضعف التحصيل المالي، وخفض تكاليف التشغيل، وتحديث البنية التحتية، إلى جانب مراجعة السياسات المالية والإدارية لضمان إدارة أكثر كفاءة للموارد. كما يعكس التباين في وجهات النظر حول التسعير والدعم الحكومي الحاجة إلى نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

لذلك، من الضروري تبني استراتيجيات شاملة للتعامل مع هذه المعوقات، وتشمل: تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، تطوير سياسات مالية مستدامة، تحسين كفاءة جمع الإيرادات، توحيد المرجعيات القانونية، وتطوير البنية التحتية بما يضمن استدامة الخدمات وجودتها، وذلك لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزود خدمات المياه في الضفة الغربية).

ثالثاً: ما هي الشروط اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه من وجهة نظرك؟

ومن أجل تحقيق العدالة والموضوعية وتناول موضوع الاستدامة المالية بشكل أمثل من وجهة نظر معمقة، ولضمان عدم إغفال أي جانب من التدخلات اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه في فلسطين لدى مزودي خدمات المياه، تم طرح سؤال مفتوح على العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين. وذلك للتعرف على التدخلات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزود خدمات المياه في الضفة الغربية). وقد قام الباحث بتلخيص إجابات المقابلات وفق محاور رئيسية يمكن من خلالها وضع استراتيجيات وتدخلات فعالة وعميقة في القطاع، كما هو مبين أدناه:

1. الإيرادات والجباية

- تحسين نظام الجباية وتقليل الفاقد لزيادة الإيرادات.
 - تركيب عدادات الدفع المسبق لتعزيز التزام المشتركين بالدفع.
 - تطوير أنظمة الفوترة وتطبيق نظام التعرفة لاسترداد التكاليف التشغيلية.
 - تعزيز تحصيل المستحقات من خلال تطبيق قوانين صارمة ضد المتخلفين عن الدفع.
 - تخصيص مبالغ مالية لصيانة خطوط المياه وضمان استمرارية الخدمة.
 - التأكيد على التزام المشتركين بتسديد الفواتير لضمان الاستدامة المالية.
- #### 2. الإدارة والتشغيل

- تحسين البنية التحتية لشبكات المياه لتقليل الفاقد (المياه غير المحسوبة).
- تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لمتابعة أداء الشبكات والحد من التعديات.
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إدارة توزيع المياه وكشف التسربات.
- تحديث شبكات المياه لضمان جودة الخدمة وتقليل الفاقد الفني والمالي.
- دعم مزودي خدمات المياه في تطوير الشبكات وتأهيلها بشكل مستدام.

3. الدعم المالي والاستثمار

- دعم المشاريع التطويرية وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية.
- توفير مصادر مياه ذاتية مثل حفر الآبار وجمع مياه الأمطار.
- تقديم مساعدات للهيئات المحلية لتحسين شبكات المياه وتعزيز الاستدامة المالية.
- استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة مستدامة لتحقيق الإيرادات اللازمة.
- عدم استخدام إيرادات المياه في نفقات تشغيلية غير مرتبطة بالخدمة.
- إعداد خطط سنوية لتحسين الخدمات وضمان الاستدامة المالية.

4. القوانين والحوكمة

- إنشاء هيئة تنظيمية موحدة لمتابعة مزودي خدمات المياه.
- تفعيل القوانين المتعلقة بالجباية ومحاسبة الجهات غير الملتزمة بالدفع.
- تبني سياسة مالية مستدامة تأخذ في الاعتبار تكاليف التشغيل والصيانة.
- الفصل بين الحسابات التشغيلية والحسابات الاستثمارية لتعزيز الشفافية المالية.
- وضع آليات فعالة لمراقبة الإيرادات والمصروفات لضمان كفاءة التشغيل.
- تحقيق التوازن بين الإيرادات والتكاليف التشغيلية لضمان استدامة الخدمات.
- 5. التوعية والتعاون المجتمعي

- تنظيم حملات توعية لترشيد استهلاك المياه وتعزيز ثقافة الدفع بين المواطنين.
 - تعزيز التعاون بين المواطنين ومزودي الخدمة للحد من الفاقد في المياه.
 - تحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي لزيادة ثقة المواطنين في مزودي الخدمة.
 - إشراك المجتمع في دعم المشاريع التطويرية وتحفيز المشاركة المجتمعية الفاعلة.
 - تقديم ورش تدريبية للعاملين في قطاع المياه لتطوير مهاراتهم وضمان تقديم خدمات عالية الجودة..
- وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يُرى أن تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه (مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية) يتطلب تحسين الجباية، تطوير البنية التحتية، تفعيل القوانين، توفير مصادر تمويل جديدة، وتعزيز التعاون المجتمعي. ومن خلال تنفيذ هذه العوامل يمكن تحقيق التوازن المالي وضمان استمرار تقديم خدمات المياه بكفاءة واستدامة. وتتوزع التدخلات على المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: تحسين نظام الجباية وتقليل الفاقد لضمان زيادة الإيرادات، وذلك من خلال تطبيق عدادات الدفع المسبق، وتطوير أنظمة الفوترة، وتطبيق نظام التعرفة. ويساعد هذا على تعزيز الالتزام لدى المشتركين بتسديد الفواتير، وهو عنصر حاسم لتحقيق الاستدامة المالية.

ثانياً: تحسين البنية التحتية لشبكات المياه من خلال تحديثها واستخدام التكنولوجيا الحديثة للكشف عن التسربات، مما يُحسن الكفاءة التشغيلية ويقلل الفاقد (المياه غير المحاسبة عليها).

ثالثاً: دعم المشاريع التطويرية والاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية المتاحة مثل حفر الآبار وجمع مياه الأمطار، لتعزيز القدرة على توفير المياه بشكل مستدام.

رابعاً: تفعيل دور المؤسسات الرقابية وتطبيق القوانين الخاصة بالجباية، مما سيساهم في تحسين الشفافية وضمان التوازن المالي بين الإيرادات والتكاليف.

خامساً: التوعية المجتمعية وتعزيز التعاون بين مزودي الخدمة والمواطنين، إذ يُعدان من العناصر الأساسية لتقليل الفاقد وتعزيز ثقافة الدفع، مما يساهم في الاستدامة المالية لقطاع المياه على المدى الطويل.

ويشير ذلك إلى أن تنفيذ هذه التدخلات بشكل متكامل سيؤدي إلى تحقيق استدامة مالية فعالة، تضمن توفير خدمات المياه بشكل مستمر وكفء.

2.2.1.3.1 المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

2.2.1.3.1 اختبار فرضيات الدراسة:

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وبعد التأكد مسبقاً من صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي، تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:
للإجابة عن السؤال أعلاه، تم صياغته على شكل فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الأولى: لا يوجد توافق لدى أفراد عينة الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.

وبعد التأكد مسبقاً من صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي تم اختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدمت الدراسة اختبار (T) لفحص وجود فرق اتجاه حول مدى مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية وبين المستوى الطبيعي لواقع إنشاء مرافق المياه وهو الرقم (3) حسب سلم درجات الإجابة لنموذج ليكرت الخماسي.

جدول (17.4): نتائج اختبار (T) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية

لمساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات

العامل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig*.	نتيجة الفرضية
مساهمة نظام المرافق	246	3.98	0.59	26.139	0.000	رفض الفرضية وقبول البديلة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

تُظهر نتائج اختبار (T) أن متوسط مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية بلغ (3.98)، وهو أعلى من المستوى الطبيعي (3) وفقاً لسلم ليكرت الخماسي، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية. كما بلغ الانحراف المعياري (0.59)، مما يعكس درجة تشتت منخفضة نسبياً في استجابات أفراد العينة. وقد أظهرت قيمة (T) المحسوبة (26.139) ومستوى الدلالة (0.000) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توافقاً إحصائياً لدى أفراد العينة حول مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية.

ويشير هذا التوافق إلى أن إنشاء مرافق المياه يُنظر إليه على أنه عامل رئيسي في تعزيز الاستدامة المالية لمزودي الخدمات، حيث تساهم هذه المرافق في تحسين الكفاءة المالية وتقليل التكاليف التشغيلية. كما تعكس القيمة المرتفعة لاختبار (T) التباين الواضح بين الواقع الفعلي لمساهمة المرافق والمستوى الطبيعي المفترض، مما يدل على اتفاق أفراد العينة بشكل كبير على التأثير الإيجابي لإنشاء هذه المرافق. وتتوافق هذه النتائج مع دراسات سابقة أكدت أن تطوير مرافق البنية التحتية، بما في ذلك مرافق المياه، يعزز الاستدامة المالية عبر تحسين كفاءة تقديم الخدمات وضمان استمراريتها.

الفرضية الثانية: لا يوجد توافق لدى أفراد عينة الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى مساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

بعد التأكد مسبقاً من صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي تم اختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدمت الدراسة اختبار (T) لفحص وجود فرق اتجاه حول مدى مساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية وبين المستوى الطبيعي لواقع تطبيق نظام التعرف وهو الرقم (3) حسب سلم درجات الإجابة لنموذج ليكرت الخماسي.

جدول (18.4): نتائج اختبار (T) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية

لمساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات

العامل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	مستوى الدلالة Sig*.	نتيجة الفرضية
مساهمة تطبيق نظام التعرف	246	3.63	0.50	19.9817	0.000	رفض الفرضية وقبول البديلة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

تُظهر نتائج اختبار (T) أن متوسط مساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية بلغ (3.63)، وهو أعلى من المستوى الطبيعي (3) وفقاً لسلم ليكرت الخماسي، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية. كما بلغ الانحراف المعياري (0.50)، مما يعكس درجة تشتت منخفضة نسبياً في استجابات أفراد العينة. وقد أظهرت قيمة (T) المحسوبة (19.9817) ومستوى الدلالة (0.000) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توافقاً إحصائياً لدى أفراد العينة حول مساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية.

ويشير هذا التوافق إلى أن تطبيق نظام التعرف يُنظر إليه على أنه أداة فعالة في تعزيز الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه، حيث يساهم في تحسين الإيرادات وضمان التوزيع العادل لتكاليف الخدمات. كما تعكس القيمة المرتفعة لاختبار (T) الفجوة الواضحة بين الواقع الفعلي لتطبيق التعرف والمستوى الطبيعي المفترض، مما يدل على اتفاق أفراد العينة بشكل كبير على الدور الإيجابي لهذا النظام في تحقيق الاستدامة المالية. وتتماشى هذه النتائج مع دراسات سابقة أكدت أهمية تطبيق نظم تعرف المياه كوسيلة لضمان استدامة الموارد المالية وتحسين كفاءة الإدارة المالية لمزودي خدمات المياه.

الفرضية الثالثة: لا يوجد توافق لدى أفراد عينة الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.

بعد التأكد مسبقاً من صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (T) لفحص وجود فرق اتجاه حول مدى تبني معايير محاسبة الاستدامة في تحقيق الاستدامة المالية مقارنة بالمستوى الطبيعي لواقع تبني هذه المعايير، والذي يساوي (3) وفقاً لسلم درجات الإجابة لنموذج ليكرت الخماسي.

جدول (19.4): نتائج اختبار (T) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية

لدى تبني معايير محاسبة الاستدامة لمزودي خدمات المياه.

العامل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig*.	نتيجة الفرضية
معايير محاسبة الاستدامة	246	2.38	0.25	-39.507	0.000	قبول الفرضية ورفض البديلة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

تُظهر نتائج اختبار (T) أن متوسط تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين بلغ (2.38)، وهو أقل من المستوى الطبيعي (3) وفقاً لسلم ليكرت الخماسي، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية سلبية. كما بلغ الانحراف المعياري (0.25)، مما يعكس درجة تشتت منخفضة في استجابات أفراد العينة. وأظهرت قيمة (T) المحسوبة (-39.507) ومستوى الدلالة (0.000) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما أدى إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، أي أن أفراد العينة لا يتفقون على وجود تبني كافٍ لمعايير محاسبة الاستدامة لدى مزودي خدمات المياه.

ويشير هذا التباين في الآراء إلى أن تبني معايير محاسبة الاستدامة لا يزال محدوداً لدى مزودي خدمات المياه، حيث لم يصل إلى المستوى المقبول الذي يعكس التزاماً فعلياً بهذه المعايير. كما تعكس هذه النتيجة ضعف التوجه المؤسسي نحو دمج عناصر الاستدامة، خصوصاً البيئية والاجتماعية، ضمن الأنظمة المحاسبية، مما قد يؤثر سلباً على قدرة المؤسسات على تحقيق الاستدامة المالية. وتشير القيمة السالبة المرتفعة لاختبار (T) إلى وجود فجوة واضحة بين الواقع الفعلي لتبني هذه المعايير والمستوى الطبيعي المتوقع، مما يدل على عدم توفر إطار فعال يضمن تكامل معايير محاسبة الاستدامة ضمن سياسات وإجراءات هذه المؤسسات.

وتتوافق هذه النتائج مع ما بينه (Gray (Rob) et al. 2014):¹⁸³ بأن ضعف تبني معايير محاسبة الاستدامة في القطاعات الخدمية، وخصوصاً في الدول النامية، يرجع إلى غياب الحوافز التشريعية والتوعوية، بالإضافة إلى محدودية الإدراك بأهمية هذه المعايير في تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسات. وبالتالي، هناك حاجة ماسة لتعزيز سياسات الاستدامة وتوفير بيئة تشريعية وإدارية داعمة تشجع على تطبيق معايير المحاسبة وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، بما يساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة المالية لدى مزودي خدمات المياه.

الفرضية الرابعة: لا يوجد توافق لدى أفراد عينة الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين.

¹⁸³ Gray (Rob) et al. «Accountability, Social Responsibility, and Sustainability: Accounting for Society and the Environment». John Wiley & Sons Ltd., United Kingdom, 2014.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وبعد التأكد مسبقاً من صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي تم اختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدمت الدراسة اختبار (T) لفحص وجود فرق اتجاه حول الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي في تحقيق الاستدامة المالية وبين المستوى الطبيعي لواقع الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي وهو الرقم (3) حسب سلم درجات الإجابة لنموذج ليكرت الخماسي.

جدول (20.4): نتائج اختبار (T) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والنسبة المئوية

لمدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي لمزودي خدمات المياه.

العامل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	مستوى الدلالة Sig*.	نتيجة الفرضية
الامتثال بتطبيق مؤشرات الأداء المالي	246	2.61	0.51	-12.157	0.000	قبول الفرضية ورفض البديلة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

تُظهر نتائج اختبار (T) أن متوسط الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي لدى مزودي خدمات المياه بلغ (2.61)، وهو أقل من المستوى الطبيعي (3) وفقاً لسلم ليكرت الخماسي، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية. كما بلغ الانحراف المعياري (0.51)، مما يعكس درجة تشتت متوسطة في استجابات أفراد العينة. وقد أظهرت قيمة (T) المحسوبة (-12.157) ومستوى الدلالة (0.000) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما أدى إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، أي أن هناك عدم توافق إحصائي لدى أفراد العينة حول مدى الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي لمزودي خدمات المياه في فلسطين.

تشير هذه النتائج إلى أن الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي لم يصل إلى المستوى المتوقع، مما يعكس التحديات التي تواجه مزودي الخدمات في تنفيذ هذه المؤشرات بفعالية. وقد يكون هذا الانخفاض مرتبطاً بعوامل مثل نقص المعرفة أو التدريب حول مؤشرات الأداء المالي، أو غياب الحوافز التنظيمية التي تشجع الالتزام بهذه المؤشرات. كما أن قيمة (T) السالبة تشير إلى أن الواقع الفعلي للالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي أدنى بشكل ملحوظ من المستوى الطبيعي المفترض، مما يدل على وجود فجوة بين التوقعات والسياسات الفعلية المطبقة. ومن المعروف أن ضعف الالتزام بتطبيق المؤشرات المالية في القطاعات الخدمية، خاصة في الدول النامية، غالباً ما يكون نتيجة لعدم وضوح اللوائح التنظيمية وضعف آليات الرقابة والمتابعة. ولإغلاق هذه الفجوات، يتطلب الأمر من المؤسسات الخدمية تطبيق مؤشرات الأداء المالي ضمن بنية تنظيمية قوية وإطار رقابي واضح لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد توافق لدى أفراد عينة الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول محددات ومعيقات الاستدامة المالية لقطاع المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

وبعد التأكد مسبقاً من صلاحية نموذج الدراسة للتحليل الإحصائي، تم اختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدمت الدراسة اختبار (T) لفحص وجود فرق بين متوسط تقييم محددات ومعيقات الاستدامة المالية والمستوى الطبيعي لها، والذي تمثل بالرقم (3) وفقاً لسلم درجات الإجابة لنموذج ليكرت الخماسي.

جدول (21.4): نتائج اختبار (T) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول محددات ومعيقات الاستدامة المالية لقطاع المياه.

العامل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig*.	نتيجة الفرضية
محددات ومعيقات الاستدامة المالية	246	4.19	0.44	42.360	0.000	رفض الفرضية وقبول البديلة

* المتوسط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

تُظهر نتائج اختبار (T) أن متوسط تقييم محددات ومعيقات الاستدامة المالية لقطاع المياه في فلسطين بلغ (4.19)، وهو أعلى من المستوى المحايد (3) وفقاً لسلم ليكرت الخماسي، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية إيجابية. وبلغ الانحراف المعياري (0.44)، مما يعكس درجة تشتت منخفضة نسبياً في استجابات أفراد العينة. كما أظهرت قيمة (T) المحسوبة (42.360) ومستوى الدلالة (0.000) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توافقاً إحصائياً لدى أفراد العينة حول محددات ومعيقات الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.

ويشير هذا التوافق إلى أن أفراد العينة يتفقون على أن محددات ومعيقات الاستدامة المالية تمثل تحدياً رئيسياً في تعزيز الاستدامة المالية للقطاع، حيث يدل المتوسط المرتفع (4.19) على أن القطاع يواجه تحديات كبيرة في تطبيق آليات واستراتيجيات فعالة لتحقيق الاستدامة المالية. كما تعكس القيمة المرتفعة لاختبار (T) الفجوة الواضحة بين الواقع الفعلي للمحددات والمعيقات والهدف المنشود، مما يدل على وجود تفاوت بين التحديات التي يواجهها القطاع ومستوى تطبيق الحلول لمعالجة هذه المعوقات.

الفرضية السادسة: لا يوجد فروق لدى عينة الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً للمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل الدراسي، المسمى الوظيفي، وتصنيف مزودي خدمات المياه من حيث التنظيم أو الحجم).

وينبثق من هذه الفرضية الاختبارات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى 1-Ho:

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير الجنس.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى التباين في متغير الجنس، لذا استخدمت الدراسة اختبار T لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى متغير الجنس.

جدول (22.4) نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير الجنس:

المجال	المتغير الديمغرافي	المتوسطات	مستوى الدلالة Sig*.	قيمة الاختبار
مساهمة نظام المرافق	ذكر	3.9857	.801	.253
	أنثى	3.9641		
مساهمة تطبيق نظام التعرف	ذكر	3.6475	.492	.688
	أنثى	3.5977		
مدى مساهمة تبني معايير محاسبة الاستدامة	ذكر	2.3942	.079	1.765
	أنثى	2.3311		
مدى مساهمة الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	ذكر	2.6088	.972	.035
	أنثى	2.6063		
عوامل تحقيق الاستدامة	ذكر	3.152	.465	.731
	أنثى	3.120		
المعيقات والتحديات	ذكر	4.2005	.730	.345
	أنثى	4.1783		

*دال إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك يمكن الاستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية الفرعية الثانية 2- Ho:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير العمر.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى التباين في متغير الدراسة، لذا استخدمت الدراسة اختبار التباين الاحادي لمقارنة 3 متوسطات او أكثر.

جدول (23.4) نتائج اختبار التباين الاحادي بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير العمر.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة Sig*.
إنشاء مرافق المياه	بين المجموعات	1.539	3	.513	1.493	.217
	داخل المجموعات	83.193	242	.344		
	المجموع	84.732	245			
تطبيق نظام تعرفه	بين المجموعات	1.166	3	.389	1.578	.195
	داخل المجموعات	59.615	242	.246		
	المجموع	60.781	245			
معايير محاسبة الاستدامة	بين المجموعات	.211	3	.070	1.155	.328
	داخل المجموعات	14.740	242	.061		
	المجموع	14.950	245			
الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	بين المجموعات	.890	3	.297	1.163	.325
	داخل المجموعات	61.734	242	.255		
	المجموع	62.624	245			
عوامل تحقيق الاستدامة	بين المجموعات	.439	3	.146	1.636	.182
	داخل المجموعات	21.672	242	.090		
	المجموع	22.112	245			
المعيقات والتحديات	بين المجموعات	.065	3	.022	.110	.954
	داخل المجموعات	47.878	242	.198		
	المجموع	47.943	245			

*دال إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك يمكن الاستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير العمر.

الفرضية الفرعية الثالثة 3-Ho:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى التباين في متغير الدراسة، لذا استخدمت الدراسة اختبار التباين الاحادي لمقارنة 3 متوسطات او اكثر.

جدول (24.4) نتائج اختبار التباين الاحادي بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة Sig*.
إنشاء مرافق المياه	بين المجموعات	1.942	3	.647	1.892	.132
	داخل المجموعات	82.791	242	.342		
	المجموع	84.732	245			
تطبيق نظام تعرفه	بين المجموعات	1.109	3	.370	1.500	.215
	داخل المجموعات	59.672	242	.247		
	المجموع	60.781	245			
معايير محاسبة الاستدامة	بين المجموعات	.011	3	.004	.059	.981
	داخل المجموعات	14.940	242	.062		
	المجموع	14.950	245			
الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	بين المجموعات	.629	3	.210	.818	.485
	داخل المجموعات	61.995	242	.256		
	المجموع	62.624	245			
عوامل تحقيق الاستدامة	بين المجموعات	.527	3	.176	1.969	.119
	داخل المجموعات	21.585	242	.089		
	المجموع	22.112	245			
المعيقات والتحديات	بين المجموعات	1.912	3	.637	3.350	.020
	داخل المجموعات	46.031	242	.190		
	المجموع	47.943	245			

*دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لاختبار التباين الأحادي أقل من مستوى الدلالة 0.05 لمجال المعينات والتحديات، وبذلك يستدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة (العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين) حول محددات ومعيقات الاستدامة المالية لقطاع المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

ولتحديد مصدر الاختلاف حول محددات ومعيقات الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين من وجهة نظر عينة الدراسة، سيتم استخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية.

كما تبين من نتائج الدراسة أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات الأخرى باستثناء مجال المعينات والتحديات، وبذلك يمكن الاستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (25.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حول محددات ومعيقات

الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه.

مستوى الدلالة Sig*.	الفرق في المتوسط	سنوات الخبرة في المالية والتنمية	
.048	.19489*	أقل من 5 سنوات	من 5 - أقل من 10 سنوات
.152	-.11960	من 10-15 سنوات	
.786	.01938	أكثر من 15 سنوات	
.002	.31449*	أقل من 5 سنوات	من 10-15 سنوات
.152	.11960	من 5 - أقل من 10 سنوات	
.061	.13898	أكثر من 15 سنوات	

*دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة (العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين) حول محددات ومعيقات الاستدامة المالية لقطاع المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

فقد لوحظ وجود فروق بين:

- الذين لديهم خبرة في المجال المالي من 5 إلى أقل من 10 سنوات وبين من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، حيث بلغت قيمة الفروق (19489) وهي دالة إحصائية، ولصالح الفئة الأولى التي تمتلك خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات.
- الذين لديهم خبرة في المجال المالي من 10 إلى 15 سنة وبين من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، حيث بلغت قيمة الفروق (31449) وهي دالة إحصائية، ولصالح الفئة الأولى التي تمتلك خبرة من 10 إلى 15 سنة.

الفرضية الفرعية الرابعة 4-Ho:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى التباين في متغير الدراسة، لذا استخدمت الدراسة اختبار التباين الاحادي لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

جدول (26.4) نتائج اختبار التباين الاحادي بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة Sig*.
إنشاء مرافق المياه	بين المجموعات	1.252	3	.417	1.209	.307
	داخل المجموعات	83.481	242	.345		
	المجموع	84.732	245			
تطبيق نظام تعرفه	بين المجموعات	1.468	3	.489	1.997	.115
	داخل المجموعات	59.313	242	.245		
	المجموع	60.781	245			
معايير محاسبة الاستدامة	بين المجموعات	.282	3	.094	1.552	.202
	داخل المجموعات	14.668	242	.061		
	المجموع	14.950	245			
الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	بين المجموعات	.943	3	.314	1.233	.298
	داخل المجموعات	61.681	242	.255		
	المجموع	62.624	245			
عوامل تحقيق الاستدامة	بين المجموعات	.791	3	.264	2.991	.032
	داخل المجموعات	21.321	242	.088		
	المجموع	22.112	245			
المعيقات والتحديات	بين المجموعات	.596	3	.199	1.016	.386
	داخل المجموعات	47.347	242	.196		
	المجموع	47.943	245			

*دال إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لاختبار التباين الأحادي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لمحور عوامل تحقيق الاستدامة، وبذلك يُستدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة (العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين) حول العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي. ولتحديد مصدر الاختلاف حول هذه العوامل من وجهة نظر عينة الدراسة، سيتم استخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية. كما تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لكافة المجالات الأخرى باستثناء محور عوامل تحقيق الاستدامة، وبذلك يمكن الاستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي.

جدول (27.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حول العوامل التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي.

المؤهل الدراسي	الفرق في المتوسط	مستوى الدلالة Sig*.
دبلوم فما أقل	بكالوريوس	.429
	دبلوم عالي	.022
	ماجستير فأعلى	.724
بكالوريوس	دبلوم فما أقل	.429
	دبلوم عالي	.005
	ماجستير فأعلى	.359
ماجستير فأعلى	دبلوم فما أقل	.724
	بكالوريوس	.359
	دبلوم عالي	.009

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة (العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي، وتفصيلها كالتالي:

- بين من يحملون مؤهل دراسي دبلوم فما أقل ومن يحملون دبلوم عالي، حيث بلغت قيمة الفروق 5.250، وهي دالة إحصائياً لصالح الفئة الأولى (دبلوم فما أقل).
- بين من يحملون بكالوريوس ومن يحملون دبلوم عالي، حيث بلغت قيمة الفروق 5.982، وهي دالة إحصائياً لصالح الفئة الأولى (بكالوريوس).
- بين من يحملون ماجستير فأعلى ومن يحملون دبلوم عالي، حيث بلغت قيمة الفروق 5.591، وهي دالة إحصائياً لصالح الفئة الأولى (ماجستير فأعلى).

الفرضية الفرعية الخامسة - Ho5:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً التخصص العلمي.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى التباين في متغير الدراسة، لذا استخدمت الدراسة اختبار التباين الاحادي لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

جدول (28.4) نتائج اختبار التباين الاحادي بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة Sig*.
إنشاء مرافق المياه	بين المجموعات	.237	4	.059	.169	.954
	داخل المجموعات	84.495	241	.351		
	المجموع	84.732	245			
تطبيق نظام تعرفه	بين المجموعات	.161	4	.040	.160	.958
	داخل المجموعات	60.620	241	.252		
	المجموع	60.781	245			
معايير محاسبة الاستدامة	بين المجموعات	.708	4	.177	2.997	.019
	داخل المجموعات	14.242	241	.059		
	المجموع	14.950	245			
الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	بين المجموعات	2.509	4	.627	2.514	.042
	داخل المجموعات	60.115	241	.249		
	المجموع	62.624	245			
عوامل تحقيق الاستدامة	بين المجموعات	.460	4	.115	1.281	.278
	داخل المجموعات	21.651	241	.090		
	المجموع	22.112	245			
المعيقات والتحديات	بين المجموعات	1.753	4	.438	2.286	.061
	داخل المجموعات	46.190	241	.192		
	المجموع	47.943	245			

* دال إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لاختبار التباين الأحادي كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) لكل من محور تبني معايير محاسبة الاستدامة ومحور الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى أفراد عينة الدراسة (العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين) حول العوامل المتمثلة في:

- الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه،
- وتبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)،

وذلك تبعاً لمتغير التخصص العلمي. ولتحديد مصدر هذه الفروق بين الفئات، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD). كما أظهرت نتائج الدراسة أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لبقية المجالات الأخرى، باستثناء المحورين المذكورين أعلاه، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

جدول (29.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حول تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لأعداد تقارير الاستدامة (GRI) لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

مستوى الدلالة Sig*.	الفرق في المتوسط	التخصص العلمي	
.288	.08673	علوم مالية	إدارة أعمال
.002	.13179*	محاسبة	
.114	.08358	هندسة	
.655	.02515	غير ذلك	
.288	-.08673	إدارة أعمال	علوم مالية
.557	.04505	محاسبة	
.970	-.00315	هندسة	
.471	-.06158	غير ذلك	
.002	-.13179*	إدارة أعمال	محاسبة
.557	-.04505	علوم مالية	
.284	-.04820	هندسة	
.031	-.10664*	غير ذلك	
.114	-.08358	إدارة أعمال	هندسة
.970	.00315	علوم مالية	
.284	.04820	محاسبة	
.319	-.05844	غير ذلك	
.655	-.02515	إدارة أعمال	غير ذلك

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

.471	.06158	علوم مالية
.031	.10664*	محاسبة
.319	.05844	هندسة

*دال إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة (العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين) حول تبني معايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، وذلك تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

وتظهر الفروق على النحو الآتي:

- بين العاملين ذوي التخصص العلمي إدارة أعمال والعاملين ذوي التخصص العلمي محاسبة، حيث بلغت قيمة الفروق 13.179، وهي دالة إحصائية لصالح الفئة الأولى (إدارة أعمال).
 - كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين ذوي التخصص العلمي آخر (غير المذكورة) والعاملين ذوي التخصص العلمي محاسبة، حيث بلغت قيمة الفروق 10.664، وهي دالة إحصائية لصالح الفئة الأولى (آخر غير المذكورة).
- جدول (30.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حول تطبيق مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

مستوى الدلالة Sig*.	الفرق في المتوسط	التخصص العلمي
.351	.15629	علوم مالية
.769	.02532	محاسبة
.059	-.20502	هندسة
.165	-.16102	غير ذلك
.351	-.15629	إدارة أعمال
.406	-.13097	محاسبة
.035	.36131*	هندسة
.072	-.31730	غير ذلك
.769	-.02532	إدارة أعمال
.406	.13097	علوم مالية
.013	-.23033*	هندسة
.066	-.18633	غير ذلك
.059	.20502	إدارة أعمال

.035	.36131*	علوم مالية	
.013	.23033*	محاسبة	
.715	.04400	غير ذلك	
.165	.16102	إدارة أعمال	غير ذلك
.072	.31730	علوم مالية	
.066	.18633	محاسبة	
.715	-.04400	هندسة	

*دال إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول أعلاه أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة (العاملين لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين) حول الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه، حسب التخصص العلمي. وتظهر الفروق بين الفئات على النحو التالي:

- بين العاملين ذوي التخصص العلمي وهندسة والعاملين ذوي التخصص العلمي علوم مالية، حيث بلغت قيمة الفروق 36,131، وهي دالة إحصائية، لصالح الفئة الأولى (هندسة).
- بين العاملين ذوي التخصص العلمي وهندسة والعاملين ذوي التخصص العلمي محاسبة، حيث بلغت قيمة الفروق 23,033، وهي دالة إحصائية، لصالح الفئة الأولى (هندسة).

الفرضية الفرعية السادسة Ho-6:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً للمسمى الوظيفي.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى التباين في متغير الدراسة، لذا استخدمت الدراسة اختبار التباين الاحادي لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

جدول (31.4) نتائج اختبار التباين الاحادي بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة Sig*.
إنشاء مرافق المياه	بين المجموعات	.827	4	.207	.594	.667
	داخل المجموعات	83.905	241	.348		
	المجموع	84.732	245			
تطبيق نظام تعرفه	بين المجموعات	.163	4	.041	.162	.957
	داخل المجموعات	60.618	241	.252		
	المجموع	60.781	245			

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

معايير	بين المجموعات	.234	4	.059	.959	.431
محاسبة	داخل المجموعات	14.716	241	.061		
الاستدامة	المجموع	14.950	245			
الالتزام	بين المجموعات	.643	4	.161	.625	.645
بتطبيق	داخل المجموعات	61.980	241	.257		
مؤشرات	المجموع	62.624	245			
الاداء المالي						
عوامل	بين المجموعات	.165	4	.041	.454	.769
تحقيق	داخل المجموعات	21.946	241	.091		
الاستدامة	المجموع	22.112	245			
المعوقات	بين المجموعات	.603	4	.151	.768	.547
والتحديات	داخل المجموعات	47.340	241	.196		
	المجموع	47.943	245			

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

كما تبين من نتائج الدراسة أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لكافة المجالات، وبذلك يمكن الاستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين حسب المسمى الوظيفي.

الفرضية الفرعية السابعة 7-Ho:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لتصنيف مزودي خدمات المياه من حيث التنظيم.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى التباين في متغير الدراسة، لذا استخدمت الدراسة اختبار التباين الاحادي لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

جدول (32.4) نتائج اختبار التباين الاحادي بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لتصنيف مزودي خدمات المياه من حيث التنظيم.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى دلالة Sig*.
إنشاء مرافق المياه	بين المجموعات	1.180	5	.236	.678	.641
	داخل المجموعات	83.553	240	.348		
	المجموع	84.732	245			

بين المجموعات	1.097	5	.219	.882	.494
داخل المجموعات	59.684	240	.249		
المجموع	60.781	245			
بين المجموعات	.465	5	.093	1.540	.178
داخل المجموعات	14.486	240	.060		
المجموع	14.950	245			
بين المجموعات	1.855	5	.371	1.466	.202
داخل المجموعات	60.768	240	.253		
المجموع	62.624	245			
بين المجموعات	.671	5	.134	1.503	.190
داخل المجموعات	21.440	240	.089		
المجموع	22.112	245			
بين المجموعات	.494	5	.099	.500	.776
داخل المجموعات	47.449	240	.198		
المجموع	47.943	245			

* دال إحصائي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

كما تبين من نتائج الدراسة أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لجميع المجالات، وبذلك يمكن الاستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لتصنيفهم من حيث التنظيم.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدة عوامل، أبرزها أن التحديات التي تواجه جهات تقديم خدمات المياه في فلسطين متشابهة إلى حد كبير بغض النظر عن هيكليتها الإدارية. فجميعها تعاني من ضعف الموارد المالية وارتفاع تكاليف الصيانة والتشغيل، بالإضافة إلى صعوبات في تحصيل الإيرادات بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها قطاع المياه. كما أن القيود المفروضة على تطوير البنية التحتية نتيجة للظروف السياسية تؤثر بشكل متساوٍ على جميع هذه الجهات، مما يقلل من وجود اختلافات جوهرية في آراء المبحوثين حول استدامتها المالية.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

الفرضية الفرعية الثامنة 8-Ho:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين حسب تصنيفهم من حيث الحجم.

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة وفقاً لاختلاف فئات متغير الدراسة، تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمقارنة ثلاثة متوسطات أو أكثر..

جدول (33.4) نتائج اختبار التباين الأحادي بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين تبعاً لتصنيف مزودي خدمات المياه من حيث الحجم.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى دلالة Sig*.
إنشاء مرافق المياه	بين المجموعات	.261	2	.131	.376	.687
	داخل المجموعات	84.471	243	.348		
	المجموع	84.732	245			
تطبيق نظام تعرفه	بين المجموعات	.139	2	.069	.278	.757
	داخل المجموعات	60.642	243	.250		
	المجموع	60.781	245			
معايير محاسبة الاستدامة	بين المجموعات	.016	2	.008	.131	.877
	داخل المجموعات	14.934	243	.061		
	المجموع	14.950	245			
الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي	بين المجموعات	.187	2	.093	.363	.696
	داخل المجموعات	62.437	243	.257		
	المجموع	62.624	245			
عوامل تحقيق الاستدامة	بين المجموعات	.029	2	.014	.158	.854
	داخل المجموعات	22.083	243	.091		
	المجموع	22.112	245			
المعيقات والتحديات	بين المجموعات	.617	2	.308	1.583	.208

		195.	243	47.326	داخل المجموعات
			245	47.943	المجموع

* دال إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه في فلسطين بناءً على تصنيفهم من حيث الحجم (صغير، متوسط، كبير). ويعني ذلك أن آراء المبحوثين كانت متشابهة بغض النظر عن حجم مزود الخدمة، سواء كان صغير الحجم (أقل من 1000 مشترك)، أو متوسط الحجم (من 1000 إلى 3000 مشترك)، أو كبير الحجم (أكثر من 3000 مشترك).

يمكن تفسير هذه النتيجة بعدة عوامل، أهمها أن التحديات التي يواجهها مزودو خدمات المياه في فلسطين، مثل محدودية الموارد المالية، وصعوبات تحصيل الإيرادات، وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، تؤثر على جميع الفئات بغض النظر عن حجمها. كما أن السياسات والتشريعات المنظمة لقطاع المياه غالباً ما تكون موحدة، مما يقلل من الفروقات في الأداء المالي بين المزودين المختلفين في الحجم. بالإضافة إلى ذلك، قد يعكس هذا التجانس في الآراء اعتماد جميع الفئات على آليات تمويل مماثلة، سواء من خلال الدعم الحكومي أو المنح الدولية، مما يحد من تأثير حجم المزود على قدرته في تحقيق الاستدامة المالية.

ومع ذلك، لا تعني هذه النتائج بالضرورة أن حجم المزود لا يؤثر على كفاءته التشغيلية أو جودة خدماته، بل تشير إلى أن التحديات المشتركة في البيئة الفلسطينية، بما في ذلك الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، تطغى على أي اختلافات محتملة ناتجة عن حجم المزود.

2.2.2 المبحث الثاني: الاستنتاجات والخاتمة

يستعرض هذا المبحث أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي جاءت كإجابة عن أسئلة البحث واختبار الفرضيات التي تم طرحها في الفصل الأول، والتي شكّلت أساس المشكلة البحثية وبنيت عليها الدراسة. وبناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة عدداً من التوصيات العملية.

2.2.2.1 المطلب الأول: النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج وفقاً لإجابات عينة الدراسة في الاستبانة على النحو التالي::

1. إنشاء مرافق المياه وتطبيق نظام التعرفة:

 - يساهم إنشاء مرافق المياه بدرجة كبيرة بنسبة 80% في تحقيق الاستدامة المالية، خاصة في تحسين الكفاءة المالية والإدارية.
 - يساهم تطبيق نظام التعرفة بدرجة كبيرة بنسبة 73% في تحقيق العدالة الاجتماعية وترشيد الاستهلاك، إلا أن تطبيقه الفعلي على المشتركين ما زال ضعيفاً بنسبة 47%.

2. معايير محاسبة الاستدامة:

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- تبني المعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية كان ضعيفاً بنسبة 48%، مما يعكس غياب الإفصاح المالي الشفاف وعدم دمج الاستدامة المالية في السياسات المالية.
- أغلب مزودي الخدمات لا يطبقون غالبية معايير الإفصاح الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي، مما يقلل الشفافية ويحد من قدرة المؤسسات على جذب التمويل المستدام.
- 3. مؤشرات الأداء المالي:
 - الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي كان متوسطاً بنسبة 52%، مع تفاوت بين المؤشرات:
 - كفاءة التحصيل: الأعلى تطبيقاً بنسبة 56%.
 - سعر البيع إلى التكاليف التشغيلية: الأدنى تطبيقاً بنسبة 49%.
 - الفاقد (المياه غير المحاسبة عليها): بنسبة 53%.
- 4. المعوقات والتحديات:
 - تعددت المعوقات المؤثرة على تحقيق الاستدامة المالية، وجاءت بحسب التأثير النسبي:
 - التحديات السياسية: 88%، خاصة سيطرة الاحتلال على مصادر المياه.
 - التحديات الاجتماعية: 85%.
 - التحديات الاقتصادية: 84%.
 - تحديات البنية التحتية: 83%.
 - التحديات التنظيمية: 79%.
 - أدت هذه المعوقات إلى ارتفاع التكاليف وضعف التحصيل، إضافة إلى انتشار ثقافة عدم الدفع لدى المشتركين.
- 5. المتغيرات الديموغرافية:
 - لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في معظم المتغيرات (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، تصنيف مزود الخدمة من حيث التنظيم والحجم الحجم).
 - ظهرت فروق في سنوات الخبرة للفئة (5-15 سنة) الذين يرون المعوقات أكثر وضوحاً.
 - ظهرت فروق في المؤهل العلمي بين حملة البكالوريوس والماجستير الذين كانوا أكثر إدراكاً للعوامل المؤثرة على الاستدامة المالية.
- ظهرت فروق في التخصص العلمي لصالح المحاسبة و الإدارة الذين كانوا أكثر تركيزاً على مؤشرات الأداء المالي.
- 6. تبني معايير محاسبة الاستدامة: أظهرت النتائج أن أفراد العينة يرون أن تبني معايير محاسبة الاستدامة لا يزال محدوداً ولم يصل إلى المستوى المقبول، مما يعكس ضعف التوجه المؤسسي نحو دمج معايير الاستدامة المالية (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) ضمن الأنظمة المحاسبية، وقد يؤثر ذلك سلباً على قدرة المؤسسات على تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.
- 7. تطبيق نظام التعرف: أظهرت النتائج أن أفراد العينة يؤيدون مساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية، حيث يُنظر إليه كأداة فعالة في تحسين الإيرادات وضمان التوزيع العادل لتكاليف الخدمات.

8. إنشاء مرافق المياه: أظهرت النتائج أن أفراد العينة يؤيدون مساهمة إنشاء مرافق المياه في تحقيق الاستدامة المالية، حيث تُعد هذه المرافق عاملاً رئيسياً في تعزيز الكفاءة المالية والإدارية وتقليل التكاليف التشغيلية.

2.2.2.2 المطلب الثاني: الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث فيما يلي:

1. تمثل أنظمة مرافق المياه ونظام التعرف إطاراً تشريعياً واعداداً لتحسين الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.
2. الالتزام بتطبيق مؤشرات الأداء المالي، خاصة المتعلقة بالتحصيل، أظهر تحسناً نسبياً يمكن البناء عليه لتعزيز الاستدامة المالية.
3. توجد تحديات هيكلية تتمثل في سيطرة الاحتلال على الموارد المائية، مما يعيق تطوير البنية التحتية.
4. توجد تحديات مالية تتمثل في وجود فجوة بين التكاليف والإيرادات، حيث لا تغطي الإيرادات التكاليف، مع وجود خسارة تشغيلية، نتيجة ضعف التحصيل وارتفاع الفاقد من المياه غير المحاسب عليها إلى 30% أو أكثر.
5. توجد تحديات إدارية تتمثل في غياب معايير محاسبة الاستدامة الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، وضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في قطاع المياه.
6. نسبة التحصيل جيدة نسبياً حيث تبلغ 76%، لكنها غير كافية لتحقيق الاستدامة المالية، إذ يُعتبر الوضع المثالي أن تصل نسبة التحصيل إلى 100%.
7. انخفاض تبني معايير محاسبة الاستدامة حيث بلغت النسبة 48%، مما يؤثر على الشفافية وقدرة المزودين على جذب التمويل اللازم.
8. التعرف الحالية غير كافية لتغطية التكاليف لمزودي خدمات المياه، نتيجة البطء في تطبيق نظام التعرف المصادق عليه.

2.2.2.3 المطلب الثالث: الخاتمة والتوصيات

- تعددت التدخلات التي يمكن تنفيذها على المدى القصير والمتوسط والطويل لتحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه، وجاءت التوصيات على النحو التالي:
1. وضع خطة شاملة لإنشاء مرافق المياه وفق جدول زمني محدد لتقديم خدمة المياه من خلال مرافق متخصصة فنيا وإداريا مما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه
 2. تحسين الإيرادات والتحصيل: تعزيز تحصيل الفواتير من خلال تركيب عدادات ذكية تساهم في تقليل الفاقد، والعمل بنظام الدفع المسبق وفرض عقوبات على المخالفين لضمان استدامة التدفقات المالية الداخلية.
 3. مراجعة نظام التعرف: تطبيق نظام التعرف المصادق عليه وربط الأسعار بتكاليف التشغيل الفعلية، مع الالتزام بالتعرفة وفق تصنيفات الاستهلاك.
 4. تعزيز الحوكمة والشفافية: تبني معايير محاسبة الاستدامة وإلزام مزودي خدمات المياه بإعداد تقارير الاستدامة السنوية، إلى جانب تدريب الكوادر على المحاسبة البيئية والاجتماعية.
 5. التعاون المؤسسي: توحيد الجهود بين كافة المؤسسات العاملة في قطاع المياه، بحيث تأخذ كل مؤسسة دورها وفق قانون المياه رقم 14 لعام 2014.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

6. تطوير البنية التحتية: الاستثمار في الشبكات وتحديث خطوط المياه لتقليل الفاقد من 30% إلى 15% أو أقل، واستخدام التكنولوجيا مثل كاشفات التسرب لمعالجة الفاقد، بالإضافة إلى معالجة التعديات على الموارد.
7. تنويع مصادر التمويل: بناء شراكات مع القطاع الخاص، وتخصيص صندوق دعم لصيانة البنية التحتية.
8. معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية: وضع استراتيجيات للحد من هذه التحديات من خلال ممارسة الضغوط الدولية ومطالبة المجتمع الدولي بوقف انتهاكات الاحتلال للموارد المائية.
9. التوعية المجتمعية: تنفيذ حملات لترشيد الاستهلاك، وتعزيز ثقافة الدفع، وإشراك المجتمع في مشاريع الحفاظ على المياه.
10. بناء القدرات: إطلاق برامج متخصصة في إدارة الموارد المالية والمائية، وتحفيز الابتكار، ودعم مشاريع محلية المياه وإعادة التدوير.
11. تطبيق مؤشرات الأداء المالي: الالتزام باستخدام مؤشرات الأداء المالي من قبل مزودي خدمات المياه لما لها من أثر في التخطيط لتحقيق الاستدامة المالية.
12. التعليم الأكاديمي: تبني الجامعات لمقررات تتعلق بمحاسبة الاستدامة ضمن برامجها التدريسية.
13. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث: خصوصاً في قطاع الخدمات بشكل عام والمياه بشكل خاص لتعزيز المعرفة وتحسين الاستراتيجيات.

الخاتمة العامة:

لقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تمثلت في البحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في فلسطين، في ظل ما يواجهه هذا القطاع من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية معقدة، وما يعانيه من ضعف في القدرة على تغطية التكاليف التشغيلية وارتفاع حجم الديون والفاقد المائي وضعف مستويات التحصيل. وقد سعت الدراسة إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال بناء إطار علمي متكامل استند إلى مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي تناولت أثر إنشاء مرافق المياه، وتطبيق نظام التعرفة، وتبني معايير محاسبة الاستدامة، والالتزام بمؤشرات الأداء المالي، إضافة إلى دراسة أثر التحديات والمتغيرات الديموغرافية في تحقيق الاستدامة المالية لدى مزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة توافقاً واضحاً بين مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها من جهة، وبين النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها من جهة أخرى، حيث أثبتت النتائج أن تحقيق الاستدامة المالية في قطاع المياه يتطلب معالجة شاملة ومتكاملة لكافة العوامل المؤثرة في هذا القطاع، وعدم الاكتفاء بالحلول المالية التقليدية فقط. فقد بينت الدراسة أن إنشاء مرافق المياه الإقليمية يساهم بدرجة كبيرة في تحسين الكفاءة المالية والإدارية، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الأولى التي افترضت عدم مساهمة إنشاء المرافق في تحقيق الاستدامة المالية، ويشير إلى أن وجود مؤسسات مائية متخصصة ومنظمة يعد ركيزة أساسية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين إدارة الموارد وتقليل التكاليف.

كما أظهرت النتائج أن تطبيق نظام التعرفة يساهم بشكل واضح في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الإيرادات وترشيد الاستهلاك، إلا أن ضعف التطبيق العملي لهذا النظام ما يزال يشكل عائقاً أمام تحقيق أهدافه الكاملة، الأمر الذي أدى إلى رفض الفرضية الثانية التي افترضت عدم مساهمة نظام التعرفة في تحقيق الاستدامة المالية. وقد انعكس ذلك في توصيات الدراسة التي شددت على ضرورة تطبيق نظام التعرفة بصورة فعلية وربطه بالتكاليف التشغيلية الحقيقية، بما يضمن تحقيق التوازن المالي واسترداد التكاليف بصورة عادلة ومستدامة.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة المرتبطة بتبني معايير محاسبة الاستدامة، فقد كشفت الدراسة أن مستوى تطبيق هذه المعايير ما يزال ضعيفاً، وأن هناك قصوراً واضحاً في دمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن السياسات المالية والإدارية لمزودي خدمات المياه. وقد أكدت هذه النتيجة الحاجة الملحة إلى تعزيز الحوكمة والشفافية والإفصاح المالي، وهو ما دفع الدراسة إلى التوصية بإلزام المؤسسات بإعداد تقارير استدامة سنوية وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، بما يساهم في رفع مستوى الثقة وتحسين القدرة على استقطاب التمويل وتحقيق الاستدامة طويلة الأمد.

أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة الخاصة بمؤشرات الأداء المالي، فقد بينت النتائج أن الالتزام بتطبيق هذه المؤشرات ما يزال متوسطاً، وأن بعض المؤشرات الحيوية، مثل نسبة الفاقد من المياه وكفاءة التحصيل ونسبة الإيرادات إلى التكاليف التشغيلية، تعكس وجود خلل مالي وإداري يؤثر على قدرة المؤسسات على تحقيق الاستدامة المالية. ومن هنا، أكدت الدراسة أن تطبيق مؤشرات الأداء المالي لا يمثل مجرد إجراء رقابي، وإنما أداة استراتيجية للتخطيط واتخاذ القرار وتحسين كفاءة الإدارة المالية والتشغيلية.

وفيما يخص الفرضية الخامسة المتعلقة بتأثير التحديات والمعوقات على تحقيق الاستدامة المالية، فقد أثبتت الدراسة وجود تأثير كبير للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وتحديات البنية التحتية، حيث جاءت التحديات السياسية في مقدمة العوامل المؤثرة نتيجة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد المائية وفرضه قيوداً على تطوير البنية التحتية والاستثمار في القطاع. كما ساهمت التحديات الاقتصادية والاجتماعية في تعميق الأزمة المالية لمزودي الخدمات، سواء من خلال ارتفاع تكاليف التشغيل أو ضعف قدرة المواطنين على الالتزام بالدفع. وقد انعكس ذلك في توصيات الدراسة التي أكدت ضرورة وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمعالجة هذه التحديات، وتعزيز التعاون المؤسسي، وتطوير البنية التحتية، وتنويع مصادر التمويل، إلى جانب رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية المياه وثقافة الدفع.

كما أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالفرضية السادسة أن معظم المتغيرات الديموغرافية لم يكن لها تأثير جوهري على مستوى تحقيق الاستدامة المالية، باستثناء سنوات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص، وهو ما يشير إلى أهمية الكفاءة العلمية والخبرة العملية في تعزيز القدرة على إدراك التحديات المالية والإدارية المرتبطة بقطاع المياه. ولذلك، أوصت الدراسة بضرورة بناء القدرات البشرية وتطوير البرامج التدريبية المتخصصة في الإدارة المالية والمائية ومحاسبة الاستدامة.

ومن الناحية النظرية، فقد انسجمت نتائج الدراسة مع عدد من النظريات المرتبطة بالاستدامة المالية، حيث برزت بشكل واضح "نظرية الأولوية للاستدامة المالية"، التي تؤكد أن تحقيق الاستدامة يعتمد على مدى اعتبارها أولوية لدى صانعي القرار والمؤسسات. وقد أظهرت الدراسة أن محدودية التطبيق الفعلي للأنظمة والسياسات رغم وجودها تشريعياً يعكس وجود فجوة بين التخطيط والتنفيذ، مما يشير إلى أن الاستدامة المالية لم تتحول بعد إلى أولوية عملية مكتملة لدى بعض المؤسسات العاملة في القطاع.

كما يمكن ربط نتائج الدراسة بـ "نظرية الموارد للاستدامة المالية"، التي تؤكد أن توفر الموارد البشرية والمؤسسية والتقنية يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الاستدامة. فقد أوضحت النتائج أن ضعف البنية التحتية، وغياب التقنيات الحديثة، وقصور الكفاءات المتخصصة، كلها عوامل تحد من قدرة مزودي خدمات المياه على تحقيق الاستدامة المالية، الأمر الذي يبرز أهمية الاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجية والمؤسسية.

كذلك، تنسجم نتائج الدراسة مع "نظرية الإشارات الإيجابية للاستدامة المالية"، التي تشير إلى أهمية الإفصاح والشفافية في تعزيز الثقة ودعم الاستدامة، حيث كشفت الدراسة أن ضعف تبني معايير محاسبة الاستدامة وعدم إصدار تقارير واضحة حول الأداء المالي والبيئي والاجتماعي يقلل من فرص جذب التمويل والاستثمار ويضعف الحوكمة المؤسسية.

أما "نظرية اضطراب نظام الاستدامة المالية"، فقد تجلت بصورة واضحة في حالة قطاع المياه الفلسطيني، حيث إن الانتقال نحو نموذج مستدام مالياً يواجه مقاومة وتحديات ناتجة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، إضافة إلى الحاجة إلى إعادة هيكلة الأنظمة التقليدية السائدة في إدارة القطاع. كما أن التحديات المرتبطة بالاحتلال وسيطرته على الموارد المائية تشكل اضطراباً مستمراً يؤثر على قدرة المؤسسات على تنفيذ خططها التطويرية وتحقيق التوازن المالي.

ومن خلال الربط بين الإطار النظري والنتائج الميدانية، يتضح أن تحقيق الاستدامة المالية في قطاع المياه الفلسطيني يتطلب تحولاً مؤسسياً شاملاً يقوم على تعزيز الحوكمة والشفافية، وتطوير الأنظمة المالية والإدارية، وتحسين كفاءة

استخدام الموارد، والانتقال إلى نموذج حديث للإدارة يعتمد على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعليه، فإن الدراسة خلصت إلى أن تحقيق الاستدامة المالية في قطاع المياه لا يمكن أن يتم من خلال معالجة جانب واحد فقط، بل يتطلب تكامل السياسات والتشريعات والإدارة والتمويل والبنية التحتية والتوعية المجتمعية، ضمن رؤية وطنية شاملة تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة وتراعي خصوصية الواقع الفلسطيني وتحدياته. كما تؤكد الدراسة أن نجاح هذا القطاع في تحقيق الاستدامة المالية سيشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان حق المواطنين والأجيال القادمة في الحصول على خدمات مياه آمنة وعادلة ومستدامة.

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستمارة:

في إطار استكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتدبير من جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان:

"الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً."

تأتي هذه الدراسة في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها قطاع المياه في فلسطين، خاصة فيما يتعلق بضمان الاستدامة المالية لمزودي الخدمة، واستمرار قدرتهم على تقديم خدمات مياه فعالة وعادلة تلبي احتياجات المواطنين، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة. وتعمق الدراسة في تحليل أثر تطبيق الأنظمة التنظيمية مثل نظام مرافق المياه، ونظام التعرف، إلى جانب التزام الجهات المزودة بمعايير محاسبة الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) ومؤشرات الأداء المالي المعتمدة، وتتناول أيضاً ما يعوق تحقيق هذه الاستدامة من تحديات تنظيمية، بنيوية، واجتماعية.

وتُعد آراؤكم وخبرتكم الميدانية ركيزة أساسية لإثراء نتائج الدراسة، ولبناء توصيات علمية عملية يمكن أن تساهم في تطوير السياسات والتوجهات التنظيمية، وتعزيز الحوكمة المالية في هذا القطاع الحيوي.

نؤكد لكم أن جميع البيانات التي ستُجمع عبر هذه الاستبانة ستُعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

نأمل منكم تعبئتها بدقة وموضوعية، بما يعكس الواقع العملي في جهة عملكم.

القسم الأول: المعلومات التعريفية (الشخصية)

الرجاء وضع دائرة حول رمز الاجابة التي تنطبق عليك:

1. الجنس:أ. ذكر
ب. أنثى**2. العمر:**أ. أقل من 30 سنة
ب. من 30 - أقل من 40 سنةج. من 40 - أقل من 50 سنة
د. أكثر من 50 سنة**3. سنوات الخبرة في المالية والتنمية:**أ. أقل من 5 سنوات
ب. من 5 - أقل من 10 سنواتج. من 10-15 سنوات
د. أكثر من 15 سنوات**4. المؤهل الدراسي:**أ. دبلوم فما أقل
ب. بكالوريوسج. دبلوم عالي
د. ماجستير فأعلى**5. التخصص العلمي:**أ. إدارة اعمال
ب. علوم ماليةد. هندسة
هـ. غير ذلك**6. المسمى الوظيفي:**أ. موظف
ب. رئيس قسم
ج. رئيس شعبة
د. مدير
هـ.مدير عام
و. مدير تنفيذي
ز. رئيس هيئة محلية**7. تصنيف مزود خدمات المياه من حيث التنظيم:**أ. مرفق مياه
ب. مصلحة مياه
ج. مجلس خدمات مياهد. بلدية
هـ. مجلس قروي
و. جمعية مياه**8. تصنيف مزود خدمات المياه من حيث الحجم:**أ. مزود خدمة صغير الحجم (اقل من 1000 مشترك)
ب. مزود خدمة متوسط الحجم (من 1000 الى 3000 مشترك)

ج. مزود خدمة كبير الحجم (اكثر من 3000 مشترك)

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:**الاستدامة المالية:** " قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم خدماتها في الوقت الحالي والمستقبل "**نظام مرافق المياه:** هو النظام الصادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني (نظام انشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (17)

لعام 2021) بتاريخ 2021/6/14، بهدف تحقيق الاستدامة في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة مالية وإدارية

وتشغيلية، وتفعيل مبدأ حساب التكلفة، وتحقيق الاكتفاء والتوازن المالي.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

معايير محاسبة الاستدامة: وهي معايير الموضوع للمبادرة العالمية للتقارير وتستخدمها المؤسسات والوحدات الاقتصادية لتقديم تقاريرها عن آثارها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

المؤشرات المالية: وهي عبارة عن مؤشرات مالية معتمدة لدى مجلس تنظيم قطاع المياه في فلسطين، وتستخدم لقياس مدى قدرة مزودي خدمات المياه على تحقيق الاستدامة المالية وفقاً للبيانات والتقارير المالية المقدمة من مزودي الخدمات لمجلس تنظيم قطاع المياه.

تحديات ومعوقات الاستدامة المالية: مجموعة من المعوقات والتحديات التي تؤثر على تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه.

م	المحور الأول : مدى مساهمة نظام المرافق في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يساهم انشاء مرافق المياه في تحقيق الاستقلال المالي لمزودي خدمات المياه.					
2.	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة مالية.					
3.	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة ادارية.					
4.	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم خدمات المياه بشكل متطور وبكفاءة تشغيلية.					
5.	يساهم انشاء مرافق المياه في اعتماد وتفعيل مبدأ حسابات التكلفة.					
6.	يساهم انشاء مرافق المياه في تعزيز التعاون مع الجهات المحلية لتعزيز الحصول على التمويل.					
7.	يساهم انشاء مرافق المياه في تعزيز التعاون مع الجهات الدولية لتعزيز الحصول على التمويل.					
8.	يساهم انشاء مرافق المياه في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بتطوير وبناء القدرات.					
9.	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد وتنفيذ الموازنة السنوية المعتمدة.					
10.	يساهم انشاء مرافق المياه في تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة لجهات الاختصاص بشفافية.					
11.	يساهم انشاء مرافق المياه بتبني سياسة الافصاح المالي.					

12.	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد التقارير المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتشريعات ذات العلاقة.				
13.	يساهم انشاء مرافق المياه في اعداد البيانات المالية المطلوبة خلال (3) اشهر من بدء كل سنة مالية وفقاً لاحكام النظام.				
14.	يساهم انشاء مرافق المياه في نشر البيانات المالية المعتمدة من الادارة.				
15.	يساهم انشاء مرافق المياه في تدقيق البيانات المالية السنوية من قبل مدقق حسابات خارجي والافصاح عنها سنوياً.				
16.	يساهم انشاء مرافق المياه في الاستفادة من الخبرات الفنية والادارية المتوفرة عند انشاء المرفق من اجل تحسين الخدمات.				
17.	يساهم انشاء مرافق المياه في ادخال التكنولوجيا الحديثة في ادارة الموارد المائية.				
18.	تحسين الاداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل والصيانة.				
19.	يساهم انشاء مرافق المياه في تحسين الاداء الاقتصادي لقطاع المياه في الامثل للموارد البشرية والمادية.				
20.	يساهم انشاء مرافق المياه في الابتعاد عن البيروقراطية في الاجراءات المتبعة بالمؤسسات الحكومية.				
م	المحور الثاني: مدى مساهمة تطبيق نظام التعرف في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بشدة
1.	تم تبني نظام التعرف لديكم من اجل الالتزام بالنظام.				
2.	تمت المصاقة على التعرف لديكم من قبل مجلس الوزراء.				
3.	تم تطبيق التعرف المصادق عليها لديكم على المشتركين.				
4.	يساهم نظام التعرف في استرداد التكاليف الحقيقية لمقدمي خدمات المياه.				
5.	يساهم نظام التعرف في توحيد اسس ومعايير احتساب اسعار المياه لدى مقدمي خدمات المياه.				

6.	يساهم نظام التعرف في تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة فئات الاستهلاك المختلفة.				
7.	يساهم نظام التعرف في ترشيد الاستهلاك من خلال وضع سعر ملائم لمستويات الاستهلاك.				
8.	يساهم نظام التعرف في تصنيف انواع الاستخدام (منزلي، صناعي، تجاري) وفقا لنموذج الاحتساب المعد لذلك في تغطية تكاليف الخدمة.				
9.	يساهم نظام التعرف من خلال التعرف التصاعدي بمراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان.				
10.	ان اعتماد التعرف المائية من مجلس الوزراء وفقا لتوجيه جهات الاختصاص يساهم في تحقيق الاستدامة المالية.				
11.	يساهم نظام التعرف في تحديد التكاليف المتعلقة بتقديم الخدمة.				
12.	يساهم نظام التعرف في تبني مزود الخدمة لمراكز التكلفة لكل بند من بنود التكاليف.				
13.	يساهم نظام التعرف في تبني مزود الخدمة لفصل الحسابات المتعلقة بالمياه لكل مركز تكلفة.				
14.	يساهم نظام التعرف في تبني مزود الخدمة لخصم المنح والمشاريع المقدمة من مصادر خارجية من حساب التكاليف والايادات.				
15.	يساهم نظام التعرف في ترشيد النفقات خلال عملية استرداد التكاليف.				
16.	يساهم نظام التعرف في تحقيق الاستغلال الامثل للكفاءات الادارية والفنية.				
17.	يساهم نظام التعرف في تخفيض الفاقد (المياه غير المحاسب عليها).				
18.	يساهم نظام التعرف في معالجة مشكلة الربط غير القانوني للمياه.				
19.	يساهم نظام التعرف في استرداد التكاليف وتحقيق ايرادات تغطي كافة التكاليف من خلال تبني اساس الاستحقاق المحاسبي.				

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

20.	يساهم نظام التعرفة في تطبيق مبدأ التدرج في استرداد التكاليف.								
م	<u>المحور الثالث: مدى مساهمة تبني معايير محاسبية الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) وفقا للمبادرة العالمية لاعداد تقارير الاستدامة (GRI) في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه</u>	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بشدة	غير موافق			
مدى مساهمة تبني المعايير الاقتصادية في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه									
1.	يتم الافصاح عن القيمة الاقتصادية المباشرة لمزود خدمة المياه.								
2.	يهتم مزود خدمة المياه بتوضيح الآثار الاقتصادية الناجمة عن عمله.								
3.	يفصح مزود خدمة المياه عن المخاطر المتعلقة بانشطته والنتيجة عن تغير الظروف المحيطة به.								
4.	يفصح مزود خدمة المياه بشكل عادل عن الارباح والخسائر نتيجة لمباشرة اعماله.								
5.	يفصح مزود خدمة المياه عن خطة الاستحقاقات لديه لتغطية الالتزامات المحددة.								
6.	يهتم مزود خدمة المياه باعداد المخصصات اللازمة لتغطية التزامات محددة (مثل نهاية الخدمة).								
7.	يفصح مزود خدمة المياه عن المساعدات المالية المقدمة من الحكومة.								
8.	يفصح مزود خدمة المياه عن مساهمته بالتنمية الاقتصادية في المناطق او المجتمعات المحلية التي يعمل فيها.								
9.	يقوم مزود خدمة المياه بمقارنة مستوى الاجور لديه مع الحد الادنى للاجور على المستوى المحلي.								
10.	يحرص مزود خدمة المياه على دعم استثمارات البنية التحتية								

11.	يفصح مزود خدمة المياه عن نسبة الانفاق على الموردين المحليين ودعمهم.				
12.	يحرص مزود خدمة المياه للافصاح عن الاجراءات الرقابية المتخذة لضمان الشفافية ومكافحة الفساد				
13.	يقوم مزود خدمة المياه بالافصاح عن الاجراءات القانونية لمواجهة الممارسات الاحتكارية والسلوك المناهض للمنافسة				
مدى مساهمة تبني المعايير البيئية في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه					
14.	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسة الحفاظ على موارد المياه المتاحة.				
15.	يحرص مزود خدمة المياه على توفير مصادر متجددة للطاقة لتخفيض التكاليف.				
16.	يحرص مزود خدمة المياه على توفير مصادر متجددة للطاقة لمكافحة تغير المناخ.				
17.	يحرص مزود خدمة المياه على توضيح حجم المياه المتوفرة ووصف لكيفية التعامل مع المياه كمورد مشترك.				
18.	يفصح مزود خدمة المياه عن المعلومات المتعلقة بكميات المياه والموارد الطبيعية المستهلكة وتكاليفها.				
19.	يفصح مزود الخدمات في البيانات المالية عن التكاليف الناجمة عن الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة				
20.	يحرص مزود خدمة المياه على استخدام منتجات صديقة للبيئة				
21.	يفصح مزود خدمة المياه في البيانات المالية عن تكاليف التخلص من النفايات بطريقة مناسبة لاتضر بالبيئة.				
مدى مساهمة تبني المعايير الاجتماعية في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه					
22.	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته في التوظيف وتأثيرها وكيفية ادارته لها والتكاليف المترتبة عليها.				
23.	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته في تقديم الحوافز والمكافآت للموظفين والتكاليف المترتبة عليها.				
24.	يفصح مزود خدمة المياه عن سياسته فيما يتعلق باجراءات الصحة والسلامة المهنية.				

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزود خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

25.	يحرص مزود خدمة المياه على تبني نهج في التدريب والتعليم ورفع مستوى مهارات الموظفين لديه.				
26.	يحرص مزود خدمة المياه على عدم التمييز والتنوع وتكافؤ الفرص سواء في الادارة او الرواتب.				
27.	يفصح مزود خدمة المياه عن الاجراءات المتخذة للقضاء على ظاهرة العمل القسري وعمالة الاطفال والمخاطر لذلك.				
28.	يفصح مزود خدمة المياه عن الاجراءات المتخذة لتوفير المياه لجميع افراد المجتمع.				
29.	يفصح مزود خدمة المياه لمشركيه من خلال حملات التوعية والملصقات التعريفية لاهمية خدمة المياه وضرورة الحفاظ عليها.				
30.	يحرص مزود خدمة المياه على السرية والخصوصية في التعامل مع بيانات المشتركين.				
31.	يفصح مزود خدمة المياه عن المساهمات المجتمعية التي يقدمها للمجتمع.				
	المحور الرابع: مدى مساهمة الالتزام بتطبيق مؤشرات الاداء المالي والصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه في تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بشدة
مؤشرات الاداء المالي لمزوي خدمات المياه والتي تدل على تحقيق الاستدامة المالية					
1.	يتم تبني احتساب مؤشرات الاداء المالي الصادرة عن مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني لديكم.				
2.	يتم تبني احتساب مؤشر متوسط سعر بيع المتر المكعب من المياه ومؤشر التكاليف التشغيلية لكل متر مكعب من المياه المباعة كمؤشر مالي لديكم.				
3.	يتم تبني احتساب مؤشر نسبة العمل (الكفاءة) كمؤشر مالي لديكم.				
4.	يتم تبني احتساب مؤشر كفاءة التحصيل (الجباية) كمؤشر مالي لديكم.				
5.	مؤشر الفاقد (المياه الغير محاسب عليها) كمؤشر مالي لديكم.				

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة	المحور الخامس: المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع المياه و مزودي خدمات المياه والتي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لديهم
المعوقات والتحديات السياسية التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه					
					1. سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على غالبية مصادر المياه في فلسطين.
					2. سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على المناطق المصنفة "ج" وفقا لاتفاقية اوسلوا والبالغة حوالي 60% من مساحة الاراضي الفلسطينية مما يشكل عائقا امام تنفيذ المشاريع والبنى التحتية.
					3. يعتبر خصم اثمان المياه من اموال المقاصة تحديا رئيسيا لقطاع المياه بشكل عام ولمزودي خدمات المياه بشكل خاص وذلك لقيام الحكومة بخصم مستحقات مزودي الخدمات نتيجة لديونهم.
					4. تعد سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الامنية على مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية خصوصا المصنفة "ج" عائقا اساسيا في توفير وتوزيع المياه.
					5. تشكل سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الامنية على مناطق واسعة من الاراضي الفلسطينية خصوصا المصنفة "ج" تحديا اساسيا في معالجة المياه غير المحاسب عليها.
المعوقات والتحديات الاقتصادية التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه					
					6. تباين اسعار المياه في فلسطين خصوصا في المناطق التي يتم شراء المياه فيها من الجانب الاسرائيلي.
					7. استخدام ايرادات المياه من قبل عدد من مزودي خدمات المياه لتغطية مصاريف اخرى.
					8. ارتفاع التكاليف التشغيلية والراسمالية لخدمة المياه.
					9. عدم التزام المواطنين بدفع اثمان خدمة المياه مما يزيد من الديون المترتبة على مزودي الخدمة.
					10. عدم كفاية الموازنات التطويرية اللازمة سواء الحكومية او من خلال المانحين بالمقارنة مع اهمية الخدمة.
المعوقات والتحديات الاجتماعية التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه					

11.	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال نتيجة لضعف القانون والنظام والاعتداءات المتكررة على المواطنين والممتلكات.				
12.	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة التحصيل والجباية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية (مثل مشكلة المخيمات).				
13.	تقديم مزودي خدمات المياه خصوصاً الهيئات المحلية بعض الخدمات الاجتماعية على حساب إيرادات المياه نظراً لعدم توفير مصادر إيرادات أخرى.				
14.	ضعف الوعي لدى المجتمع المحلي بقضايا المياه وضرورة الحفاظ على هذا المورد الأساسي.				
المعيقات والمحددات التنظيمية التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه					
15.	تعدد المرجعيات القانونية واختلاف أشكال مزودي خدمات المياه.				
16.	التنوع الموجود في أشكال تنظيم مزودي خدمات المياه (مرافق مياه، مصالح مياه، بلديات، مجالس مياه مشتركة، مجالس قروية، جمعيات مياه)				
17.	تعدد الجهات المشرفة على مزودي خدمات المياه وفقاً للنظام الذي يحكم عملها (سلطة المياه، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل).				
المعيقات والمحددات المتعلقة بالبنية التحتية التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه					
18.	يعد توفير البنية التحتية وتطويرها بشكل مستمر من أبرز التحديات لمزودي خدمات المياه.				
19.	يعتمد العديد من مزودي خدمات المياه على المانحين في توفير البنية التحتية وتطويرها.				
20.	يعتمد العديد من مزودي خدمات المياه على المنح الحكومية في توفير البنية التحتية وتطويرها.				
21.	يعاني العديد من مزودي خدمات المياه من مشكلة المياه غير المحاسب عليها نتيجة لعدم واهتراء شبكات المياه.				

الاسئلة المفتوحة:-

1. ما هي الشروط اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه من وجهة نظرك؟
 2. ماهي المعوقات والتحديات الرئيسية التي تحد من تحقيق الاستدامة المالية لمزودي خدمات المياه من وجهة نظرك
-

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

ملحق رقم (2) قائمة المحكمين:

الرقم	الاسم	المسمى الأكاديمي/الاداري	الموسسة
1	د. زياد ميمي	جامعة بيرزيت سابقا رئيس سلطة المياه الفلسطينية حاليا	سلطة المياه الفلسطينية
2	د. معاذ ابو سعدة	مستشار رئيس سلطة المياه	سلطة المياه الفلسطينية
3	د. عبد الرحيم فاضل	استاذ القانون	جامعة الحسن الثاني/المغرب
4	د. يوسف سعادة	استاذ محاسبة	الجامعة الاردنية/الاردن
5	د. غسان دعاس	استاذ محاسبة	جامعة النجاح الوطنية
6	د. زهران دراغمة	استاذ محاسبة	الجامعة العربية الامريكية
7	د. سلامة سالم	استاذ محاسبة	جامعة القدس المفتوحة
8	د. حسين الاحمد	استاذ ادارة	الجامعة العربية الامريكية
9	د. صبحي سمحان	مختص في المياه والجودة	سلطة المياه الفلسطينية
10	د. توفيق البديري	المدير التنفيذي لشركة مياه فلسطين	شركة مياه فلسطين
11	د. عبد الرحمن التميمي	مختص في المياه	مجموعة الهيدرولوجين الفلسطينية
12	د. نائل العصا	استاذ محاسبة	جامعة القدس
13	د. يحيى فحماوي	مختص في التخطيط الاستراتيجي	جامعة فلسطين التقنية/خضوري
14	د. ايناس نزال	استاذ في الادارة والتخطيط الاستراتيجي	استاذ غير متفرغ/جامعة القدس المفتوحة
15	د. نصر عبدالكريم	استاذ محاسبة	جامعة بيرزيت
16	د. شاكر خليل	استاذ اقتصاد	جامعة النجاح الوطنية
17	أ. زكي الزبدة	مختص في التنمية	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
18	أ. فائد عواشرة	مستشار محاسبي	مستشار لدى البنك الدولي
19	أ. محمد الحميدي	مدير تنفيذي	المدير التنفيذي لمجلس تنظيم قطاع المياه
20	زهران خليفة	مختص في التحليل	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

المصادر والمراجع

القرآن الكريم وعلومه:

- القرآن الكريم. سورة الأنبياء، الآية 30: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".
- القرآن الكريم. سورة البقرة، الآية 22: "ونزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم".
- القرآن الكريم. سورة الحجر، الآية 22: "وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين".

- القرآن الكريم. سورة ق، الآية 9: "ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جناتٍ وحب الحصيد".

كتب الحديث الشريف وعلومه:

- الألباني (محمد). السلسلة الصحيحة، ج. 7، ص 860، إسناده حسن، حديث عن عبد الله بن عمرو.

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- إبراهيم (ماجد). «محاسبة التنمية المستدامة». مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2019.
- أسعد (عبد الكريم). «دليل تحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف في مؤسسات ومصالح تقديم خدمات المياه». مجلس تنظيم قطاع المياه، فلسطين، 2018.
- آل مفرح (محمد). «الاستدامة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح- أسس نظرية وخطوات تطبيقية». منتدى الأوقاف الإسلامية، 2016، ليس لها دولة نشر.
- أورساتو (ريناتو). «استراتيجيات الاستدامة: متى يكون التوجه الأخضر مجزياً؟». دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2012.
- الجاوي (طلال)، والخفاجي (إيمان). «محاسبة الاستدامة والشفافية وفق مؤشرات ESG-ISX-S&P ومعايير GRI». دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2019.
- سليمان (ياسمين). «المحاسبة البيئية: البصمة البيئية - البيئة المستدامة - شركات البترول - إدارة المخاطر». مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017.
- عبد الكريم (نصر). «نحو استراتيجيات وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2013.
- قباجة (أحمد). «الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2012.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. «إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام». الجزء الثالث، ترجمة ونشر: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2021، ليس لها دولة نشر.
- مجموعة من باحثي المعهد. «نظام تعرفه المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2013.
- ثانياً: الرسائل والأطروحات

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- أحمد (بوحبل). «الشمول المالي وأثره على الاستدامة المالية: دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب». مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2021.
- أبو زينة (ميسون). «دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الامن الغذائي الفلسطيني لدى الفئات المستهدفة: دراسة حالة محافظات شمال الضفة الغربية». رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة القدس، فلسطين، 2010.
- الجميلي (مطر)، و(الهندي، وحيد). «الأنماط القيادية وعلاقتها بمستوى التمكين من وجهة نظر موظفي مجلس الشورى». رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2008.
- حمادنة (عمر). «مدى تطبيق تقارير الاستدامة وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين والعاملين في الإدارات المالية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان». رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن، 2015.
- خالد (هالة). «دور نظام التعرف المائي الفلسطيني في تخفيض كمية المياه غير المحاسب عليها في الضفة الغربية». رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة القدس، فلسطين، 2019.
- الخفاجي (إيمان). «قياس التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات ESG/ S&P ومعايير GRI، بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية». رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018.
- الديراوي، (أيمن). «أثر الإدارة الاستراتيجية على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمتغير وسيط (دراسة تطبيقية على المنظمات الاهلية العاملة في قطاع غزة)». رسالة دكتوراه، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018.
- زينب (زروقي). «محاسبة التنمية المستدامة واقع وأفاق تطبيقها في بيئة الأعمال الجزائرية - دراسة لبعض من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة». مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018.
- زيد (إبراهيم). «محاسبة التكاليف ودورها في تحديد تعرفه مياه الشرب في دولة فلسطين: دراسة تحليلية ميدانية». رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2013.
- صيد (ليلي)، والعبيدي (خولة). «مستوى التمكين النفسي لدى الممرضات داخل المستشفيات، دراسة عينة من ممرضات بالمستشفى الزهراوي المسيلة». مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2019.
- العبادلة (أحمد). «معوقات إدارة الأزمات في قطاع المياه في الأردن». رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2003.
- عبد الله (مصعب). «دور المحاسبة المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح عن الأحداث غير المالية للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية في القطاع الصناعي السوداني». رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- العرموطي (أحمد). « أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ». رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
- قليتا (عشتار). « مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير ». رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.
- العموري (محمد). « تأثير تطبيقات الحوكمة ومعايير محاسبة الاستدامة ودورها في تحسين الأداء والإبلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية بحث تطبيقي مقارنة في عينة من الشركات العراقية والعربية المدرجة في السوق المالي ». رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019.

ثالثاً: المقالات العلمية

- أبو خرمه (سليمان). « التخاصية في الأردن: دراسة مقارنة لحالة تخصيص مرافق قطاع المياه والصرف الصحي في الأردن ». مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج. 18، ع. 3، الأردن، 2003.
- أمين (هجير)، ورشيد (زينب). « البعد المالي المستدام للتنمية مقارنة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي ». مجلة الريادة للمال والأعمال، مج. 3، ع. 3، العراق، 2022.
- بن الشيخ (مريم)، وحمزة (جعفر). « تقارير المبادرة العالمية GRI كأداة لقياس الأداء الشامل للمؤسسة والرفع من جودة تقارير الاستدامة ». مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج. 6، ع. 1، الجزائر، 2023.
- بوقناديل (محمد). « الاستدامة المالية والعلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية في الجزائر: نهج جديد قائم على النماذج الخطية وغير الخطية ». مجلة مجاميع المعرفة، مج. 1، ع. 1، الجزائر، 2022.
- الجبوري (علي)، وآخرون. « إمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الإبلاغ المالي للمصارف العراقية الأهلية في محافظة البصرة ». مجلة حولية المنتدى، مج. 1، ع. 39، العراق، 2019.
- الخزرجي (ريم)، وآخرون. « أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي انعكاساتها على أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية ». مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مج. 1، ع. 1، العراق، 2020.
- رطبة (جمال). « دور المحاسبة المستدامة في تطوير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالجهات العلاجية التابعة لمنظومة التأمين الصحي الشامل في مصر (دراسة تطبيقية) ». المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مج. 4، ع. 2، مصر، 2023.
- سماقه بي (أيوب)، وباداوه بي (سردار). « تحليل الاستدامة المالية في اقليم كوردستان - العراق ». مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج. 7، ع. 13، العراق، 2015.
- سلطة المياه الفلسطينية. « مشروع معالجة المياه العادمة في قطاع غزة ». قطرة حياة، فلسطين، ع. 1، 2018.
- الشايب (بيان). « مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر ». مجلة جامعة البعث، مج. 44، ع. 20، سوريا، 2022.
- شراف (عقون)، وآخرون. « تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر: دراسة تحليلية ». مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج. 1، ع. 2، الجزائر، 2017.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- الشمري (محمد). « تقييم استدامة نظام إدارة الموارد المائية في القطاع البلدي في الكويت ». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مج. 44، ع. 168، الكويت، 2018.
- الصالح (صبيح)، ومأمند (كهردى). « مدى إدراك أهمية محاسبة الاستدامة في القطاعين العام والخاص في إقليم كردستان- العراق ». مجلة قه لاي زانست العلمية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كردستان، العراق، مج. 6، ع. 4، العراق، 2021.
- صبيح (ماجد)، و عبد الكريم (نصر). « تحدي الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة للفترة من (1996- 2015) ». المجلة العربية للإدارة، مج. 37، ع. 4، مصر، 2017.
- عباس (أسامة)، والدباس (وفاء). « دور مراقب الحسابات في قياس مؤشرات الاداء الاجتماعي والبيئي في ظل تطبيق معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) - بحث تطبيقي في الشركة العامة للإسمنت العراقية ». مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج 15، ع. 51، العراق، 2020.
- عبد الرايات (أفراح)، و خلاوي (ستار). « دور محاسبة الاستدامة ومعاييرها في تحسين المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي في الوحدات الصحية ». مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، مج. 12، ع. 37، العراق، 2020.
- عبد الرحمن (نجلاء)، و النفيعي (ريا). « مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العام بمنطقة مكة المكرمة ». مجلة الاقتصاد والمالية، مج. 6، ع. 2، 2020.
- علما (أسامة). « تطوير الأداء لزيادة القدرة التنافسية للمنظمات: دراسة تطبيقية على مرافق المياه ». مجلة النهضة الإدارية، ع. 1، مصر، 1999.
- الغماري (محمد)، و درغام (ماهر). « مدى تطبيق تقارير الاستدامة المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة استكشافية ». مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج. 30، ع. 3، فلسطين، 2022.
- غنية (بوربيعة). « نحو تحقيق الاستدامة المالية في الدول العربية أثر تداعيات جائحة كورونا ». مجلة الاقتصاد والبيئة، مج. 5، ع. 2، الجزائر، 2022.
- غيلاني (عبد السلام). « خصوصية المياه في الدول النامية: مبادئها، ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية ». مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج. 4، ع. 2، الجزائر، 2019.
- مجدي (محمد). « دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ». الفكر المحاسبي، مج. 21، ع. 3، مصر، 2017.
- محمد (حسام)، وجولتكين (دوغان). « التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجا ». مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية، مج. 1، ع. 2، الجزائر، 2021.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- المعموري (محمد)، والججاوي (طلال). « قياس مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بمعايير محاسبة الاستدامة (SASB) لتحسين الأداء والإبلاغ المالي وتعزيز الثقة في البيانات المالية / بحث تطبيقي مقارنة في عينة من الشركات العراقية والعربية ». مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج. 17، ع. 59، العراق، 2022.
- نعمة (حسين)، و العبيدي (صبيحة). « تدقيق الاداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية ودوره في تحقيق الاستدامة المالية فيها ». مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، مج. 15، ع. 50، العراق، 2020.
- الوائلي (خضير)، ونعمة (هادي). « مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية ». العلوم الاقتصادية، مج. 14، ع. 56، العراق، 2020.

رابعاً: القوانين و الأنظمة والتعليمات:

أ: القوانين

- دولة فلسطين. «قانون المياه الفلسطيني رقم (14) لعام 2014 بشأن المياه». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (108)، 12 حزيران 2014. تم الاسترجاع في 22 آب 2023، 18:30 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16597>

ب: الأنظمة

- دولة فلسطين. «نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها (نظام رقم 17 لسنة 2021)». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (182)، 25 آب 2021. تم الاسترجاع في 12 تشرين الأول 2023، 22:45 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17502>
- دولة فلسطين. «نظام التعرف الموحد للمياه والصرف الصحي رقم (4) لسنة 2021». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (177)، 8 شباط 2021. تم الاسترجاع في 12 تشرين الأول 2023، 23:00 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17437>:

ج: التعليمات

- دولة فلسطين. « تعليمات إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (1) لسنة 2023 ». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (201)، 30 أبريل 2023. تم الاسترجاع في 20 تشرين الأول 2023، 20:10 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=18750>
- دولة فلسطين. « تعليمات رقم (2) لسنة 2021م بالتعرف الموحدة للمياه والصرف الصحي ». مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (187)، 23 كانون ثاني 2022. تم الاسترجاع في 20 تشرين الأول 2023، 20:30 من: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17573>

خامساً: المراجع الإلكترونية

- أبو السمك (أحمد). «تأثير تطوير معايير المحاسبة للحفاظ على الاستدامة: دراسة مرجعية». مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الثالثة، 2019، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة. تم الاسترجاع في 2024/8/20 - 15:00 من: <https://library.aau.ac.ae/ar/research/the-influence-of-the-development-of-accounting-standards-to-preserve-sustainability-literature-review-in-arabic>.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- أحمد (ضرار). «التنمية المستدامة». (د.ت)، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني، تم الاسترجاع في 14:20-2025/5/08، من: https://watfa.net/wp-content/uploads/2015/11/developpement_permanant.pdf.
- باقر (جنان)، وخديجة (مطر). «استخدام معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) ومؤشرات (ESG) في الإبلاغ عن الاستدامة في البيئة المحلية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف». 2021. وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني. تم الاسترجاع في 21:00 - 2024/9/25، من : https://uomustansiriyah.edu.iq/media/attachments/10/10_2021_06_29!10_24_15_PM.pdf.
- بايزيد (علي). «التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها. حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي». مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، مج. 6، ع. 2، 2022، تم الاسترجاع في 17:40 - 2025/5/10، من : <https://asjp.cerist.dz/en/article/205978>.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «أهداف التنمية المستدامة (SDGs)». (د.ت)، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة الإنمائي، تم الاسترجاع في 20:50 - 2025/5/26، من : <https://www.undp.org/sustainable-development-goals>.
- دعاس (غسان). «نظام التعرف كأساس لاستدامة تقديم الخدمات- حالة خدمة المياه في فلسطين». وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني لجامعه النجاح، فلسطين. تم الاسترجاع في 2024/4/20 [/https://staff.najah.edu/ar/publications/10174:18:00](https://staff.najah.edu/ar/publications/10174:18:00)
- رشوان (عبد الرحمن)، وأبو رحمة (محمد). «أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية». تم الاسترجاع في 16:40 - 2024/02/25، من : <https://drive.google.com/file/d/1Gp3CYdFb0tA4QvWPpisGL7ER3YvFXhzE/view>
- سلطة المياه الفلسطينية. «استراتيجيات التمويل المستدام لقطاع المياه في فلسطين». 2014. وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الفلسطينية. تم الاسترجاع في 16:30 - 2024/02/04، من : <https://www.pwa.ps>.
- سلطة المياه الفلسطينية. «الاستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023». الخطة الوطنية الوطنية للتنمية 2021-2023. استراتيجية منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء الفلسطيني. تم الاسترجاع في 22:00 - 2024/8/22، من : <https://www.palestinecabinet.gov.ps>.
- سلطة المياه الفلسطينية. «الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه الفلسطينية 2015-2017». استراتيجية منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الفلسطينية. تم الاسترجاع في 23:00 - 2024/5/22، من : <https://www.pwa.ps>.
- سلطة المياه الفلسطينية. «الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (2017-2022)». 2016. وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الفلسطينية، تم الاسترجاع في 21:40 - 2024/8/16، من : <https://www.pwa.ps>.

الاستدامة المالية لقطاع المياه: مزودو خدمات المياه في الضفة الغربية نموذجاً - الدكتور: فادي محفوظ حافظ نوفل

Doi <https://doi.org/10.63585/DIAL9376>

- سلطة المياه الفلسطينية. «خطة إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي». فلسطين: سلطة المياه الفلسطينية. 2020. وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الفلسطينية. تم الاسترجاع في 18/9/2024 - 19:20، من : <https://www.pwa.ps>.
- عبد الله (يوسف). «مفهوم التنمية المستدامة». (د.ت). وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني. تم الاسترجاع في 21/5/2025 - 19:35، من : <https://www.regionalcsr.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9>
- عليلا (ميلود). «حكمة تدبير ندرة وهشاشة الموارد المائية بالمغرب: حالة جهة مراكش-أسفي». مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج. 5، ع. 5، 2024، تم الاسترجاع في 15/5/2025 - 15:30، من : <https://doi.org/10.53796/hnsj55/5>.
- نور (عبد الناصر)، وآخرون. «عناصر التنمية المستدامة في التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية». 2014. تم الاسترجاع في 11/5/2024 - 15:20، من : <https://staff.najah.edu/ar/publications/8966>
- وزارة التجهيز والماء. «أهمية الحفاظ على الماء ودوره في استدامة الموارد المائية بالمغرب». (د.ت). وثيقة منشورة على الموقع الإخباري المتخصص في الماء والمحافظه عليه لوزارة التجهيز والماء- المادالنا، المغرب. تم الاسترجاع في 10/5/2025 - 19:20، من : <https://www.maadialna.ma/ar/ahmyt-alhfaz-ly-alma-wdwrh-fy-astdamt-almward-almayyt-balmghrb>

المراجع الأجنبية

First: Books

- Gray (Rob) et al. « **Accountability, Social Responsibility, and Sustainability: Accounting for Society and the Environment** ». Pearson Education Limited, United Kingdom , 2014.
- Sekaran (Uma) and Bougie (Roger). « **Research Methods for Business: A Skill Building Approach** », John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, 2010.

Second: Thesis

- Al Shueili (Ali). « **Financial Sustainability of the Water Sector in the Sultanate of Oman** », Doctoral Thesis, School of Civil and Building Engineering, Loughborough University, United Kingdom, 2014.

Third: Articles

- Alaerts (Guy). « **Financing for Water—Water for Financing: A Global Review of Policy and Practice** ». Sustainability, vol. 11, no. 3, Switzerland, 2019.
- Al-Alawi (Adil) and Matriano (Maria). « **The Strategic Management Process for Innovation Activities of HAYA Water, Oman** ». Advances in Social Sciences Research Journal, vol. 8 ,no. 9, United Kingdom , 2021.
- Berg (Sanford). « **Performance Assessment Using Key Performance Indicators (KPIs) for Water Utilities: A Primer** ». Water Economics and Policy, vol. 6, no. 2, Singapore, 2020.
- Gleißner (Werner) et al. « **Financial Sustainability: Measurement and Empirical Evidence** ». Journal of Business Economics, vol. 92, no.3, Germany, 2022 .
- Haddad (Marwan). « **Non-Conventional Water Resource and Opportunities as Water Augmentation to Achieve Sustainable Water Supply and Sanitation in the Middle East: Palestine as a Case Study** ». Plurimondi, no. 8, Italy, 2011.
- Julius (Christopher) and Kalunda (Esther). « **The Influence of Water Pricing on Financial Sustainability among Water Service Providers in Kenya** ». The University Journal, vol. 3, no. 1, Kenya, 2021 .
- Julius (Christine) and Okeck (Timothy). « **Influence of Infrastructure Financing on Financial Sustainability of Water Service Providers in Kenya** ». European Journal of Management Issues, vol. 29, no. 1, Ukraine, 2021.
- Kamal (Athar) et al. « **Assessing the Impact of Water Efficiency Policies on Qatar's Electricity and Water Sector** ». Energies, vol. 14, no. 14, Switzerland, 2021.
- Kumasi (Tyhra). « **Financing Sustainable Water Service Delivery of Small-Town Water Systems in Ghana: The Gaps and Needs** ». Journal of Sustainable Development of Energy, Water and Environment Systems, vol. 6, no. 3, Croatia, 2018.
- Leon-Silva (Jeimi) et al. « **Determinants of Sustainability Information Disclosure of Local Governments in Latin America** ». Revista de Contabilidad Spanish Accounting Review, vol. 25, no. 2, Spain, 2022 .
- Machete (Ines) and Marques (Rui). « **Financing the Water and Sanitation Sector: A Hybrid Literature Review** ». Infrastructures, vol. 6, no. 9, Switzerland, 2021.
- Mose (Victor). « **Productive Efficiency of Water Utilities in Kenya in the Millennium Development Goals Era: Implication on Operation and Service Delivery** ». International Journal of Science: Basic and Applied Research, vol. 44, no. 1, Jordan, 2019.
- Murrar (Abdullah) et al. « **The Efficiency and Institutional Performance of the Palestinian Water Service Providers** ». American Journal of Environmental and Resource Economics, vol. 2, no. 5, USA, 2017.

- Murrar (Abdullah) et al. « **The Impact of Water Price on the Financial Sustainability of the Palestinian Water Service Providers** ». Journal of Environmental Protection, vol. 8, no. 12, USA, 2017.
- Murrar (Abdullah) and Rodger (James). « **Efficiency Assessment of Water Providers Based on the Installation Scenarios Prepaid Meters Using DEA Approach** ». Journal of Sustainability Science and Management, vol. 15, no. 3, Malaysia, 2020.
- Murrar (Abdullah). « **The Relationship between Size and Performance of Palestinian Water Service Providers** ». Journal of Water Resource and Protection, vol. 9, no. 5, USA, 2017.
- Murrar (Abdullah) et al. « **The Determinants of Non-Revenue Water & Financial Viability for the Palestinian Water Service Providers** ». Journal of Water Resources and Ocean Science, vol. 6, no. 2, USA, 2017.
- Onsomu (Lillian) et al. « **Factors Influencing the Financial Viability of a Water Service Provider in Kenya: Case of Guisil Water and Sanitation Company Limited** ». International Journal of Arts and Commerce, vol. 2, no. 9, United Kingdom, 2013.
- Ozili (Peterson). « **Theories of Sustainable Finance** ». Managing Global Transitions, vol. 21, no. 1, Slovenia, 2023.
- Robles-Velasco (Alicia) et al. « **Sustainable Development and Efficiency Analysis of the Major Urban Water Utilities in Spain** ». Water, vol. 14, no. 9, Switzerland, 2022.
- Russo (Tess) et al. « **Sustainable Water Management in Urban, Agricultural, and Natural Systems** ». Water, vol. 6, no. 12, Switzerland, 2014.
- Sahib (Shahd) and Malik (Yasir). « **Sustainability Accounting Standards Historical Development / Literature Review** ». International Academic Journal of Accounting and Financial Management, vol. 10, no. 1, Pakistan, 2023.
- Sánchez (Luis) and Pérez (José). « **Water Tariffs and Financial Sustainability of Water Utilities in Developing Countries** ». Water Resources Management, vol. 34, no. 12, Netherlands, 2020.
- Schillinger (Juliane) et al. « **A Social-Ecological Systems Perspective on the Impacts of Armed Conflict on Water Resource Management: Case Studies from the Middle East** ». Geoforum, vol. 133, Netherlands, 2022.
- Seppala (Osomo). « **8th Nordic Conference on Construction Economics and Organization Performance Benchmarking in Nordic Water Utilities** ». Procedia Economics and Finance, vol. 21, Netherlands, 2015.

- Sisaye (Seleshi) .« **The Influence of Non-Governmental Organization (NGOs) on the Development of Voluntary Sustainability Accounting Reports Rules** ». Journal of Business and Socio-Economic Development, vol. 1, no. 1, United Kingdom , 2021.
- Tanzi (Vito) and Davoodi (Hamid). « **The Role of Water Infrastructure in Achieving Sustainable Development Goals (SDGs)** ». Water Resources and Industry, vol. 23, no. 2, Netherlands, 2019.
- Tommasetti (Aurelio) et al. « **Sustainability Accounting and Reporting in the Public Sector: Towards Public Value Co-Creation?** ». Sustainability, vol. 12, no. 5, Switzerland, 2020.
- Vucijak (Branko) et al. « **Sustainability of Public Utilities in Western Balkans** ». International Journal Engineering, vol. 16, no. 3, Romania, 2018.

Fourth: Websites

- Andres (Luis) et al. «**Troubled Tariffs: Revisiting Water Pricing for Affordable and Sustainable Water Services**» . World Bank Group, 2021, Retrieved from:
<http://documents.worldbank.org/curated/en/568291635871410812>, Accessed: 25/10/2024– 19:30.
- Bakken (Rebecca). « **What Is Sustainable Finance and Why Is It Important?** ». *Harvard Division of Continuing Education*, 2021. Retrieved from: <https://extension.harvard.edu/blog/what-is-sustainable-finance-and-why-is-it-important/>. Accessed: 22/03/2024 – 13:00.
- Constructing Excellence. « **Sustainability Accounting** ». 2004. Retrieved from:
https://constructingexcellence.org.uk/wp-content/uploads/2015/03/sus_accounting.pdf. Accessed: 28/04/2024 – 15:00.
- Global Reporting Initiative. « **The global leader for sustainability reporting** ». Retrieved from:
<http://www.globalreporting.org>. Accessed: 11/01/2024 – 14:00.
- Global Reporting Standards. « **Global Reporting Standards** ». Retrieved from:
<https://www.globalreporting.org/standards/download-the-standards>. Accessed: 22/08/2024– 15:30.
- Global Reporting Standards. Retrieved from:
<https://www.globalreporting.org/standards/download-the-standards/>
- Accessed: 23/08/2024– 16:30.
- Haile (Ghrmawit) and Davies (Will). « **Sustainable Financing for the Water and Sanitation Sector in Ethiopia** ». *34th WEDC International Conference: Water, Sanitation and Hygiene: Sustainable Development and Multisectoral Approaches*, Addis Ababa, Ethiopia, 2009. Retrieved from:

https://wedc-knowledge.lboro.ac.uk/resources/conference/34/Haile_G_LOCAL.pdf. Accessed: 22/09/2024– 19:30.

- Palestine Cabinet Document. «**Palestine Cabinet Strategy 2021–2023**». Retrieved from: https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/202021_2023.pdf. Accessed: 22/08/2024– 19:00.
- Pwa. «**Pwa Official Website**». Retrieved from: [https://www.pwa.ps/userfiles/booklet%20final%20\(3\)%20strategiic.pdf](https://www.pwa.ps/userfiles/booklet%20final%20(3)%20strategiic.pdf). Accessed: 23/05/2024 – 16:30.
- Palestine Cabinet Document. «**Palestine Cabinet Strategy 2021–2023**». Retrieved from: https://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/202021_2023.pdf. Accessed: 22/08/2024– 19:00.
- Rao (Jonnah). «**Effect of Funding Sources on Financial Sustainability of Water Sector Institutions in Kenya**». *University of Nairobi*, 2013. Retrieved from: <https://erepository.uonbi.ac.ke/handle/11295/58807> Accessed: 10/07/2024– 16:20.
- Sustainability Practices Resource. «**10 Effective Sustainable Business Practices and More**». Retrieved from: <https://aworld.org/blog/esg/10-effective-sustainable-business-practices-and-more/>. Accessed: 24/10/2024– 23:00.
- Tamayuz. «**Tamayuz Official Website**». Retrieved from: <https://tamayuz.ae>. Accessed: 22/02/2024– 15:00.
- Voelz (Steven) et al. «**Rating Methodology Regulated Water Utilities**». *Moody's Investors Service*, 2018. Retrieved from: <https://ratings.moody's.com/api/rmc-documents/55428>. Accessed: 29/08/2024– 17:25.
- Water Management Guidelines Resource. «**Water Resources Management**». Retrieved from: <https://www.worldbank.org/en/topic/waterresourcesmanagement>. Accessed: 16/11/2024– 21:40.
- Water Sector Overview Resource. «**Water Sector Overview**». Retrieved from: <https://www.ofwat.gov.uk/regulated-companies/ofwat-industry-overview/>. Accessed: 25/09/2024– 21:10.
- WSRC Legislation. «**Water Sector Regulatory Council Legislation**». Retrieved from: <https://www.wsrc.ps/policy/legislation?type=1>. Accessed: 25/08/2024– 20:00.
- WSRC Publication. «**Publication No. 1639041269540867**». Retrieved from: <https://www.wsrc.ps/public/uploads/Publication/1639041269540867.pdf>. Accessed: 27/08/2024– 18:30.
- WSRC Publication. «**Publication No. 1693993575623705**». Retrieved from: <https://www.wsrc.ps/public/uploads/Publication/1693993575623705.pdf>. Accessed: 21/08/2024– 17:00.



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

www.Droitetentreprise.com



المركب الجامعي صندوق البريد: 539 طريق الدار البيضاء سطات 26000 المغرب

الهاتف: + (212) 5 23 72 12 76/75

الفاكس: + (212) 5 23 72 12 74

البريد الإلكتروني: www.uhl.ac.ma